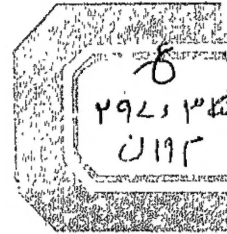


کتاب
نتیجۃ النتایج
فی اصول الفقه

للسید السند العالم العامل
السید محمد الشیشی قدس
سرہ الشریف



کرمان چانچانہ سعادت

1. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 2. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 3. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 4. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 5. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 6. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 7. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 8. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 9. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 10. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$ $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

1. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 2. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 3. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 4. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 5. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 6. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 7. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 8. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 9. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$
 10. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فهرس

كتاب نتيجة النتائج



من منشورات المدرسة المباركة الابراهيمية

كرمان

طبعت في مطبعة السعادة

٢٢

١٣٥١/١٢٢٧

١٣٥١
٢٩.١٥.٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس كتاب نتيجتہ النتائج

الصفحة

الموضوع

المقدمة

٢ في علة تأليف الكتاب

المقدمة - فيما يلزم ذكره للوصول الى الحقائق التي بنى الكتاب عليه

٥ و تشمل على معرفة الاحكام الاولى و الثانوية

١١ تتميم - في تعريف علم الاصول و موضوعه

الحديقة الاولى

١٢ في المبادئ اللغوية

المقصد الاول

١٢ في الوضع

١٢ فصل - في تعريف الواضع

١٢ « - في معرفة ان الواضع لللغات هو الله و الادلة على ذلك

« - في معرفة المراد و الموضوع له و المصداق و المعنى و المدلول

١٣ و المفهوم و الفرق بينها

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٥ | تفريع - فى ان الاسماء تابعة للصور وكذا الاحكام |
| ١٦ | فصل - فى الوضع و الموضوع له و تسميهما |
| ١٩ | « - فى توقف صدق المشتق على وجود المبدأ |
| ٢٢ | « - فى عدم لزوم صدق المشتق انصافه بالمبدأ فى جميع مراقبه |
| ٢٣ | فصل - فى وضع اللفظ للأمر الخارجيه لا الذهنيه |
| ٢٥ | « - فى ان المعلوماتيه ليست جزء الموضوع له |
| ٢٦ | « - فى العرف الخاص والعام |
| ٢٧ | تذييل - فى كيفيه حصول العلم بالوضع الثانوى |
| ٢٨ | فصل - فى تعارض عرف السائل و الشارع |
| ٢٨ | تنبيه - فيما اذا ورد فى الشرع الفاظ لها معنيان عرفيان |
| | المقصد الثانى |
| ٢٩ | فى الدلالة |
| ٢٩ | فصل - فى تعريف الدلالة |
| ٣٥ | « - فى مناسبة الألفاظ للمعاني |
| ٣٥ | « - فى اقسام الدلالة |
| ٣٦ | « - فى دلالة المطابقة و التضمن و الالتزام |
| ٣٦ | فى تقسيم الالفاظ و بيان اقسامها |
| | المقصد الثالث |
| ٣٦ | المقدمة - فى تقسيم الالفاظ |

ج

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| فصل - فى المشترك | ٣٥ |
| « - فى الحقيقة و المجاز و فيه مسائل | ٣٧ |
| الاولى - فى امارات الحقيقة و المجاز | ٣٧ |
| الاول - فى التبادر | ٣٧ |
| الثانى - فى عدم صحة السلب | ٣٩ |
| الثالث - فى الأطراد | ٣٩ |
| الرابع - فى الاستعمال | ٤٠ |
| الثانية - فى شرايط استعمال اللفظ فى المعنى المجازى | ٤١ |
| الاول - وجود الموضوع له | ٤١ |
| الثانى - القرينة الصارفة عن الموضوع له | ٤١ |
| الثالث - وجود العلاقة | ٤٢ |
| الثالثة - فى جواز استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى و المجازى | ٤٢ |
| فصل - فى النقل | ٤٢ |

المطلب الاول

فى الحقيقة اللغوية و العرفية و الشرعية

المطلب الثانى

فى وضع الالفاظ فى الشرع فى الماهيات الصحيحة و الفاسدة

المقصد الرابع

فى ادوات العموم

- ٤٧ فصل - فى الاسم المحلى باللام
- ٥٠ « - فى المفرد المنكر
- ٥١ « - فى اختصاص صفة الجمع المذكر بالرجال دون النساء
- ٥١ « - فى ان ترك الاستفصال عما يدل عليه اللفظ يفيد العموم فى المقال
- ٥٤ « فى خطابات الشارع المشافهين والغائبين
- المطلب الاول

٥٣ تحقيق راجع الى الفصل المتقدم

المطلب الثانى

- ٥٦ تحقيق راجع الى الفصل المتقدم
- ٥٧ الخاتمة - فى بعض النوادر و فيها مسائل
- ٥٧ الاولى - فى ان اقل الجمع اثنان
- ٥٨ الثانية - فى ان من لمن يعقل و ما لما لا يعقل
- ٥٩ الثالثة - فى ان العطف بالواو يفيد الترتيب
- ٦٠ الرابعة - فى العطف باو
- ٦٠ الخامسة - فى الشرط بأذا
- ٦٥ السادسة - فى اللام المجارة
- ٦٥ السابعة - فى انما
- ٦١ تسميم - فى معرفة مراد الحجج عليهم السلام
- ٦٢ الخاتمة الثانية - فى المبادئ الكلامية

المقصد الاول

- ٦٢ فى بعض ما يتعاقد بالاوامر و النواهي
- ٦٢ فصل - فى ان صيغة افظ الامر تستعمل للطلب
- ٦٣ « - فى كيفية معرفة ان الامر للوجوب
- ٦٧ « - فى كيفية معرفة ان الامر يستعمل للندب
- « - فى ان الاوامر الصادرة عن اهل البيت عليهم السلام ليس
- ٦٩ فى بيان الاحكام الشرعية فقط
- ٧٠ « - فى افادة لفظ الامر المرة او التكرار
- ٧١ « - فى انه لا دلالة للفظ الأمر ولاصيغته على فور ولا تراخ
- ٧٣ « - فى انه هل القضاء بأمر جديد ام لا
- ٧٥ « - فى ان الامر بالشئ لا يقتضى الامر بما لا يتم المأمور به الا به
- ٧٨ « - فى عدم اقتضاء الامر النهى عن الضد العام او الخاص
- ٨٠ تنبيه - فيما يتعلق بالصد العام و الخاص
- ٨٢ فصل - فى جواز امر الأمر مع العلم بانتفاء شرطه
- ٨٤ « - فى انه هل الامر يقتضى الأجزاء ام لا
- ٨٥ « - فى اقتضاء النهى فساد المنهى عنه و فيه امور
- ٨٥ الاول - فى معنى الصحة و الفساد
- ٨٧ الثانى - فى اشتراط نية القربة فى العبادة
- ٨٨ الثالث - فى ان الأوامر موضوعات على الماهيات من حيث هي

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| الرابع - فى تعلق النهى فى الصورة المتممة اى من حيث الظهور | ٨٨ |
| الخامس- فى تقسيم الشئى من حيث الصلاح و الفساد | ٩١ |
| السادس - فى مكروه العبادة | ٩٦ |
| السابع - فى تعارض الصلاح و الفساد فى الشئى | ٩٦ |
| فدللة - فى امر الشارع و نهيه و كيفية التعبد به | ١٠٥ |
| المقصد الثانى | |
| فى بعض ما يتعلق بالاحكام و فيه فصول | ١٠١ |
| فصل - فى تقسيم حكم الله الى الاحكام الخمسة | ١٠١ |
| « - فى تعريف الفرض و الندب و السنة | ١٠٢ |
| « - فى بيان وقت الموسع و المضيق و التكليف فيهما | ١٠٣ |
| « - فى الواجب الكفائى | ١٠٣ |
| « - فى الواجب التخييرى | ١٠٤ |
| « - فى التسامح فى ادلة السنن | ١٠٤ |
| المقصد الثالث | |
| فى العام و الخاص و المطلق و المقيد | ١٠٣ |
| فصل - فى تعريف العام و الخاص و المطلق و المقيد | ١٠٣ |
| « - فى التخصيص | ١٠٣ |
| « - فى جواز العمل بالعام و المطلق قبل الفحص عن المخصص و المقيد | |
| و عدمه | ١٠٩ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١١٤ | فصل - في ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المحل |
| ١١٥ | « - في احكام الخاص والعام |
| ١١٩ | « - في احكام المطلق و المقيّد |
| | المقصد الرابع |
| ١٢٥ | في المحكم و المتشابه و المجمل و المبيّن |
| ١٢٥ | فصل - في تعريف المحكم و المتشابه و المجمل و المبيّن |
| ١٢٥ | « - في ان المجمل هو المتشابه |
| ١٢٦ | « - في اقسام المجمل |
| ١٢٧ | « - في تاخير البيان عن وقت الحاجة : |
| | المقصد الخامس |
| ١٢٩ | في المنطوق و المفهوم |
| ١٢٩ | فصل - في تعريف المنطوق و المفهوم و انواع الدلالات |
| ١٣٣ | « - في مفهوم الشرط |
| ١٣٥ | « - في مفهوم اللقب |
| | الحديقة الثالثة |
| ١٣٦ | في ادلة الاحكام و فيها مقاصد |
| | المقصد الاول |
| ١٣٦ | في الكتاب و فيه فصول |
| | فصل - في اثبات ان هذا القرآن هو القرآن النازل على محمد صلى - |

١٣٧

الله عليه وآله بالأدلة العادية

١٣٧

فصل - في عدم تواتر جميع آيات القرآن

١٣٨

« - في ان القرآن نزل بلغة العرب و على ما يعقلونه

١٤٠

« - في الاخبار الدالة على ان القرآن نزل بلغة العرب

١٤٣

« - في اسباب التشابه و وجوب الاخذ بالمحكم

١٤٧

« - في كيفية الاخذ بآيات الكتاب

« - في ان الائمة عليهم السلام شرحوا وفسروا اغلب ما في القرآن

من الشرايع و الاحكام و بينوا حلاله و حرامه و فرائضه و فضائله و ناسخه

و منسوخه و رخصه و عزائمه و خاصه و عامه و عبره و امثاله و مرسله

١٤٨

و محدوده و محكمه و متشابهه

المقصد الثاني

١٥٠

في الاخبار و فيه مقدمة و مطالب و خاتمة

١٥٠

المقدمة - في ادلة حرمة العمل بما وراء العلم

المبحث الاول

١٥٦

فيما يدل على وجوب العمل بالعلم

١٥٩

فصل - في ذكر بعض الآيات الآمرة بالعلم او الناهية عن الظن

١٥٣

« - في ذكر بعض الاخبار الواردة في النهي عن الظن

١٥٧

« - في ذكر الاجماع على ذلك

١٥٨

« - في الادلة العقلية على حرمة العمل بالظن

المبحث الثاني

- ١٦٩ في بيان مراتب العلم و الظن و محلهما
- ١٦٩ فصل - في مدارك الانسان
- فصل - في ان حظ الحقيقة المعرفة و حظ العقل اليقين و حظ -
- ١٧٠ النفس العلم
- ١٧١ فصل - في ان كمال مرتبة دنيا تجتمع مع جميع ما في المرتبة العليا
- ١٧١ « - في تقسيم الامور على ثلاثة ، كليات و عادات و وضعيات

المطلب الاول

- ١٧٣ في كيفية حصول العلم بصحة الأخبار
- فصل - في تصحيح الاخبار بطريقتين بالفرائض و علم الرجال و يشتمل
- ١٧٣ على ادلة تدل على ان علم الرجال من الموهومات
- ١٨١ « - في معرفة معنى الصحة
- ١٨٣ « - في انسداد باب العلم العادي بصحة الاخبار
- ١٨٣ « - في ان الاخذ باخبار الآحاد دين الله القطعي
- ١٨٥ « - في الاخبار الدالة على جواز الاخذ باخبار الآحاد
- ١٨٧ « - في الادلة العقلية على ذلك
- « - في ان النبي (ص) حكيم ولم يهمل الرعاية و لم يتركهم سدى
- ١٩٢ بدون وضع آثار صحيحة
- ١٩٤ « - في الاستدلال على صحة الاخبار بالمجادلة

| الموضوع | ي | الصفحة |
|--|---|--------|
| فصل - في الاستدلال على صحة الاخبار بالسيرة | | ١٩٧ |
| « - « « « « « بالسيرة | | ١٩٨ |
| « - في الاستدلال بالتقرير | | ١٩٩ |
| « - في استدلال عقلى على صحة الاخبار فى كيفية تبليغ الرسالة | | ٢٠٩ |
| « - في الاستدلال بالفطرة | | ٢١٢ |
| « - في ان اخبار الثقات تقوم مقام العلم فى كثير من الموارد | | |
| و النصوص الدالة على ذلك | | ٢١٧ |

المطلب الثانى

| | |
|--|-----|
| فى كيفية حصول العلم التفصيلى بالاخبار | ٢٢٠ |
| فصل - فى ان الاخذ بكتب الثقات و اقوالهم مورث للعلم | ٢٢٠ |
| « - فى ان احتمال سهو الثقة لا يضر بالعلم العادى | ٢٢٢ |
| « - فى ان احتمال الغلط لا يضر بالعلم العادى | ٢٢٣ |

المطلب الثانى

| | |
|---|-----|
| فى ان احتمال المعانى الكثيرة لا يضر بتبليغه الاخبار | ٢٢٤ |
| تنبيه - فى انه لا وجه للقول بجواز العمل بكل خبر عمل به الاصحاب والمنع | |
| عمالهم يعملوا | ٢٣١ |
| الخاتمة - فى كيفية العمل بالاخبار | ٢٣٢ |
| فصل - فى ان الائمة عليهم السلام هم الذين اوقفوا الخلاف بين رعيتهم | ٢٣٢ |
| « - فى كيفية العمل بالاخبار الصحيحة التى ليس لها معارض | ٢٣٣ |

- ٢٣٥ فصل - فى كيفية العمل بالاخبار التى لها معارض
- « - فى ان حكم الله الواقعى فى حقاك هو ما ذلك عليه ذلك الخبر
- ٢٣٧ الخالى عن المعارض او المستجمع لشرايط العمل
- المقصد الثالث

- ٢٣٨ فى الاجماع
- ٢٣٨ المقدمة- فيما يازم ذكره من معنى الاجماع
- ٢٤١ فصل - فى مبدأ هذا المدرك
- ٢٤٨ « - فى امكان اتفاق الجماعة وعدمه
- ٢٤٨ « - فى امكان العلم بالاتفاق وعدمه
- ٢٤٩ « - فى كيفية حصول العلم من الاتفاق
- ٢٥٨ « - فى حجتيه
- ٢٥٩ فذلكة المقال و نتيجته ما ذكر على وجه الاجمال
- ٢٦٢ الخاتمة

المقصد الرابع

- ٢٦٣ فى الادلة العقلية
- ٢٦٣ المقدمة- فى بيان المراد من العقل و فيها امور
- الاول - فى معنى العقل عند القوم وعند الشرع و العقل فى الشرع يطلق
- على ثلاث
- ٢٦٣ احدها - العقل الشرعى الذى خلافه جهل و شيطنة

ل

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| والثاني - العقل المدرك للمعاني الكلية | ٢٦٤ |
| والثالث - الشعور الذي هو مناط التكليف | ٢٦٤ |
| والثاني - في انه لا معنى لقولهم كل ما حكم به العقل حكم به الشرع | ٢٦٥ |
| والثالث - في ان الاحكام تابعة للصفات | ٢٦٦ |
| الرابع - في ان حسن الاشياء و قبحها عقلي أم شرعي | ٢٦٨ |
| الخامس - في خلو شيء عن الحكم و عدمه | ٢٦٨ |
| السادس - في ان الاصل قبل ورود الشرع ما هو | ٢٦٩ |
| فصل - في البراءة الأصلية | ٢٧٢ |
| المقدمة - في بيان معنى اليقين و الشك و الوهم و تشتمل على امور | ٢٧٣ |
| الاول - في دوران الامر بين الوجوب و الاباحة او التدب | ٢٧٥ |
| الثاني - في دوران الامر بين الاقل و الاكثر الارتباطي في الشبهة | |
| الوجوبية | ٢٧٦ |
| الثالث - فيما اذا علم بوجود شيء في العبادة و شك في نفسيته و غيريته | ٢٧٩ |
| الرابع - في دوران الامر بين الاقل و الاكثر الاستقلالي | ٢٨٠ |
| الخامس - في دوران الامر بين المتباينين في الشبهة المرادية | ٢٨١ |
| السادس - في دوران الامر بين الاقل و الاكثر الاستقلاليين في الشبهة المصدقية | ٢٨٢ |
| السابع - في دوران الامر بين المتباينين في الشبهة المصدقية | ٢٨٣ |
| الثامن - في دوران الامر بين المتباينين و كان الاشتباه في مصداق | |
| المكاف لا المكاف به | ٢٨٣ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| التاسع - فى دوران الامر بين الحرام و غير الواجب و الشبهة الموضوعية | ٢٨٢ |
| العاشر - فى دوران الامر بين الحرام و الواجب فى الشبهة المرادية | ٢٨٥ |
| الحادي عشر - فى دوران الامر بين الوجوب و الكراهة و بين الحرمة و الندب | ٢٨٦ |
| الثاني عشر - فى وجوب الفحص قبل العمل بالتخيير فى الموارد المتقدمة | ٢٨٦ |
| دصل - فى الاستقراء | ٢٨٦ |
| « - فى الاستصحاب و فيه امور | ٢٨٨ |
| اولها - فى ان الاستصحاب حجة فى الموضوعات | ٢٨٨ |
| ثانيها - فى تقسيم الموضوعات الى وجودية و عدمية و يحتوى على اقسام | ٢٩٢ |
| الاول - فيما اذا كان الموضوع اقتران ذات الشئى بالمكلف | ٢٩٣ |
| الثانى - فيما اذا كان متعلق الحكم وصف الشئى و حاله | ٢٩٥ |
| الثالث والرابع - فيما اذا كان الحكم متعلقاً بعدم ذات الشئى او وصفه و حاله | ٢٩٥ |
| تذييل - فى ذكر الاحاديث الواردة فى المقام | ٢٩٥ |
| ثانيها - فى ان الاستصحاب امر وضعى و يجرى فى الشرعيات | ٢٩٨ |
| ثالثها - فى ان الشك لا يكون فى احكام الله | ٢٩٩ |
| رابعها - فى العمل بمقتضى الاستصحاب و يشتمل على عشر شروط | ٣٠٠ |
| تتميم - فى معرفة الموضوع | ٣٠٢ |

٣٠٥

في المقتضى والمانع ويشتمل على امرين

٣٠٦

الاول - في ان الاستصحاب ليس بحجة في الشك في المقتضى

٣١٠

الثاني - في اقسام الشك في المانع

تنبيهان

٣١١

الاول - في ان الاستصحاب لا يجري في واقعيات العالم

٣١٢

الثاني - في تأخر الحادث

الحقيقة الرابعة

٣١٣

في الاجتهاد والتقليد وفيهما مقصدان

المقصد الاول

٣١٣

في الاجتهاد وفيه فصول

٣١٣

فصل - في تعريف الاجتهاد ومنشأه

٣١٥

« - في جواز التجزى وعدمه

« - في تقسيم العامة ، الناس الى مجتهد ومقلد و بيان طريقة اهل -

٣١٦

البيت عليهم السلام

٣١٩

فصل - في الاحكام الاولى والثانوية

« - فيما اذا حكم حاكم بحكم و تجدد رأيه فهل يجوز له نقض حكم

٣٢٠

نفسه او يجوز لحاكم آخر ان ينقض حكمه (الخ)

المقصد الثاني

٣٢٢

في التقليد وفيه فصول

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| فصل - فى تعريف التقليد | ٣٢٢ |
| تذييل - فيه تحقيق عن التقليد و كيفيته | ٣٢٣ |
| فصل - فى انه لامعنى للنزاع فى انه هل يجوز التقليد فى اصول الدين | |
| ام لا | ٣٢٤ |
| فصل - فى انه لا يشترط فى الاخذ برواية الراوى اعلميته | ٣٢٧ |
| « - فى جواز التبعض فى اخذ الرواية و عدمه | ٣٢٧ |
| « - فى عدم اشتراط المشافهة فى اخذ الرواية | ٣٢٧ |
| « - فى عدم الفرق فى الرواية فيما اذا كان الراوى حياً ام ميتاً | ٣٢٧ |
| فصل - فى معذورية الجاهل و عدمها | ٣٢٩ |
| الخاتمة - فى وصية و نصيحة للمتفهمين | ٣٣٢ |



كتاب

نتيجة النتائج

في اصول الفقه

خلاصة تحقيقات العالم الرباني و الحكيم الصمداني مولانا المرحوم

الحاج محمد كريم خان الكرمانى اعلى الله مقامه

في اصول الفقه التى كتبها فى كتاب -

شرح النتائج

لخصها السيد السند و الحبر المعتمد العالم العامل

و الفقيه الكامل السيد محمد الشيشي

قدس سرّه الشريف

طبع بمطبعة السعادة - كرمان

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR22050



٢٩٢٠٤٣٠
١٩٩٢

١٥٢

17 JUN 1981

٢٢.٥.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على اشرف الأنبياء والمرسلين وخير الخلق
اجمعين ومظهر الرحمة في العالمين محمد خاتم النبيين وعلى الائمة الطاهرين
الهداة المهتدين وعلى شيعتهم الغر الميامين النجباء الأكرمين الذين هم
في طريق ساداتهم من المجاهدين ولأحكامهم من التابعين ولهم من المسلمين
واللعنة الدائمة على اعدائهم الذين انقطعوا عنهم فصاروا من الضالين المضلين
وعادوا احباء هم فكافوا من الناصبين واستبدوا بأرائهم الفاسدة وظنواهم
الكاسدة فما زالوا من التائبين المتحيرين من الجن والآس من الأولين
والآخرين الى يوم الدين *

و بعد - فيقول العبد الأئيم محمد بن ابراهيم الموسوي الشيشي انه كان
يجول في خاطري ويتلجلج في صدري ان اكتب رسالة مشتملة على جميع
مطالب علم الأصول مجردة عن الأغلاق والفضول مفروغة عن ذكر الأقوال
المختلفة والآراء المتشعبة وادلتها الموهونة وبراينها الموهومة جائزة لجملة
ما ابرزه المشايخ انار الله براينهم و اعلى مقامهم من مر الحق في هذا الباب
بلا ايجاز مخل ولا اطناب ممل وذلك حين مباحثة بعض الأخوان و قراءة على

CHECKED 1296.97

الكتاب المستطاب فى شرح نتائج الاصول للشيخ الأ وحيد الأعظم والسيد
الأجل الأفخم السناد الأقوم والعماد الأ دؤوم نور الأ سلام والملة والدين
و آية الله على المؤمنين فى العالمين اعلم العلماء الربانيين و افضل الحكماء
الألهيين القرية الظاهرة للعترة الطاهرة القرى المباركة الطيبة الباهرة وحيد
الدهر و فريد العصر المولى الولى الحليم والصفى الوفى الحميم النحرير
الحكيم شيخنا واستادنا وسنادنا ومن حبه ذخيرة يوم معادنا الشيخ الجليل
العظيم الغائص فى رحمة الملك المنان **الحاج محمد كريمة خان** اعلى الله
مقامه ورفع فى الخلد اعلامه ولما كان الجمع بهذه الكيفية والتأليف بهذا
النوع من الأمور الصعبة المشككة مع قصور مثلى على الوصول الى امثال هذا
المأمول لعوائق الزمان واختلاف الدهر الخوان اعرضت عنه وتسوقت فيه
الى ان مضى برهة من الزمان وفقنى الله فى اسعد اوقات و اوان بالتشرف
الى حضرة المولى المفتخ والأولى المكرم وحيد عصره وفريد دهره ملجأ
الأ نام و مرجع الخاص والعام بحر العلم الذى لا ينزف وطود الحلم الذى
لا ينسف قطب دائرة النزاهة ومحور كرة النباهة انسان العين و عين الأ نسان
حافظ حمى الشرع المبين وحامل لو آء الدين وحامى بيضة الأ سلام و راعى
حوزة المسلمين والنافى عن دين سيد المرسلين تحريف الغالين وانتحال
المبطلين وتأويل الجاهلين كهفى وسندى ومولاي ومعتمدى ومن حبه زاد
معادى وعلى ولأئد اعتمادى سمي حبيب الله وحجته المؤيد بتأييدات الملك
المنان الآقا محمد خان لا زالت حديقته افادات ناضرة ومدينة افاضاته عامرة
اطال الله بقاءه وجعلنى فداه فلما وفقت بحضرتك ورزقت صحبتك وادركت فيض

مكالمته الى ان انجز الكلام بما يناسب المقام في حضرته الشريفة مدّ ظله
 العالي على رؤس الأنام الى ذكر الكتاب المستطاب الشرح المذكور فهمت في-
 ضمن المقال من لحنه جعلني الله فداه و من كل مكروه وقاه ميله الشريف الى-
 تجريد مطالب شيخنا الأجل الأوحد الأستاذ اعلى الله مقامه و انار برهانه
 في الشرح المذكور عن شرح عبارات المتن و تفاصيل القوم ليكون كتاباً مشوّقاً
 للمبتدئين و مسهلاً للمنتهين و علمت ان الأقدام بمثل هذا العمل من اهم
 العبادات و الاشتغال بنحو هذا الشغل من اعظم القربات فجداني ميله العالي
 الى السبق في هذا الميدان و هاجني الشوق على العمل بمقتضى ميله الى-
 الجولان و ان كنت لست من الفرسان و تذكرت الذي عرضت عنه لعوائق-
 الزمان فرأيت ان أوّلف كلمات مختصرة و عبارات محبرة احببى و ارلى بأن
 اذكر مطالبه اعلى الله مقامه بعين عباراته في اكثر المقام او بتغيير جزئى يرتبط
 به الكلام و لما كان مطالبه اعلى الله مقامه فى الشرح المذكور كالدّر المنثور
 و كان التجريد محتاجاً الى ترتيب و نظم جديد و لابد فيهما من الحاق كلمات
 قليلة مما ذكره اعلى الله مقامه فى ساير كتبه و ترك بعضها لكون بعض المطالب
 فيه مكرراً بحسب اقتضاء الشرح و المقام فشمرت عن ساق الجِدّ فى تأليف هذه
 المختصرة على النهج المذكور مستعيناً بالله و متوكلاً عليه و متوسلاً الى-
 اوليائه و امنائه و المسؤول منه تعالى ان يوفقنى للأتمام و يرزقنى حسن الختام
 فأنه الموفق المعين وسميتها **بنتيجة النتائج** فيما وصل الينا من مطالب الأصول
 من آل الرسول صاوات الله عليهم اجمعين و رتبها على مقدمة و انهم **هذا القول**
 و خاتمة .

المقدمة - في ما يلزم ذكره للوصول الى هذه الحقائق الشريفة واقتناء اثمارها وهو في الحقيقة بابها ولا يتأتى عليها الا منه و هو الله اعلم انك لو اقيمت السمع و شهدت ما حرّر في هذه الرسالة و خلعت عنك ربة تقليد من مضى و تركت قول الشافعي و مالك و احمد و المروى عن كعب الأخبار و اخذت عن اناس قولهم و حديثهم روى جدنا عن جبرئيل عن الباري و نظرت بغير - الأوصاف و جانب الأعتساف لسرفت الحق بلا غبار و يكفيك ما يحرر في هذه المقدمة عن كل باب و يغنيك عن كل سؤال و جواب و من الله التوفيق في - المبدء و المآب فنقول اعلم ان الله سبحانه حكيم لا يلغو ولا يعيب و غنى غير - محتاج لأن المحتاج حادث و قد خلق العباد ولم يخلقهم عبثاً بل خلقهم لغاية و فائدة راجعة اليهم لا اليه سبحانه لأنه الغنى المطلق وهي الفوز بالسعادة الأبدية فخلقهم بلطيف صنعه و عزيز قدرته في احسن تقويم و اتم تقدير و جعل لهم بحكمته البالغة و نعمته السابغة احكاماً تكليفية عملية و اعتقادية على - حسب ذواتهم و صفاتهم و مقتضى قابلياتهم و انياتهم فأمر و نهى ، امر بما هو مقو لبنيتهم و وجودهم والا يتمار بدسبب تقوية ذاتهم و وصلة لغاية خلقهم و نهى عما هو مضعف بنيتهم و وجودهم و الأضرار عند سبب دفع المنافر عن - وجودهم و لما كان الخلق جهالاً لا يعرفون مصالحهم و مضارهم من عند انفسهم اوضح المنار و السبل بأنزال الكتب و ارسال الرسل جوداً و كرمأ اتماماً لنعمته و اكمالاً لدينه و لما كان الخلق اول ما خلق على كمال الاستقامة و الاعتدال غير مغير الفطرة ولا معوج الطبيعة كانت احكامهم على مقتضى ذواتهم مطابقة لمحبة الله سبحانه الأولية و يسمى هذه الأحكام في العرف الخاص بالأحكام.

الواقعية الأولية اى التى تعلقت بواقعيات الأشياء و حقايقها ولم يظهر هذه الأحكام فى هذا العالم عالم الأراض بل هى عند الحجة الخلف عجل الله فرجه وصلى عليه وعلى آبائه و ليس احد الآن مكلفاً بتحصيلها و مأموراً بالعمل بها لأنها مخفية مستترة محتجبة بحجب الغيوب واستارها ولا تظهر الا وقت استقامة العالم واعتداله و زوال اعراضه و انتفاء الجور و اهلته و رجوع الحق الى مقره ففى هذا الوقت يملأ الله الأرض قسطاً و عدلاً كما ملئت جوراً و ظلماً و هذا حال الخلق فى الأول قبل ظهور الفساد و تغير الأهل و البلاد و بروز الأعوجاج وخفاء الرشاد فلما تغيرت فطرتهم التى فطر الله الناس عليها و اعوجت استقامتهم و انقلب اعتدالهم و فشا الظلم و العدوان فى الأطراف والبلدان حتى قال ابونا آدم عليه السلام بعد قتل قابيل هابيل :

تغيرت البلاد و من عليها و وجه الأرض مغبرّ قبيح

تغيرت الموضوعات الأولية فتغيرت احكامها ويسمى هذه الأحكام الواردة على الموضوعات المغيرة بالأحكام الثانوية فالأحكام الأولية المتعلقة بالموضوعات العبيطة اى الحقايق و الذوات غير المشوبة بالأعراض لا اختلاف فيها ولا تعدد كما لا تعدد فى الحقايق و الذوات فى انفسها و انما الاختلاف و التعدد فى الثانوية باعتبار قلب الذات والحقيقة فى الصور و الأعراض ففى الحقيقة لا تعدد فى الأحكام ولا اختلاف بالنظر الى موضوع واحد سواء كان ذاتاً بلاشوب عرض او مع كل واحد من الأعراض مع قطع النظر عن الآخر و اما مع ملاحظة الذات وكونها موضوعاً بالنسبة الى حال شوبها و ظهورها فى جميع الأعراض فالأحكام مختلفة فوحدة الأحكام ثابتة حيث يلاحظ الموضوع اى الذات

مطلقة او مقيدة بواحد دون آخر و تعددها حيث يلاحظ الموضوع فى ضمن-
الجميع وهذا التعدد فى الأحكام من جانب الشرع و ان كان السبب فيه
نفس الخلق فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فالأشياء قبل-
التغير و الأعراض كانت على وجه الصحة و الاستقامة مقتضية لحكم و بعد التغير
وكثرة الأعراض و الأمراض اقتضت على حسب امراضها و اعراضها من -
الحكيم القادر حكماً مناسباً لها فأجرى الحكيم القادر سبحانه بحكمته البالغة
على لسان نبيه و اوصيائه سلام الله عليهم احكام الأشياء على وفق ما اقتضته
ذواتها مشوبة بالأعراض ومقترنة بالأمر و لما كان المكلفون جهلاً لا يعرفون
وضلالاً لا يهتدون الا بهاد طريق الحق من الضلال و الكدر من الزلال و كانوا
مكلفين بطلب الأحكام المتعلقة بأحوالهم وتحصيل الدواء المناسب لأمرائهم
وامزجتهم ولم يتمكنوا لقصورهم وعجزهم عن معرفة حقيقة الموضوعات فكيف
بالأحكام المتعلقة بها كما سئل عن ابي عبد الله عليه السلام المعرفة من صنع
من هي قال عليه السلام من صنع الله و ليس للعباد فيد صنع انتهى. فوجب فى -
الحكمة على الله سبحانه ان يقيم حجته و خليفته بين خلقه ليمين لهم شرايع-
دينهم و يسددهم طريق هداهم و قد فعل ولم يجعل الأرض خالية من الحجج
لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فهم حفظة دينه وحملة كتابه وقوام-
امره و مبين احكام عباده و مشيد اركان بلاده فبينوا احكام العباد و اوضحوا
سبل الرشاد و اسسوا اساس الدين القويم والطريق المستقيم و حكموا بما فيه
صلاح حال المكلفين وما كانوا ليدركوا صلاح انفسهم بدون بيانهم عليهم السلام
و تقريرهم فكما امر به المعصوم عليه السلام ففيه المصلحة و كل ما نهى

عنه ففيه المفسدة وقد يكون الشيء الواحد بالنسبة الى شخص واحد مأموراً به لكونه مصلحة له و بالنسبة الى الآخر منهيّاً عنه لكونه مفسدة عليه و لذا ترى ان المعصوم عليه السلام يحكم في مجلس واحد في مسألة واحدة على -
ثلاثة نفر من اصحابه بأحكام مختلفة متشعبة فالأختلاف الحاصل في الأحاديث و الأخبار مما لا شبهة فيه ولا ريب يعتريه وامثال هذه الأختلافات من المعصوم عليه السلام لأنه اعرف بمصالح غنمه و القى الخلاف بين رعيته لكون الخلاف مصلحة لهم قال عليه السلام الذي فرق بينكم هو راعيكم الذي استرعاه خلقه وهو اعرف بمصلحة غنمه في فساد امرها فإن شاء فرق بينها لتسلم ثم يجمع بينها ليأمن من فسادها و خوف عدوها الحديث . و تفكر في هذا الحديث الشريف تجده شاهد صدق على ان الأختلاف و التفريق حاصل في الأحكام و انها هي الثانوية ثم انه كما ثبت في الحكمة انه يجب على الله سبحانه ابقاء حجته في -
ارضه و خليفته في عباد و بلاده ثبت ايضاً كون حجته معصوماً من الزلل مصوناً منزهاً من العيب و الخلل عالماً بكل ما بطن و ظهر قادراً على حفظ الأحكام الألهية و ايصالها الى سائر البشر فلا يتفاوت بحاله ولا يضر على قدرته و تصرفه سواء غاب او حضر و لا تقل انه كان في زمان حضوره متصرفاً في احكام العباد و البلاد و كان باب العلم مفتوحاً و لما غاب عدم تصرفه فينا و انسد باب العلم بالأحكام كما قيل « وجوده لطف و تصرفه لطف آخر و عدمه منا » اي عدم التصرف وحاشاه من هذا فإنه ولي الرحمن و خليفة الملك المنان و يده المبسوطة بالنعمة و الأحسان و ليست مغلولة كما قالت اليهود عليهم اللعنة و النيران و هو رائد شيعته و مواليه الى الجنان و زايد اعدائه الى الخذلان و النيران و عنده

احوال رعيته و احكامها من الزيادة و النقصان فأن زاد المؤمنون نقصه و ان نقصوا اتمه لهم و بيده ازمة قلوبهم و هذا حال المعصوم مع رعيته فلا فرق بين غيبته و حضرته في تصرفه و تربيته و ان كان عن اعين المكلفين في الظاهر غائباً مستتراً لا يدر كونه و لكنهم لم يغيبوا عنه و هو حاضر عندهم ،

كالشمس في كبد السماء و ضوءها عم البلاد مشارقاً و مغارباً

و يرتبهم و يدبر امورهم كالشمس المحتجة بالسحاب المربية لكل مذنوء و مبروء قال الحجة عليه السلام : و اما وجه الارتفاع بي في غيبتي فكلاً ارتفاع بالشمس اذا سترها السحاب انتهى . و يراقبهم ولم يتركهم سدى ولا مهملين بل يستد محبيد و حاملي علمه و يوقفهم على المراد و يوصلهم الى سبيل الرشاد و ما فيه مصلحة العباد قال عليه السلام انا غير مهملين لمرعاتكم ولا ناسين لذكركم و لو لا ذلك لاضلتمكم اللا و آء و احاطت بكم الأعداء الحديث . ولكن شرط هذا التسديد و التوقيف هو الأقطاع اليهم و السلوك في طريقهم ذللاً بالآ قرار بما هم عليه و التخلق بأخلاقهم و العمل بما ورد عنهم و السكوت عما سكتوا عنه و المجاهدة في سبيلهم التي هي سبيل الله قال تعالى : و الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا و ان الله لمع المحسنين . و لن يخلف الله وعده رسله فتبصر و اعتبر و لاتكن من الغافلين و ترقب لما سيأتي بعد من تفصيل ما ذكرناه مجملات في هذه المقدمة و ادلتها ان شاء الله .

ثم اعلم ان الإنسان العاقل الشاعر اذا تفكر في نفسه و في الآفاق و علم ان له صانعاً حكيماً و رباً قديماً غنياً لم يخلقه عبثاً و علم انه خلقه لغاية و ان حصولها مراده و فيه رضائه و في مخالفته سخطه و غضبه و علم ان فائدة -

حصول الغاية و جزاء مخالفتها راجعة اليه لا الى القديم الغنى تعالى شأنه و فهم ان هذه الدار دار عمل و زوال و فناء و له دار اخرى دار جزاء و خلود و بقاء فمن عمل بمراداته و مراضيه ينجو غداً و يثاب مخلداً و من خالف و عصى يكون هالكاً و يعاقب ابدأ و فهم ان النجاة القطعية في العمل بمراداته وانه لو لم يعمل بها يحتمل الهلاك و اذا فهم هذا القدر من النجاة اليقينية و الهلاك الاحتمالي يضطرب و يخاف على نفسه الهلاك ولا يستقر ما لم يطمئن ولم يستيقن بالنجاة فان الانسان لو كان عاقلاً شاعراً مجبول على حب السلامة و بغض الهلاك فيطلب ما يوجب الأطمينان واليقين بالنجاة وهو العمل بمراداته جل شأنه ولا يكون ذلك الا بالعلم بها و اذا راجع الى نفسه تارة بعد اخرى وكررة غبّ اولى يرى انه جاهل محض لا يعرف نفعه من ضره و خيره من شره ولا يهتدى الى سبيل ابدأ من نفسه فكيف بمرادات الله و مراضيه و مساخطه و يرى انه محتاج الى معلم يعلمه و الى هاد يهديه الى الحق و الى صراط مستقيم و ان التعليم و التعريف من صنع الله و ليس للعباد فيد صنع ولا يعرف من عند نفسه شيئاً الا بتعليم الله سبحانه و توقيفه و يرى ان طريق الوصول الى تعريف الله سبحانه و تعليمه منحصر في بيانه تعالى بلسان انبيائه و اوليائه سلام الله عليهم و به يطمئن القلب و يستقر ولا يضطرب و به يقدر لو سئل على الصراط بالله اذن لكم ام على الله تفترون ان يجيب بأنك اذنت لنا فأذا عرفت ذلك فاعلم ان هذا البيان هو الطريق و السبيل و الدليل الى مرادات الله سبحانه و الى مراضيه و مساخطه و احكامه فليكن هذا هو مدرك الأحكام و به يعرف الحلال والحرام لا بغيره من سائر الأَحْلام فخذ و اضبطه فأنت من مزال الأقدام وكن

من الشاكرين و قل الحمد لله رب العالمين *

تتميم

علم الأصول^١ هو العلم بمعاملة الله سبحانه مع خلقه وكيفيةها في مقام الشرع و فائدته العلم من تلك المعاملات بمعاملات الخلق معه سبحانه وكيفيةها في مقام الشرع و يسمى بعلم الفروع و علم الفقه و موضوعه تلك المعاملات المذكورة من حيث ادائه الى العلم بمعاملات الخلق وشروطه الا تصاف و مجانبه الجور و الاعتساف بأن لا تنفى حقاً و لا تثبت باطلاً ولا تبادر الى الإنكار

١ - بسم الله الرحمن الرحيم اعلم انا اعرضنا في تعريف الأصول و موضوعه و فائدته عن تعريفات القوم و تركناها لأنهم اكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه و قد نهينا عن ذلك و المراد من معاملة الله سبحانه و امره بمحابه و نواهيد عن مساخطه فهذه المعاملة تشمل المقامين مقام الكون كنهيه سبحانه آدم عن اكل الشجرة و امره ابليس ان يسجد لآدم (ع) و هذا المقام ليس مما نحن فيه فخرج بقيد « في مقام الشرع » و المراد من مقام الشرع هو المقام الظاهر الذي عامل سبحانه مع خلقه بلسان انبيائه و اوليائه فأصول آل محمد عليهم السلام ليس بعلم بالقواعد الممهدة من الظنون المحرمة و الآراء المتشعبة و الأهواء المختلفة و العقول الناقصة بل علم اصولهم عليهم السلام هو العلم بأوامر الله و نواهيه الجارية على لسان حججه سلام الله عليهم و المراد من فائدته هو العلم بالأحكام الشرعية التي هي معاملات الخلق معه سبحانه المستنبطة من معاملاته سبحانه مع الخلق و المراد من موضوعه هو تلك الأوامر و النواهى من حيث استنباط الأحكام منها فتدبر . منه قدس سره

و تحرّر محل النزاع ان كان فيه التباس و ثمرته لثلاث تكون عابثاً و تأتى بالدليل اذا دريت و تصدق فى الرواية اذا رويت و تمنع مقدمة دليل الخصم اذا كانت باطلة بحق و دليله المجادلة بالتى هى احسن وهى ان تستدل لالزام الخصم على اثبات الحق و ابطال الباطل بحق لا بباطل ولا على اثبات الباطل و ابطال الحق بحق او باطل و العياذ بالله و رتبته بعد علم المعرفة و العربية *

الحديثية الأولى

فى المبادئ اللغوية و فيها مقاصد و خاتمة *

المقصد الأول

فى ما يتعلق بالوضع و فيه فصول :

فصل - الوضع تخصيص شىء بشىء متى اطلق او احس الشىء الأول فهم منه الشىء الثانى عند العالم بالوضع و قيل له معنى ثان و هو تخصصه الحاصل من غلبة الاستعمال و كثرته و هو لا يعقل بالنسبة الى وضع الواضع جل و عز و انما وضعه تخصيصى تعيينى و على معتقد القوم من اشراكهم فى افعال الحق و نسبة الوضع الى البشر فهو قد يحصل بالتعيين و قد يكون بالتعين بكثرة الاستعمال تعالى الواضع سبحانه عن ذلك علواً كبيراً *

فصل - اختلاف القوم فى تعيين الواضع لللغات على اقوال و اعراض بعضهم عنه لكونه عربياً عن الفائدة على زعمه و الحق ان الواضع لجميع اللغات هو - الله الخالق لجميع المذروعات وحده لا شريك له و معرفته من كمال الايمان يدل على ذلك ما يدل على وحدته تعالى فى الأفعال من الكتاب و السنة و دليل العقل خصوصاً و عموماً اما الكتاب فقول سبحانه : لم نجعل له من قبل

سَمِيًّا فَيُبَيِّنُ أَنَّ الْأَعْلَامَ مِنْ وَضْعِهِ تَعَالَى وَهُوَ أَعْظَمُ شَوَاهِدِهِمْ عَلَى أَنَّ الْوَاضِعَ
 غَيْرُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا وَالْأَسْمَاءَ جَمْعٌ مُحْكَمٌ بِاللَّامِ مُؤَكَّدٌ
 بِالْكَسْرِ الْمُضَافُ وَالْأَلْفَاظُ شَيْءٌ وَقَالَ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ:
 وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاخْتِلَافُ السَّنَتَكُمْ . الْمَعْلُومُ ارَادَةُ اللُّغَاتِ
 مِنَ الْأَلْسِنَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ
 اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ . وَمِنَ السَّنَةِ مَا رَوَاهُ فِي الْعِيُونَ فِي مَحَاجَّةِ الرِّضَا عَلَيْهِ
 السَّلَامُ عَلَى عِمْرَانَ حَيْثُ قَالَ : وَكَانَ أَوَّلُ إِبْدَاعِهِ وَارَادَتِهِ وَمَشِيَّتُهُ الْحُرُوفُ
 الَّتِي جَعَلَهَا أَصْلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَدَلِيلًا عَلَى كُلِّ مَدْرَكٍ وَفَاصِلًا لِكُلِّ مَشْكَلٍ وَ
 بِتِلْكَ الْحُرُوفِ تَفْرِيقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَسْمٍ حَقٍّ وَبَاطِلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ مَعْنَى
 أَوْ غَيْرِ مَعْنَى وَعَلَيْهَا اجْتَمَعَتِ الْأُمُورُ كُلُّهَا وَلَمْ يَجْعَلِ لِلْحُرُوفِ فِي إِبْدَاعِهَا
 مَعْنَى غَيْرَ أَنْفُسِهَا وَلَا وَجُودَ لَأَنَّهَا مَبْدَعَةٌ بِالْأَبْدَاعِ وَالنُّورِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
 أَوَّلُ فِعْلِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْحُرُوفُ هِيَ الْمَفْعُولُ بِذَلِكَ
 الْفِعْلِ وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي عَلَيْهَا الْكَلَامُ وَالْعِبَارَاتُ كُلُّهَا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَّمَهَا
 خَلَقَهَا إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ جَعَلَ الْحُرُوفَ بَعْدَ احْصَائِهَا وَاحْكَامَ عَدَّتِهَا فَعَلًا مِنْهُ
 كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ كُنْ فَيَكُونُ وَكُنْ مِنْهُ صَنَعَ وَ مَا يَكُونُ بِهِ الْمَصْنُوعُ إِلَى أَنَّ
 قَالَ فَإِذَا أَلْفٌ مِنْهَا أَحْرَفًا أَرْبَعَةً أَوْ خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ لَمْ -
 يُؤَلَّفْهَا لَغْوًا لَغْوًا وَمَعْنَى لَمْ يَكْ أَلَّا لِمَعْنَى مُحَدَّثٌ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْئًا الْحَدِيثُ .
 وَمَا رَوَى مِنْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ . وَ مِنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ عَلَى -
 أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَأَنَّهُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِالْمَشِيَّةِ وَأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ
 وَلَا فِي السَّمَاءِ إِلَّا بِسَبْعَةِ مَشِيَّةٍ وَارَادَةٍ وَقَدَرٍ وَقَضَاءٍ وَأُذُنٍ وَأَجَلٍ وَكِتَابٍ

فمن كان يزعم انه يقدر على نقص واحدة فقد اشرك، والاستدلال على ان الواضع بشر بقوله و ما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه خطأ فأنا لانكر ان لكل قوم لساناً و لكننا نقول ان الواضع جل و عز يضع ما يضع بأسباب فأنه تعالى ابي ان يجرى الأشياء الا بأسبابها و الأسباب كائنة ما كانت من خلقه فهو يضع ما يضع بالسنة خلقه فأول وضعه ما كان بواسطة آدم على نبينا و آله و عليه السلام حيث قال : و علم آدم الأسماء كلها . ثم علمها هو ذريته و كذا لانكر حدوث بعض الأسماء و وضع الناس لها و نقول ابي الله ان يجرى الأشياء الا بأسبابها . و انتم تنظرون الى الأسباب و تقولون قتل فلان فلاناً مثلاً و نحن نرى المسبب و نقول الله يتوفى الأ نفس حين موتها . فمن لم يعرف ذلك فهو ناقص الإيمان و القول بأن الواضع هو البشر وحده او معه تعالى نقص للتوحيد في الأفعال و شرك به الواحد المتعال و القول بالوقوف مما لا وجد له بعد ما اتضح حقيقة الحال •

فصل - من لم يعرف الفرق بين المراد و الموضوع له و المصداق والمعنى و المدلول و المفهوم ليس له ضرس قاطع في العلوم ولا الاقتداء الى حقيقة الرسوم فاعلم ان الموجرد الخارجى له حيثان حيث من نفس في نفسه وحيث ظهوره للنظر و في حيث الثاني يحتاج الى مميز عن غيره فيوضع له الأسم من حيث ظهوره فهو من حيث الظهور موضوع له و هو المتبادر منه الذي لا يصح سلبه عند و هو المصداق الذي يصدق عليه اللفظ و من حيث هو هو مراد فأذا وقع شبهة في نفس شخص كان ذلك الشبح المنفصل من الشبح المتصل حين يعبر عنه بلفظ المعنى المقصود و اذا نزل ذلك الى المنطق و ظهر بصورة.

اللفظ كان ذلك اللفظ هو المنطوق^١ و المعنى فى اللفظ كالروح فى الجسد وكنفسك فى بدنك والشبح الذى ينفصل من المعنى و يقع فى مرآة اللفظ هو المدلول و الدلالة هى ارشاد اللفظ المطلع عليه الى ما فيه من شبح المعنى و الشبح الذى ينطبع من المدلول فى نفس السامع المطلع عليه هو المفهوم الحاصل فى ذهن المطلع و نفسه .

تفريع - قد عرفت مما حقق فى الفصل السابق ان الموضوع له هو حيث ظهور للشيء^٢ وجهة تميزه عن غيره و وضع الاسم له لهذا حيث و هذه الجهة و هو الذى يعين مسماه و هو علامته و المعلمة لنفى الخلاف و هو مقام امتيازه لأن الشيء^٣ بهذا المقام و هذا حيث يمتاز عن غيره و هو مقام صورة الشيء^٤ لأن الشيء^٥ بصورته يمتاز عن غيره و اما المادة فهى مقام الوحدة و الأطلاق و مقام اللاتعيين و هى جهة نفس الشيء^٦ من حيث هى هى و هى مقام الاسمية و اللارسمية فصدق ان الأسماء تابعة للصور دائرة فى الصدق و عدمه مدارها و كذا الكلام فى الأحكام فائها^٧ ايضاً تابعة للصور فأنها تابعة لصدق الأسماء الدائر مدار الصور فأنها حكم على الشيء^٨ بحكم فمتى كان الصورة التى بها امتاز ذلك الشيء^٩ عن غيره باقياً

١ - بسم الله تعالى اعلم ان المراد من المنطوق و المفهوم هيهنا غير ما يراد منهما فى باب المفاهيم الذى اصطاحه القوم فأنهم اصطاحوا فى باب المفاهيم المنطوق فى المدلول الذى هو الشبح المنفصل من المعنى الواقع فى مرآة - اللفظ المنطوق و المفهوم فى ما ينتقل اليه السامع من مدلول الكلام الذى وضع الفاظ له سواء كان موافقاً له او مخالفاً كما سيجىء تفصيله فى المقصد الخامس من الحديقة الثانية فلا تغفل . منه قدس سره

كان الحكم باقياً ومتى انتفت انتفى الحكم بانتفائها فاحفظ هذا الأصل الأصيل
فأنه من الأصول التي يكثر نفعها وثمرتها في كل مقام .

فصل - قد قسموا الألفاظ بحسب الوضع والموضوع له الى اربعة اقسام
وارادوا من الوضع الملاحظة او آلة الملاحظة والتعبير بهما عنه ليس بمقبول
ولا مأثور لأنه مجاز منكر و انما ساقهم الى ذلك محض تقسيم الوضع
والموضوع له وكان الصواب ان يقولوا ان الواضع اما يقصد معنى عاماً ويضع
اللفظ بأزائه او يقصد معنى خاصاً ويضع اللفظ بأزائه او يقصد معنى عاماً و
يضع اللفظ بأزاء افراده او يقصد معنى خاصاً ويضع اللفظ بأزائه وازاء تجلياته
فعلى قولهم عيها اربع صور الوضع العام والموضوع له العام وهو كما ارسل
فأنه قد لاحظ الواضع معنى عاماً ووضع اللفظ بأزائه والوضع الخاص
والموضوع له الخاص وهو مزيد فأن الواضع نظر الى شخص خاص ووضع له
هذا اللفظ الخاص وهذا القسمان لا ريب في صحتها و وقوعهما عندهم
والوضع العام والموضوع له الخاص وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون فيه
فالمتقدمون يمنعون عنه لاستلزام ذلك تصور الأمور غير المتناهية وجوزه
المتأخرون وقالوا ان منها وضع الأشارات والضمائر والحروف اما وضعها
عام لانفاق المتقدمين والمتأخرين عليه والموضوع له خاص للتبادر والحق
في المسألة انهم قالوا بعموم الوضع لتعذر استحضار الأمور غير المتناهية للبشر
المتناهي وبخصوص الموضوع له لما رأوا من الاستعمال ونحن نقول ان
الواضع هو الله المحيط الذي كل شيء حاضر اسديه على ما هو عليه وهو
محيط بجميع الأجناس والأنواع والأصناف والأشخاص ولا يعزب عن علمه

مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر ولا يحتاج الى القول بالوضع النوعي فأن اشخاص الألفاظ حاضرة لديه و هكذا اشخاص المعاني فالجنس حاضر بأبهام. جنسيته و النوع حاضر بأبهام نوعيته و الفصل بأبهام فصليته و الشخص بتعين. شخصيته و انما الشخص مادته من الكلي الأعلى و صورته الشخصية من لوازم. رتبته فالكلي حاضر لدى العالي بكليته و ابهامه و يحتاج الى اسم مبهم بأبهامه ولا يحتاج الى اسم مشخص معين والجزئي حاضر لدى العالي بجزئيته و يحتاج الى اسم جزئي و هو سبحانه يضع كل شخص من الألفاظ على شخص معناه كما انه يضع نوع اللفظ على نوع المعنى و جنسه على جنسه فإذا لاحظ شخص من صدر منه الضرب يضع عليه شخص الضارب و اذا لاحظ نوع من صدر عنه الفعل يضع عليه نوع ما هي على هيئة الفاعل و اذا لاحظ جنس من قام به المبدأ يضع عليه جنس المشتق ولا يتعذر ذلك عنده ولا يعسر عليه ولا يلزم من وضع الأشخاص لغو فيكتفى عنه بوضع الأنواع كما انه لا لغو في خلق الأشخاص بخلق الأنواع فالوضع النوعي بالنسبة الى الواضع الحق غير معقول و وضعه في جميع مراتب الوجود شخصي فيضع شخص الموضوع على شخص الموضوع له في كل رتبة هذا في النظر الظاهر و في خصوص ما اختلف فيه المتقدمون والمتأخرون من الضمائر و الأشارات و الحروف فالحق انها من باب الوضع الخاص و الموضوع له الخاص لأنها تستعمل في الأفراد قديماً و حديثاً و في الكتاب والسنة على الحقيقة و تدل عليها ولا دلالة الا بالوضع و اما في الحقيقة يعود كل ما ذكر من الأقسام التي جـوزوها الى القسم الرابع الذي احواله و هو الوضع الخاص و الموضوع له العام فذلك ما قالوا بعدم وجوده بـتة و الاستدلال

بعدم إمكان خصوص الوضع إلا بخصوص الموضوع له مصادرة بينة و الأجماع على تسليم قيامه غير مجدي في المقام لعدم كشفه عن رضا المعصوم و دخوله وعدم كونه بنفسه حينئذ حجة قائمة من الله كما سيظهر لك في موقعه ان شاء الله بل الذي يقتضيه النظر الدقيق الحكمي استحالة ما جوزوه و انحصار الأمر في ما منعه و هو الحق الذي لا ريب فيه ولا شك يعثريه فنقول لهم لاشك ان الشمس حقيقة في الجرم السماوي ولا شك انه حقيقة في النور الواقع على الأرض فأخبرونا انه من أي باب من الأبواب فلا شك انه ليس من باب الحقيقة و المجاز ولا من باب الاشتراك المعنوي لعدم الجامع القريب ولا من باب الاشتراك اللفظي لوجود المناسبة والاطلاق من باب المناسبة وليس بمنقول ولا بمرتل لعدم ترك المعنى الأول و انما ذلك من باب الوضع الخاص والموضوع له العام فأن الواضع جل شأنه لاحظ النبر أولاً و بالذات و وضع اللفظ و وقع على جميع الأنوار لأن النور نور اذا رؤى المنير فيه والآفهو ظلمة و لما كان نور الشمس على الأرض نوراً اذا رؤى منه و فيه الشمس والآفلا نور فأذا رأيت النور فقد رأيت الشمس ولذا تسميه بالشمس على الحقيقة و انما ذلك حقيقة بعد حقيقة فأذا نظر ناظر بعين الحقيقة يرى جميع الألفاظ من هذا الباب لاغير فأن الأسماء كانت من الأسماء الحسني فهو على الحقيقة الأولية يقع على مبدأ الخير و علته ثم يقع على جميع انواره و ان كان من الأسماء السوأي يقع أولاً على مبدأ الشر و علته ثم يقع على جميع اظلاله و ان قلت فعلى ذلك لعلمه من باب الوضع العام فإنه الظاهر في تجلياته و الموضوع له الخاص لاستعماله فيها قلت ليس كذلك فأتهم بقولون في ذلك القسم ان اللفظ

لا يستعمل ابداً في ذلك المعنى العام و هنا يستعمل فلا يمكن ان يكون من-
ذلك الباب فجميع الألفاظ من باب الوضع الخاص و الموضوع له العام غاية-
الأمر ان بعض الألفاظ عام و بعضها خاص و هما ظهوران للعلّة العليا و قلنا
بالوضع الخاص فإنه

ما في الديار سواء لابس مغفر وهو الحمى و الحى و الفلوات
و هى التى لاحظها الواضع ولا ملحوظ سواها ولاشئى لا ثقاً بأن يلاحظ معها
و قلنا بأن الموضوع له عام فإنها الظاهرة فى جميع المرايا و المستعمل فيها
فى جميع الجهات فافهم ان كنت تفهم،

فمن كان ذا فهم يشاهد ما قلنا و ان لم يكن فهم فيأخذه عنا
و ما ثم الا ما ذكرناه فاعتمد عليه وكن فى الحال فيه كما كتنا

فصل - وان قد عرفت ان الواضع هو الله سبحانه المحيط بجميع الأجناس
و الأنواع و الأصناف و الأشخاص ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة فى السموات
و الأرض ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فكل شئى حاضر لديه على ما هو عليه و وضع
اللفظ عليه على ما هو عليه فإذا لاحظ جنس الفاعل الحاضر لديه يضع له لفظ الفاعل
المبهم لا الضارب و اذا لاحظ الضارب الحاضر لديه يضع له لفظ الضارب لا الفاعل
المبهم و انما هو فاعل من حيث المادة لا الصورة تعرف ان وضع المشتق ايضاً
شخصى ولا يحتاج الى القول بالوضع النوعى فإن اشخاص الألفاظ حاضرة عنده
و هو يضع كل شخص من الألفاظ على شخص معناه و قد مر ذكره فلانطيل
الكلام به ولا نعيده و نشير الى حقيقة ما اختلفوا فيه من دلالة المشتق اذا
اطلق على احد الأزمنة و كونه دلالة على احد الأزمنة على نحو الحقيقة

او المجاز على اقوال كلها تشكيكات لاتسمن ولا تغنى من جوع وهم بأنفسهم
تحيروا فيها و ان خرم خارص شيئاً فهو ظن لا يغنى من الحق شيئاً ولا -
يجوز ان يمتنى عليه دين ولا ان يفرع عليه فرع و هى ان الذى يظهر من -
الأخبار ان المشتق اسم لذات ظهرت بمبدأ ذلك المشتق و ليس فيه ذكر -
زمان ماض ولا حال ولا استقبال فالضارب ذات ثبت لها الضرب متى ماكان و
انما يربط بالأوقات بالفاظ خارجية فقولنا «زيد ضارب» يعنى زيد ذات ثبت
لها الضرب ثم لك ان تخصص هذا الثبوت بأى وقت شئت و الذى خير القوم اختلاف -
صدق المشتقات فى امكنة مختلفة فى عالم الزمان و غفلوا عن انها واردة على -
معنى واحد دهرى و هو الذات المتصفة كساير الأسماء فأنها ايضاً مصاديقها
الصفات فأذا زالت زال الصديق فالسارق اذا اتصف بالسرقه هو سارق مالم يتب
و الزانى زان اذا زنى مالم يتب و المؤمن مؤمن ما لم يرتد و الكافر كافر ما لم -
يؤمن و ذو الحرفة متصف بها ما لم ينقلع عنها و كذلك ذوات الفصول الدهرية
و الأعراض العامة و الخاصة تسمى بأسمائها و ان لم تظهر فى الدنيا كالأنسان
حيوان فاطق و ان لم ينطق و ضاحك و ان لم يضحك و ماش و ان لم يمش لشبوتها
لذاته فى الدهر و من هذا الباب الأشجار التى فصولها المثمرية فهى مثمرة
و ان لم تثمر بعد و غير المثمرة غير مثمرة .

و اما الحوادث الزمانية التى ليست بذاتيات للشيء و لا دهريات يسمى
ظاهراً باسمها ان حدثت كالآكل فأن اكل فهو آكل حين يأكل و ان جلس فهو
جالس حين يجلس اللهم الا اذا سارت ملكة دهرية او بقى الرضا بها يسمى
بها ايضاً و لو انتقل ظاهراً عنها و ان كانت للذات راضية ساكنة مطمئنة على -

عمل تسمى به و ان سبق فعله او لم يفعل بعد لأن ذاته متصفة به دهرأ و منع
الموانع من ظهوره كقوله سبحانه : قل قد جاءكم رسل من قبلى بالبينات و بالذى
قلتم فلم تلتزموهم . و امثال ذلك فى آيات خاطب الله بها الأمم كثيرة و انما
ذلك لاتصاف نفوسهم بتلك الصفات و ان منع من ظهورها موانع قال الله تعالى
لاعدوان الا على الظالمين . و قيل لأحدهما عليهما السلام لاعدوان الا على-
الظالمين قال لا يعتدى الله على احد الا على نسل قتلة الحسين عليه السلام انتهى .
و انما ذلك لأجل رضاهم بما فعل آبائهم و يدل على عدم صدق المشتق اذا زال
المبدء بتوبة ما روى عن ابي عبد الله و ابي الحسن عليهما السلام فيمن افتقرى
على ولد امرأة زنت و جاءت بولد ثم تاب و حدث ان قال له يا ولد الزنى صدق
و عزرو ان قال يا ابن الزانية جلد الحد تامة لفريته عليها بعد اظهار التوبة
و اقامة الامام عليها الحد . و يدل على اشتراط الرضا فى وجود المبدء ما روى
انه سئل ابو عبد الله عليه السلام عن ابن المغصوبة يفترى عليه الرجل فيقول
يا ابن الفاعلة فقال ارى ان عليه الحد ثمانين جلدة . و ما ذكروا من ثمة النزاع
فى هذا المقام لولاورد نص من امناء الملك العلام فهو ابتناء احكام الله على-
الأوهام الكاسدة التى لا يعلم صاحبها من اى الى اى و ينقلب بنفسه فيها بموالى-
الأيام و اذا اصاب فى الواقع خاف ان يكون قد اخطأ و اذا اخطأ رجأ ان
يكون قد اصاب فهو مما لايجوز و هو العمل بالرأى الذى اخترعه ابوحنيفة
واضرابه والأجتهاد الذى بناه الثانى فلا بد من الاحتياط عند وقوع التكليف
المجمل و عدم وصول التفصيل او الشرح منهم عليهم السلام و قد وصل و كفى
الله المؤمنين القتال و المأثور ان البول يكره تحت الشجرة اذا كانت فيها

ثمرها و هو ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه عليهم السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها او نهر يستعذب او تحت شجرة فيها ثمرتها . و عن الباقر عليه السلام انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يضرب احد من المسلمين خلاعه تحت شجرة مثمرة او نخلة قد اثمرت لمكان الملائكة الموكلين بها قال و لذلك يكون الشجرة و النخل انسا إذا كان فيه حملة لأن الملائكة تحضره . الى غير ذلك و كذلك في اكل الجيف فقد قال ابو عبد الله عليه السلام : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دماً فأن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب الى غير ذلك من الأخبار.

تبيين فيه تمثيله - من تنبه لما مر من ان الأسماء تابعة للصور دائرة مدارها في النفي و الأثبات لا يشك في توقف صدق المشتق على وجود المبدء فما لم يكن المبدء موجوداً في الشيء ولم يكن الشيء متصفاً به متصوراً بصورته لم يعقل إطلاق المشتق عليه وجه ولم يكن احد المشتقات اولى به و بالأطلاق عليه من غيره و يستوى بالنسبة اليه الفاعل و المفعول و القابل و المقبول فإنه امكان صالح للتصور بالجميع و نسبة الكل اليه على حد سواء و انما يتخصص به احدها اذا اتصف بمبدئه و تهيأ بهيأته ولكن هنا امر يجب التنبيه عليه و الإشارة اليه وهو ان للشيء مراتب متكثرة من الذاتية و العرضية و لا يلزم في صدق المشتق اتصافه بالمبدء في جميع مراتبه و انما يكفي اتصافه به في احدها ذاتية كانت ام عرضية الا ان الذاتية ابدأ غالبية و العرضية ابدأ مغلوبة مقهورة و لنا يقال ان المؤمن ابدأ مصلٍ مزكٍ حاجٍ صائمٍ و يكتب له في ستمه

ما يكتب له في صحته من الحسنات و الكافر ابداً فاسق فاجبر لاطر زان
و يكتب عليه في سقمه ما يكتب عليه في صحته من السيئات فالمؤمن لا يوصف
بشيء من الصفات السيئة ولا يصح اطلاق شيء من الأسماء التبيحة عليه و
يوصف بجميع الصفات الحسنة و يصدق عليه جميع الأسماء الكريمة و المنافق
بالمعكس الا ان يكون المؤمن مقبلاً الى المعصية متوجهاً اليها بذاتية راعياً
اليها في نفسه فيشتق له صفة من تلك المعصية من تلك الجهة ولا يكون كذلك
الا اقل قليل من المؤمنين خلصنا الله من وساوس الشياطين و من شرور انفسنا
بمحمد و آله الطاهرين الطيبين و اوليائهم الأتجيين سلام الله عليهم اجمعين .

فيسأل - الذين قالوا ان الواضع هو البشر اختلفوا فشكوا في انه هل
وضع اللفظ للأمر الخارجية ام للأمر الذهنية و لو عرفوا ان الله عزوجل يرى
كل شيء في حده و محله و ليس لله ضمير و ذهن و لا ينطبع في ذاته شيء و هو
الواضع الحق و وضع الألفاظ على عين الحقائق الموجودة بحضرة في عوالم
ملكه و انه صاغ كل لفظ بحيث يناسب تلك العين الخارجية مادة و صورة
فالموضوع له هو الأمر الخارجي لما اختلفوا قال ابو عبد الله عليه السلام : يا هشام
الخبز اسم لله أ كـول و الماء اسم للمشروب و الثوب اسم للملبوس و النار اسم
للمحرق افهمت يا هشام فهماً تدفع به و تناضل به اعداءنا و الملاحدين مع الله
عزوجل غيره قال هشام قلت نعم الخبر . و من المعلوم ان المأكول هو الشيء
الخارجي لا الذهني و علم منه ان الأعلام توضع للموجودات الخارجية و هي
المتبادرة منها وكذلك أسماء الله عزوجل موضوعة له سبحانه لا لما في الذهن
منه قال الله عزوجل : ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني بأسماء هؤلاء . وقال

الرضا عليه السلام في الله : ليس يحتاج الى ان يسمى نفسه ولكنه اختار لنفسه اسماً لغيره يدعوه به الا انه اذا لم يدع باسمه لم يعرف الخبر. وقال ابو عبد الله عليه السلام: الله يسمى باسمائه وهو غير اسمائه والاسماء غيره. فالموضوع له بالكتاب والسنة والعرف الموجودات الخارجية اى الموجودة في حضرة الله عز وجل اى عالم كانت وهى الموضوع لها نعم ليس معنى الخارجية ملحوظاً في الموضوع له بحيث اذا ذكر الموضوع فهم منه معنى الخارجية بل يفهم منه الشئ الخارجى فتغاير الألفاظ واختلافها في التسمية ليس دليلاً على كونها موضوعة للأمر الذهنية بل هو من جهة تغاير الحساب واختلاف الاعتقاد بنفس الأمر فمن رأى الشبح من بعد وحسبه حجراً يسميه حجراً لحسابه واعتقاده ثم بعد ما تبين له انه انسان يسميه انساناً لحسابه واعتقاده وذلك بنفسه دليل على ان الموضوعات هى الحقايق الخارجية فكلمها يزعم الانسان الشبح حقيقة معينة يسميه باسمها فتدبر والاستدلال عليه بأن لفظ المعدوم لا مصداق له فى الخارج فكيف يكون الأمور الخارجية مصاديق للألفاظ زبد باطل ومجثت زایل لأن الله جلّ وعز وضع الألفاظ لما حضر بحضرة من صنوف خلقه فمنها حاضرة لديه فى الدهر ومنها حاضرة لديه فى الزمان ومنها حاضرة لديه فى الأذهان ومنها حاضرة لديه فى الخارج وقد وضع لكل واحد اسماً فما كان موجوداً فى خارج الأذهان وضع له اسماً وليس معناه ما فى الذهن وما كان موجوداً فى الذهن وضع له اسماً وليس معناه فى الخارج وما كان دهرياً وضع له اسماً وليس معناه فى الزمان وما كان فى الزمان وضع له اسماً و قولنا ان الألفاظ موضوعة للمعاني الخارجية اى المعانى الحاضرة فى ملكه بذواتها وهى مرادات

من حيث الذات مصاديق من حيث الصفة فالمعدوم ان كان له معنى فى الخارج فمعناه موجود و ان لم يكن موجوداً فليس اللفظ للمعاني الخارجية ثم ان كان فى الذهن شىء موجود فهو الموضوع له و الا فليس اللفظ للمعاني الذهنية ايضاً فافهم وانظر فيه بعين الأنصاف تجد حقاً و اضحاً لا غبرة عليه .

فصل - الألفاظ موضوعية للحقايق الخارجية المعلومة لا من حيث -
المعلومة فأن الواضع هو الله جل و عز و هو محيط بالأشياء عالم بها و قد وضع الألفاظ للمعاني المعلومة له و اما كون المعلومية جزء الموضوع له فلم يثبت وليس يفهم من الألفاظ بثة و المتبادر هو نفس الموضوع له سواء كان خارجياً او ذهنياً فأن جهه الوضع غير جهة العلم ولكن الغرض الأسمى من الوضع هو الأفادة الحاصلة من اقتران الحقايق الخارجية بالغير و معلوميتها عنده و ظهورها له ولولا الاقتران و المعلومية للغير لم يكن الحقايق محتاجة الى الأسم و المعلمة و هى لنفى الخلاف والتمييز عن الغير فالإنسان مكلف بما علم فمن علم انه عادل يسميه بالعادل لأنه مأمور بذلك لا لأجل ان المعلومية جزء الموضوع له و من علم انه فاسق يسميه بالفاسق لما مر و من لا يعلم انه كيف هو هو مأمور ان يكف عنه كائناً ما كان عند الله قال ابو عبد الله عليه السلام : لا تصل خلف المجهول . وقيل لأبى الحسن عليه السلام صلى خلف من لا عرف؟ قال لا تصل الآ خلف من تثق بسدينه انتهى . ولا يجوز ان تحكم على المجهول عندك بفسق ولا عدل و اما عند الله فلا مجهول و هو اما عادل و اما فاسق و لسنا بمأمورين بالعمل بعلم الله او بعلم غيرنا و هكذا .

فصل - اعلم ان الله سبحانه كما عرفت هو الواضع للألفاظ على معانيها

و هو اللغة الأولية التي علمها آدم عليه السلام وعلمها بنيه و تفرقوا في افطار الارض وتكلم كل فريق بما علمهم وتصرفوا في الألفاظ وحصل لهم اصطلاحات في معاني مستحدثة و هي الوضع العرفي و هذا الوضع يتفاوت في البلاد والأعصار و يتجدد في الأمصار بتجدد الليل و النهار حتى تغير الوضع الأولي و خفي بحيث احتجب عن الخلق فلا يعلم احد ذلك المعنى اللغوي الأولي و انما المعروف بينهم ما اصطالحوا عليه في كل عصر والمتبادر منهم تلك المعاني المصطلحة و على فرض بقاء معنى لغوي بينهم و تبادره في اذهانهم لا يدرون ايها هو و الاصطلاح اعم منه و هو منه فلا يدل ما ذكره من علائم الحقيقة الوضعية على الوضع الأولي ابدأ و قول الأصل عدم تغير العرف عن اللغة قول لا يكشف عن الحقائق فلا يعلم احد الوضع الأولي الا الله و حجهه الى ان بلغ الأمر الى - الأسلام و اهتمام النفوس بضبط اللغة لضبط الفاظ الكتاب و السنة فكتبوا الكتب في الأعصار و الأمصار بعد تتبعهم في عرف زمانهم ولم يكونوا يعلمون غيب وضع الله عز وجل و غيب اصطلاح الأزمنة السابقة ولم يكن بناء العرب على كتب كتب اللغة فكتب كل مصنف بعد الأسلام اصطلاح بلده و قبياته و زمانه فهذه الكتب المسماة باللغة كتب المعاني العرفية و اختلافهم في اللغة باختلاف عرفهم كما نصوا به في مواضع فالبحث عن اللغة كلية نفخ في غير ضرام و المدار على العرف ثم تقسيم العرف بالعرف العام والعرف الخاص ايضاً كلام من لا - نظر له في اوضاع العالم و ذلك انه محال ان يعرف احد عرف جميع العرب حتى لا يشد منهم شان الا المعصوم المحيط و لو ادعى مدد غير مد معرفته لا يصدق وانه الذي يمكن معرفته المتداول في البلاد او القبيلة فكل انسان

ينطق بما هو المعروف المفهوم في بلده او قبيلته و ان كتب كتاباً يكتب اصطلاحات بلده او قبيلته و عصره و ذلك امر مشهود في كل لغة حتى انك لا تكاد تجد قريتين متفقتين في جميع الاصطلاحات في لغة من اللغات فادعاء العرف العام ايضاً غير معقول و انحصر الأمر في العرف الخاص و جميع كتب اللغة كتب العرف الخاص و هو يختلف في الأعصار و الأمصار و لذلك نمنع من كثير من الأمور التي يردّها الفقهاء الى العرف و نقول انه لا ميزات لذلك و عرف البلاد و الأعصار مختلف فالابد في كل مقام من الرجوع الى القرائن و هي الحمد لله موجودة كثيرة في الكتاب و السنة لا يخفى منها الا قليل و انما اقامتها على الله الشارع المكلف و نبه المأمور بالأبلاغ و حبجج المأمورين بالهداية سلام الله عليهم اجمعين و ما يخفى في مورد هو من المتشابهات .

تفصيل - قد عرفت مما سبق ان الوضع الأول مجهول و المأل الى - الوضع الثانوى العرفي و المدار في معرفته حصول العلم العادى السدى يسكن به النفس و يعطمئن به القلب و هو اما يحصل من النقل المتواتر او الآحاد المحفوف بالقرائن المفيدة للعلم او غير المحفوف مع وثاقة الراوى او النص على علة الوضع او تنقيح المناط القطعى و هكذا و كذا يحصل بأجماع اهل اللغة فأنهم الأئمة في ذلك الفن كما هو شأن كل ذى فن بالنسبة الى فند و لولا ذلك لبطل النظام و فسد القوام و قد يحصل العلم بالوضع من طريق الشرع فيتبع وافق اهل اللغة ام خالف و القول بأن شأن الحجج مقصور على تعليم الشرايع و الأحكام تصغير لقدرة عليهم السلام و غفلة عن انهم امراء الكلام و الصادقون المصدقون في كل مقام و اما سائر ما ذكره من علائم الوضع

فسيجيء تفصيله في محله ان شاء الله فترقب .

فصل - اذا تعارض عرف السائل و الشارع فأن علم ارادة احدهما و الآخر فأن علم ان السائل كان يعلم عرفه صلى الله عليه وآله فيه حمل عليه و الآخر على - عرف السائل لعدم الأغراء بالجهل والخطاب بما لا يعرفه السائل فيكلمه بما يعرفه البتة وذلك لأن الله عز وجل لم يرسل رسولاً الا للابلاغ و اتمام الحجة و ما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هديهم حتى يبين لهم ما يتقون . فالحجة يتكلم بلسان الرعية حتى يبلغ اليه دين الله و ان كان له فيما يقول اصطلاح خاص فعليه ان يفسره حتى يفهمه و هو اعلم بتكليفه و اعمل .

تفصيله - اذا ورد في الشرع الفاظ لها معنيان عرفيان احدهما حقيقي و الآخر مجازي كألفاظ الموازين و المقادير و المساحات فأن لكل لفظة منها معنى حقيقياً وهو الكم المعين الذي لا يصدق لفظه على الزائد و الناقص عند الكثير ولا يسير و معنى مجازياً و هو الكم الزائد و الناقص عن المعين بيسير فهل يحتمل على الأول او الثاني فنقول قد عرفت مما ذكر ان الله عز وجل ارسل رسوله اتماماً للحجة و ايضاحاً للمحجة و عليه ان يبلغ دين الله على الرعية و يتكلم بلسانهم فإذا كان الفاظه ظاهرة في ما تعارفه اهل العرف و لم ينصب قرينة على خلاف ما عندهم فهو المراد ولولا ذلك لزم الأغراء و الا فما نصب عليه قرينة فالمدار على القرينة وان لم يكن ظاهرة فيما عندهم ولم ينصبوا قرينة على المراد فهي من المتشابهات فالمدار في ما استبان معناه من كلماتهم على ما استبان و ما خفى عليك ضوءه فلا بد فيد من التوقف و الاحتياط و يشهد بذلك اخبار التثليث و اخبار ترك العمل بالمتشابهات و رده الى المحكم فخذها قاعدة

لطيفة جارية في كل باب .

المفصل الثاني

في الدلالة وفيه فصول :

فصل - و اذ قد عرفت مما مر آنفاً ان المدلول فرع المعنى الذى فى -
 ذهن المتكلم و شبهه الملقى فى هوية اللفظ فاعلم ان الدلالة فى اللفظ هى
 اراءته للمعنى و ارشاده الغير اليه بواسطة الشبح الذى فيه و ذلك الشبح له
 جهتان جهة الى المعنى هى حيث ظهور المعنى به و صدوره من المعنى وجهة
 الى اللفظ و هى حيث ظهوره فى مرآة اللفظ و وقوعه فيه و عليه و هو من حيث
 الأول و الجهة الأولى مدلول و مرئى ومن حيث الثانى و الجهة الثانية دليل
 ومرر و مرشد و ذلك لأن المتكلم اذا اراد اعلام المخاطب بما فى سريره
 لا بد له من التعبير عما فى قلبه بلفظ يشابه مراده فأن المخاطب لا يدخل قلبه
 فيعلم بقصده و قصده لا يخرج من نفسه فيطلع غيره عليه فبعد ما عبّر عنه بلفظ
 موضوع يعرف المخاطب وضعه عرف مراده بهذه الوساطة فالمعنى الذى فى -
 قلب المتكلم من حيث ذاته ليس بمدلول و ليس عليه دليل و لا اليه سبيل وكذا
 اللفظ من حيث نفسه لا ربط له بالمعنى فلا يكون دليلاً عليه و مرئياً اياه فالشبح
 الملقى من المعنى الى اللفظ هو المدلول و الدليل فهذا هو حقيقة الدلالة و
 كنهها و هكذا يكون دلالة كل دليل على كل مدلول من الدرة الى الذرة و هذا
 تحقيق شريف لا تجد عند غير مشايخنا رضوان الله عليهم و جزاهم عن الأسلام
 و المسامحين خير جزاء المحسنين فاعرف قدره و اغل مهره و لا تبذل الى غير اهله
 فتبذر فأن الله لا يحب المبذرين و كن من الشاكرين و قل الحمد لله رب العالمين .

فصل - من اذعن بحكمة الواضع جل شأنه وعلمه وقدرته واعتقد انه سبحانه لا يلغو ولا يعبت ولا يرجح شيئاً على آخر من غير مرجح لم يبق له مجال انكار في ان الوضع بالمناسبة ولولاها لم يكن وضع لفظ لمعنى اولى من لفظ آخر ويعتقد ان الواضع الحكيم جل شأنه وضع كل لفظ لمعناه الذى يناسبه وليس له لفظ انسب منه ولكن لما كانت وجوه المناسبة كثيرة بعضها ظاهر مشهور وكثير منها خفى مستور ولا يحيط بجميع وجوه المناسبات الا العالم بجميع - الموجودات لا يكفي فى الدلالة على المعنى الموضوع له محض وجود المناسبة فلا بد بعد وضع الواضع تعريف للناس بأحد وجوه التعريف التى اشرنا الى بعضها سابقاً ويأتى ذكر بعضها لاحقاً فبعد الوضع والتعريف حصل الدلالة للسامعين فتحقق ان الدلالة على ما وضع له اللفظ بالوضع لا بالمناسبة وان الوضع بالمناسبة .

فصل - الدلالة ١ من حيث نفسها شئ واحد لا تعدد فيه ولا اقسام وانما

(١) لا يخفى عليك ان ما ذكرناه فى هذا الفصل من الدلالة الكينونية الطبيعية التى هى قسيم للوضع ليس منافياً حقيقة مع ما ذكرناه فى الفصل السابق من - ان الدلالة بالوضع وان كانا متنافيين فى الظاهر فأن المراد من الوضع فى الأول هو الوضع الكونى الأول الشامل للطبيعية والوضع الثانوى الشرعية فأن كل دليل يدل على المدلول انما يدل بجعله سبحانه فلولم يجعل الشئ دليلاً على شئ لا يدل قطعاً لأن الدلالة شئ فلا يكون شئ فى الأرض ولا فى - السماء الا بسعة الحديث . وهذا يجعل منه تعالى وضعه وهو الوضع الكونى بالمعنى الأعم والمراد بالثانى الذى هو قسيم للطبيعية هو الوضع الشرعى الثانوى وهو قسم للأول فافهم فإنه دقيق . منه قدس سره

القابل للتقسيم الدوال وتنقسم الدلالة و تتعدد بحسبها و اقسام الدوال ايضاً من-
 جهة كونها لاتعد ولا تحصى لاتقبل التقسيم و الحصر فأن لكل شئ مراتب
 و هو فى كل رتبة دليل على شئ و مدلول لشئ آخر و ان كان و لا بد
 فنقول ان الشئ اما يدل على المدلول بكنونته خاصة او بكنونته و تخصيص-
 مخصص و وضعه فدلالة الأول كينونية وان شئت فسمها طبيعية والثانى
 وضعية تخصيصية وكل منها لفظية و غير لفظية و اما العقلية فلا يعقل لها معنى
 و ليس لجعلها قسماً للقسمين وجد فأن اريد بنسبتها الى العقل انه مدرك لها
 فهو يدرك الكل فلا وجد للتخصيص هذا و هو خلاف الشرع اذ لا يراد بالطبيعية
 و الوضعية ما يدركها الطبع والوضع بالبداهة و ان اخذتها كالطبيعية والوضعية
 فلا يتجه ايضاً فأن العقل ليس من الدوال وانما هو المستدل فى الكل بخلاف-
 الطبع و الوضع و اما الدين المسموع من وراء الجدار الدال على وجود-
 الالفاظ فأنما يدل على ذلك بكنونته فأن كينونته الأثر تدل على المؤثر وكذا
 الدخان الدال على وجود النار اذ يدل بما فيه من التكليس الذى هو اثرها
 و الأول لفظي و الثانى غير لفظي و كلاهما كينونى ولا شئ منهما بعقلي
 و ان كان الجميع عقلياً فافهم .

فمبطل... اللفظ يدل بتمام معيّن و مادته على تمام المعنى و كذا مطابقة و
 لما كان المعنى ظاهراً فى اللفظ بجميع اجزائه يدل على كل جزء منه لكونه
 فى ضمن الكل على سبيل التضمن ثم اذا كان المعنى لوازم يدركها العقل بسبب-
 لزومها له ولولاه لم يلتفت اليه العقل ولا شك ان اللزوم صفة اللازم والملازم محل-
 ظهور ذلك اللزوم وهو كالمراة التى انطبع فيها شبح شاخص اللزوم فكما ينطبع

فى اللفظ نفس الملزوم ينطبع فيه ما فيه من شبح اللزوم فأذا رأيت اللفظ والتفت الى ما فيه من ذلك الشبح ذلك الى اللازم بواسطة اللزوم المنطبع فى الملزوم المنطبع بسببه فى اللفظ فيدل عليه اللفظ التزاماً ولكن هنا دقيقة وهى ان اللفظ ليس يدل على لازم المعنى الا ان يكون بحيث اذا سمع اللفظ توجه النفس فهراً الى ذلك المعنى اللازم واما الملازمات الكونية التى لا توجه اليها نفوس العامة بل هى امور خفية يدركها عقول الحكماء والعلماء فلا يدل عليها اللفظ ظاهراً ولا يتبادر هى منه فى ذهن اهل العرف الا ترى ان سفر زيد مثلاً لازمه وجود قرانات فلكية وهى ملازمة لأسباب وعلل غيبية وليس يدل قولك «سافر زيد» على تلك القرانات والأسباب والعلل بوجه فلا تغفل من هذه الدقيقة ولا تغتر بمحض ملازمة شئ لشيء بل انظر الى ما يتبادر فى ذهن اهل العرف عند سماع اللفظ فما لا يتبادر لا يدل عليه اللفظ لما مر من ان الدلالة صفة هيئة اللفظ وهى تدل على هيئة المعنى و هيئة المعنى تدل على هيئة المصداق فما كان من هيئة المصداق المنطبعة فى المعنى المنطبع فى اللفظ فهو مدلول اللفظ وكذا ما انطبع فيها من لازم ظاهر الملازمة واما سائر علله واسبابه ولوازمه الخفية وسائر مقارناته فلا دلالة لللفظ عليه ومثال ذلك ان وعاء المشط مثلاً على هيئة فمن رآه عرف انه وعاء المشط وليس يدل على صانعه وعلى مادته وعالته الغائية ومنبت خشبه وهكذا وان كان جميعها من لوازم المشط فمن هذا تبصر امرك واحفظه.

المقصد الثالث

فى تقسيم الألفاظ و بيان اقسامها وفيه مقدمة لبيان تقسيمها وفصول لتحقيق كل واحد من الأقسام اللازمة فى ضمن فصل

المقدمة - اعلم ان اللفظ ينقسم الى اقسام متكثرة باعتبارات مختلفة ولاخير
 في ذكر بعض اقسامه فنقول اللفظ الدال بالمطابقة ينقسم الى مفرد و مركب
 فأنه اما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى في الاستعمال فمفرد لم-
 يكن له جزء اصلاً كق علماً او كان ولكن لا يقصد به الدلالة على جزء المعنى
 كزيد علماً او يقصد بالوضع لا في الاستعمال كعبد الله علماً و المركب ماسوى -
 ذلك و هو ما له جزء يقصد به الدلالة على جزء المعنى بالوضع وفي الاستعمال
 مقدراً كان جزؤه كأضرب او محققاً تغلام زيد و المفرد ينقسم الى اسم
 و فعل و حرف فالأسم ما انبأ عن المسمى و الفعل ما انبأ عن حركة المسمى
 وما خلا ذلك فهو حرف و المركب الى تام يصح السكوت عليه و ناقص و هو خلافه
 و التام الى خبري يحتمل الصدق و الكذب و انشائي و الناقص الى اسنادي و
 تقييدي ولكل منها اقسام ولا حاجة في هذه المقالة الى ازيد من ذلك ثم اعلم
 ان تقسيم اللفظ الى الكلي والجزئي خطأ محض و غلط صرف فأن المراد من-
 اللفظ ان كان ظاهره و هو الكلمة الملفوظة فهي ابداً جزئية لا يصح اتصافها
 بالكلية وان كان حقيقته و هي الكلمة الدهرية الظاهرة في الكلمات الزمانية
 فهي كلية لا يصح اتصافها بالجزئية و ليست بلفظ و لا يتلفظ بها فلا يصح اتصاف-
 اللفظ بهما والتمثيل لهما بكلمة زيد و وزن فاعل خطأ لأنهما من باب واحد
 فكلمة «زيد» كلية في الزيدات المنطوقة و كلمة «فاعل» ايضاً مثله كلية في -
 الفاعلات المنطوقة ثم اذا تكثرت الألفاظ وكان المعنى ايضاً متكثرأ فلا ألفاظ
 متباينة و ان كان المعنى واحداً فهي مترادفة و ان توحد اللفظ فمع وحدة المعنى
 و خصوصيته علم فأن وضع لخاص شخصي فعلم شخص او لخاص جنسي لا من حيث.

الكلية بل من حيث ظهوره في الأفراد فَعَلَمَ جنس واما مع عدم الخصوصية فأن
وضع للتعبير عن كل فرد فرد فاسم إشارة ومن هذا القبيل الكنايات والمبهيمات
والأفان كان ما يصدق عليه مشتركاً في المادة القريبة مع الأختلاف في الصورة
فمتمواطئ و هو لغة المتوافق لتوافق افراد الكلى و تساويها في ظهور الكلى
فيها وخفائه وان كان مشاركاً في المادة البعيدة مع الأختلاف في المادة
القريبة و الصورة فمشكك من التشكيك مقابل التواطؤ و لما كان التواطؤ -
الموافقة استعملوا التشكيك في عدم الموافقة مع المقارنة والاتصال والانضمام
مأخوذ من الشككية اى الطريقة يقول العرب شك الحى خيامهم يعنى جعلوها
متصلة منضمة متداخلة الأطناب بعضها في بعض و شكك مبالغة فيه كمد و مدد
ولما كان الأفراد المتفاوتة كمراتب البياض مثلاً متضامة متصلاً بعضها ببعض
قالوا انها مشككة بفتح الكاف الأولى و اللفظ مشكك بكسر الكاف و هذان
القسمان من المشترك المعنوى وان لم يشترك فى شىء لافى المادة ولا فى الصورة
لا القريبة منهما ولا البعيدة وهذا الذى غفل القوم عنه وعجزوا عن دركه وانكروه
و هو الوضع الخاص و الموضوع له العام و يكون ذلك فى المؤثر والآثار
والعلة والمعلولات فاللفظ الموضوع حقيقة اولية فى المؤثر وحقيقة بعد حقيقة
فى الآثار و اما مع كثرة المعنى فأن كان اللفظ موضوعاً لكل من المعانى وضعاً
أولياً فهو مشترك لفظى بينها اتحد الواضع او تعدد كان بين المعانى مناسبة
و لم تلاحظ او لم تكن اصلاً و ان كان موضوعاً بالوضع الأولى لواحد ثم استعمل
فى غيره فأن كان بلا مناسبة مع هجر الأول فمرتجل و ان كان لمناسبة
مع عدم هجر الأول فهو حقيقة فى الأول مجاز فى الثانى و ان كان مع-

هجر الأول فهو منقول لغوى أو عرفى عام أو خاص أو شرعى و انقسامه الى هذه الأقسام باعتبار اختلاف الناقلين و أعلم ان من هذه الأقسام ما هو واضح لا يحتاج الى مزيد شرح و يختص ما يحتاج منها الى زيادة شرح بالذكر كلاً فى ضمن فصل .

فصل - فى المشترك و قد تبين انه على قسمين معنوى وضع لحقيقة جامعة بين افراد يستعمل فى كل منها على التواطىء او التشكيك و لفظى وضع لمعان متكررة بأوضاع متعددة من دون ملاحظة المناسبة بينها و اختلفوا فى جواز الثانى و وقوعه لا الأول و الحق جوازه و وقوعه كالأول لتصريح اهل اللغة بذلك و كتبهم ممتلية من الألفاظ المشتركة و الأخبار بهما متواترة و القرآن بها مشحون ولكن لابد فى استعمال اللفظ فى احد المعانى المشتركة من القرينة الصارفة عن سائر المعانى و المعينة للمعنى المطاوب و لامانع من اطلاق اللفظ المشترك و ارادة اكثر من معنى من معانيه بحيث يكون كل واحد متعلقاً للحكم و مراداً به و مورداً للمنفى و الأثبات فذلك مما تواتر به اخبار آل محمد عليهم السلام فى تفسير القرآن و غيره و قد قال ابو عبد الله عليه السلام : اتم أفقه - الناس اذا عرفتم معانى كلامنا ان الكلمة تنصرف على وجوه فلو شاء انسان لصرف كلامه كيف شاء و لا يكذب . و قال عليه السلام فى حديث : لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معارض كلامنا و ان الكلمة من كلامنا تنصرف على سبعين وجهاً لنا من جميعها المخرج . و قال عليه السلام فى حديث : اذا أردت الحجامة و خرج الدم من محاجمك فقل قبل ان يفرغ و الدم يسيل بسم الله الرحمن الرحيم اعوذ بالله الكريم فى حجامتى هذه من العين فى الدم و من كل -

سوء ثم قال و ما علمت انك اذا قلت هذا فقد جمعت الأشياء ان الله يقول
لو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير و ما مسني السوء يعني الفقر و قال
و كذلك لنصرف عنه السوء و الفحشاء يعني ان يدخل في الزنى و قال ادخل
يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء قال من غير برص انتهى . فوجود -
الألفاظ المشتركة مما لا ينكر و استعمال اللفظ في تلك المعاني جميعاً فإن
استعمل المعصوم مع القرينة فأى مانع منه كقوله تعالى : لله يسجد من في السموات
و من في الأرض و الشمس و القمر و النجوم و الجبال و الشجر و الثواب و كثير
من الناس . و سجدة كل واحدة غير الأخرى و ان استعماله من غير قرينة
فلا يرتكب القبيح و لا يكلف بما لا يطاق و لا يكلف بعلم الغيب و لا يكلف
لغير مفهوم فالمراد جميع المعاني حقيقة في الكل و ما تخيله المانعون من ان
اللفظ موضوع للمعنى مع اعتبار انفراده و وحدته باطل بل الحق ان اللفظ موضوع
للمعنى الا بشرط من دون قيد الأفراد و عدمه و انما وضع له نفسه من دون -
قيد فلا ينافيه قيد و يجتمع مع كل قيد و من ذلك يظهر ان لا وجه لاختصاص -
الجواز بالتثنية و الجمع و المنع في المفرد فإن الوحدة المستفادة من المفرد
وحدة فرد من افراد كل معنى عن ساير الأفراد لا وحدة معنى عن ساير المعاني
و كذلك التعدد المستفاد من التثنية و الجمع تعدد أفراد معنى لا تعدد معان
فتدبر . و كذا لا وجه للتخصيص بالنفى و المنع في الأثبات فإن عموم النفي
شمول معنى من المعاني لجميع افراد لشمول اللفظ لجميع المعاني فافهم فإذا
استعمل اللفظ المشترك في اكثر من معنى فهو حقيقة في الجميع والقول بالمجازية
مطلقاً او في المفرد دون التثنية و الجمع او في الأثبات دون النفي مبنى على -

اعتبار قيد الوحدة مطلقاً أو في المفرد وحده أو في الأثبات وحده و الغائه عند الاستعمال في أكثر من معنى و قد عرفت الحق في المقام فلا نطيله .

فصل - في الحقيقة و المجاز قد عرفت مما سبق ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب و المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بمناسبة مع عدم هجر الموضوع له الأول كذلك اذا تحقق ذلك فاعلم ان ههنا مسائل :

الأولى- في امارات الحقيقة و المجاز و قد تقدم بعضها في معرفة الوضع و بقي منها امور نذكرها هنا :

الأول - التبادر و هو مسارعة المعنى الى ذهن المتحاورين بتلك اللغة عند إطلاق اللفظ من دون اعانة قرينة فأذا سبق معنى الى ذهن العالم بالوضع كان ذلك علامة للوضع عند الجاهل وبذلك يندفع الدور ولا يرد المجاز المشهور فأن الشهرة بنفسها قرينة موجبة للتبادر و عدم التبادر بالمعنى الأعم و تبادر الغير بالمعنى الأخص من علائم المجاز هذا ما عند القوم و هو لا يسمن ولا يغنى من- جوع وهكذا ساير اختلافاتهم وتحقيقاتهم في هذا المقام واما الحق الذي لا ريب فيه ولا شك يعتريه هو أن معنى التبادر أن يسبق الى ذهن الإنسان معنى من اللفظ اذا سمعه وعلّة ذلك أن الواضع يتوجه الى مصداق فيقع شبحه في ذهنه فيصوغ من- الحروف المناسبة لفظاً على هيئة مناسبة وذلك الشبح الذي في نفس الواضع لهذا اللفظ الذي صاغه على صفته كالروح للجسد ثم يقع شبح ذلك الروح في هذا الجسد و يكون مدلول اللفظ فيحیی اللفظ بذلك الشبح و يصير دالاً ثم من كان مطلعاً على هذا الصوغ و ذلك الشبح فيه متى ما سمع ذلك اللفظ بأنّه و كان

ذاكراً لذلك الوضع انطبع شبح ذلك المدلول في نفسه و هو المفهوم و هذا المفهوم هو المتبادر الى الذهن و يراد النفس في مرآة اللفظ المسموع فهذا التبادر من تخصيص الواضع و اطلاع السامع عليه و ذكره اياه و يشتد سرعة - التبادر بعد بسااعدة و الأتس فمناط التبادر بعد الوضع الاطلاع و التذكر وقد يكون هذا الوضع بوضع الواضع المشخص و قد يستعمل قوم لفظاً في معنى ويفهم بعضهم بعضاً مراده مع القرينة ثم يكثر استعماله فيه حتى يفهمون المعنى بقرائن دقيقة و أدنى اشارة ثم يكثر حتى يستغنون عنها و يعتاد نفوسهم بالانتقال الى ذلك المعنى من غير قرينة فيتبادر ذلك المعنى الى أذهانهم من غير قرينة فبعد ما طال الزمان و خفى على الناس الوضع ولا يعلمون هل تغير الوضع الأولى ام لا ولا ينفع الأصل عدم التغير في الأمور الواقعية ببداية العقول ولا أن الأصل في التبادر ان يكون وضعياً ابداً ابداً و لا تكليف من - الله في اجراء الأصل في هذا الموضع لا يعلم الناس الا ما بأيديهم و يتبادر الى أذهانهم المعاني المتداولة لا غير فلا يدل التبادر على غير المعاني العرفية و نحن نعمل بما يتبادر الى أذهان العرف لأن المعصوم قررنا على تلك المعاني و مهما اراد غيرها عرفنا اياه بالقرائن و التردد و هو تكليفه لا تكليفنا و هو معصوم لا يخطئ و ان قلت انت في هذا الزمان و لعل عرفك غير عرف صدور الخطاب و ما ذكرت يجري في زمان صدور الخطاب قلت اليوم لنا عرف نعرف به معاني الأخبار كما نعرف كتب السلف بقرائن لا تحصى و نحن مكلفون بتكليف و حجتنا حتى اطال الله عمره و زاد في عزه و عجل بظهوره و هو مخاطبنا بكل هذه الخطابات فان عرف تكليفنا غير ما نعرف من الأخبار لبيته لنا والا لقرره

وهو الشاهد المأمور من عند الله القادر على الأمتثال فلا مانع له من ذلك وعلى فرض وجود مانع هو أيضاً مقتضى حكم خاص فيحكم بذلك الحكم وهو حكم الله كل ذلك بالنصوص المستفيضة والأصول المأثورة لا بالأجتهادات المنهية .

الثاني - منها عدم صحة سلب اللفظ عن المعنى عند العالمين بالوضع وعكسه صحة سلبه عنه عندهم فهو من علائم المجاز ويندفع الدور بما مر في - التبادر يعنى اذا سمعت لفظاً استعمل فى معنى وانت تشاك فى كون هذا المعنى حقيقة ام مجازاً او تجهلها وتريد أن تعلم ذلك ولم تعرفه من اهل اللسان اذ لم ينصوا على ذلك فتستفيد معرفة ذلك منهم من وجه آخر فتتظار هل ينفون عن هذا المعنى هذا اللفظ ام لا ؟ فان كانوا لا ينفونه فتعرف انه حقيقة و ان كانوا ينفونه فتعرف انه مجاز .

الثالث - منها الأطراد والأطراد فى الأمر لغة سوق بعضه بعضاً يقال « اطراد الأمر اطراداً » بقلب تاء الأفعال طاءاً اطراد بعضه بعضاً أى ساق والماء كذلك والأنهار جرت . وعلى هذا فقولهم اطراد الحديث أى تنابعت افراذه وجرت مجرى واحداً كجرى الأنهار والأمر تبع بعضه بعضاً و جرى والأمر استقام وفى - الأصلاح كون اللفظ المستعمل فى مورد لمعنى جازى الأستعمال فى كل مورد وجد فيه ذلك المعنى كما ان الضارب مثلاً اذا استعمل لزيد اذا ضرب جازى - الأستعمال فى غير زيد اذا حدث منه الضرب و وزن الفاعل لمن قام به المبدء اذا وجدنا الضارب والاكل والشارب والنائم مثلاً لمن قام به مبادئها وعدم الأطراد عدم جواز استعماله فى غير ذلك المورد و ان وجد فيه المعنى كاستعمال القارورة

في الزجاجة لأنه يستقر فيها شيء ولا يستعمل في غيرها كالكأس وان كان يستقر فيها شيء ولما كان المقام محل بحث وكلام و مورد نقض و ابرام وقد اختلفوا فيه اختلافات كثيرة و لانفع في ذكرها والتعرض لها عرضنا عنها وان كان ولا بد فنذكر الحق في المسألة على ما ادركه العقل السليم لا من جهة ابتداء مسألة شرعية عليه وهو ان الحقيقة لا تحتاج الى غير وضع الواضع وليس دلالة اللفظ عليها من جهة علاقة و اما المجاز فدلالته موقوفة على العلاقة و هي متممة - المعنى في صحة اطلاق اللفظ عليه فأذا اطرده لفظ في الموارد من دون ملاحظة - العلائق فهو علامة الحقيقة ولا يطرد في المجاز هكذا فلا نجد مطرداً هكذا في غير الحقيقة و كون المجاز ايضاً مطرداً في ما يجوز استعمال اللفظ فيه مجازاً لا يقدح في ذلك فإنه مع القرينة و عدم الأطراد دليل المجاز قطعاً ولكن مدار الأحكام على تنبيه آل محمد عليهم السلام لا على عقولنا فأنا لانعول على العقول في الجزئيات و لاسيما في محل الاختلاف و نوجب الرجوع الى - آل محمد عليهم السلام فلانحتاج الى معرفة مسألة الأطراد و عدمه فتنبه.

الرابع - منها الاستعمال واختلفوا في انه هل هو دليل الحقيقة ام لا؟ وقالوا ان علم ان اللفظ حقيقة في اى معنى و مجاز في اى معنى ثم استعمل اللفظ من غير قرينة فالأصل فيه الحقيقة و ان لم يعلم حقيقته ومجازه و استعمل في - معنى فهل الاستعمال دليل على الحقيقة ام لا؟ فالقوم مختلفون فيه و الحق في - المسألة ان الواضع وضع الألفاظ على معانيها للتخاطب و علمها قوماً و عليها بناء تخاطبهم و اذا تغيرت بحسب تغير العرف يتخاطبون على حسب حقايقهم العرفية و العاقل الحكيم و المعصوم اذا تكلم من غير قرينة بتكلمه ان على -

الحقيقة العرفية المعروفة بينهم ان غير سفيه ولا يصدر منهما و اما غيرهم من -
 اهل اللسان ففهم السفيه و البدوى و الجاهل و النساء و الصبيان و اللاهى
 و الساهى و الغافل و غيرهم فهم اذا تكلموا من غير قرينة فلا دليل على ان
 الأصل فى الاستعمال الحقيقة على معنى ان الظاهر انهم يتكلمون على الحقيقة
 سواء علم الحقيقة ام لم تعلم بل ربما يتكلمون على الحقيقة على الفطرة و ربما
 يتكلمون فى معنى مجازى و يفتنون او يسهون و يتركبون نصب القرينة
 فاستعملهم اعم من الحقيقة و المجاز فى الواقع الا ان بناء الشرع على الحمل
 على الحقيقة و الا لبطلت المعاملات و الأتقاعات و الشروط و الأقارير كلاً و
 قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله : اقرار العقلاء على انفسهم جائز . و قال
 ابو عبد الله عليه السلام : المؤمن اصدق على نفسه من سبعين مؤمناً وقال : لا قبل
 شهادة الفاسق الا على نفسه . و عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال سألت
 ابا الحسن عليه السلام عن امرأة احكت لى جارتها فقال ذلك لك قلت فان كانت
 تمزح فقال و كيف لك بما فى قلبها فان علمت انها تمزح فلا انتهى . الى غير-
 ذلك من الأخبار ولولا ذلك لم يقيم للمسلمين سوق و ذلك حكم شرعى و ليس له
 اصل حقيقى يعرف منه الواقع فتبين ان الاستعمال من غير المعصوم و الحكيم
 فى نفسه اعم من الحقيقة و المجاز و منهما يحمل على الحقيقة لأفهما أجل
 من ان يسفها فى كلا مهمما و اما سائر الناس فلا ولكن بنى الشرع على الحمل
 على الحقيقة فافهم .

(البيان) - فى شرايط استعمال اللفظ فى المعنى المجازى . الأول وجود-
 الموضوع له ليعقل المجازية ولولا ذلك لم يكن لها معنى . الثانى القرينة الصارفة

عن الموضوع له لئلا يتبادر الى الذهن عند الاستعمال الثالث وجود العلاقة المصححة للتجاوز والا لزم الترجيح من غير مرجح ولذا لا يكتفى عنها بالقرينة فافهم و وجوه العلاقة كثيرة كالسببية و المسببية و الوصفية و الموصوفية و الكلية و الجزئية و النوعية و الفردية و المجاورة و كون الشيء عليه سابقاً و أوله اليه لاحقاً وغيرها من العلائق التي ذكرها في الكتب المفصلة فلا نطيل بذكرها .

البيان - يجوز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي و المجازي من دون مانع يمنع من ذلك و اعتبار قيد الوحدة في الموضوع له قد تبين فساد سابقاً فراجع و ما يقال من استلزام المجاز للقرينة المعاندة لأرادة المعنى الحقيقي مدفوع بأن المعاندة للحقيقة هي الصارفة عنها و اما المعينة لأحد المجازات و الصارفة عن البواقي فلامعاندة لشيء منهما مع الحقيقة و المجاز انما يستلزم الصارفة عن الحقيقة اذا استعمل اللفظ فيه دونها و اما اذا استعمل فيهما فلا يستلزم الصارفة عنها بالبداهة و يكتفى بالباقيتين واللفظ حينئذ حقيقة في الموضوع له مجاز في غيره و القول بالمجازية حتى في الموضوع له مبني على اعتبار قيد الوحدة و قد عرفت القول عليه .

فصل - في النقل و قد عرفت ان المنقول هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بمناسبة بحيث غلب في الثاني و هجر الأول الحقيقي و يسمى الأول بالمنقول منه و الثاني بالمنقول اليه و لما كان المنقول ينسب الى ناقله من لغوى او عرفي عام او خاص او شرعي و لم يكن لغير الشرعي كثير فائدة أعرضنا عنه و تركناه و أفردنا الشرعي بالذكر لكثرة فائدته و سيس الحاجة اليه

و يتم المقصود منه فى ضمن مطلبين .

المطلب الأول - لا ريب فى ثبوت الحقيقة اللغوية والعرفية واما الشرعية فالحق ثبوتها ايضاً و ذلك لما عرفت من أن الواضع الحق هو الله سبحانه و قد وضع كل لفظ لمعناه و وضع لكل معنى لفظاً ثم اصطفى نبيه صلى الله عليه وآله و علمه الألفاظ والمعاني كلها ثم قام بين ظهرائى العباد و كلمهم على ما علمه الله عز وجل و اودع عنده من المعاني و الألفاظ و حقايقها الموضوعية لها فأن كان تلك المعاني المودعة عنده موافقة لما عند الناس من معاني الألفاظ التى وصلت اليهم بوساطة الأنبياء السابقين كلمهم على ما عندهم و ان كانت مخالفة لما عندهم عرّفهم ما اتى به صلى الله عليه وآله بالتريديد و التكرير و الإشارة و القرائن كما يعلم الأبوان الولد معاني الألفاظ حتى تعلموا منه و صار عندهم بحيث يفهم من كل لفظ لفظ مراده من غير قرينة ولا حاجة الى - التصريح بالوضع او النقل من اللغة كما زعمه الجاهلون فتمين ان كل لفظ أستعمل فى كلام الشارع فهو حقيقة فى ما اراده من دون شوب تجوز غاية الأمر أن من - تلك الحقايق ما كان يعرفه الناس قبل بعثته صلى الله عليه وآله و منها ما لم - يكونوا يعرفونه قبل ذلك و ان شئت ان تسمى القسم الثانى بالحقيقة الشرعية لتمييزه عن اللغوية والعرفية فلكل فعلى هذا كل لفظ استعماله الشارع فى معنى لم - يكن استعماله فيه معروفاً عند الناس قبله صلى الله عليه وآله فهو حقيقة شرعية فى - ذلك المعنى فتبصر هذا و ان شئت التوضيح أزيد من ذلك حتى تكون الملاج - الفؤاد بارد القلب فى المقام فأصغ لما ارويده من قاعدة شريفة مستنبطة من الكتاب و السنة و العقل ليستخرج منها هذه المسألة و غيرها و عى انا كنا قبل بعثة -

النبي صلى الله عليه وآله اناساً لنا لسان نتكلم به و نعرف لساننا على ما هو المعروف ولا نعرف الها ولا رسولا ولا ديناً نهيم في القلاوات ونمشي في البراري كالبهايم فجاء الينا محمد صلى الله عليه وآله و ادعى الرسالة و قام يخبر عن دين الله و عن شرع الله و احكامه لجميع احوالنا و كان مأموراً من جانب الله ان يدكخ الينا ما بعث به و يبينه لنا و يفهمنا ايماء تفهيماً لا يبقى لنا عذر عنداً عند ربنا فنقول انا كنا عن هذا غافلين او جاء و تكلم معنا بلسان لم نفهمه و ما كنا نعلم الغيب و ما في قلب رسواك فلا بد و ان يكون الرسول صلى الله عليه وآله و آله مبلغاً مبيناً دين الله الينا بما يقوم له الحجة علينا و ذلك لا يمكن الا ان يتكلم بما نفهمه و ان كان له اصطلاح و وضع خاص حقيقة او مجاز لا بد له من ان ينصب قرينة و يفهمنا مراده بالقرائن و يعودنا عليه حتى نفهم وليس كل حقيقة لا يحتاج الى القرينة فان حقيقة مستحدثة لا يسهل فيها مخاطب لا بد للمتكلم من نصب قرينة لها حتى يفهم المخاطب فكان الأيسال و الأبلغ فرضاً عليه ولم يشركنا في تكليفه ولم يستعن بنا في ابلاغه فعليه التفهيم بأي نحو كان و بأي نحو يرى الصلاح فيه و جميع اهل الأعصار رعيتة و هو الرسول المخاطب بأن عليك الألبلاغ و النازل اليه: قل فله الحجة البالغة . فذلك اليه و هو معصوم لا يعصى فأنا قام بين ظهرائنا و قال افعلوا كذا و كذا فأما يخاطبنا بلساننا فنعمل بما نفهم و هو عند عدم نصب قرينة على ارادة خلاف ما عندنا و ان كان مراده غيره فأنا ينصب قرينة على ان مرادى غير ما نفهمون و هذا فرض عليه و خلافة عصيان ولا يعصى قال ابو جعفر عليه السلام : ليس على الناس ان يعلموا حتى يكون الله هو المعلم لهم فأنا علمهم فعليهم ان يعلموا . و قال ابو عبد الله

عليه السلام : أن الله احتج على الخلق بما آتاهم وعرفهم . وقال : ليس لله على خلقه ان يعرفوا وللخلق على الله ان يعرفهم والله على الخلق اذا عرفهم ان يقبلوا . وقال ابو عبد الله عليه السلام في قول الله و ما كان الله ليضلّ قوماً بعد ان هداهم حتى يبين لهم ما يتقون قال حتى يعرفهم ما يرضيه و ما يسخطه . وقال في قوله فآلهمها فجورها و تقواها قال بين لها ما تأتي و ما تترك . و قال في قوله انا هديناه السبيل الآية عرفناه أما اخذ و أما ترك و قال : ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم . فنحن نقوم مقام تفهيمه و تعليمه فكلما افهمنا و علمنا عملنا به و نحمد الله على ما هدانا و نشكره على ما ابلانا فلما ذهب صلى الله عليه و آله أقام بيننا وصيّا قائماً مقامه في الأيصال و الأبلغ و التفهيم و هكذا في كل عصر و انزل الله في كتابه : أنما انت منذر و لكل قوم هاد . و قال : و ما كان الله ليضلّ قوماً بعد ان هداهم حتى يبين لهم ما يتقون . و قال : ثم ان علينا بيانه .

فلا نحتاج الى القواعد المجعولة الوهمية و الآراء الكاسدة و الأصول الموضوعية و انما عليهم التفهيم و علينا الفهم :

فمن كان ذافهم يشاهد ما قلنا

و ان لم يكن فهم فيأخذهم عنا

و ما ثم الا ما ذكرناه فاعتمد

عليه وكن في الحال فيه كما كنا

{المطالع الثاني} - الحق ان الألفاظ المستعملة في الشرع حقيقة في الماهيات

الصحيحة و الفاسدة مشتركة بينهما لاستعمالها في كل واحدة منهما و الأصل

فى الأستعمال الحقيقة و لاحتياج كل منهما الى القرينة عند أرادة التعيين و ذلك مع الأستعمال أمانة الأشتراك ثم المراد من الحقيقة الحقيقة الأستعمالية العرفية واما الحقيقة الوضعية فلا يستكشف بهذه الأدلة ولا يمكن العلم بغيب الله و غيب رسوله بأمثالها نعم الألفاظ فى الأستعمال مشتركة بين الصحيحة و الفاسدة قال الله تعالى : و مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة و مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة . حتى انه قال : آللهتهم التى يدعون من دون الله . و قال : و ما كان صلواتهم عند البيت الأمكأاً و تصدية . و فى الأخبار ما شاء الله من صلوة فاسدة و حج فاسد و زكوة غير مجزية و صوم فاسد و معاملات فاسدة ما لا ينكر و هل هى على سبيل الأشتراك المعنوى او اللفظى ؟ الأقرب عند اهل الأصول الأول و عند ابناء الحكمة الثانى اذ لا جامع بين الصحيحة و الفاسدة فان الأولية نور و خير و كمال و الأخيرة شر و ظلمة و نقص و لا حقيقة جامعة بينهما فافهم فظهر مما ذكرنا ان الألفاظ تستعمل فى ما هو أعم من الصحيحة و الفاسدة و اما بحسب ارادة الشارع فلا يريد من المكلفين الا الصحيحة التى بعث بها من عند الله و تدبهم اليها و كلفهم بها و هى مقتضى رضى الله و هو لا يرضى الا الصحيحة و لا يجب الفساد فى الحقيقة لا ثمرة للنزاع رأساً و ما تخيله بعضهم من أن القول بالوضع للصحيحة يستلزم الأتيان بجميع ما يحتمل كونه شرطاً او جزءاً فاسد اذ لا تكليف الا بالبيان و الناس فى سعة مالم يعلموا .

فكلما علم كونه شرطاً او جزءاً وجب الأتيان به والا فالمكلف فى سعة حتى يأتيه البيان سواء قلنا بالوضع للصحيحة او الأعم منها و من الفاسدة فان مدار الصحة و عدمها على بيان الشارع و اتصاله و ابلاغه فتفطن ولا تغفل .

المقصد الرابع

في أدوات العموم

اعلم ان العلم^١ هو اللفظ الدال على ماهية كلية من حيث ظهورها في-
 افرادها استغراقاً من غير تخصيص بفرد او افراد ثم هل وضع له لفظ ام لا ؟
 الحق انه قد وضع له الفاظ لاشتداد الحاجة اليه و لشهادة الاستقراء به
 فأن له في كل لسان ادوات مضبوطة هي عند اهلها معروفة تستعمل في-
 العموم و يتبادر منه ذلك فهي حقيقة فيه و خلاف بعضهم في ذلك مما لا يعبرؤ به
 ولا يعتمد عليه اذا تبينت ذلك ففيه فصول :

فصل - الاسم المحلي بلام التعريف ان علم منه ارادة عهد او تعظيم او
 ارادة حقيقة سارية فهو و الا فيفيد العموم و الاستغراق مفرداً كان او مجموعاً
 فالمتفرد المحلي يسدل على عموم الجنس و استغراقه لكل فرد فرد من افراد
 لدلالته على الماهية السارية في الكل و توضيح ذلك ان الماهية لها اعتباران
 أعتبار الحقيقة مع قطع النظر عن الكلية و يعتبر عند باوجود لا بشرط و هذا
 ليس بكلي و لا يصدق عليه حد الكلي و ليس فيه اعتبار الكلية و الجنسية
 و النوعية مثلاً الحيوان له اعتبار من حيث ذاته لا بشرط الكلية و الجزئية
 و الأبهام و التعيين وله اعتبار من حيث الجنسية بأنه جنس تحته انواع فالحيوان
 لا بشرط يعطى ما دونه اسمه وحدّه فالفرس حيوان و الغنم حيوان و هذا-

(١) اعلم ان المقصود هنا بيان ادوات العموم و تعريفها و هي الفاظ والآ
 فالعموم قد يتصف به اللفظ وقد يتصف به المعنى و لا يخص بواحد منهما فافهم .
 منه قدس سره .

الغنم حيوان وهذا الفرس ايضاً حيوان و اما الحيوان بشرط الجنسية و الكلية فلا يعطى ما دونه اسمه وحدّه فليس الفرس بجنس ولا هذا الفرس ولا الغنم بجنس ولا هذا الغنم. فالأسم ان كان موضوعاً للحيوان لا بشرط - الجنسية و الكلية يعطى ما دونه اسمه على الحقيقة كما يعطى حدّه و يصدق على الفرد جنساً و فصلاً فيصدق عليه اسمه على الحقيقة لا المجاز لصدق الحدّ حقيقة و ان كان الأسم موضوعاً للحيوان بشرط الجنسية و الكلية فلا ينزل الى الأفراد كما لا ينزل حدّه فأذاً هذا الأسم اذا استعمل فى فرد فقد استعمل فى غير ما وضع له فهو مجاز و اما اسم الأول فليس بمجاز فأنه استعمل فى - ما يصدق عليه الحدّ هذا و قيد الوحدة ليس بمأخوذ اذا قيل لفرس معين هذا حيوان فهو على الحقيقة و اذا حاكى هذا الجنس باللام حيث لا عهد يفيد العموم الاستغراقى و يدل على ذلك قوله تعالى : انّ الانسان لفى خسر . الا الذين آمنوا . و ما روى عن الصادق عليه السلام انه قال: فقد لأبى بغاة فقال لأن رزّها الله علىّ لأحمدته بمحامد يرضاها فما لبث ان اتى بسرجها و لجامها فلما استوى عليها وضمّ اليه ثيابه رفع رأسه الى السماء و قال الحمد لله ولم يزد ثم قال ما تركت و لا ابقيت شيئاً جعلت جميع انواع المحامد لله عز وجل فما من حمد الا و هو داخل فى ما قلت . و قال رسول الله صلى الله عليه و آله : الصالح جائز بين المسلمين الا صلحاً احلّ حراماً او حرّم حلالاً . وعن العسكرى عن الباقر عليهما السلام فى قوله : لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ و الأذى ولم يقل بالمنّ على من تصدقون عليه و الأذى لمن تصدقون عليه و هو كل اذى . و فى - التوقيع الرفيع: اما ما سألت عند من امر من يستحل ما فى يده من اموالنا

و يتصرف فيه تصرفه في ماله من غير امرنا فمن فعل ذلك فهو ملعون ونحن خصماؤه فقد قال النبي صلى الله عليه و آله المستحل من عترتي ما حرم الله ملعون على لسانى و لسان كل نبى مجاب الحديث . أنظر كيف استدل بقوله المستحل على كل من استحل من ماله شيئاً هذا و امر هذه الكلمات في مقامات الشرع واضح لا غبرة عليه فأن المراد من قوله تعالى: أحل الله البيع . مثلاً جميع افراد البيع قطعاً لا الماهية الدهرية ولا فرد معهود عند السامع ولا في ذهن المتكلم ولا يعلمه الا هو ولا فرد مبهم غير معين بالبداية و المراد افراد البيع الواقع في الخارج بأسرها و يشك في الشمس و لا يشك في هذا فسمه ما شئت و هى هى المتبادر منها وكلها يقبل الاستثناء و به نزل الكتاب و جرت السنة و استدل به الحجج عليهم السلام و هذا القدر هو الكافي في ديننا ولا سبيل لنا الى الوضع الا ولى الالبالوحى و كذا الجمع المحلى يدل على عموم الجمع واستغراقه لكل فرد من افراده وهى كل متعدد يصدق عليه الجمع فأن الجمع ايضاً كلى كالجنس و ما ذكرنا افراده فأذا حلّى باللام دل على الماهية الجمعية السارية في الكل و قد يدل على عموم الجنس فيدل على كل فرد فرد من افراد الماهية كما يشهد بذلك اخبار من الأطهار سلام الله عليهم منها ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام: لا تأتمن شارب الخمر ان الله عزوجل يقول فى كتابه ولا تؤنثوا السفهاء اموالكم فأى سفیه اسفد من شارب الخمر . وقول الرضا عليه السلام فى قوله تعالى: لا ينال عهدى الظالمين فأبطلت هذه الآية امامة كل ظالم الى يوم القيامة و صارت فى الصفوة . و قول ابي عبد الله عليه السلام فى حديث لمحمد بن فضل الزرقى حين سأله من حديث لعلى بن الحسين عليهما -

السلام : لا أم لك ألم تسمعه يقول و باب يدخل منه المشركون و الكفار فهذا الباب يدخل فيه كل مشرك و كل كافر لا يؤمن بيوم الحساب انتهى .
إذا قالت حذام فصدّ قوها و خير القول ما قالت حذام

فصل - يختلف إفادة المفرد المنكر العموم و عدمه بحسب اختلاف المقام
ففى الموجب قد يستعمل فى العموم كقوله تعالى : علمت نفس ما احضرت . اى كل نفس و قال على عايه السلام : اجزأ امرأاً قرنه . اى كل امرء و انما يكون ذلك اذا لم يكن للحكم او الخبر خصوصية بفرد دون فرد كما تقول « امرأاً و شأنه » اى كل امرء و قد يستعمل فى فرد ما كقوله : فتمح برقبة و قدما بين -
يدى نجواكم صدقة . اى فرد اتفق منهما و قد يستعمل فى الجنس كقوله : و ان كان رجل يورث كلالة او امرأة . وقد يستعمل فى فرد معين منكر نحو : فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً . و اما اذا كان فى كلام منفي فى سياق النفي فيفيد العموم كما قال الباقر و الصادق عليهما السلام : المملوك لا يجوز طلاقه و لا نكاحه الا بأذن سيده . قيل فأن السيد كان زوجه بيد من الطلاق قال بيد السيد ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يتقدر على شيء افسىء الطلاق انتهى . فدلّ قوله عايه السلام « افسىء » ان كل ما يسمى بشيء داخل تحت قوله لا يتقدر على شيء و لا يتفاوت فى ذلك الواقع بعد لاء نفى الجنس نحو « لا احد فى الدار » او بعد ليس نحو - « ليس احد فى الدار » او ما و لاء المشبهتين بليس نحو « ما احد راكباً » و « لا احد راكباً » و لا يجرى على ذلك النقص بمثل « لا كل عدد زوجاً » فأن المنفى اتصاف كل عدد بالزوجية لا الزوج و اما الواقع بعد الشرط فيفيد العموم كقوله : و ان احد من المشركين استجارك فأجره و اما الواقع بعد الاستفهام الا نكارى فيفيد

من حيث المنفى منطوقاً أو مفهوماً نحو «أجاءك رجل» و «ما جاءك رجل» كل - ذلك لأجل تبادل العموم .

فصل - اجمع المذكر الواقع في خطابات الشارع لا يعم النساء للأجماع
على اختصاص الصيغة بالرجال ولخصوص النص على ذلك من المعصومين سلام -
الله عليهم اجمعين فعن عبيد بن زرارة قال قلت له هل على المرأة غسل من -
جنباتها اذا لم يأتها الرجل قال: لا و ابيكم يرضى أن يرى و يصبر على ذلك أن
يرى أبنته أو اخته أو أمه أو زوجته أو احداً من قرابته قائمة تغتسل فيقول ما لك
فتقول احتلمت وليس لها بعل ثم قال لا ليس عليهن ذاك قد وضع الله ذلك عليكم قال
تعالى و ان كنتم جنباً فاطهروا ولم يقل ذلك لهن . ودخولهن في بعض الأحيان
من باب التغليب و هو مجاز فلا يصار الى الاشتراك الا بقريضة من الأجماع
او غيره .

فصل - ترك الاستفصال عما يدل عليه اللفظ يفيد العموم في المقال لا
لما قاله بعض الجهال من أن الأصل عدم علم المعصوم لسبقه بالعدم الأزلي
المتيقن فلا ينقض الأبيقين منه فالأصل عدم علمه بخصوص المحل فالعبرة على -
ذلك بعموم اللفظ فإن ذلك منكر من القول نعوذ بالله منه بل الأصل المتيقن
علم المعصوم بكل شيء مما كان و ما هو كائن و ما يكون فإن الله أعز و أجل
من أن يحتاج على خلقه بحجة ثم يخفى عليه حالهم بل لا ند عليه السلام لا يغري
الناس بالباطل و لا يتكلم بما ظاهره العموم و يريد منه لعلمه بخصوص المحل
فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المحل ولكن لا لما قالوه بل لما قلناه فلا تغفل
فلا يجيبون الا على حسب ألفاظ السؤال فإن من دينهم و شرعهم أن يستنبط

جميع الرعية الى يوم ظهورهم مسائل دينهم من ألفاظ السؤال والجواب المرويين
وأمرونا بالرجوع الى الآثار واستنباط الأحكام منها و هم عالمون انا لانعلم
الغيب ولا نعلم ضمير السائلين و مع ذلك امرونا بالرجوع الى الآثار فلاجل-
ذلك كانوا يفتون على حسب لفظ السؤال حتى قالوا سلام الله عليهم : السؤال
ذكر و الجواب انثى. وعن السكوني عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال: العلم
خزائن والمفاتيح السؤال فاسألوا ينحكم الله . وقال ابو جعفر عليه السلام : ان
هذا العلم عليه قفل ومفتاحه المسألة . فالسؤال طاب و على حسب الطلب يكون
الأجابة فهم يجيبون على حسب السؤال و ان كان خلاف الواقع فأن الذي
يروى هو لفظ السؤال و الجواب و يبقى الى يوم ظهورهم و يجب ان يستنبط
شيعتهم منه المسألة فلا يحولون ذلك على عام الغيب المضروب دونه السدد
والشاهد على ذلك انه قال رجل لأبي عبدالله عليه السلام حلال لي الفروج ففزع
ابو عبد الله عليه السلام فقال رجل ليس يسألك ان يعترض الطريق انما يسألك
خادماً يشتريها او امرأة يتزوجها او ميراثاً يصيبه او تجارة او شيئاً اعطيه فقال
هذا لشيعتنا حلال الخبر . الا ترى انه عليه السلام فزع من قول السائل «حلال لي
الفروج» ثم لما فسر له افتاه بجوابه ولو قال السائل حلال لي الفروج وقال في-
الجواب حللتها لك عاماً منه بأرادته و روى ان هذا الحديث كنت تستدل به
على أن كان تحليل الفروج هو خلاف المقصود و سأل ابا عبدالله عليه السلام
امرأة فقالت ان ابنتي توقيت ولم يكن بها بأس فأحج عنها ؟ قال نعم قالت فأنها
كانت مملوكة قال لا عليك بالدعاء فأنه يدخل عليها كما يدخل البيت المهديّة.
أنظر كيف اجاب اولاً على حسب ظاهر السؤال فأن الظاهر من الناس المحرّية

ثم لما أخبرته انها كانت مملوكة قال لا ولو قال على حسب علمه اولاً لا، كنت تفهم منه انه لا يجوز حج الأم عن بنتها وقيل لأبي عبد الله عليه السلام ما ترى في شائين كانا مصطحبين فولد لهذا غلام وللآخر جارية أيتزوج ابن هذا ابنة - هذا؟ فقال نعم سبحانه لله لم لا يحلّ فقيل انه كان صديقاً فقال وان كان فلا بأس قيل فأنه كان يكون بينهما ما يكون بين الشباب قال لا بأس قيل فأنه كان يفعل به فأعرض بوجهه ثم أجابه وهو مستتر بذراعه فقال ان كان الذي كان منه دون الأيقاب فلا بأس ان يتزوج وان كان قد أوقبه فلا يحل له ان يتزوج. انظر كيف اجاب اولاً بمقتضى ألفاظ «مصطحبين» و«صديقاً» و«ما يكون بين الشباب» وفي كل ذلك اجاب بلا بأس مع علمه بالواقع ولكن الفاظ السؤال ما كانت تقتضي غير ذلك فلما فسر له الواقع اجاب على حسب السؤال ولو اجاب على حسب عمله لكنت تستنبط منه ان الشائين المصطحبين مثلاً لا يجوز لأولادهما التناكح وربما كان السائل يسأل بلفظ غير معروف فكان الإمام عليه السلام يستفسره كما سئل الرضا عليه السلام عن اللامص فقال و ماهو و ذهب السائل بصفة له فقال اليس اليحامير قيل بلى قال اليس يأكلونه بالخل و الخردل و الأبرار قيل بلى قال لا بأس به و هكذا ولو وقع هذه الأخبار و امثالها على يد القوم لاستدلوا بها على جهل الإمام وليس يدل على ذلك الاعلى حسب ظنهم و التزام مظنون لهم بسوء ظنهم بأمامهم و لكنها تدل على انهم يجيبون على حسب مدلولات الفاظ السؤال لأن تنقل و يستنبط منها الأحكام و لاعليهم من الواقع شيئاً فافهم مقتضى مذهب التشيع و الأقرار بفضائلهم ولا تنكر لأنه روى الأئكار لفضائلهم هو الكفر. ثم اعلم ان القوم و ان خصصوا الحكم بجواب السؤال

ولكن لا وجه للتخصيص به بل يجرى ذلك فى الأحكام الابتدائية أيضاً فترك الاستفصال فيها عما يدل عليه اللفظ يفيد العموم فأذا قيل «اللحم حلال» من دون الاستفصال يفيد العموم فى جميع افراد اللحوم واما الأحكام والصفات التى لا دلالة للفظ اللحم عليها فلا يفيد العموم فيها فلا يفيد حلية اللحوم المسروقة و المغصوبة و لحوم الجلالة و الموطوعة مثلاً فأن ذلك بيان لحكم اللحم من حيث انه لحم و يسرى حكمه فى جميع افراد اللحوم من تلك الحيثية و اما سائر الحيوث المسكوتة عنها فلا دلالة فيه عليها و لا يسرى حكمه اليها.

فصل - اختلفوا فى خطابات الشارح و احكامه اولاً فى انه هل يعتم احكامه للمشافهين الغائبين و المعدومين ام لا؟ و ثانياً فى انه هل يشمل الخطاب بنفسه المشافهين و الغائبين و المعدومين ام لا؟ فذهب الى كل فريق ولم يهتد احد منهم الى سواء الطريق و تحقيق الحق فى المقام لا يتم الا فى ضمن مطلبين :

المطلب الأول - اعلم ان مشاركة الأولين و الآخرين من المشافهين و غيرهم فى الفرائض و الأحكام مما لا شك فيه ولا ريب يعتريه فأن الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه و آله الى جميع الناس كما قال : يا ايها الناس ائني رسول الله اليكم جميعاً . وقال : وما ارسلناك الا كافة للناس . و هو خاتم الأنبياء لا نبي بعده و لا امة بعد امتد و لا دين بعد دينه و لا وحى بعد وحيد و لا شرع بعد شرعه فجميع الناس مشتركون فى أحكامه الى يوم القيامة و على ذلك بناء الاسلام ضرورة و قال ابو عبد الله عليه السلام فى حديث طويل : لأن حكم الله عزوجل فى الأولين و الآخرين و فرائضه عليهم سواء الأمن علة او حادث يكون

و الأولون و الآخرون ايضاً في منع الحوادث شركاء الفرائض عليهم واحدة
يسأل الآخرون عن اداء الفرائض عما يسأل عنه الأولون و يحاسبون عما به
يحاسبون . و قيل له عليه السلام انما انت منذر و لكل قوم هاد فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله المنذر و علي الهادي يا ابا محمد هل من هاد اليوم قال بلى
جعلت فداك ما زال منكم هاد من بعد هاد حتى دفعت اليك فقال رحمك الله يا
ابا محمد لو كانت اذا نزلت آية على رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية مات
الكتاب والسنة ولكنه حي يجرى فيمن بقي كما جرى في من مضى . و سئل عليه
السلام ما بال القرآن لا يزداد على النشر و الدرس الا غضاضة فقال ان الله تبارك
و تعالى لم يجعله لزمان دون زمان و لناس دون ناس فهو في كل زمان جديد و
عند كل قوم غض الى يوم القيامة . و سئل عليه السلام عن الحلال و الحرام فقال :
حلال محمد حلال الى يوم القيامة و حرامه حرام الى يوم القيامة لا يكون
غيره ولا يجيء غيره . و عن ابي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و
آله في خطبة العدير: معاشر الناس كل حلال دلتكم عليه و كل حرام نهيتكم
عنه فاني لم ارجع عن ذلك ولم أبدل الا فاذكروا ذلك و احفظوه و تواصوا به
ولا تبدلوه ولا تغيروه . الى غير ذلك من الأخبار ولكن لا بد في ذلك من ان
ينظر الإنسان في متعلق الحكم هل هو ذات شيء او صفاتها المتممة او افعالها
او قراناتها فيجرى كل حكم في مثل متعلقه في كل زمان و ليس كل حكم
لكل احد بداهة فأن كان متعلق الحكم الماء فيجرى به في الماء و ان كان
متعلق الحكم البئر فيخصه بالبئر و يعمه في كل بئر و اذا كان في بئر زمزم
فيجرى به فيه دون سائر الآبار و هكذا .

المطلب الثاني . اعلم ان الحق الأحق بالتصديق أن الخطاب هو الكلام بين- المتكلم و السامع و هو الظاهر المتبادر منه و كذا الفاظ الخطاب كانت و انما و انتم و اياك و اياكم و المتصلة من ذلك و كذلك ما كان بواسطة - حرف النداء فلاشك في انها مخصوصة بالحاضر السامع ولا يتعلق شيء من ذلك بالغائب و المعدوم و كل احد حتى الأطفال يعرفون ان المخاطب غير الغائب و الموجود غير المعدوم و ذلك مما لا شك فيه ولا ريب يعتريه ولكن الخطاب يختلف باختلاف مراتب المخاطبين (بالكس) فإذا كان الشارع المخاطب محيطاً بجميع ما كان وما هو كائن يعم خطابه كل من اتصف بالصفة التي خوطب بها وليس عنده حال ولا مضي و لا استقبال فيرى كل شيء في زمانه و مكانه فلا يغيب عنه غائبة لأنه هو الذي اشهد الله خلق السماوات و الأرض و خلق- أنفس الخلق و جميع العالم عنده كفلقة جوز في يد احدكم و حاضر عنده و هو المبعوث على الكل و خطابه يشمل الكل للأخبار الساطعة الأنوار المؤيدة بصحيح الاعتبار فمن ارادها فليطلبها من مظاتها ولا يناسب ايرادها في هذه العجالة فأين خطاب المعدومين و اى حاجة الى تنقيح المناط ليعم الخطاب المتأخرين عن زمن الخطاب و من لم يعرف ذلك لم يمكنه التصديق لأبلاغ النبي صلى الله عليه و آله الشريعة بنفسه الشريفة الى جميع الخلق ولا عموم بعثته الى جميع الناس و في تأذين ابراهيم على نبينا و آله و عليه السلام في الناس بالحج و تلبية من في أصلاب الرجال و ارحام النساء له عليه السلام من كان منهم يحج الى يوم القيامة عبدة لمن اعتبر و تذكرة لمن تذكر فأب كنت ذافطرة مستقيمة تعرف ان الخطاب للحاضر لا غير والحجج عليهم السلام شهود-

الخلق اجمعين و كلهم حضور عندهم و قد خاطبوا و ابلغوا الكل مشافهة فمنهم من سمعه عاجلاً و منهم من سمعه بعد زمان قليل و منهم من سمعه بعد زمان اكثر و منهم من سيسمعه ان لنا مع كل ولى اذن سامعة و عيناً ناظرة و لساناً ناطقاً. ولكن القوم ارتطموا فى القال و القيل كارتطام العميان فى معرفة الفيل و كل منهم قد رأى منه عضواً فاكتفى به و نحن بحمد الله قد رأينا ظاهره و باطنه بيناً مشروحاً من بركات مشايخنا العظام اعلى الله مقامهم و رفع فى الخلد اعلامهم و جزاهم عن الاسلام و المسلمين خير جزاء المحسنين بحق ساداتهم الاطيين صلوات الله عليهم اجمعين.

الخلاصة

فى بعض النوارد الذى ورد النص الخاص عن اهل العصمة عليهم السلام فى- بعضه و شهادة ظواهر بعض الاخبار ببعضه و فيها مسائل :

الاولى- اقل ما يصدق عليه الجمع اثنان لاستعماله فيها فى آيات كثيرة و اخبار عديدة و فى كلمات الفصحاء وهو علامة الحقيقة و القول بالمجازية خلاف الأصل فلا يصار اليه و لخصوص الخبر : الاثنان و ما فوقه جماعة. ولحصول الاجتماع الذى هو مدار صدق الجمعية لغة بالاثنتين ولم يثبت نقله عن حقيقة اللغة فى العرف فالأصل بقاؤه عليها و عدم نقله الى غيرها و القول بالفرق بين لفظ الجمع وصيغته ممنوع للأجماع على ان الصيغة للجمع فمفادها مفاده و دعوى تبادل الثلاثة فما فوقها منه غير مسموع ومعارض بمثله فأن المتبادر عند قوم آخرين الاثنان فما فوقها فيتساقط التبادران ويبقى المدار على الأدلة و هى تساعد القول المختار ١ .

١ - فمما يدل على ان اقل الجمع اثنان قوله تعالى فى داود و سليمان : وكذا *

الثانية - الأصل في من ان تكون لمن يعقل و ما في الأصل لما لا يعقل
والذى يصلح لها جميعاً لخصوص النص على ذلك من المعصومين سلام الله عليهم
اجمعين روى ان قوماً اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا له ألسنت رسولاً
من الله قال لهم بلى قالوا و ما هذا القرآن الذى اتيت به كلام الله قال نعم
قالوا فأخبرنا عن قوله تعالى: انكم و ماتعبدون من دون الله حصب جهنم انتم
لها واردون. اذا كان مبعودهم معهم فى النار فقد عبدوا المسيح انقول انه فى النار
فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله سبحانه انزل القرآن على بكلام
العرب و المتعارف فى لغتها ان ما لما لا يعقل و من لمن يعقل والذى يصاح
لها جميعاً فان كنتم من العرب فانتم تعلمون هذا قال الله انكم وما تعبدون
يريد الأصنام التى عبدوها و هى لا تعقل و المسيح لا يدخل فى جملتها فإنه
يعقل و لو قال انكم و من تعبدون لدخل المسيح فى الجملة فقال القوم صدقت
يا رسول الله انتمى. و قد صرح بذلك جماعة من اهل الأدب و لتبادر ما ذكر
منها فان استعمات فى غير ما ذكر فهو سبيل المجاز .

✽ لحكمهم شاهدين. وقال فى الخصمين. اذ تسوروا المحراب و قال فى الجنة:
فيمن خيرات حسان. وقال: ثم استوى الى السماء وهى دخان. فقال لها وللارض
اتنيا طوعاً او كرهاً قالنا اتينا طائعين. و قال و ان كان له اخوة فلا ممة السدن.
وقال ابو عبد الله عليه السلام فى حديث: لكن سن لها الاقراء و ادناه حيضتان.
و سئل فى حديث التسليم فى الصلوة لم لا يقال السلام عليك و الملك على -
اليمن واحد ولكن يقال السلام عليكم قال: ليكون قد سلم عليه و على من على -
اليسار. وغيرها من الآيات و الأخبار الواضحة المنار فى هذا المضمار . منه .

الثالثة - الحق كما عليه المحققون ان العطف بالواو يقتضى الترتيب لما ورد على ذلك من المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين قال ابو عبد الله عليه السلام : ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين فرغ من طوافه و ركعتيه قال ابدأوا بما بدأ الله به من أتيان الصفا ان الله عزوجل يقول : ان الصفا والمروة من شعائر الله. وقال ابو جعفر عليه السلام : تابع بين الوضوء كما قال الله عزوجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس و الرجلين ولا تقدم شيئاً بين يدي - شيئاً يخالف ما أمرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعد على الذراع و ان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عزوجل . وسئل موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل قال لأمتي اعتقتك وجعلت عتقك مهرك فقال : عتقت وعي بالخيار ان شاءت تزوجته و ان شاءت فلا ، فان تزوجته فليعطها شيئاً و ان قال قد تزوجتك وجعلت مهرك عتقك فان النكاح واقع ولا يعطيها شيئاً . و روى في حديث زرارة في غسل الثوب النجس و قد صلى معه تعيد الصلوة و تغسله انتهى . و لأن الحكيم لا يقدم شيئاً ولا يؤخر شيئاً الا لمصلحة ولا يرجح شيئاً من غير ان يكون فيه رجحان و من ذلك تعرف ان تخصيص افادته الترتيب بالأحكام كما عن بعض مما لا وجه له اذ لا يجوز العبث على الحكيم لافي الأحكام ولا في غيرها ولكن هنا دققة و هي انه قد يلاحظ الترتيب في التقدم الزماني و تأخره و قد يلاحظ في الشرف و الخسة و قد يلاحظ في الأعلى و الأسفل و في اليمين و الشمال و في الأهم و في السبق الى الذهن و عدمه و من هذا يظهر ان الواو لا تتخلف عن الترتيب و ان كان العطف في كلام غير الحكيم فان الطبيعة تجري على -

نهج الحكمة ولا تقدم شيئاً إلا لجهة لو خليت و نفسها .

الرابعة - العطف بأو يقتضى التخيير فكلما عطف بها فصاحبه فيه بالخيار كما ورد النص على ذلك قال على عليه السلام : كل شئ فى القرآن أو فصاحبه فيه بالخيار . وعن القمى فى حديث استغفار النبى صلى الله عليه وآله لعبد الله بن أبى و تعرض عمر له و اعادته عليه القول فقال له و يلك انى خيـرت فاخـرت ان الله يقول استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة الخير . وقد تستعمل لغيره فى الأحكام و فى غيرها فتحتاج الى قرينة .

الخامسة - الشرط بأذا يقتضى الفورية كما ورد عنهم سلام الله عليهم الأستدلال به لها رؤى أبو الحسن الأول عليه السلام دعا بيدته فنحـرها فلما ضرب الجزارون عراقيبها فوقعت على الأرض و كشفوا شيئاً من سنامها فقال اقطعوا و كلوا منها و اطعموا فإن الله يقول فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها و اطعموا . و يتبادر منه ذلك فى العرف ايضاً .

السادسة - الأصل فى الام الجارة ان تكون للتخصيص كما يدل عليه الخبر قال أبو عبد الله عليه السلام : ليس لأهل مكة ولا لأهل مـر ولا لأهل سرف متعة و ذلك لقول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام . و يتبادر ذلك منها فى العرف ايضاً .

السابعة - الحق ان انما لاتستلزم الحصر لاستعمالها فى غير مقام الحصر فى- الأخبار كثير قال أبو جعفر عليه السلام : كان على عليه السلام يقول انما الغسل من الماء الأكبر فإذا هو رأى فى منامه و لم ير الماء الأكبر فليس عليه غسل و قال أبو عبد الله عليه السلام : كان يقول من وجد طعم النوم فأتما اوجب عليه

الوضوء . وعن أبي جعفر عليه السلام : المذى إنما هو بمنزلة النخامة . وسئل
 أبو عبد الله عليه السلام عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل فقال ليس فى هذا
 وضوء إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك . وسئل الرضا عليه
 السلام عن الناصور أينقض الوضوء قال : إنما ينقض الوضوء ثلث البول والغائط
 والريح انتهى . وغير ذلك من الأخبار أكثر من أن يحصى و أزيد من أن
 يستقصى ومن كان متتبعا فى الأخبار عرف صدق ما ذكره بلاغبار وهذا ما اردناه
 إirاده من المبادئ اللغوية و فيه كفاية و بلاغ .

تتميم

اعلم ان جلّ الأعماد وعمدة الاستناد فى معرفة مراد الله سبحانه و مراد
 النبى صلى الله عليه و آله و الحجج عليهم السلام من الفاظ الكتاب و السنة
 على انهم قد تكفلوا الهداية و التعريف والبيان كما قال تعالى ان علينا الهدى
 و قال : ان علينا بيانه . فهم اذا تكلموا بكلام يتكلمون بما نعرف لا بما لانعرف
 كما روى ما كان الله ليخاطب خلقه بما لا يعلمون . فإذا تكلموا بكلمة فأن ارادوا
 منها ما هو المعروف بيننا فهو و الا عرفونا مرادهم بالقرائن و الأمارات فإذا
 ورد لفظ فى الكتاب و السنة فأن عرفنا المراد ولو بالقرائن فهو و الا فهو
 متشابه يجب رده اليهم و السكوت عند وعلى ذلك مدار جميع الناس فى جميع
 الألفاظ و هذا اصل كلّى قد سبق ذكره سابقاً و يأتى ان شاء الله فى ما بعد و
 من عرفه استغنى عن جميع المباحث اللغوية و الأصول الموضوعية و من البين
 ان أحداً من الناس لا يعتبر شيئاً من تلك القواعد فى فهم الألفاظ ولا دليل على
 اعتبارها من كتاب ولا سنة .

الحديث الثانية الشانية

فى المبادئ الكلامية و فيها ايضاً مقاصد :

المقصد الأول

فى بعض ما يتعلق بالأمور والنواهي و فيه فصول :

فصل - اعلم ان لفظ الأمر يستعمل كتاباً و سنة عرفاً و لغة لمعان كثيرة منها الطالب و الأمر بهذا المعنى منظور نظر الفقهاء ولاشك ان العرف لا يستعملون الأمر إلا فى طلب المستعلى القول و بعبارة اخرى ألا فى الحكم ولذلك سمى المحجج عليهم السلام بأولى الأمر أى أولى الحكم و امر سائر الرعية بأطاعتهم فلا يحق الأمر لأحد من الرعية الأذنين و انما هو المحجج المستعائين الذين يحق لهم العاوى و لا يشترط فيه العاوى الذاتى فأن الدانى اذا حكم على العالى بلام و يقال اتأمر من هو اعلى منك؟ فالأمر ما كان من المستعلى و يحق للمعالى دون غيره وهو الأئمة ايجاب لقول على عليه السلام : ان الفرائض بأمر الله والفضائل لبست بأمر الله . والخبر بريرة وخبر السواك فما روى من اطلاق الأمر على ما ندب اليه وسأما لأجل انه حكم بأن يكون ندباً و يجب ان يتخذ ندباً و اما من باب المجاز و كان استعماله بقرينة و كذا النهى يستعمل لغة و عرفاً لمعان منها طالب التترك وهو محل بحث الفقهاء وهو يستعمل فى طالب المستعلى التترك و بعبارة اخرى فى الحكم وجميع ما ذكر فى الأمر بجرى فى النهى حرفاً بحرف فلا نعيده و كذا القول فى صيغة الأمر و النهى فأنها تفيد طالب المستعلى و اما الوجوب والندب فهما امران شرعيان يستفادان - من الخارج ففى عرف اهل اللسان لولا الشرع لا وجوب ولا ندب فالمتبادر

من «أفعل» مثلاً هو الطلب كما في كتب اللغة وأما عدم الرضا بالترك فهو شئىء خارج يحتاج الى دليل و قرينة من الخارج و يعرف من حال الأمر و الأمور المأمور و المقارنات ولو كان لما خفى على اهل اللسان و لما صار محل الأختلاف فصيغة الأمر و النهى تفيد الوجوب و الحرمة فى الشرع لأنهما يدلان على طلب المستعلى و الطلب يحق للعالى و العلو لله و لرسوله و لحججه و ليس غير أولئك عال الآ بالتغلب و علو المتغلبين لا يكون قرينة الأيجاب و اما الله و رسوله و حججه عليهم السلام فقد وجب طاعتهم لعلوهم و ليس لغيرهم علو لعدم مشاركتهم معهم فى العلو فعلو الله و علو حججه هو سبب اقتراض الطاعة و ايجاب الأيتمار و يجب امتثال امرهم على ما امروا لعلوهم الموجب لهم طاعة مفرضة على عبيدهم و امائهم و شواهد ما ذكرنا من ان الأمر للوجوب و النهى للحرمة فى الكتاب و السنة اكثر من ان تحصي و ازيد من ان تستقصى و اما دلالتها على النذب و الكراهة فبالقرائن الخارجية و لما كانت هذه المسألة من المسائل المهمة العظيمة التى يدور عليها جميع الفقه و جميع احكام الله و يجب الأهتمام بها و بسط القول بقدر الأمكان فيها فنفرد فصلاً مستقلاً و لا قوة الا بالله فى تحقيقها و تفصيلها .

فتمثل - اعلم انه قد يكون فى النفس ميل الى وجود شئىء او عدمه و يحصل ذلك بيد غيرها فتريد ايجاد الغير ذلك الشئىء او اعدامه ايما فقد يكون تلك الأرادة بسيطة يعنى تريد ايجاده لا غير او اعدامه لا غير و قد تريد ايجاده ولا تبالي ايضاً بأعدامه الا ان ارادتها للأيجاد ارجح او بالعكس فتريد النفس ان تعبر عن ذلك الميل بلفظ فاللفظ الذى يعبر به عن البسيط لا يجاد-

الشيء هو الأمر و اللفظ الذى يعبر به عن البسيط لأعدام الشيء هو
 النهى معربين عن الضمايم و اما اذا كانت الأرادة مركبة فلا يفى بها الأمر
 و النهى بصرفتهما فتححتاج النفس الى ضم الضمايم و القرابين لتدل على ان
 النفس كما تطلب الفعل لا تمالي بالترك ايضاً و هما شيئان متضادان لا يدل
 على احدهما اللفظ المناسب للآخر فكما كان الميل مركباً و جب ان يكون
 لفظه ايضاً مركباً و اللفظ الصالح لظهور ذلك الطالب البسيط يختلف فقد
 يعبر عنه بالجمل الخبرية و قد يعبر عنه بالجمل الاستفهامية و قد يعبر عنه
 بفعل الأمر و قد يعبر عنه بأسماء الأفعال و هكذا ولكن اللفظ الموضوع
 لذلك المخصوص به كما فى كتب اللغة لفظ **افعل** فهو حقيقة فى الطلب و البواقي
 مجاز يحتاج الى قرينة و من هذا البيان ظهر ان الأمر لطلب الفعل بسيطاً
 و النهى لطلب الترك بسيطاً فأن استعماله فى غيرهما احتاجا الى القرينة و هما
 مع قرينة الرضا بالترك ليسا بأمر و لا نهى و ان كان صورتاهما صورة تصلح
 ان يظهر الأمر و يكشف عن ذلك و عن كون الأمر موضوعاً للأيجاب لاغيره
 ما روى عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال على بن ابيطالب عليه
 السلام: **الأعمال على ثلاثة احوال فرائض و فضائل و معاص فأما الفرائض فبأمر**
الله عزوجل و برضاء الله و قضاء الله و تقريره و مشيئته و علمه و اما الفضائل
فليست بأمر الله ولكن برضاء الله و بقضاء الله و بمشيئة الله و بعلم الله و اما
المعاصي فليست بأمر الله و لا برضاء الله ولكن بقضاء الله و بقدر الله و بمشيئته
و بعلمه ثم يعاقب عليها انتهى . فبين و اظهر روحى فدأؤه ان الفرائض بأمر الله
 و برضاء اى بالفعل و الفضائل ليست بأمر الله ولكن برضاء . فالذى اخبر به

ليس بأمر وإنما هو لفظ دال على الرضا و محبة الفعل و المعاصي ليست بأمر الله ولا برضاه و محبته فأن الله يكرهها و المكروهات تشرك المعاصي في عدم الأمر و الرضا و تختلف معها في العقاب و فيها أدنى العقاب و هو التبعة موجود لا محالة و إلا لما صار مكروهاً فعدّها عليه السلام في المعاصي لأجل ذلك فالفرايض بالأمر و الفضائل ليست بالأمر وإن وقع اغايبها بلفظ «افعل» فالأمر حقيقة في الأيجاب و كذلك لاشك في العرف و اللغة أن الطالب يطلب بلفظ - «افعل» أن يفعل المطلوب منه ذلك الفعل فأن فعل يقال اطاعة و قال أهل اللغة لا يكون طاعة إلا عن أمر كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول يقال «أمره فأطاعه» و عن بعضهم إذا مضى لأمره فقد اطاعه و إذا وافقه طاعه و الطاعة الأتقياد فإذا طلب الطالب أحداث المطلوب منه فعلاً و أحدث فقد اتقاه لقوده و عمل بطلبه و أما إذا لم يفعل ما طلب منه يقال عصاه يعني لم ينقلده و في اللغة العصيان ضد الطاعة و قال أبو عبد الله عليه السلام : الطاعة ضدها المعصية الحديث. فالعصيان أمر عديم و هو عدم الطاعة و عدم الأتقياد لأمر الأمر قال أبو عبد الله عليه السلام. إذا لم تطع الله فقد عصيته انتهى. و هذا شيء لاشك فيه وعلى هذا قال الله عز وجل . افعلت أمري . و قال : لا يعصون الله ما أمرهم و يفعلون ما يؤمرون. فوجدنا الأخبار المذكورة مطابقة للكتاب و الثابت مصداقاً لها ثم وجدنا الله يقول : فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم . و وجدناه عاتب أبيس بقوله : ما منعك أن لاتسجد أن امرتك. و أمره قوله : اسجدوا لآدم. كما حكى لنا تعليماً و كالمنا باساننا وكذلك رأينا أبا عبد الله عليه السلام قال لهشام : إذا أمرتكم بشئ فافعلوا . و رأينا

أبا الحسن عليه السلام قال : إذا أمرتكم بشئ فاعملوا والأعصِ عليكم الخير. و
وجدنا أبا عبد الله عليه السلام قال في رسالته إلى أصحابه : أعلموا أنه إنما أمر
و نهى ليطاع في ما أمر و لينتهى عما نهى عنه فمن اتبع أمره فقد أطاع و قد
أدرك كل شئ من الخير و من لم ينته عما نهى الله عنه فقد عصاه فأن مات على
معصية أكتبه الله على وجهه في النار. وقال : فمهلاً مهلاً يا أهل الصلاح لا تتركوا
أمر الله و أمر من أمركم الله بطاعته فيغير الله ما بكم من نعمته. و قال : إن الله
أمر رسوله صلى الله عليه و آله بحبهم فمن لم يحب من أمره الله بحببه فقد
عصى الله و رسوله و من عصى الله و رسوله ومات على ذلك مات وهو من الفاسقين.
نتبين من هذه الأخبار الواضحة الموافقة للكتاب المصدقة بعضها بعضاً أن
الأمر حقيقة في الحكم والأيجاب و من ائتمر فقد أطاع و من لم يأتهم فقد
عصى و ما كان لمؤمن و لأمؤمنه إذا قضى الله و رسوله أمراً أن يكون لهم
الخير من أمرهم و من يعص الله و رسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً. وهذه الآيات
و إن وسوس فيها وسوس و أورد فيها إرادات رحل و نقض و اجاب و اعترض
ولكن إذا ضمنت بعضها إلى بعض و نظرت إلى مواقعها و مواردها و نظرت إلى
الأخبار و مطابقتها مع الكتاب و تصديق الكتاب لها و علمت أن الأمر اسم
المطلب الموجب بنص الكتاب و مخالفة الأمر مطلقاً عصيان بالكتاب
و السنة لا يبقى إذا موضع شك هذا والحجج مفترضوا الطاعة بضرورة المذهب
و الكتاب و السنة والطاعة امتثال الأمر كما عرفت في اللغة وهو المطلب الموجب
أو المطلب البسيط كما عرفت في الحديث و اللغز و العصيان خلاف الطاعة وطاعة
الحجج مفترضة بالضرورة و عصيانهم حرام بالضرورة ومزیداً على ذلك فقد قال

ابو عبدالله عليه السلام في حديث: اعلموا ان ما امر الله به ان تجتنبوه فقد حرمه . و انت سمعت قوله : فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم . فمخالفة امره صلى الله عليه و آله حرام ويدل على ذلك ان النافلة تسمى في الأخبار بالتطوع وهو تكلف الطاعة و سميت بالتطوع لأنها ليست بالطاعة لأن الطاعة لغة امتثال الأمر ولم يتعلق الأمر بالنافلة لما عرفت ان الفضائل ليست بأمر الله فالعمل بها ليست بالطاعة التي هي امتثال الأمر فهي تطوع قال ابو عبدالله عليه السلام في حديث ذكر فيه صومه شعبان في السفر و افطاره شهر رمضان : ان ذلك تطوع و لنا ان نفعل ما شئنا و هذا فرض وليس لنا ان نفعل الا ما امرنا انتهى . انظر الى تخصيص الأمر بالفرض و تخصيص الطاعة به و تسمية النافلة بالتطوع و من ضم بعض ما ذكر الى بعض و نظر بعين الانصاف و جانب الاعتساف يراه واضحاً صريحاً نصاً و من يورد على هذه النصوص لا مخلص لنص في الدنيا من شره .

فصل - اعلم ان بعضاً من القوم بعد ما اختار كون صيغة الأمر حقيقة في الوجوب جعل الأمر في النذب في عرف الائمة عليهم السلام من المجازات الراجحة المساوي احتمالها لاحتمال الحقيقة لكثرة استعماله فيه في عرفهم فاستشكل في اثبات الوجوب بمجرد ورود امر منهم سلام الله عليهم فأن شئت ان تعرف الحق في المقام فاستمع لما يلقي اليك و هو انك قد عرفت بالكتاب و السنة ان الأمر في مقام التكليف هو الحكم و الشارع هو صاحب الأمر و الحكم و طاعته الا يتمار بأمره و معصيته ترك الطاعة وهو المفترض الطاعة من عند الله عز وجل فأوامره ايجابية و لو اراد غير الأيجاب لنصب قرينة او صرح

بعدم ارادة الأ يجاب ومن وجد اوامر كثيرة او قليلة فأئما عرف انها فى الندب
بالقرائن هذا هو الحق الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه ثم اعلم
ان الذى حصل لنا به القطع الذى لا شك فيه ولا ارتياب وهو كالأ جماع الذى
لا اختلاف فيه ولا ارتياب ان محمداً وآل محمد عليهم السلام لم يريدوا من -
الرعية ان يعرفوا الواجب والمستحب و يميزوا بين الحرام والمكروه بل
قنعوا من الأولين بالنعى و من الآخرين بالترك و لم يريدوا من الرعية نية -
الوجه فى الأعمال و قد حصل لنا بذلك الأ جماع الذى لا ريب فيه و يشهد به
جميع السنة و السيرة المستمرة بين المسلمين و من كان فقيهاً متتبعاً فى -
الأخبار عرف ذلك بلاغبار فأذا لم يريدوا ذلك لم يكونوا بصدد توضيح هذه
المسألة توضيحاً بيناً يفهمه كل احد ولم يعلموا صلاح الرعية فى العلم بذلك
اذ العلم بذلك يدعوهم الى ترك اكثر المندوبات و ارتكاب اكثر المكروهات
كما فتح متأخرو الفقهاء هذا الباب و ادى الى ذلك فى اكثر الأبواب و اما
القدماء الذين كانوا يفتون بمتون الأخبار كان فتاويهم «افعل» «لا تفعل» من دون -
تصريح بالوجوب و الندب و الكراهة و الحظر و منذ فتح المتأخرون هذا الباب
كثر الخلاف بينهم و الأ رتياب و جلّ تنازع الفقهاء فى الوجوب و الأ استحباب
و الأ فالرجحان مجمع عايد وكذا فى الكراهة و الحرمة و الأ فالمرجوحية
مجمع عليها ولو تركوا ذلك لقلّ الأ اختلاف و حصل الأ يتلاف و صار ادعى للمعمل
بالسنن و ترك المكروهات فعلم ان السبيل الأقوم هو سبيل فتاوى محمد وآل -
محمد عليهم السلام فأذا لم يكن الصلاح فى معرفة وجوه الأحكام و كان يكفى
الأ مثقال و الأ تنهاء لم يكن كثير حاجة الى معرفة الوجوه إلا اذا سأل احد

عن الترك فحينئذ كانوا يصرحون بالجواز و لذلك صار دليل الاستحباب في-
 الأخبار غالباً التصريح بجواز الترك و دليل الكراهة التصريح بجواز الفعل
 فإن اردت النجاة فاسكت عما سكت الله و ابهم ما ابهم الله ولا تحكم بالظنون
 في دين الله فتبعد بين الأسفار و اسلك سبيل النبي المختار في اظهار دين الله
 الجبار ولا يجوز وضع القاعدة بتقديم المجاز المشهور على الحقيقة او العكس
 بالأدلة الخيالية ثم بناء الدين كلاً عليها نعوذ بالله من بوار العقل و قبح الزلل
 و به نستعين .

فصل - اعلم ان المعصومين سلام الله عليهم اجمعين قد ظهوروا في هذا
 العالم بلباس البشرية و عاشروا الناس كواحد منهم فكانوا يجالسونهم و
 يخاطبونهم و يحدثونهم و يشيرونهم و يشاورونهم و يعالجونهم كواحد منهم
 و لم يكن همهم مقصوراً على بيان الأحكام في كل حين فلا كل امر و نهى
 صدر عنهم صدر في بيان الأحكام و شرح الحلال و الحرام فرب امر او نهى
 صدر في المعالجات او في اشارة المستشيرين او في ساير المقامات كما يصدر
 امثال ذلك عن ساير الناس فتبصر ولا تحمل كل ما صدر عنهم من امر او نهى
 على بيان الأحكام ولا تزعم ان الائمة لا يقدرّون على شئ سوى تعليم الأحكام
 الشرعية وليس لهم شأن سوى ذلك فتعمل كل امر صدر عنهم على الوجوب
 او الاستحباب و كل نهى على الحرمة او الكراهة كائناً ما كان فإن كنت متتبّعاً
 في اخبار الآل ترى صدق المقال و ان الأمر و النهى يختلفان بحسب المقام
 و الحال فرب امر او نهى ورد في العبادات و رب امر و نهى ورد في المعاملات
 و رب امر و نهى ورد في مقام بيان الفلسفة او الطب كخذ الفرار و الطلاق

ورب امر و نهى ورد فى مقام اشارة المستشيرين كنهى الباقر عليه السلام عن -
تزويج الصادق عليه السلام و هكذا .

فصل - و اذ قد عرفت ان لفظ الأمر و صيغته لغة و عرفاً لا يدلان
على ازيد من الطلب فعلى هذا لا دلالة لهما لا لغة ولا عرفاً على مرة
ولا تكرار للاستعمال فيهما جميعاً و احتياج كل الى القرينة فى دلالة عليه
و افادته له و اما شراً فيفيد فى عالم الحقايق التكرار دون عالم الأعراض و
توضيح ذلك ان للأشياء مقامين مقام ذواتها من حيث هى فى عالم الحقايق
ومقام أعراض و لها فى كل مقام حكم خاص و ذلك كالطيب مثلاً فأن له حكماً
ذاتياً و هو كونه تحفة الصائم ولا يضر بالصوم و حكماً عرضياً فى عالم الأعراض
و هو كونه بعض افراده ممنوعاً و مكروهاً لعارض كالنرجس و المسك
على القول بالمنع فيه و العقل الجزئى عاجز عن دركها و درك اسبابها و يجب
الرجوع الى آل محمد عليهم السلام الذين شهدهم الله خلق السموات
و الأرض و خلق انفسهم الشاهدين لجميع الخلق المطلقين على جميع -
الأعراض و الحقايق فأذا راجعنا اليهم سلام الله عليهم استمنطنا من اخبارهم ان
حقيقة الأمر فى عالم الحقايق و الذات للتكرار و يجب على العبد اذا امره
الله بأمر ان يأتى به ولا يقلع عنه الا بأمر جديد كالميت بين يدي الغسال اذ
اللازم على العبد ان يكون حركته الثانية ايضاً بأذن ربه فأذا قال المولى للعبد
« اذهب » يجب عليه الذهاب حتى يقول « قف » او « ارجع » و هكذا و يدل على ذلك
ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام فى صلوة ليله المعراج : قال اى الله اركع
يا محمد لربك فقال له و هو راكع قل سبحان ربى العظيم و بحمده ففعل ذلك

ثلاثاً ثم قال له ارفع رأسك يا محمد فقام منتصباً بين يدي الله فقال له يا محمد اسجد لرَبِّك فخرّ رسول الله صلى الله عليه وآله ساجداً فقال له قل سبحان ربي الأعلى وبحمده ففعل ذلك ثلاثاً فقال له استو جالساً يا محمد ففعل الحديث. فوقوع الأمر من الله جل وعزّ كان غير مقيد بشيء ولكنّه صلى الله عليه وآله بقي راعياً وكرّر الذكر الى ان امره الله عز وجل برفع رأسه و اما في هذه الدنيا دار اعراس و تضاد و تمانع و توارد اوامر و نواهي لا تحصى لا يمكن ان يكون مراد الشارع من اوامره التكرار بضرورة الاسلام فان النبي صلى الله عليه وآله قرّر المسلمين على ما كانوا عليه في عصره من العمل بأوامره ولم يك مفهومهم ومعمولهم من الأوامر التكرار يقيناً والا لكان هذه المسألة بين المسلمين اوضح من الصلوة والصيام وكذلك في الشرع مباحات لا تحصى و وجود المباح تنافي كون الأوامر للتكرار وكذلك الأوامر العديدة تنافي- تكرارها لامتناع التكرار معها وكذلك كون الأوامر للتكرار يؤدي الى - العسرو و الحرج المنفيين وكذلك التكرار مبهم لاحدله شرعاً ولاغاية له الا الموت وكيف يمكن تكرار جميع الأوامر الى الموت فلا دلالة للفظ الأمر و صيغته من حيث هو على التكرار كما عرفت ولا على المرة الا ان الأمثال لما كان مما لا بد منه و هو يحصل بالمرة فهي مما لا بد منه لا من باب دلالة - الأمر عليه بل من باب حصول الأمثال و اما ما استدلل به من الأدلة للمرة و التكرار فمزيفة لا طائل تحت ايرادها و الكلام عليها .

فصل - وكذلك لادلالة اللفظ الأمر ولا صيغته على فور ولا تراخ ولا يختص بواحد منهما لا في اللغة ولا في العرف ويحتاج في افادة واحد منهما الى القرينة

و اما شرعاً في هذه الدار دار الأعراض فأوامر الله عز وجل و او امر رسول و
 حججه عليهم السلام منها ما كان موقتاً بوقت مضيق كصلوة المغرب او صلوة -
 الجمعة او صوم شهر رمضان و امثالها فهو على ما وقتوا يجب الأتيان به في وقته
 و منها ما كان موقتاً بوقت موسع و كان وقته ازيد من الأتيان بالمأمور به فهو
 على ما وقتوا يجوز الأتيان به في جميع اجزاء وقته في اى جزء منها اراد
 الأتيان لما صرحوا به ونصوا عليه و منها ما كان لحدوث حادث او وجود علة
 فيجب الأتيان به في وقت حدوث ذلك الحادث و وقت وجود تلك العلة كصلوة -
 الميت او صلوة الآيات فأن وقتها حين حدوث علمتها و يكشف عن هذه الكمية
 قول الرضا عليه السلام في حديث: انما جُوزنا الصلوة على الميت قبل المغرب
 و بعد الفجر لأن هذه الصلوة انما تجب في وقت الحضور و العلة و ليست هي
 موقفة كساير الصلوات و انما هي صلوة تجب في وقت حدوث الحدث ليس
 للإنسان فيه اختيار و انما هو حق يؤدي و جائز ان تؤدي الحقوق في اى وقت
 كان اذا لم يكن الحق موقتاً الحديث . و من هذا الباب فورية كل امر صدر
 لعلته كغسل المسجد اذا تنجس والحج في عام الاستطاعة و امثال ذلك من ذوات -
 العال و الأسباب فمتى ما حصل المقتضى و فقد المانع وجب الأتيان به بلا -
 انتظار و اما ما لم يكن معالاً و مسبباً و صدر امر ابتدائي من الشارع و لا تنريح
 فيه بوقت يجب الأتيان به لأن الشارع لا مقتضى لأمره من ذات نفسه بالبداية
 و انما يأمر و ينهى عند وجود المقتضى و فقد المانع ولا يستعجل بشيء قبل -
 وقته و لا يخاف الفوت كما ان اوامره الكونية كلها على حسب وجود المقتضى
 و فقد المانع فمتى ما حصل المقتضى و فقد المانع من قوابل الخلق يأمر

وينهى أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون . فليس يستعجل بأمر و
 نهى قبل وجود المقتضى وفقد المانع ولا يؤخر عن وقت الحاجة وما ترى فى-
 خلق الرحمن من تفاوت . ولن تجد لسنة الله تبديلاً . وما أمرنا إلا واحدة . و
 يكشف عن ذلك قوله تعالى : استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم . وقول-
 أبى عبد الله عليه السلام: إذا أمرتكم بشيء فافعلوا . وقول أبى الحسن عليه السلام
 : إذا أمرتكم بشيء فافعلوا إلا غضب عليكم . و من البين أن إذا ظرف زمان
 و وقت الجزاء وقت الشرط كما روى فأذا وقع أمر من غير مستعجل و خائف
 للفوت عالم بالمقتضى و المانع الأمر بما يصلح للعبد و الناهى عما يفسده يجب
 الأتيان به عند صدور الأمر و وصوله الى المكلف فأن لم يفعل كان تاركاً لما
 يصلحه عاملاً بما يفسده تاركاً للطاعة عاصياً و هذا الذى ذكرنا دليل ارادة -
 الفور من الأمر الخالية من القرائن و ليس يدل على ان الأمر موضوع
 للفور و حسينا ذلك .

فصل - اعلم ان القوم اختلفوا فى انه اذا دل دليل على وجوب شيء
 فى وقت معين هل يجب قضاؤه اذا لم يأت به فى ذلك الوقت المعين له بهذا
 الأمر ام لا يجب الا بأمر جديد؟ ولكل قائل و استدلاوا بأدلة و همية كلها عند
 آل محمد عليهم السلام كسراب ببيعة يحسبه الظمآن ماء لا فائدة فى -
 ذكرها و ردّها و الحق فى المسألة ان الأمر بالفعل على اربعة اقسام فى الواقع
 فمرة يؤمر بالفعل لأجل نفسه على هيئة مخصوصة و اما كان حادثاً و الحادث
 لابد و ان يظهر فى زمان ضرب له وقت انسب به من سائر الأوقات فيكون
 سبب كماله و زيادة اثره و ليس جزء ماهيته المطلوب و ذلك كالصلوات اليومية

و مرة يؤمر بالفعل لأجل نفسه ولكن يجعل هيئته للوقت على انه ان عمل به فى الوقت فليعمله على تلك الهيئة فأن ذهب الوقت ولم يعمل به انتهى فائدة تلك الهيئة فيعمل به فى غير ذلك الوقت بغير تلك الهيئة و ذلك كصاوة - الجمعة و مرة يؤمر به و بهيئته لأجل الوقت فإذا ذهب الوقت ذهب فائدة العمل بالكلية كصلوة العيدين و مرة يؤمر بالفعل لأجل نفسه و لا يضرب له وقت اصلاً اما النوع الأول و النوع الآخر فيأتى المكلف بالعمل و ان ذهب الوقت فأن العمل مأموره لأجل نفسه و الوقت من الأعراض المتممة الخارجية الا ان الأول قضاء لأجل ان الوقت الثانى بدل الوقت الأول و الأخير ليس بقضاء لأن الأمر تعلق بنفس الماهية ولم يضرب لها وقت و اما القسم الثانى فما دام الوقت باقياً تأتى به على هيئة ضربت للوقت فإذا ذهب الوقت فلا فائدة فى تلك الهيئة فتأتى بالعمل على هيئة اخرى يقتضيها نفس العمل و اما القسم الثالث فإذا ذهب الوقت ذهب فائدة العمل مادة و صورة بالكلية فلا - ينبغى الأتيان به خارج الوقت فتبين من هذا البيان ان الأمر ليس على نظم واحد حتى يحكم عليه بحكم كلى و هذا الوضع المذكور ليس يعلمه الا البيان - الشارع فإنه اعلم بما وضع فيقف موقف التصريح منه اما بهذا التصريح او بقوله « اقض » و « لا تقض » او « اعد » و « لا تعد » و امثال ذلك فمن قال انه بأمر جديد صدق من هذه الجهة الا ان هذا الأمر الثانى مبين للأمتثال للأمر الأول و تأكيد له لا تأسيس و لو كان تأسيساً لكان اداءً و من قال انه بالأمر الأول صدق من هذه الجهة التى اشرنا اليها ولما كان فهم حقيقة الأمر محتاجاً الى التصريح فبالقول المطلق موقوف على امر جديد تأكيدى و يكشف عن ذلك ما احتج

به رسول الله صلى الله عليه وآله على المشركين وقال : أرايتم أن امركم رجل بدخول داره يوماً بعينه لكم أن تدخلوها بعد ذلك بنير امره. وذكر اعترافهم بأنّه ليس لهم ذلك و قرره النبي صلى الله عليه وآله على ذلك فأذا امرنا بصوم يوم الخميس فأن صرح لنا الشارع بوجود أن المطلوب الصوم و ضرب له يوم الخميس للتمكيل فنأتى به يوم الجمعة بالأمر الأول و انت لم يصرح فليس لنا أن نصوم يوم الجمعة فاعلمه يكره صوم يوم الجمعة و أما هذا المثال بعينه فنحن و ان علمنا أن الصوم بنفسه مطلوب و الوقت مكمل الا ان الصوم يوم الجمعة مستحب بنفسه مستقل لأن الصوم مطلوب بنفسه وليس بقضاء و اما القضاء فهو الفعل في الوقت الثاني بدلاً من الفعل في الوقت الأول الذي تركه .

فصل - الحق أن الأمر بالشئ لا يقتضى الأمر بما لا يتم المأمور به
الآية لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً لا على سبيل المطابقة ولا على سبيل التضمن ولا على سبيل الألزام و انما يقتضى ذلك اقتضاءً كينونياً طبعياً و تفصيلاً ان المقدمة اما مقدمة وجوب الشئ او مقدمة وجوده فالأولى ليست بفعل المكلف ولم يكلف بها و انما هي اسباب اذا حدثت وقع تكليف لأجلها فهي من فعل الله فمهما حدثت وجب مدلول الأمر الذي وقع التكليف به كالصلوة عند دلوك الشمس و الحج عند الاستطاعة و الثانية اما شرعية و اما طبعية فالشرعية ما جعله الشارع مقدمة شئ فأذا امر بذي المقدمة فهو امر به وهو المطلوب ويجب عليه الأتيان بالمقدمة شرعاً بدلالة اللفظ الخاص بها على انها مقدمة ذى المقدمة كما انه امر بالصلوة و جعل مقدمتها الطهارة بأمر آخر على انها مقدمتها فيجب

عليك الوضوء امتثالاً للأمر من باب المقدمة والطبعية ما توقف عليه كون الشيء وطبعه وذلك ان الله سبحانه امر و نهى بالفاظ و فرض فرائض و حرّم محرمات و اراد من العباد الامتثال كما قال ابو عبد الله عليه السلام : اعلموا انه انما امر و نهى ليطاع فيما امر به و لينتهى عما نهى عنه الخبر . و مدلول امره و نهيه ما يدل عليه اللفظ لغة او شرعاً فأنه الذى يفهم من لفظه و مراده و مطلوبه الأتيان بذلك المدلول و ذلك المدلول ربما يتوقف على امر و يحتاج وجوده الى وجود ذلك الشيء فذلك المدلول موقوف على ذلك الشيء و تبع لوجوده لا ان ذلك الشيء فى ذاته مقدمة خلقت لما بعده فأن اتفاق وجوده تمكن المكلف مما يتوقف عليه و الا فلا يتمكن فالمكلفون مختلفون فى التمكن من ذلك المدلول و ليس لذلك الاختلاف نهاية ولا غاية مثلاً انه امر بالحج و مدلول لفظه و مطلوبه الحج و المكلفون بالحج مختلفون فى القرب و البعد من مكة على مسافات لا تحصى و الأمر امر واحد و دلالة واحدة و ليس يدل على قطع تلك المسافات واحدة واحدة و لو كان يدل على قطع الف فرسخ مثلاً لكان الواجب العمل بدلوله و كان الواجب على كل احد قطع ذلك الألف فرسخ بل جميع المسافات غير المتناهية و هو بديهي البطلان بل المراد و المطلوب فعل الحج فمن كان فى مكة يجب عليه الحج بالسير مسافة و من كان على فرسخ يجب عليه الحج بدلالة اللفظ و اما قطع الف فرسخ بالمشى و نقل الأقدام مثلاً فوجوبه طبيعى ظلى فرعى لا اصلى بدلالة اللفظ الا ترى انه لو اوصله نبي بطى الأرض الى مكة من دون مشى ليس يطالب بالمشى و قد حج و امتثل و اما اذا انحصر الأمر بالمشى وجب عليه طبعاً للتمكن

من المأمور به و هو ظل الوجوب الشرعى ولو ذهب به النبى بطى الأرض
فليس مضطراً الى المشى طبعاً فليس بواجب طبعاً ورفع وجوبه عنه و امانرتب -
العقاب على ترك المقدمات فأن كانت من المقدمات الوجوبية فهى من فعل الله
ولم يقع التكليف بتحصيلها فلا عقاب على تركها و ان كانت من المقدمات
الوجودية الشرعية فيعاقب على تركها اذا تركها الى آخر وقتها لتعلق الأمر بها
و ان كانت فريضة لأجل شىء آخر و لأن ذى المقدمة لا يحصل الا بها بعينها
ولا يمكن ان يقضى له اسباب اخر يتمكن بها من ذى المقدمة و ان كانت طبيعىة
و كان يتركها لأجل ترك الواجب فهو عازم على ترك الواجب الشرعى و لما
يترك بجوارحه فيجوز عليه ما روى عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد
عليهما السلام: لو كانت النيات من اهل الفسق يؤخذ بها اهلها اذا لا أخذ كل -
من نوى الزنى بالزنى و كل من نوى السرقة بالسرقة و كل من نوى القتل
بالقتل و لكن الله عدل كريم ليس الجور من شأنه ولكنه يثيب على نيات -
الخير اهلها و اضمارهم عليها و لا يؤاخذ اهل الفسق حتى يفعلوا انتهى . مع -
ان النية مقدمة فعل المعصية و قال ابو عبد الله عليه السلام: من هم بحسنة فلم -
يعملها كتبت له حسنة فأن عملها كتبت له عشرأ و من هم بسيئة لم تكتب عليه
حتى يعملها فأن لم يعملها كتبت عليه حسنة و ان عملها اجل تسع ساعات فأن
تاب و ندم عليها لم تكتب عليه و ان لم يتب ولم يندم عليها كتبت عليه سيئة .
و عن احدهما عليهما السلام قال: ان الله تبارك و تعالى جعل لآدم فى ذريته
ان من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة و من هم بحسنة و عملها كتبت له
عشرأ و من هم بسيئة لم تكتب له و من هم بها و عملها كتبت عليه سيئة . الى غير .



ذلك من الأخبار ولم يقل في شيء منها اذا ترك او فعل مقدمتها كتبت عليه سيئة واما قال اذا عملها وهو فعل نفس السيئة لافعل مقدمتها فتدبر فإذا بعد ترك المقدمة و اضمار ترك ذى المقدمة فإن قضى له اسباب اقتدر على العمل به لم يعاقب و ان لم يقض له اسباب و ترك كتب له بعد الترك سيئة وعوقب عليه و اما المقدمة فلم تكن واجبا شرعياً ولم يتعلق به امر و انما كان واجباً طبعياً بل عرفت انها من حيث نفسها ليست مقدمة بل فعل وجودى مستقل بنفسه تركه المكلف بأى عقاب على ترك ما لم يوجبه الله على عبده يعاقب .

فصل - و كذلك الكلام فيما تشاجروا فيه من اقتضاء الأمر بالشيء النهى عن الضد و عدمه فالحق انه لا دلالة فى الأمر على النهى عن الضد عاماً كان او خاصاً بحسب الوضع ولا لازمه لالفة ولا عرفاً ولا شرعاً و اما يقتضى الأمر ترك الأضداد المنافية للمأمور به بالكينونة و الطبيعة فإن الأتيان بالمأمور به يستلزم ترك اضداده المنافية فاللفظ الدال على طلبه يدل على طلب تركها دلالة كينونية وتوضيح ذلك هو ان الترك فعل وجودى وليس بأمر عدمى - لذا يقع به التكليف و يقال « اترك » و يثاب على الأمتثال لو ترك ولا يقال « ترك » إلا اذا كان مشغلاً بشيء فودعه وخلاه ففى اللغة : ترك الشيء ودعه وخلاه وترك المنزل رحل عنه و ترك فلاناً فارقه . ولا يقال لغير المرتكب بأمر او المقادر له او المشرف عليه بالنفس او الجسد تركه الا ترى ان النبى صلى الله عليه وآله و من كان مثله لا يقال فيه انه ترك شرب الخمر و ترك الزنى و اما تارك الصلوة فهو ايتأمن كان بصلّى ثم تركها او كان مشرفاً بنفسه بلزوم الإسلام على الصلوة ثم تركها ولم يصل ولا يقال للكافر تارك الصلوة و تارك الحج مثلاً

حقيقة وان سامح احد وقال فهو مجاز لغة و عرفاً و اما قول تعالى عن يوسف :
 اِنِّى تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله. فمعناه اِنِّى بعد ما تدبرت فى الملل واشرفت
 عليها و عرفت بطلانهم تركت ملتهم و اتبعت ملة آبائى عن بصيرة ثم ان متعلق-
 هذا الترك اما الضد عاماً اى ترك المأمور به او خاصاً و هو الأفعال الجزئية
 المنافية مع المأمور به فأذ قد عرفت سابقاً ان الطاعة امثال الأمر والعصيان
 عدم الطاعة و ثبت ان طاعة الله واجبة و عصيانه حرام ثبت حرمة ترك جميع-
 الأوامر و وجوب الأمتثال بجميع الأوامر من الخارج فلا يقتضى الأمر
 بالشئ ترك الضد العام اى ترك ترك المأمور به بحسب الوضع بل يقتضيه كوناً
 وطبعاً و اما الضد الخاص و هى الأفعال التى لا تجتمع مع المأمور به فى آن
 واحد فقد تبين مما ذكرنا ان الترك هو تخلية ما كان مشغولاً به او مقارناً او
 مشاركاً انه ليس يجب طبعاً ولا عقلاً ان يترك الصلوة مثلاً اذا ورد عليه الأمر
 بتطهير المسجد وليس مقدمة التطهير طبعاً ولا عقلاً ان يترك الصلوة حتى يتمكن
 من التطهير فلو كان مقدمة له طبعاً لكان يجب طبعاً ان يشرف على صلوة
 ثم يتركها حتى يتطهر و ان كان ورود التطهير عليه فى الضحى مثلاً فليس ترك-
 فعل من الأفعال مقدمة للتطهير و ان كان وقت ذلك الفعل نعم اذا اتفق الأمر
 بالتطهير عند وقت صاوة اتفاقاً فما لم يترك الصلوة لا يمكنه فعل التطهير بداعة
 فحينئذ تركه مقدمة للتطهير طبعاً لا ان قوله « طهر المسجد » معناه « اترك
 الصلوة » ولو كان ذلك معناه لكان اللازم ترك صلوة فى الضحى اذا وجب التطهير
 فيه و ذلك بديهى البطلان فوجوب الترك طبعى لاتفاق المقارنة و ليس يدل
 لفظ « طهر المسجد » بالدلالة اللفظية على حرمة الصلوة بأحدى الثلاث لغة و عرفاً

فلم يتعلق نهى شرعى بالصلوة بوجه من الوجوه و ان كان عاصياً ترك التطهير
وليس الصلوة علة تركه ولا سبب فأن تركه فعل وجودى آخر مستقل و الصلوة فعل
وجودى آخر غاية الأمر انه ترك التطهير و عصى ثم صلى و هو متلبس بعصيانه
والتلازمات العقلية ليست مناط الأحكام ولا يجوز الحكم فى دين الله بالتلازمات
و انما المدار على السمع و النطق و هو لفظ مألوف و العمل على ما يدل عليه
لغة و عرفاً .

تفصيله - فعلم مما ذكرنا من ان الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده لغة
و عرفاً و شرعاً ان الضد ليس بمنهى عنه بهذا الأمر و ان لم يكن منهيّاً عنه فلا-
دليل على بطلانه واما ما روى ان المرأة التى تؤذى زوجها لا يقبل الله صلواتها
ولا حسنة من عملها حتى ترضيه. على ان الأرضاء واجب فورى فاشتغالها بحسنة
اخرى غير مقبول فلا دليل على بطلان صلواتها و وجوب القضاء عليها من -
الكتاب والسنة و ان عاقبها الله بعدم قبول صلواتها ما لم ترض زوجها و اما نفس-
العمل فما موربها قد امر بها علم خبير قد امر بأرضاء الزوج و ضيق وقت و جعل
تأخير معصية و ليس تأخير صلوة ولم ينه عن الصلوة و ليس الأمر بالأرضاء نهياً
عن الصلوة و لا فعل الصلوة مستلزماً لترك الأرضاء دائماً و انما اتفق انها تركت
الأرضاء و صلت و الترك فعل آخر و الصلوة فعل اتفق صدوره فى هذا الوقت و
عدم قبولها عقوبة لترك الأرضاء لا يدل على النهى عن الصلوة الست تقرأ فى -
الدعاء: اللهم اغفر لى الذنوب التى تحبس الدعاء. فلمعقوبة تلك الذنوب تحبس الدعاء
فالتسجيد و ليس الدعاء بمنهى عنه وكذلك لا يقبل صلواتها اذا استخطت زوجها
و لم ترضها و ليس الصلوة بمنهى عنها و على القول بالأقتضاء يحرم دعاؤها ايضاً

بأن تقول : اللهم ارض زوجي عني و اغفر لي و تب عليّ ولين قلبه ليرضى عني
وامثاله و كذا ما روى في العبد الآبق انه لا يقبل صلوته حتى يرجع الى سيده
ولادليل على بطلان صلوته و وجوب القضاء عليه و ما روى في مائع الزكوة
انه لا يقبل صلوته و كذا روى في الزين انه لا يقبل له صلوة و كذا روى في
المتطية لغير زوجها لا يقبل صلوتها حتى تغتسل من طيبها وامثال ذلك كثيرة
مع انه لا دليل على بطلان صلوتهم و وجوب القضاء عليهم الم تسمع انه لا يقبل
من الصلوة الا ما توجه العبد فيها الى ربه و لربما يقبل منها عشرها او خمسها
او اقل او اكثر ولا احد قال انها غير مسقطه للتكليف الدنياوي و اما ما روى
عن امير المؤمنين عليه السلام : لا قربة بالنوافل اذا اضرت بالفرايض . وعن ابي -
جعفر عليه السلام لا نافلة لمن عليه فريضة فمعناه انه لا يثاب بالتقرب ولا يحصل
به القرب الى الله سبحانه و هو مضر بالفريضة ولا يقبل منه نافلة و عليه فريضة
قدتهاون في ادائها كما روى عن ابي جعفر عليه السلام : اذا ما اذى الرجل
صلوة واحدة تامة قبلت جميع صلواته و ان كنّ غير تامات و ان افسدها كلها
لم يقبل منه شيء منها ولم تحسب له نافلة ولا فريضة و اتما تقبل النافلة بعد
قبول الفريضة و اذا لم يؤد الرجل الفريضة لم تقبل منه النافلة و اتما جعلت
النافلة ليتّم بها ما افسد من الفريضة انتهى . فعدم قبول النافلة لتضييعه الفريضة
و هو حكم اخروي غير بطلان العبادة هذا و هذا القول يؤدى الى العسر
والحرج الشديد فان لازمه ان من عليه درهم لأحد و يماطله لايجوز له صلوة
ولا فريضة موسعة ولا مندوب ولا مباح حتى انه لايجوز له النظر الى شيء
و الاصفاء اليه و اكل لقمة زائدة و شرب جرعة من غير اضطرار و يجب عليه

الأقتصار على القوت عند خوف التلف و ترك جميع المباحات الأ عند الضرورة والخوف على نفسه وهكذا وليس في الدين هذا العسر والخرج قطعاً هذا ولا ينجو من هذه المسألة احد من المسلمين و تستلزم بطلان جميع اعمال - المسلمين و رأينا في الحديث ان كاتباً من بنى امية اصاب من دنياهم مالا كثيراً اغمض فيه و طلب المخرج من ابيعبد الله عليه السلام فأمره ان يخرج من جميع ما كسب في ديوانهم و يرّد مظالم العباد و ضمن له الجنة ففعل و مات واخبر عند موته بوقائه عليه السلام ولم يأمره باعادة جميع فرائضه مع انه كان عليه ديون لا يحصوها ولم ينو الرد قبله و كذلك لم يقع امر في جميع القضايا التي رفعت اليهم ان يعيد المبطل مثلاً فرائضه ولم يقع سؤال من احد عن - هذه المسألة مع شيوعها عند العامة وبحشهم عنها ولم يبتدئوا اسلام الله عليهم ببيناها في خبر من الأخبار فخلّو جميع الأخبار مع حاجة جميع المسلمين اليها في- جميع الأعصار ادل دليل على عدم بطلان الأعمال الموسعة اذا كان الرجل مكلفاً بأمر مضيق وحرمة الأعمال المباحة اذا كان كذلك.

فصل - اختلفوا في جواز امر الأمر مع العلم بانتفاء شرطه مطلقاً ام في- خصوص الشرط الوجوبى الشرعى ام لا ؟ على اقوال لا طائل تحت ذكرها وردّها و الحق الذى يليق ان يتبع هو ان الله سبحانه امر و نهى للأرشاد و ايضاح السبيل اطاع من اطاع وعصى من عصى ولم يرد امتثال الناس حتماً و وقوع ما امر به و الأتيان به جزماً و على هذا فلا مانع من ان يأمر بشيء مع العلم بانتفاء شرطه هداية و ارشاداً و توضيحه هو ان الله سبحانه الغنى بذاته عما سواه كما خلق الخلق لغاية تعود اليهم لا اليه و لا ينالون تلك الغاية إلا بان يهديهم

سبيل الوصول اليها امرهم ونهاهم لا لغاية تعود اليه بل اليهم و تلك الغاية لا تحصل لهم الا بسلوك سبلها اختياراً فأن تلك الغاية لا تحصل الا بالعبادة والعبادة لا تتحقق الا بالأختيار فخلقهم مختارين و امرهم ونهاهم هداية و ارشاداً الى تلك السبل فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر . انا هديناه السبيل اما شاكرًا و اما كفورًا و لم يكن لامره و نهيه غاية من حيث نفسه و لم يرد ارادة حتم وقوع الأتتمار و الأتشاء و انما اراد هما ارادة محبة ورضاء و ارادة كمال الرأفة و الرحمة كما ان الله سبحانه لم يخلق الماء لغاية تعود اليه و لم يخلقه ليشرب حتمًا و انما خلقه لفائدة الشرب و رفع العطش فمن شرب نال منه الفائدة و من لم يشرب لم يكن خلقه الماء عبثاً فأن العبث مالم يكن له فائدة و خلق الماء له فائدة و اكمال للخلق و الرأفة و الرحمة و الحكمة فمن شاء فليشرب و ليتنفع منه و من شاء فلا يشرب و ليتضرر منه والواجب ان يكون الخلق من الحكيم كاملاً ولا يأتيه نقص من جانبه فالنقص من فعل المكلفين لا المكلف (بالكسر) فأن عرفت هذه المقدمة الحكيمة السديدة فنقول ان الله سبحانه امر الخلق لا لغاية تعود اليه فأن لم تعد يكون لغواً ولا لأن يأتوا الخلق حتمًا واذ لم يأتوا يكون عبثاً و انما امرهم بما فيه صلاحهم و امرهم بما يعلمون لا بما يجهاون لأن صلاحهم العمل بما علموا على ما علموا و لم يكلفهم على حسب علمه عز وجل لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها ولا يكلف الله نفساً الا وسعها والناس في سعة مالم يعلموا و رفع عن هذه الامة ما لا يعلمون وان الله احتج على الناس بما آتاهم و عرفهم الا ترى انه لم يكلفهم بما في علم الله حلال و باجتناب ما في علم الله حرام وهكذا قال على عليه السلام: ما بالي

.....
 أبول أصابني أو ماء إذا لم أعلم فأمر الرجل بصلوة الظهر اعلماً بأن فيها صلاحه
 رأفة ورحمة وعليه العزم على الأمتثال قبل حلول وقتها و الأمتثال بعد حلول
 وقتها فإن مات بعد حلول الوقت و مضى أقل من مقدار اربع ركعات و كان يعلم
 الله ذلك ليس مرتبه دليل ان الله لم يأمره بذلك اذ ليس غاية امر من الأمر وقوع
 الأمور به حتماً و انما الغاية الارشاد و الهداية و قد حصلت صلى اولم يصل
 اختياراً او اضطراراً و كلف المرأة بصوم شهر رمضان ارشاداً و هداية و قد حصلت
 ولم يكلفها لوقوع الصوم منها حتماً فإن عصت و افطرت ثم حاضت لم يقع الأمر
 و الهداية عبثاً ان ليس الغاية فعل العبد و انما الغاية الارشاد كما قال انما هديناه
 السبيل اما شاكراً و اما كفوراً و اما قوله: ما خلقت الجن و الانس الا ليعبدون
 فمعناه ان منفعة الخلق عبادتهم لا لأن يعبدوا حتماً ولو كان كذلك لم يبق احد
 الا وقد عبد والخلق انزل و احقر من ان يخالقه الله عز وجل لأجل شيء حتماً
 ثم لا يكون منه ذلك فافهم فإنه دقيق و بالاعزاز حقيق.

فصل - اختافوا في ان الأمر هل يقتضي الأجزاء و اسقاط التدارك من
 الأعادة و القضاء لا؟ على اقوال و الحق ان الأمر يدل على الأيجاب فقط وليس
 فيه ذكر شيء من ذلك لالغة و لاعرفاً و لاشراً بوجه من الوجوه و انما المسقط
 للأعادة و القضاء هو الأمتثال و هو فعل العبد يعني اذا اوجب الشارع بأمره
 شيئاً فإن امتثل المكلف بما امر على ما امر ظاهراً كاملاً الشروط فهذا الأمتثال
 يقتضي الأجزاء و سقوط الأعادة و القضاء ظاهراً و واقعاً اما ظاهراً فإنه كلف
 بشيء و اتى و اما واقعاً فإن العبد مكلف بما يعلم فإن من عمل بما علم كفى
 ما لم يعلم كما قال ابو عبد الله عليه السلام و قال على عليه السلام ما ابالى ابول

أصابني أو ماء إذا لم أعلم. وذلك أن الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها أي ما عرفها والدليل على أن الأمر للإيجاب والامتنثال هو المسقط قول أبي عبد الله عليه السلام: أعلموا أنه إنما أمر ونهى ليطاع في ما أمر به وينتهي عما نهى عنه فمن أتبع أمره فقد أطاعه وقد أدرك كل شيء من الخير ومن لم ينته عما نهى الله عنه فقد عصاه فأن مات على ذلك اكبه الله على وجهه في النار الخبر فالأمر والنهي للإيجاب والطاعة سبب إدراك كل خير والعصيان سبب دخول الناران مات على ذلك من غير تدارك والامتنثال طاعة والطاعة سبب النجاة وترك الطاعة معصية والمعصية سبب الهلاك وجميع ما قالوه في هذا المقام نفخ في غير ضرام بالأكلام.

فصل - لا ريب أن النهي حقيقة في الحرمة شرعاً كما أن الأمر حقيقة في الوجوب شرعاً وإن النهي يقتضي فساد المنهى عنه شرعاً فإن الشارع الحكيم لا ينهى عن شيء إلا لفساد فيه كما لا يأمر بشيء إلا لما فيه من الصلاح ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات وغيرهما وكذا لا فرق في ذلك بين كون النهي متعلقاً بنفس العبادة أو المعاملة أو بجزئها أو بشرطها أو بوصفها الداخل أو الخارج متحد معها في الوجود أو غير متحد ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حكمته صلى الله عليه وآله وعلى هذا لا يمكن اجتماع الأمر والنهي على موضوع واحد من حيث واحد وجهة واحدة وتفصيل ذلك الأجمال وتحقيقه يقتضي رسم أمور لتبين لك الحال.

الأول - معنى الصحة والفساد عند المتكلمين ما وافق الأمر وما خالفه وعند الفقهاء ما اسقط القضاء وما لا يسقطه والحق المستفاد من الكتاب والسنة أن

الله سبحانه امر بأشياء فيها صلاح الخلق وله فيها الرضا ونهى عن أشياء فيها فساد
 الخلق وله فيها السخط فما نهى عنه ففيه فساد الخلق ومرتكبه عاصي لله عز وجل
 مسخوط له فسمه ما شئت و ما امر به ففيه صلاح الخلق ومرتكبه مطيع لله
 عز وجل مرضى عنه فأن اتى المكلف بما امر به كما امر فأتيانه به يقتضى صحة
 عمله و موافقته لمراد الله و ان لم يأت به كما امر و قد اشتغل ذمته بما امر فلم
 يبرء ذمته عما اشتغلت به فعليه ان يبرىء ذمته مما اشتغلت به فسمه ما شئت
 و ما نهى عنه ففيه فساد و الله لا يحب الفساد فهو مسخوط فالعمل الممنهى عنه
 اذا عمله المكلف مسخوط و يعذبه الله عليه سواء كان عبادة او غير عبادة
 فالنهي يدل على طلب الترك و طلب الترك من الله تحريم و التحريم نهى عن-
 موقع الفساد و السخط فإذا خالف وقع فى الفساد و السخط قال ابو عبد الله
 عليه السلام اعلموا ان ما امر الله بالاجتناب عنه فقد حرّمه، الى ان قال واعلموا
 انه انما امر و نهى ليطاع فى ما امر و لينتهى عما نهى عنه فمن اتبع امره
 فقد اطاعه وقد ادرك كل شئ من الخير و من لم ينته عما نهى الله عنه فقد عصاه
 الحديث. فهل مناط الصحة الا الطاعة و هل مناط الفساد الا العصيان ؟ الم تسمع
 ما ورد فى نكاح العبد بغير اذن مولاه انه قيل لأبى جعفر عليه السلام اصلحك
 الله ان الحكم بن عتيبة و ابراهيم النخعي و اصحابهما يقولون ان اصل النكاح
 فاسد ولا تحل اجازة السيد فقال ابو جعفر عليه السلام انه لم يعص الله فأما عصي-
 سيده فأذا اجازه فهو له جائز انتهى. فمناط الفساد العصيان و من لم ينته عما نهى
 الله عنه فقد عصاه فعمله فاسد و قال الرضا عليه السلام فى حديث : و حرّم غضب
 الأموال و اخذها من غير حكمها فيه من انواع الفساد و الفساد محرم لما

فيه من الفناء وغير ذلك من وجوه الفساد الخبر. وهل الفاسد إلا ما فيه الفساد : وهل حرم شيء إلا لما فيه من الفساد ؟ وقال الرضا عليه السلام في حديث : انا وجدنا كل ما أحل الله تبارك وتعالى ففيد صلاح العباد وبقاؤهم ولهم اليه الحاجة التي لا يستغنون عنها ووجدنا المحرم من الأشياء لا حاجة للعباد اليه ووجدناه مفسداً داعياً الى الفناء والهلاك الى ان قال فيكني الدليل على انه لم يحل الا لما فيه من المصلحة للأبدان وحرم ما حرم لما فيه من الفساد . الى غير ذلك من الأخبار الواضحة المنار في هذا المضمار .

الثاني - اعلم انهم قالوا ان العبادة قد تطلق ويراد بها ما يشترط في ترتب اثره نية القربة من حيث انه مشروط بها والمعاملة على ضد ذلك وبينهما عموم من وجه تتصادقان في النكاح بقصد القربة وتفارقان في الصلوة والبيع وقد تطلق العبادة على الفعل المعد للأطاعة محضاً والمعاملة ما ليس كذلك وهذا اصطلاح منهم والا فالعبد لا بد وان يكون جميع اعماله عبادة ويجب عليه قصد الأمتثال في جميع اعماله ويحرم عليه نمل من غير قصد أمتثال كائناً ما كان بالغاً ما بلغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليكن لك في كل شيء نية حتى في النوم والأكل انتهى . فكل عمل من العبد ليس فيه نية الأمتثال لأمر الله ونهيه او اباحته هو عبادة الهوى والرأى والشيطان وكل عمل عمله لا يجاب الله اياه او لندبه اليه اولاً باحته اياه او تركه لكرهته او لتحريمه فهو ممثل متعبد وقد عبد الله و الا فقد عبد الشيطان كما روى عن ابي جعفر عليه السلام : من اصغى الى ناطق فقد عبده فإن كان الناطق يؤدى عن الله فقد عبد الله و ان كان الناطق يؤدى عن الشيطان فقد عبد الشيطان . ولا ينتقض ذلك بمثل ما اذا وقع

النائم في الماء و تطهر جسمه اذا كان نجساً فأنه يكفيه ولا نية فيه فإن اكتفاه به بعد النية لأجل امتثال الأمر وان قلت لاشك في ان العبد اذا باع بيعاً للأجل التقرب صح بيعه فكيف يشترط النية في كل اعماله قلت ان باع العبد بيعاً لأجل اجازة الله البيع وقوله: احل الله البيع. بل بهوى نفسه يكون حلية ذلك البيع محل كلام ولا كلام عندنا في بطلانه و ان باعه لأجل تحليل الله اياه صح بيعه وهذا القدر من النية كاف في صحة العمل بل و يكفي علمه ان هذا البيع من المحللات في ديني هذا و النية امر بسيط وليس اخطاراً بالبال كما اخترعوه هذا وهذا الذي يذكرونه ويخصونه من نية القربة لوجه لخصوصية هذه الجهة ولا يدل عليه دليل من الكتاب والسنة و انما المذكور فيهما ان يعمل العمل لله عزوجل لا لغيره و ان ورد ذلك بألفاظ مختلفة و اما خصوصية القربة فلاوجه لها ولا يشترط في صحة البيع نية القربة ولا يشترط فيه التماس الثواب ولكن يشترط فيه الايمان و العمل لانه مجوز في الدين لاعلى معنى نية الوجه بل بنية بسيطة فلو خالف ذلك فصحة معاملته ايضاً محل كلام .

الثالث - اعلم ان لكل شىء حقيقة هو بها هو و ظهورات هي صور متممة له و اعراضاً خارجية هي محال ظهوره و مجالى نوره و اسماء الأجناس و الأوامر موضوعات على الماهيات من حيث هي و يشهد بذلك تصريحات اهل اللغة من-
 دون تعرض للأفراد و العرف و انه لو قال السيد لعبده « تصدق » فبأى شىء تصدق يقال انه امثل بالبداهة و يشهد بذلك صريحاً ما روى انه سئل
 ابو جعفر عليه السلام عن رجل تزوج عبده بغير اذنه فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه قال ذاك لمولاه ان شاء فرق بينهما و ان شاء اجاز نكاحها الى ان قيل

له فإنه في أصل النكاح كان عاصياً فقال أبو جعفر عليه السلام: إنما اتى شيئاً
 حاللاً وليس بعاص لله إنما عصى سيده ولم يعص الله أن ذلك ليس كأثيان ما حرم
 الله من نكاح في عدة و أشباهه، ففيه تصريح لأهل الدراية أن مثل قولهم عليهم
 السلام النكاح جائز شامل لأصل ماهية النكاح و لذا لم يعص الله في ماهية
 النكاح ولو كان المراد من النكاح الأفراد لكان هذا الفرد اما داخلاً في
 أصل النكاح الجائز و كان جائزاً او خارجاً و كلاهما باطلان بالبداهة فهو كان
 في أصل النكاح مطيعاً غير عاص و إنما العصيان في خصوص الفرد بالنسبة الى-
 سيده فعلم أن النكاح كان موضوعاً على أصل الماهية و لذا فرق بين ما عصى
 فيه و اطاع و كذا مأمراً من حديث أبي جعفر عليه السلام و من البين أن تحليل
 النكاح كان من الله و العبد اطاع الله في تحليل الله وليس للمولى أن يحلل
 النكاح و يحرمه و إنما عصى سيده حيث أنه لم يك مؤذناً له في هذا النكاح
 و اتى بهذا الفرد الذي اختاره بيد السيد فهو مطيع لله في الماهية عاص لمولاه
 في الفرد ولو كان النكاح موضوعاً للفرد واحله الله فقد احل الفرد و ان كان
 الفرد حراماً كان النكاح حراماً .

الرائع - اعلم أن النهى كما يمكن ان يتعلق بحقيقة الشيء و صورته
 المقومة التي بها هو هو كذلك يمكن ان يتعلق به من حيث ظهوره و صورة
 خاصة عرضية متممة و كذا يمكن ان يتعلق بشيء من اعراضه اللاحقة له
 الظاهر فيها فإن تعلق النهى بشيء من حيث هو هو و بحقيقته و ذاتيته يقتضى
 فساد مطلقاً ايئما ظهر و بأى صورة تصور و اما ان تعلق بأحد ظهوراته
 واحدى متمماته فذلك لا يقتضى فساد من حيث هو هو و إنما يقتضى فساد من-

حيث ظهوره في تلك الصورة الخاصة و ذلك العرض الخاص و ان تعلق بأحد الأعراس التي ظهر فيها فالفساد راجع الى ذلك العرض، عائد اليه، لاحق به ولا يسرى الفساد الى ذلك الشيء من حيث نفسه ولا من حيث ظهوره الا بقدر ما اكتسب من ذلك العرض المنهى عنه بظهوره فيه فأذا عرفت ذلك فاعلم ان النهى المتعلق بنفس العبادة غير معقول فإن المنهى حرام و الحرام لا يكون عبادة اللهم الا ان يكون عبادة في دين آخر او مذهب آخر فينهى عنها في هذا الدين وهذا المذهب و يكون الماهية ماهية سالحة لأن تكون عبادة فمنهى عن- فرد منها كصوم العيد او نحو لا وصال في صيام و اما المعاملة فنحو لأنّا كلوا الربوا او بجزئهما كالنهي عن قراءة العزائم و بيع الفرر و بجهالة الثمن مثلاً او بشرطهما كالنهي عن نجاسة الثوب في الصلوة و النهي عن بيع الملائق فأن شرط صحة البيع القدرة على التسليم و هنا غير ممكن او بوصفهما الداخل كالنهي عن الجهر في النهارية و النهي عن نكاح الشغار او الخارج كالنهي عن- الصلوة في المغصوب والبيع وقت النداء او بشيء مفارق متحد معها في الوجود كما مثلنا في الخارج او غير متحد كالنهي من النظر الى الأجنبية في اثناء- الصلوة و كقوله: لا تستعن بمجوسى ولو على اخذ قوائم شاتك و انت تريد ان تذبجها و قولهم: لا تعامل ذا عاهة فإنهم اظلم شيء فالنهي في هذه الموارد يدل على حرمة ما تعلق به و فساد سواء كان المتعلق حقيقة الشيء و صورته المقومة في اى صور من المتممات ظهرت كأكل الربوا او حقيقة الشيء من حيث ظهور خاص و صورة خاصة كبيع الفرر ونحوه او المتعلق عرض خارجي متحد مع الماهية من حيث الظهور كالغصب و نحوه او غير متحد كالنظر الى

الأجنبي و نحوه فافهم.

الخامس واذ قد عرفت مامرّ فاعلم ان الشئىء اما ان يكون صالحاً او فاسداً من جهة الماهية او الصورة الشخصية او من جهتيهما معاً فالمتصور هنا اربعة اقسام لا بأس بذكرها فى ضمن المثال وهو ان الخشب طيب بحكم الله عزوجل والعذرة رجسة فمرة تصنع الخشب على صورة الضريح فهو طيب المادة طيب - الصورة ومرة تصنع الخشب على صورة الصنم فهو طيب المادة فى الأصل خبيث - الصورة وانت تهينه لأجل صورته وهو صنم ومرة تصنع من العذرة صورة شاة مثلاً فهى خبيث المادة طيب الصورة وانت تجتنبه لخبث مادته ومرة تصنع من العذرة صورة صنم فهى خبيث المسادة والصورة وتجتنبه لمادته وصورته وكذلك الأمر فى الأفعال فمرة تأكل العنب مثلاً فى بيتك او تنكح اجنبية على كتاب الله و سنة نبيه صلى الله عليه وآله ومرة فى مكان مفصوب او ينكح العبد اجنبية على كتاب الله و سنة نبيه صلى الله عليه وآله من غير اذن سيده ومرة تشرب الخمر فى بيتك او تنكح على ظاهر الشرع ذات بعل ومرة فى المفصوب او يزنى الرجل بأمة وانت فى المقام الأول مطيع فى الأمرين وفى الثانى مطيع فى امر عاصٍ فى امر وكذا فى الثالث وفى الرابع عاصٍ فى امرين و ليست هذه الأقسام سواءً لافى العرف عند العقلاء ولا عند الشارع و عند الله عزوجل ولا فى الثواب والعقاب و الألفاظ التى وقع بها التحليل والتحريم انما تعلق بالماهيات كقوله احل الله البيع وحرم الربوا فان البيع اذا فسروه فى اللغة يفسرونه بما هية لا بشرط ذكر فرد و كذا الربوا ولا احد يفهم منها الفرد او الأفراد و ان كان الأتيان بالماهية مجردة عن صور الأفراد لا يمكن

الآ في الأفراد وإنما جعل الشارع متعلق الحكم الماهية تسهيلاً للمكلفين فإنه لا يمكنهم ضبط حكم كل فرد فرد بالسمع والنطق فعلق الحكم بالماهية حتى يأتوا بها في أي فرد لم يند عنه بخصوصه ويمكنهم ضبط الحكم كما قالوا : إنما علينا أن نلقى اليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا . فماهية البيع مثلاً حلال ولكن الفرد الخاص الواقع في وقت النداء حلال من حيث البيع فإنه ليس كالبيع الربوي وحرام إيقاعه عند النداء ومع ذلك ليس كالبيع الربوي عند النداء فإنه حرام من جهتين وكذلك الأمر في الصلوة في الأرض المغصوبة فهي حلال من حيث الصلوة إذ ليس كشرب الخمر في المكاتب المغصوبة وحرام إيقاعه في المكان المغصوب ثم اعلم أن الله كلف العباد بما يستطيعون وبما يطيقون لا بما لا يستطيعون فإنه ليس من العدل وقال : فاتقوا الله ما استطعتم . وقال : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . الإنسان لا يقدر على فعل الماهية بصرفتها فليس مكلفاً بها بصرفتها يقيناً وإنما يتمكن منها في الصورة الشخصية الدنياوية فيجب عليه إثبات الماهية في الصورة الشخصية فيجب عليه إثباتها فيها فإن كانت الصورة محللة عليه فلا كلام فيه وإن كانت محرمة فلا يعقل أن يكون مأموراً بإثبات الماهية في الصورة المنهى عنها لأن المواد تنقلب في الصور كما ترى أن مادة الكلب من العناصر الطيبة وتنقلب نجساً في صورته وإذا استحال ملجأً انقلبت المادة إلى الطهارة وصار مأكولاً أنبياءً والأولياء الأتري أن الأمام لو رأى مصلياً في المكان المغصوب زبره وطرده وأخرجه منه البتة وإن لم يكن النهي لأجل الصلوة إلا ترى أن النهي عن الغصب أيضاً عن ماهية ومع ذلك تنهى عن كل فرد لأنه لا يتحقق الغصب إلا في الأفراد وهذه الصلوة

فرد من افرادہ وان لم تنه عنه لم یجز لك النهی عن فرد منه اذا الم تسمع ماروی ان رسول الله صلى الله عليه وآله مر برجل یبری مشاقص له فی المسجد فنهاه عنه وقال: انها لغير هذا بنیت. مع ان البری محلل وایقاعه فی المسجد منكر فنهاه عن البری ولم ینهه عن الكون فی المسجد و قال ابوذر لرسول الله صلى الله عليه وآله کیف یممر مساجد الله قال: لا ترفع الأصوات ولا یخاض فیها بالبطل ولا یشتري فیها ولا یباع الحدیث. فنهی عن رفع الصوت و الشراء و البیع فیه مع انها محاللة و انما نهی عنها لایقاعها فی المسجد وقال علی علیه السلام: البزاق فی المسجد خطیئة. مع ان البزق فی نفسہ حلال و انما ایقاعه فی المسجد خطیئة منهی عنده زوی انه نهی رسول الله صلى الله عليه وآله عن رطانة الاعاجم فی المساجد مع انها فی نفسها جائزة وقال ابو عبد الله عاید السلام لا یجوز للرجل ان یتحبی مقابل الكعبة. ومن هذا الباب البول والجماع قبال الكعبة والبول قبال الشمس والقمر والجماع فی الأوقات و الامكنة المذمومة وامثالها الی ما شاء الله و فی جمیعها یكون الماهیة محاللة و انما النهی من حیث الفرد و الخصوصية فنهاه عنها لأنه لا یعقل الأمر بالماهیة فی ضمن فرد منهی عنه و ان كان متعلق التحلیل هو الماهیة والصورة الشخصية هی المنهی عنها الا ان الماهیة اذا ظهرت بهذه الصورة وهذه الصورة منهی عنها سرى النهی الی الماهیة لأن الفرد تمثل الماهیة وهما من حیث التمثیل الخارجی و احد و لیس بناء الشرع علی التدقیقات الفلسفیه كما مثلنا لك ان الخشب طیب ولكن اذا تصور بصورة الصنم وجب اهانتہ و من اجل ذلك احل للمولی اذا لم یرض بشکاح العبد بغير اذنه تفریقهما و كان الشکاح بالارضاء فاسداً مع انه لم یعص الله و وجه آخر انه كما ان الصلوة المعینه

فرد من افراد ماهية الصلوة الحركات المعينة ايضاً تصرفات في مال الغير وفرد من افراد ماهية الغصب ويجب النهي عنها غاية الأمر ان هذه الحركات من حيث متوجهة الى ماهية الصلوة واعطتها اسمها وحدّها ومن حيث متوجهة الى ماهية الغصب واعطاها اسمه وحدّه ويجب نهيه عن هذه الحركات باعيانها في الخارج ويجب عليه تركها لأنها في الوجود الخارجي العرفي امر واحد وقد روى :
 ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال. واما ما روى انه ما حرم حرام حلالاً وكذا ما روى انه لا يحرم الحلال الحرام وكذا ان الحرام لا يفسد الحلال والحلال يصلح به الحرام فلا ينافي ما ذكرنا فان الحلال ماهية الصلوة والغصب لا يحرم الماهية ولكنهما اجتماعاً في هذا الفرد فغلب الحرام الحلال ويؤيد ذلك قول علي عليه السلام لكميل: انظر في ما تصلى وعلّى ما تصلى ان لم يكن من وجهه وحله فلا قبول . ويؤيد ذلك ايضاً اننا لم نجد في الشريعة موضعاً يكون الصورة محرمة والماهية محللة وتكون ممضاة وان قلت وكذلك يقول الخصم انه يكفي انه لم يرد نص ببطلانها في المكان المغصوب قلت بلى قد ورد النص وهو ما روى من غوالي اللثالي عن الصادق عليه السلام في حديث الخمس : يبيع لهم المساكن لتصح عباداتهم و يبيع لهم المناكح لتطيب ولادتهم و يبيع لهم المتاجر لتزكو اموالهم الخبر . وهو موافق لمشهور عمل الاصحاب وعمل به مشايخنا الأطياب وهو مؤيد بالأدلة التي سمعت وتسمع مع انه يوافق الاحتياط فلاضير وان لم يكن الكتاب من الكتب المصححة وكذلك الأمر اذا كان الماهية محرمة والصورة الفردية محللة لأن الصورة هنا لا تبلغ بالماهية الى الاستحالة فتطيبه كاستحالة الكلب في الملاحة وانما

يكون ككالب تلطخ بالملح و هو باق على مادته فليس يحل و يدل على ذلك روايات لا تحصى و منها ما سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل اصاب مالا من عمل بنى امية وهو يتصدق منه ويصل منه قرابته ويحج ليغفر له ما اكتسب ويقول ان السحنات يذهبن السيئات فقال ابو عبدالله عليه السلام ان الخطيئة لا تكفر الخطيئة و ان الحسنه تحط السيئة . و كذا قال عليه السلام لمن سرق رغيفتين ورماتين و تصدق بها قال : انك لما سرقته رغيفتين كانت سيئتين و لما سرقته الرماتين كانت ايضا سيئتين ولما دفعتهما الى غير صاحبهما بغير امر صاحبهما كنت انما اضفت اربع سيئات الى اربع سيئات ولم تذف اربعين حسنة الى اربع سيئات الحديث . انظر انه عليه السلام لما اجتمع معصية الغضب والصدقة غلب الحرام على الحلال ولذا قال الله عز وجل : وانفقوا من طيبات ما كسبتم و قال : ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيهِ الا ان تغمضوا فيه وقال ابو عبدالله عليه السلام : لو ان الناس اخذوا امرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم الله عند ما قبله منهم ولواخذوا ما نهاهم الله عنه فأنفقوه فيما امرهم الله به ما قبله منهم حتى يأخذوه من حق و ينفقوه فى حق . و من هذا الباب جميع الأخبار الواردة فى صنوف السمح والسفاح فأنها كلها باطل فى لباس حق وحرمت لأجل ماهياتها المحرمة بالجملة الظاهر انه لا خفاء فى ذلك فأذا الحق ان الألفاظ موضوعة للماهيات وهى متعلقة الأحكام ولكن الأمثال لا يتحقق الا فى العمل بالفرد فأن كان الماهية محللة عملها فهو و الا فالعمل باطل تغليباً للحرام بمقتضى النص سواء كان صورة الفرد محللة او محرمة ولا يعقل اجتماع الأمر و النهى فى وجود واحد عرفى خارجى والعدل الحكيم أجل من ان يأمر بشيء وينهى عند فى حال واحد

و ان اجتماعا باختيار المكلف فالغلبة للحرام و التدقيقات الحكمية و ملاحظة الحيوث و الاعتبار الفلسفية لا تجرى في الشرعية و المدار على العرف ومع ذلك قد سمعت النصوص مطلقة و مقيدة قد تواردت على ذلك .

السادس مما ذكر سابقاً يظهر لك سرّ ما قاله مشايخنا اعلی مقامهم ورفع في دارالخلد اعلامهم من ان مكروه العبادة ناقص الفضل فان العبادة لا تكون بنفسها مكروهة وانما المكروه ايقاعها على هيئة خاصة اوفى مكان خاص او زمان خاص وذلك يوجب نقصان فضلها كما ان ايقاعها على هيئة خاصة اخرى اوفى مكان آخر او زمان آخر وقع الأمر بأيقاعها عليها او فيه يوجب زيادة فضلها ولذا يستحب فعلها عليها او فيه مع انه ربما تكون بنفسها واجبة و توضيح هذا المقال هو ان الله سبحانه خلق الخلق ليفوزوا برحمته كما في القدسي: ما خلقتكم لأربح عليكم بل خلقتكم لتربحوا عليّ وقال: الآمن رحم ربك . و لذلك خلقتهم ثم علم انهم لا ينالونها الا بفعل العبادة وما به يتقربون اليه و الا انتهاء عما به يتباعدون عنه و علم انهم لا يعلمون ذلك الا بتعليمه فأرسل اليهم الرسل و امرهم بما فيه صلاحهم و نهاهم عما فيه فسادهم فالصالح صالح لهم ولا يكون فاسداً و الفاسد فاسد ولا يكون صالحاً فالعبادات واجبها و مندوبها صالحة لهم وفي فعلها صلاح لهم و تكون سبب الوصول الى رحمته ولكل عبادة نوعاً ثواب محدود معين لا يزيد ولا ينقص كما ان في سيرك الى مكة عشر خطواتك سبب قرب خاص و مائة خطوة منك سبب قرب خاص و هكذا لا يزيد ولا ينقص كما روى لكل برّ ثواب . و كذلك كل منهي سبب بعد معين لا يزيد ولا ينقص ثم ان العبادة حادثة من الحوادث لا تحدث في الدنيا الا في وقت و في مكان و في جهة و في كيف

وفى كم ومع قزانات ونسب و او ضاع كسائر الخواثل و هذه الالءاء اىضاً لها آثار خاصة بها فمنها ما تناسب العبادة و منها ما لا تضالها ولا تناسبها و منها ما تنافى العبادة و منها ما تضالها اذ لكل الءاء خاص كما هو مبرهن عليه فى- الحكمة فأذا وقع العبادة فى الءاء لا تضالها فى آثارها ولا تناسبها تكون العبادة على ثوابها لا يزيد ولا ينقص كالصلوة فى البيت وما وقع منها فى الءاء تناسبها و تشاكلها تزداد نوراً على نور كما انك لو اشعلت سراجاً كان له مقدار من- النور فلو وضعت عليه بللعة اءاء نوراً فى البيت و ذلك كالصلوة فى المسجد و اما اذا وقع العبادة فى الءاء تنافى و تضال العبادة بكليتها فتحبط نورها وام- تترك لها نوراً كسراج وضعت عليه مطفى النور فأطفا نورها فمنع من هذا كالية لقوله صلى الله عليه وآله: ما اءتمع الءال مع الءرام الاغلب الءرام الءال و ذلك كالصلوة فى المصوبة فأنها تبطل ثوابها و تحبط اثرها و يجب اعادتها و اما اذا استمر بعضاً و اظهر بعضاً فنهى عنه لنقص النور و اما ما قيل انه يتم فيما له بلل و اما ما ليس له بلل فلا يءزى فيه فذلك خطأ محض فأن الصوم مثلاً فى نفسه مأمور به و انه ءنة ولكن ابقاءه فى يوم العىء محرم فإنه يوم اكل و شرب و يعال بوضع الله سبحانه و صومه خلاف عرض الله فنهى عن ابقاءه فيه و ان كان اصل الصوم ممدوحاً فأن اراد الصوم و بلوغ ذلك الثواب فليصم غيره من الأيام و كذلك فى صوم يوم الاثنين فإنه ينقص ثواب يلحق الصوم بسبب- الوقت بل و يفىء ضء المزية و الفضل فنهى عنه لئلا يشبهه بينى امية و وءوه مناهيهم لا يءصمها غيرهم فربما يعرف وءوها و ربما لا يعرف و علينا التسليم فى كل باب فربما يءهون عن الايقاع فى مكان او وقت لأءل نفس ذلك

المكان والوقت ولربما ينهون عنهما لأجل وجوه خارجة عنهما وكذلك سائر الحدود وانت لو وقفت على حدود ما ذكرنا لاستغنيت عن جميع الخيالات والآراء واما ما في الأخبار من تعلق النهى بأصل العبادة كقولهم لا تصل المكتوبة في الكعبة . و قولهم هذه ارض مالحة لا يصلى فيها وقولهم كره الصلوة في السبخة و قولهم عشرة مواضع لا يصلى فيها الطين والماء والحمام والقبور ومسار الطريق و قرى النمل و معاطن الأبل و مجرى الماء و السبخ و الملح وامثالها فبعد ما علمنا من الأخبار ان الألفاظ موضوعة للماهيات وان العبادات اسباب التقرب الى الله فما ورد من النهى عنها لم يتعلق بالماهيات قطعاً و الا لكان جميع افرادها منهيّاً عنه و لا يعقل تعلق النهى بالماهية اذا كانت واجبة اذ الواجب لا يكون مكروهاً بل و كذلك المستحب فان الصلوة خير موضوع ولا تكون مكروهة فالمراد الفرد من حيث الحدود فالنهي عن ايقاعها في تلك الحدود لاسيما و يشهد سائر الأخبار في كثير منها ان النهى لأجل الحدود هذا و النهى يتعلق بالماهية اذا نهى عنها مجردة و اما اذا نهى عنها مقيدة بالحكم راجع الى الفيد فأذا نهى عن الصلوة في المعاطن مثلاً يرجع النهى الى الأيقاع في المعاطن و نهى عند تنزيهاً و رغبة عن فلة الثواب و رغبة الى الثواب الأكثر هذا و قد ثبت في الحكمة ان الصور تقيد المواد الظاهرة فيها كمالات و نقصاً كما ان الخشب في صورة الضريح يطيب و في صورة الصنم يخبث فكذلك العبادة المطلوبة بذاتها في صورة تصير مبعوضة فينهى عنها نهى تحريم و في صورة ناقصة فينهى عنها نهى تنزيه و في صورة تزاد حسناً فيندب اليها و في صورة لا تتفاوت حالها فتباح فلاجل هذا يتعلق الأمر و النهى

بحقايقها و الذى لا يتفاوت هى الصلوة النوعية كالخشب النوعى فإنه لا يتفاوت
 فى حال نوعية هذا وقد يخاف من المقارن على اصل العبادة ان يصير سبب -
 فسادها ولذا ينهى عنه نوعاً وذلك ان من سياسة محمد وآله عليهم السلام انهم
 اذا كان المحظور معيناً بعينه ينهون عنه و اما اذا كان فى جملة افراد و هو
 غير معين ينهون عن المجموع نهى اعسافه لأن ينجو المتقون من شر ذلك
 المحظور و لا يصعب على غيرهم التكليف كما اذا كانت الثقة فيها سامة
 و علمت بعينها ينهى عنها معينة ان يبول فيها و اما اذا لم تكن معينة ينهى عن -
 البول فى كل ثقب نهى تنزيهه لئلا يقع المتقى فى المحظور و من هذا القبيل
 الصلوة فى مجرى الماء و قرى النمل و معاطن الأبل و امثالها و الأولى
 التسليم لآل محمد عليهم السلام فى كل باب لأن لا يحيط بوجوه حكمهم احد
 من الرعية ولو تدبرت فى ما ذكر لا ستغنيت عن الآراء ببركات آل محمد
 عليهم السلام .

السياج :- و ان قد علمت ما مرّ فاعلم ان الحكيم العدل لا يأمر المكلف
 بما لا يطيق ولا يصدر منه امر و نهى لعمل ظاهرى على شىء واحد شخصى
 فى الخارج اما من جهة واحدة فلا أنه لا يأمر الا بما فيه صلاح المكلف ولا -
 ينهى الا عما فيه فساد و الشىء الواحد لا يعقل ان يكون صالحاً فاسداً من -
 جهة واحدة و اما ان كان جهتها مختافتين اى متعلقاهما عامين مجتمعين
 على شىء واحد فكذلك اذ لا يمكن تفكيكهما و اذا اجتمع الحلال و الحرام
 فالغلبة للمحرام كما مر و اما فى الواحد الذهنى الذى يقدر الذهن على تفكيك -
 جهتيه فيمكن اجتماع الأمر و النهى قال الله سبحانه : واخفض جناحك

لمن أتبعك من المؤمنين . فأن عصوك فقل أتى برى مما تعملون . ولم يكن
 بريئاً منهم فيتولى المؤمن من جهة ايمانه و يبرأ من عمله و اما فى الخارج
 فلا يمكن ان تأكل حيث خبزية الخبز المغصوب ولا تأكل حيث غصبيته وقال
 ابو عبد الله عليه السلام : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول ليجمع فى قلبك
 الافتقار الى الناس والأستغناء عنهم يكون افتقارك اليهم فى لين كلامك وحسن-
 سيرتك و يكون استغناؤك عنهم فى نزاهة عرضك و بقاء عزك .

فذلكه المقال و توضيح الحال انه لا عبادة الا بأمر صادر من الشارع و اما
 غير العبادة فكل شىء لك مطلق حتى يرد فيه نهى فجميع ما كان الناس يعملون
 قبل صدور النهى مطلق و مقرر من عند النبى صلى الله عليه وآله و جائز فأذا
 امر بشىء عبادة كان عبادة على ما امر فأن نهى عن نفسها بعد الأمر كان
 نسخاً لها و ليست بعد بعبادة و ان امر بعبادة مشروحة الأجزاء و بيّنة الشروط
 موضحة الأوصاف ثم نهى عن جزء او شرط او وصف كان ذلك نسخاً لذلك
 الجزء او ذلك الشرط او ذلك الوصف و المشروع بعد ذلك تلك العبادة بغير-
 ذلك الجزء و ذلك الشرط او الوصف فلو خالف الناسخ فسدت ولم تكن
 عبادة فأن العبادة توقيفية و ان نسخ الشرط فأن نسخ محض شرطية و انى
 به لا يفسد و ان شرط فى الناسخ عدمه يضر وجوده و يفسد و لو كان المتأخر
 مذهباً فهما متعارضان ظاهراً و عند عدم الترجيح فأنت بالخيار للنصوص
 سواء كانا خاصين او مقيدين او بينهما عموم و خصوص او اطلاق و تقييد
 ولا يجوز حمل الأمر للأستحباب والنهى للرخصة فى الترك او النهى للكرهية
 و الأمر للرخصة فى الفعل فأن ذلك مما لا دليل على جوازه ولم يرد ذلك

فى شىء من اخبار التراجيح و ان اشتهر العمل به عند الأصحاب فتبصر ولا تغفل و ان كان متعلق النهى شىء خارج عن تلك العبادة واجتماعا فى شخص واحد باختيار المكلف بحيث يكون ذلك الشخص من افراد المأمور به باحاط و من افراد المنهى عنه بلحاط فذلك فاسد لغلبة الحرام الحلال كما عرفت و ان لم يكن الشخص من افراد المنهى و تقارنا فلا يدل على فساد ولا يحتاج الى ترجيح و يجب اعمالهما معاً واما غير العبادة فم سواء كان معاملة اعنى عقداً او ايقاعاً او غير ذلك فأن امر به مشروح الأجزاء والشروط والأوصاف ثم ورد نهى عن شىء من ذلك فأن علم التاريخ و المتأخر ناسخ والعمل عليه فأن خالف لم يجز لمامر و هو فاسد و ان لم يعلم و لم يعلم الترجيح فأنت فيهما بالخيار سواء كانا خاصين او مقيدين او احدهما عاماً و الآخر خاصاً او احدهما مطلقاً و الآخر مقيداً و ان كان متعلق النهى شىء خارج و اجتماعا فى شخص و كان الشخص فرداً لكل واحد من حيث فالغلبة للحرام و المنهى عنه فاسد كما مر و ان لم يجتمع و تقارنا فيجب اعمال كل واحد على حدة ولا تعارض هذا مقتضى -
الأخبار الساطعة الأنوار والباقي نفخ فى غير نار .

المقصد الثانى

فى بعض ما يتعلق بالاحكام و فيه فصول :

فصل - حكم الله الزامه عباده ما شرع اى بأن يأخذوه على ما شرع و قد قسموه الى خمسة الوجوب وهو مطلوبة الفعل مع محذورية الترك وضده الحرمة والاستحباب وهو مطلوبة الفعل مع عدم محذورية الترك وضده الكراهة والاباحة وهى تساوى الفعل و الترك و عدم مطلوبة و محذورية فى احدهما

و هذا التقسيم و ان كان صحيحاً إلا انه من المتأخرين ولم يكن عن ديدن-
 المعصومين سلام الله عليهم اجمعين تفريق الأحكام و تمييزها و بيان مراتبها
 و الكشف عن واجبها و مستحبها و حرامها و مكروهها و انما كان ديدنهم الأمر
 و النهي و قول «افعل» و «لا تفعل» من دون الكشف عن الوجوب او الاستحباب
 و الحرمة و الكراهة كما تقدم تفصيله سابقاً فلا نعيده و كذلك لم يكن من ديدن-
 اصحابنا المتقدمين الفحص عن مراتب الأحكام و البحث عن درجات الحلال
 و الحرام و كان مدارهم في جميع اعصارهم على الأيتمار و الانتهاء و الاكتفاء
 على معرفة الراجحية و المرجوحية و من كان متتبعا في الأخبار و في سيرة-
 متقدمي الأصحاب الكبار عرف صدق ذلك بالاخبار .

فصل - الذي اصطاحه الفقهاء هو ان الفرض مرادف للواجب و السنة
 مرادفة للمستحب ولكن الذي يظهر من الأخبار امر آخر و هو ان الفريضة قد
 تطلق و يراد بها ما نزل به الكتاب و قام الأجماع الذي لا ريب فيه على فرضه
 و انه من مباني الإسلام و اركان الإيمان كالصلوة و الصيام و الحج و الجهاد
 و الخمس و الزكوة و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ولذا قد ورد في كثير
 من الأخبار حصر الفرائض التي بنى عليها الإسلام في هذه الثمانية و خصها الفقهاء
 بذكرها في فروع الدين عند تعدادها و اما ما سوى ذلك فيطلق عليها السنة
 والمراد ما سنّه الرسول و الأئمة سلام الله عليهم في سنتهم و جعلوه طريقة لرعيته
 ثم السنة تقسم على قسمين سنة في فريضة و هي التي الأخذ بها هدى و تركها
 الى ضلالة و هي ما كان من السنة في شرح احدي الفرائض المذكورة و بيان-
 كيفية الأتيان على وجهها و سنة في غير فريضة الأخذ بها هدى و فضيلة و تركها

الى غير خطيئة و هي مالم تكف في شرح فريضة سواء كانت في شرح سنة
اوسنة ابتدائية فالركوع مثلاً فريضة ابتدائية وردت في الكتاب وقام الأجماع
على فرضها في الصلوة و اما مطلق الذكر في الركوع فهو سنة في الركوع سنّها
الرسول في السنة في شرح الفريضة و اما تثليث الذكر مثلاً و سائر ما ورد في -
شرحه فهي سنن في السنة و في غير سنة وهكذا وقد بين في الأخبار في كثير
من الأعمال فرايضة و سننه في الفريضة في غيرها و اما الواجب فكثيراً ما
يطلق على الفريضة او السنة في الفريضة و هذا هو الأصل و الا فقد يطلق
الفريضة على السنة و كذا الواجب .

فصل - لاريب في عدم جواز التكليف بشيء في وقت اضيق من اداء -
المكلف به لاستلزامه التكليف بما لا يطاق كما لاريب في جوازه في وقت
يساويه ويسعه و اما في وقت اوسع منه فالحق جوازه ايضاً لأمكان عدم
خصوصيته لجزء من اجزاء الوقت المضروب وحصول الغرض بالأتيان بالمكلف
به في كل جزء منه و حينئذ فأن اتى به في اول الوقت سقط عنه في الباقي
واذا لم يأت به حتى لم يبق من الوقت الا مقدار ما يؤدى فيه المكلف به تعيين
له و يدل عليه قوله عليه السلام : ان من الأشياء أشياء موسعة و أشياء مضيقة
فالصلوة مما وسع فيه تقدّم مرة و تؤخر اخرى و الجمعة مما ضيق فيها فأن
وقتها يوم الجمعة ساعة نزول و وقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها ولا ينافيه
ما روى ان آخر الوقت غفران و الغفران لا يكون الا عن ذنب يحمل الثاني
على عدم جواز تأخير الواجب الموسع الى آخر الوقت اختياراً فتدبر .
فصل - يجوز تكليف جماعة بشيء على سبيل الكفاية لأمكان حصول -

الغرض بآتيان كل واحد منهم و عدم خصوصية واحد منهم في حصول الغرض المطلوب فإذا أتى به واحد منهم سقط عن الباقيين و حصل المطلوب سواء كان المكلف به واجباً أو مستحباً قال أبو عبدالله عليه السلام : إذا سأم من القوم واحد اجزأ عنهم و إذا ردّ واحد اجزأ عنهم .

فصل - يجوز التكليف بأشياء على وجه التخيير لأمكان حصول الغرض من كل منها و اغناء كل عن البواقي و حينئذٍ فالمطلوب منه الأتيان بواحد و إذا أتى بواحد حصل المطلوب و سقط عند البواقي و هو مخير في تعيين أيها شاء قال أبو عبدالله عليه السلام في حديث : فأنزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك إلى أن قال وكل شيء في القرآن أو فصاحبه بالخيار يختار ما شاء و كل شيء في القرآن فمن لم يجد فعليه كذا فالأول الخيار .

فصل - قد اشتهر بين الفقهاء أصل لا أصالة له وهو جواز التسامح في أدلة السنن . و امت أن كنت بصيراً بالحال تعلم أن لافرق بين شيء من الأحكام الشرعية في الحاجة في ثبوته إلى قيام الدليل اليقيني و ما ورد مما معناه أن من بلغه ثواب على عمل فعمله التماس ذلك الثواب أو ثيه و أن لم يكن إلا مكرماً بلغه في بيان كرم الكريم ولا يدل على جواز التسامح هذا و البلوغ لا بد و أن يكون على النهج الصحيح المقرر شرعاً و لا وجد لتعميمه الصحيح و الفاسد فقبصر .

المقصد الثالث

في بعض ما يتعلق بالعام و الخاص و المطلق و المقيد وفيه فصول :

فصل - قد عرفت أن العام هو اللفظ الدال على ماهية كلية من حيث -

ظهورها في افرادها استغراقاً من غير تخصيص لفرد او بأفراد و يقابله الخاص فهو ما دل على فرد خاص او افراد خاصة و قد تقدم ذكر الفاظ العموم و ادواته و اما المطلق فهو الدال على ماهية كلية من حيث الظهور في الأفراد لا من حيث الاستغراق من غير تقييد بفرد او افراد و يقابله المقيد فهو ما دل على ظهورها مقيداً بفرد معين او افراد معينة وقد سمي المطلق و المقيد بهذا المعنى في كلام امير المؤمنين عليه السلام بالمرسل و المحدود في خطبة ذكر فيها القرآن و اما المطلق عند الائمة عليهم السلام فهو بمعنى المباح كقولهم كل شئ لك مطلق اي مباح و مرخص فيه .

فصل - الحق انه ليس للتخصيص حد محدود والمدار على عدم الاستهجان
 وربما يبقى بعد التخصيص واحد ولا يستهجن وربما يبقى عشرة او ازيد وهو مستهجن فان وصل الى حد الاستهجان يتنزه عنه و الا فلا يمنع منه بالغا ما بلغ فتحديد بعضهم لوجه له و الكلام في تقييد المطلق مثل الكلام في تخصيص العام و المدار على ما ذكر هذا ما يقتضيه ظاهر النظر مداراة و مماثلة معهم و اما في الحقيقة فاعلم ان اللزوم ان تدبر في معنى التخصيص و وجهه وفي انه هل يجوز للفصيح البليغ التخصيص ام لا ؟ و ان الفصيح لم يخصص العام و هل اذا جاز التخصيص ينبغي ان يخصص بكلام متصل ام منفصل ؟ اعلم ان الكلام دليل ما في قلب المتكلم فلا يليق بشأنه اذا كان حكيماً ان يريد عشرة فيقول مائة و ان يريد افراداً معينة فيعبر عنها بما لا يحصى و انه لكذب والحكيم يرى منه اللهم الا ان يكون كلامه عن تقية و خوف فيكون على خلاف ما في قلبه نعم قد يكون عدماً في قلبه صعباً قولاً او ضبطاً فيعبر عنه

بلفظ يشمل جميع المراد حسب ان وجد لفظاً كقوله مارأيت العلماء وهو فى-
 قوة قوله مارأيت فلاناً و فلاناً حتى يأتى عليهم جميعاً و الا فأن وجد اعم منه
 استثنى الزائد بلفظ يشمل جميع الزائد كأن يقول مارأيت العلماء الا الفقهاء
 ومن هذا الباب قوله تعالى حكاية لا غويهم اجمعين العبادك منهم المخلصين وان
 عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين وان الانسان لفى خسر
 الا الذين آمنوا . او يدل على الزائد كأن يقول مارأيت العلماء الازيداً ولو اقتصر
 على اللفظ العام لكان كذباً و من ذلك يعلم ان الحكم متعلق بالحاصل من -
 المستثنى والمستثنى منه ليكون صدقاً ولو كان الحكم متعلقاً بالمستثنى لكان
 كذباً من غير داع ولا ضرورة فى ان يكذب أولاً ثم يتدارك كذبه بالاستثناء
 و التدارك لا يجبر كذب الأول ولو كان لمتعلق الحكم لفظ خفيف ليس يحتاج
 الفصيح البليغ الى الاستثناء فلا يقول له على عشرة الأئمة لا مكان ان يقول له
 على سبعة و ان كانوا يمثلون بهذا و مثله كثيراً اللهم الا ان يكون الثناء اخف
 كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الخمسين عاماً فأنه اخف من لبث فيهم تسعمائة
 و خمسين عاماً و اما مثل اكرم العلماء المتقين و اكرم العلماء ان كانوا
 متقين و اكرم العلماء الى آخر السنة او اكرمهم يوم الجمعة او اكرمهم فى -
 المسجد او اكرم العلماء صالحين او اكرم الناس اتقياء و امثال ذلك فأنها قيود
 لمتعلق الحكم و الحكم متعلق بالمقيد و المقيد معاً لعدم ضرورة الكذب او
 الحكم بالخلاف و اما مثل خذ امواله ثوبه فلا يصد الا من غاط او ندم و اما
 ذكر العام فى موضع الخاص فيتفق من الحكيم البليغ لأغراض شتى فقد يعبر
 من الخاص بلفظ العام للتعظيم اذا كان التعبير فى الخلق كقولك للسلطان

انتم عازمون على السفر و ذلك ان عظمة المخلوق في الجمعية و الكثرة و اما
مثل قوله تعالى: انا نحن نزلنا الذكر و انا له لحافظون . فليس من هذا الباب
فان عظمة الله في توحيده و ما ادراهم من المراد بهذه الجموع و العلماء
الربانيون عارفون بالمراد و كتمانده في الصدور اهون من تبيانده في السطور
و قد يعبر عنه بالعام لاشترك سائر الاشياء في الحكم نحويها ايها الذين
آمنوا لاتخونوا الله و الرسول و تخونوا اماناتكم و انتم تعلمون نزلت في ابي-
امامة بن عبد المنذر و يشترك معه في الحكم جميع الناس الموصوفين
بما وصف و قد يعبر عنه بالعام للأبهام و السر و عدم التفضيح كما كان
عادة النبي صلى الله عليه و آله اذا سمع من شخص منكراً كان يقول على-
المنبر ما بال اقوام يقولون كذا و يفعلون كذا و قد يعبر بلفظ صالح للعموم
و يحلّى بلام عهد بعض الأفراد المعهود بين المتكلم و المخاطب كقوله تعالى:
لئلا يكون للناس عليكم حجة و المراد بالناس اليهود و كقوله تعالى: يا بني-
اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم و آتي فضائلكم على العالمين و المراد
عالمي زمانهم و قد يعبر بلفظ عام و يراد به الأنواع كقوله تعالى: و اوتيت من-
كل شيء يعنى به من نوع كل شيء و قد يعبر بالعام و يراد به الخاص للقرائن
القطعية الخارجية تعظيماً للأمر كقوله تعالى: تدمر كل شيء بأمر ربها مع العام
بأنها لم تدمر كل شيء و قد يعبر بالعام و يراد به الخاص اذا كان الخاص خاص-
الظاهر كلي الباطن كقوله تعالى: اولئك مع النبيين و الصديقين و الشهداء
و الصالحين و روى اما النبيون فانا و اما الصديقون فأخى على و قد يعبر بالعام
و يراد به الخاص اذا كان الأفراد الحقيقي الخاص دون غيره كقوله تعالى:

ثم افيضوا من حيث افاض الناس والمراد به النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وقد يعبر
بما يحتمل العموم والمراد الجنس ويؤتى بالام العهد ليدل على فرد معهود كقوله
تعالى: الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم والمراد به نعيم بن-
مسعود الأشجعي واما التخصيص بالمنفصل فلا يكون ذلك الا من باب النسخ
ولا يتفق للنبي صلى الله عليه وآله عليه و آله تخصيص بغير ذلك اذ محال عليه ان يحكم
على خلاف الحق و يصبر عليه زماناً و يحمل الناس عليه ثم يخصه بعد حين
و اما الائمة عليهم السلام فيمكن ان يصدر احدهما منهم عن تقية ثم اذا رفع
التقية ان يظهر الحق وبغير هذين الوجهين محال ان يصدر من المعصوم حكم
بالباطل و يحملوا الناس عليه زماناً ثم يخصونه و يظهر الحق و ان علموا
ان احداً لا يعمل بالأول فأن الحكم بالباطل مناف للعصمة ولا داعي له و كذلك
الحكم في المطلق والمقيد ولكن القوم قد اقرروا الأمر على تخصيص العام
بالخاص و تقييد المطلق بالمقيد من غير تكير حتى كأنه صار من البديهيات
عندهم مع انه لم يصدر امر من آل محمد عليهم السلام بالتخصيص و التقييد
بوجه من الوجوه بل ورد خلافه كما ستسمع ان شاء الله فلا معنى للتخصيص
بقول مطلق ابداً اما بالمنفصل فلما سمعت و اما بالمتصل فإنه ليس من باب -
التخصيص حقيقة بل هو كما سمعت قيد لموضوع الحكم و اما استعمال العام
وارادة الخاص لوجوه ذكرناها فليس من بساب تخصيص القوم و ليس من محل -
النزاع في شيء فقول بعضهم الأصح جوازه الى الواحد فلامعنى لد ابداً لأن
ذلك ان كان بالثنيا فلا يكون ذلك من فعل الحكيم ابداً فأن التنطق بالواحد
اخف من القول بالعام ثم اخراج ما زاد على الواحد و مع ذلك ليس الثنيا

بتخصيص كما عرفت مع انه لا حقيقة للتخصيص و ان كان بالمنفصل وكان
الخاص ناسخاً فيمكن نسخ جميع العام فضلاً عن ابقاء واحد و ان كان العام
متأخر الصدور و ناسخاً فلا معنى للتخصيص فأن حكم الخاص مرفوع بالكلية
و ان كان احدهما عن تقيّة فهو باطل و لا معنى لتخصيص الحق بالباطل
والباطل بالحق •

فصل - اختلفوا في جواز العمل بالعام و المطلق قبل الفحص عن -
المخصص و المقيد و عدمه و الحق في المقام هو ان الله سبحانه خلق عباده
في جهل بالبداهة و لم يكلف الجهال بأن يخترعوا لأنفسهم ديناً و لم يفرض
عليهم الفحص من دين لهم قبل ان يعلمهم بل نهاهم عن السؤال و فرض عليهم
السكوت حتى يأتيهم من عند الله بيان و يدل عليه آيات و اخبار كثيرة فأرسل
اليهم الرسل و انزل عليهم الكتب و اوجب على الرسل الأبتداء بالتعليم ثم
اوجب عليهم التعلم بعد ما علموهم و جاؤا بشرع و دين و مسائل و احكام من-
عند الله فمن سمع بهم و علم بأتيانهم ديناً و شرعاً و جب عليه طلب العلم و التفقه
في دينهم كما قال الله سبحانه فلولا نفر الآية وقال ابو عبد الله عليه السلام: تفقهوا
في الدين فإنه من لم يتفقه منكم في الدين فهو اعرابي ان الله يقول في كتابه
ليتفقهوا في الدين الآية. وسئل ابو الحسن عليه السلام هل يسمع الناس ترك
المسألة عما يحتاجون اليه فقال لا فما روى من وجوب طلب العلم على كل مسلم
فهو بعد ما علموا بصدور علم من العالم و شرع و دين و احكام و حدود فيجئند
يجب عليهم طلب ذلك العلم و اما اذا كان الجهل ساذجاً فلا يجب عليهم طلب-
شيء و يجب ان يكونوا عند رسل الله كالميت بين يدي الغسال منتظرين لصدور-

امر او نهى منهم فأن صدر فهو و الا فليس عليهم السؤال عن حكم كل شيء شيىء و لو كان لازماً لما انقطع سؤال شخص واحد عن جهات شيىء واحد الى- يوم القيامة فعليهم السكوت و انتظار الأمر و النهى و اذا صدر عن الحجج امر او نهى وجب عليهم العمل بمقتضى مدلول اللفظ فأن كان عاماً فعلى عمومته وان كان مطلقاً فعلى اطلاقه ولا يجوز لهم السؤال عن انه هل لهذا العموم مخصص او لهذا المطلق مقيد ام لا؟ ويكشف عن ذلك آيات عديدة واخبار متكررة فلا- يجب على أحد من الرعية ان يفحص عن المخصص اذا سمع من امامه عاماً و قد سكت امامه عن المخصص فيشدد على نفسه و يتكلف ما لم يكلف و كذا لايجب عليهم الفحص عن المقيد اذا سمعوا من امامهم مطلقاً و يشددوا على- انفسهم و قد قال على عليه السلام: ابهموا ما ابهمه الله . وليس هذا مخصوصاً بالمشافهين و فرايض الأولين و الآخرين واحدة و دين الله واحد و النصوص مطلقة لكل احد و العقول السلمية مؤيدة لها فأنما احتاج المؤمن فى دينه الى- حكم شيىء عليه الفحص و طلب حكم الله فيه فأن وصل اليه نص خاص عمل به وان وصل اليه نص عام او مطلق عمل به لأن المقتضى و هو صدور الحكم من- المعصوم موجود و المانع من قبل ذلك المعصوم مفقود و الأدلة الواهية التى ذكروها لاتكون مانعة عن الأخذ بالخبر هذا و لو كانت حقاً لعمت المشافهين وغيرهم فأن احتمال التخصيص والتقيد قائم دائماً و قد امرونا بالأخذ بحديثهم و لو كان واحداً و يدل على ذلك روايات عديدة و قد ورد فى العام والخاص المتعارضين التخيير فالوكان الخاص مخصصاً و يجب تخصيص العام به لما خبرونا فى العمل بهما كما روى عن الحجة عليه السلام انه سئل عن التكبير قبل القيام

فقال عليه السلام: في الجواب عن ذلك حديثان أما أحدهما فإذا انتقل من حالة إلى أخرى فعليه التكبير واما الآخر فإنه روى أنه إذا رفع رأسه من السجدة الثانية و كبر ثم جلس ثم قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير و كذلك التشهد الأول يجرى هذا المجرى و بأيهما اخذت من باب التسليم كان صواباً انتهى . وهذان الحديثان عام وخاص ولم يأمر بتخصيص العام ويؤيد ذلك أيضاً أنهم قد اوقعونا على انواع العلاج ولم يأمرونا بتخصيص و تقييد في حديث من الأحاديث و هم ابرّ بالرعية من هذه العلماء و اعرف بمعارض كلهم والواجب السكوت عما سكتوا عنه وعدم القول في دين الله بالرأى و اذا لم يجز القول بالرأى في مسألة جزئية خاصة كيف يجوز وضع قاعدة بالرأى يفرع منها الف الف فرع و نحن نطالب هؤلاء بدليل على لزوم ذلك فأن احتجوا بمشهور العلماء قلنا لا دليل على حجية الشهرة المقبولة عمر بن حفص ومروعة - زرارة هما ظاهران في الرواية المجمع عليها كما يأتي ان شاء الله فلو لم تكونا ظاهرين ولا اقل من الأحتمال المساوي فأذاً بالأحتمال بطل الاستدلال مع انهما على معنى غير الرواية معارضان بأي عديدة من الكتاب و يقول امير المؤمنين عليه السلام : انما يعرف الهدى بقلة من يأخذ به من الناس . وعن موسى بن جعفر عليه السلام في حديث هشام : ثم ذم الله الكثرة فقال و ان تطع اكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله و قال ولئن سألتهم من خلق السماوات و الأرض ليقولن الله قل الحمد لله بل اكثرهم لا يعقلون و قال و لئن سألتهم من نزل من السماء ماءً فأحیی به الأرض بعد موتها ليقولن الله قل الحمد لله بل اكثرهم لا يعقلون يا هشام ثم مدح القلة فقال و قليل من عبادي الشكور و قال و قليل ماعم و قال

وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه اتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقال
ومن آمن وما آمن معه إلا قليل وقال ولكن أكثرهم لا يعلمون وقال و أكثرهم
لا يعقلون وقال و أكثرهم لا يشعرون. وقال الرضا عليه السلام: إذا رأيت الناس
يقبلون على شيء فاجتنبه وبالحديث المشهور رب مشهور لا أصل له وإن احتجوا
بأن العلم الأجمالى حاصل بوجود المخصص لكثير من العمومات حتى قيل
ما من عام إلا وقد خص قلنا إن هذا مدرك ظنى و ناشئ من الرأى المنهى عنه
و هذا العلم كان من حين الفى الاسلام جراند الى يومنا هذا و الائمة عليهم
السلام قرروا الشيعة بالأخذ بحديث واحد و امروهم بذلك ولم يوجبوا عليهم
الفحص و هى مسألة عامة البأوى لم يرد بوجوب الفحص حديث واحد و لو كان
لازماً و شرط التفقه لتواتر الأمر به و كثر السؤال عنه و روى أسكتوا عما
سكت الله و نحن شركاء الأولين فى التكليف بالنص و جميع المخصصات قد
جاءت من تلك الأيام و كانت فيها ولم يأمرُوا احداً بالفحص عن المخصص
و المقيد بل المعارض و ان احتجوا بقاعدة الشغل نقول لهم لا نسلم ان
براءة الذمة لا تحصل إلا بعد الفحص فأن المخصص كلام لا اصل له ابداً ولا معنى
للتخصيص ابداً أما الاستثناء المتصل و ما يشاكلها فقد قلنا انه ليس من باب -
التخصيص المعروف بينهم و اما المنفصل فهو حديث معارض يجب ان يعمل
فيهما بما امرونا به فما التخصيص؟ هذا ونحن نقول ان الذمة مشغولة بالعمل
بالعام و هو كلام حق صدر عن المعصوم كاشف عن دين الله و احتمال كونه
كذباً خطأ محض و محال ان يقول المعصوم حديثاً عاماً يعمل به رعيته مائة -
سنة ثم يقول امام آخر بعد مائة سنة ما يخصد فأن كان ذلك العام موافقاً

للحق فهو و الا فهو افتراء على الله و كذب و المعصوم يرى منه و ان كان الأول او الثاني تقية فالعمل بالمرجحات وان كان الثاني نسخاً فالعمل بالناسخ بعد وصوله ولا يجب الفحص عن الناسخ والأصل عدمه فالذمة تبرء بالعمل بالعام اذا وصل الى الإنسان ولا يجب الفحص عن كون الخبر تقية ام لا؟ و منسوخاً ام لا؟ و لا معنى للمخصص اصلاً و ان احتجوا علينا بأصل حرمة العمل بما وراء العلم الا بعد الفحص قلنا ذلك رأى محض لا دليل عليه من كتاب و لاسنة العمل بغير العلم حرام اولاً و آخراً و قد وصل اليها العلم بوصول الخبر الصحيح وعملائه و لا معنى للتخصيص حتى يكون شرط فهم العام و ان احتجوا علينا بظهور اتفاق الأمامية فأولاً هو استدلال بالغيب و لا يعلم احد اتفاق الأمامية الا الله و الحجة الشاهد على الخلق و ظهور الاتفاق ليس بحجة شرعية هذا و عدم وجوب الفحص منقول عن كثير من الأخباريين و عن العلامة و عن بعض المتأخرين كالمحقق الشيرازي وغيره و اليد ذهب المولى احمد النراقي و ذكر انه نقله جماعة من بعض القدماء ايضاً في المنهاج و كفى قول المشهور ان المنقول عن الحاجي انه نقل الأجماع عليه من العامة و الرشد في خلافهم بل على ذلك جلّ معاصري الأئمة عليهم السلام و الآخرون شركاؤ الأولين في الفرائض و القول بوجوب الفحص مستحدث بعد ظهور الأئمة عليهم السلام و لم ينقل عن احد من المتقدمين و لم يصدر فيه نص من الأئمة الطاهرين و شرّ الأمور محدثاتها . و عن رسول الله صلى الله عليه و آله : من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ انتهى . و من ظن انه غير مستحدث فليأتنا بقول من القدماء او حديث واحد عن سادة الأولياء سلام الله عليهم فمتبين و ظهر لمن نظر و اجتر و سلم لآل محمد عليهم -

السلام فاستبصر انه لامعنى للتخصيص ولايجب الفحص عنه وعن المعارض و كلـ
 ما وصل الى طالب العلم من احكام آل محمد عليهم السلام يكفيه نعم فى هذهـ
 الأزمان لما جمعت الجوامع و ميزت الكتب و بوّت الأبواب و فصلت الفصول
 و جمع فيها الأشباه و النظائر و المعارضات يعثر الفقيه المتتبع غالباً علىـ
 المعارض و الخاص والمقيد فأذا عثر عليها فالعمل فيها على ما امرنا سلام الله
 عليهم من العرض على الكتاب و السنة و العامة و غيرها فعلى ايها وقع الخيار
 والرجحان فعليه العمل و ألا فالتخير،

هذا اعتقادى فيه قد ابديته فليقبل الواشون او فليمنعوا

فصل - الاكثرون على ان العبرة بعموم اللفظ فى الجواب الصادر عنـ
 المعصوم لا خصوص المحل الواقع فى السؤال و استدالوا لذلك بالعرف ولا بأس
 به ان لم يكن فى الجواب ما يدل على خصوص السؤال من عهد او اشارة او
 كناية فأن كان مطلقاً فهو مطلق او عاماً فهو عام كان المورد ما كان و انما كانوا
 عليهم السلام يجيبون كذلك ليلقوا الى شيعتهم اصولاً يفرعون منها فروعاً كما
 اخبروا سلام الله عليهم وذلك رسم تعليم و تفقيه و رحمة منهم على شيعتهم و
 بما يخص الجواب بالسؤال الموصولات اذا وقع فى السؤال محصور محدود كأن
 يقول رجل ضربنى فلان بالعصا فتقول له اضربه بما ضربك به او اضربه بالذى
 ضربك به او تقول عندى خبز و لحم فيأثمنى السائل فبأيهما اتصدق ؟ فيقول
 تصدق بالذى هو احب اليك ويعنى منهما و اما اذا كان غير محصور و لا محدود
 فليس كذلك كأن يقول انا ضاف عندى احد فماذا اصنع فتقول اكرم من
 ضاف عندك و ذلك مما يفهمه اهل العرف و يكشف عن ذلك ايضاً المقبولة

الحنظلية و فيها قيل فأن كان كل واحد منهما اختار رجلاً من اصحابنا فريضنا ان يكونا الناظرين في حقيهما واختلفا في ما حكما و كلاهما اختلفا في - حديثكم فقال : الحكم ما حكم به اعدلهما ولا شك انه لم يرد مطلق حكم - الأعدل حتى في عادات الدنيا و العقائد و العقلية و انما المراد من الحكمين المذكورين و كذلك في حديث زرارة المرفوع المشهور قال سألت الباقر عليه السلام فقلت جعلت فداك يأتي عنكم الخبران او الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ فقال عليه السلام : خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع لسان النادر . ولا شك انه لم يرد كل ما اشتهر بين الاصحاب من الأراجيف و اخبار الآفاق و العادات بل المراد من الحديثين و لذا قال زرارة فقلت يا سيدي انهما معاً مشهوران مرويان مأثوران عنكم فقال عليه السلام : خذ بقول اعدلهما عندك و اوثقهما في - نفسك ولا شك انه لم يرد كل قول الأعدل و لو في الأمور العادية و الموضوعات و العقائد الى آخر الخبر و هذا هو ما يفهم منه عرفاً مع انه الفرد القطعي و الباقي مشكوك اولاً و روى : دع ما يريبك الى ما لا يريبك .

فمحمل - اعلم ان الخاص و العام اما متوافقان في الحكم اثباتاً و نفياً كقوله اكرم المؤمنين و اكرم زيدا المؤمن فلا شك انه يجب العمل بهما جميعاً و ليس مفهوم اللقب حجة حتى يعارض العام و اما متنافيان كقوله اكرم المؤمنين و لا تكرم زيد المؤمن فالمعروف منهم ان الخاص مقدم حتى عند بعض - الأخباريين و دليلهم على ذلك ان العمل بالعام يوجب النقاء الخاص بالمرة من - غير عكس و الخاص مبين للمراد من العام و ذلك كلام سخي فأنه لا يجوز للشيعية المسلم ترك قول امامه الا بأمر الأمام فلو ترك العام لمحض ورود -

الخاص او ترك الخاص لمحض و رود العام لقد عمل بالرأى و الهوى ولا يجوز
 و اما اذا عمل بقول امامه و عرضهما على الكتاب و ترك المخالف او عرضهما
 على السننه الجامعة و ترك المخالفة او عرضهما على العامة و ترك الموافق فأى -
 ضرر فى ترك احدهما على الشيعة المسلم بل لو قدم الخاص مطلقاً و ترك هذه
 المرجحات المنصوصة لقد ترك الأحاديث المتواترة الدالة على ترجيح الخبرين
 المتعارضين و هو غير جازى قطعاً هذا و تقديم الخاص ترك المدلول الحقيقى
 المعام بمحض و رود الخاص و لا دليل على ذلك الترك و الأخذ بالخاص و حمل-
 العام على المجاز و دليل آخر لهم ان الخاص بالأضافة الى العام قطعى و العام
 ظنى و لا يجوز ترك القطعى الى الظنى و ذلك ايضاً كسابقه فى السخافة فأن
 العام لو كان ظنياً للزم ان يكون الأئمة امرؤنا بالعمل بالظن حيث القوا اليها
 الأصول و الكليات و قد نزل مائة آية فى الكتاب على تحريم العمل بالظن و
 صدر الف و مائتا حديث على حرمة العمل بالظن على ما عده بعض الأصحاب و
 من هذه الآيات و الأخبار يظهر ان مذهب آل محمد عليهم السلام حرمة العمل
 بالظن و هم قد القوا اليها الأصول و امرؤنا بالعمل بها فليس مفادها ظنياً هذا و
 جميع من نطق بلسان من الألسنة يعرف ان مفاد المؤمنون مثلاً جميع المؤمنين
 و ارادة البعض يحتاج الى قرينة و لبس محض و رود الخاص قرينة ارادة البعض
 من العام ان لعل الخاص تقيية منهم و لا يجوز العمل به او العام ناسخ الخاص
 و ان قلت اذا كان ترجيح لأحد هما فنحن نعمل بالراجح و انما كلامنا عند -
 نقده و اقتضاء نفس العام و الخاص قلنا اثبات هذا المقتضى بالرأى و الخرص
 و لا برهان له فى دين الله لا اجتهداً و لا فقهاً و دليل آخر لهم ان الخاص بمنزلة -

الاستثناء وهو محض خرص و قياس منهي عنه لا برهان عليه من الله جل شأنه و دليل آخر لهم انه لو قال السيد لعبد اكرم اليوم من دخل داري ثم قال لا تكرم زيداً و ان دخل داري ان اكرم زيداً عدّ عاصياً فعلم ان بناء العرف على العمل بالخاص و هذا ايضاً قياس افعال حجج الله الشاهدين الحكماء بالجهال فان النبي اذا قال مثل هذا الكلام و بينهما فصل يجب ان يحمل كلامه انه في الأول رأى ان جميع من دخل الدار مستحق للأكرام فقال كذلك على العموم ثم بعد ايام صدر من زيد ما لا يجوز معه اكرامه و علم به النبي او الامام فنهى عنه و هو ناسخ لهذا الفرد من العام و الباقي على حاله وليس بتخصيص كما زعموا و ان صدر من امام مثلاً في موضع خال عن التقية ثم غلب الأشرار فرأى انه اذا اكرم زيد و هو من شيعته ربما يكون سبب هلاكه فنهى عن اكرام زيد حفظاً عليه و اما قول السيد لعبد بعد قوله على العموم لا تكرم زيداً فيدل على ندامته او تذكره منه شيئاً يوجب اكرامه و كان في الأول ناسباً او اشتبه عليه في الأول و لذلك وجب العمل بالثاني و هذا هو ديدن الجهال ولا يعرف العرف التخصيص و هذه الخيالات فلا يجوز حمل كلام العالم السائس المدبر الحكيم على كلمات الجهال و هذا ديدنهم في الاستدلال في كل موضع كما سمعت ثم انهم قالوا اذا صدر عام و خاص فان كان التاريخ معلوماً واقتربنا حقيقة كصدورهما من معصومين فلا خلاف في انه يحمل العام على الخاص وذلك كلام مزين لا اصل له من جهات الأول انه ليس يوجد في الأخبار مثله والثاني ان ائمتنا ليسوا بمجتهدين معاصرين ينطق كل واحد مع الآخر و ائمتنا في كل عصر ناطق وصامت والصامت يروى عن الناطق في حيوته ومع ذلك لا معنى لتقديم

الخاص فلعل احد هما فى تقيية درن الآخر و ان قيل كما قيل ان عرضنا اقتضاء -
العام والخاص من حيث انفسهما لامن حيث المرجحات الخارجية قلنا ذلك ايضاً
كلام من غير برهان و العام و الخاص من حيث انفسهما ايضاً لا يد لارب على -
تقديم الخاص على العام كما عرفت فى ادلتهم قالوا ولو كان الاقتران عرفياً كأن
يقول رجل واحد اكرم المؤمنين ثم قال لا تكرم زيدا خصص ايضاً لفهم العرف
فأقول ان المعصوم لا يقول هذا مثل القول فما اتفق فى احاديثنا ذلك وهو محض
خيال و قياس حكماء بجهال كما عرفت قالوا ولو علم التاريخ و تأخر الخاص بعد -
حضور العمل بالعام فالجمهور على ناسخية الخاص لعدم جواز تأخير البيان عن -
وقت الحاجة اقول وهذا يصح فى قول النبى صلى الله عليه وآله و اما فى اخبار -
الاثمة عليهم السلام فلا بد من القول بالمرجحات والعرض على العامة فان فقدت
المرجحات فالأمر بالتخير كما يأتى و روى خذوا بالأحدث فأنه لتقية حدثت
و ارتفاعها غير معلوم او لتقية ارتفعت و حدوثها ثانياً غير معلوم فأمروا بالعمل
بالأحدث و لعمري هو الحق لو كان المكلف مشافهاً او معاصراً كما هو الظاهر
من الأخبار و اما فى زمان الغيبة و صدور حكم الرخصة و تفرق الشيعة والمخالفين
فيشكل الأمر بتعيينه هذا ولعل العام متأخر عن الخاص بالجملة لو علم التاريخ
و تأخر العام فمنهم من قال ان العام ناسخ و منهم من قال ان الخاص مخصص
لرجحان التخصيص و غلبة بقاء الأحكام و فيه جمع بين الدليلين و ذلك ايضاً
كلام غير متين اما القول بالنسخ مطلقاً فهو مخصوص بأحاديث النبى صلى الله
عليه وآله و مقتضى مذهب العامة و اما التخصيص فلما عرفت مكرراً ولأن
هذا الدليل مناطه وصف الظن و ان الظن لا يثبت من الحق شيئاً ولو جهل التاريخ

رأساً فالمعروف من مذهبهم العمل بالخاص بلا اختصاص و برهنوا عليه بغلبة -
التخصيص وهو من مقتضيات العمل بالظن مع ان حصول الظن من محض الورد
ممنوع و هو محض قول لاسيما بعد احتمال النسخ و ان قيل انه قليل فالتقية
اكثر كثير بالجملة هذا فى العام المطلق و الخاص المطلق و اما ان كانا من -
وجه فأن كان احدهما افراداً من الآخر فيقدم عند الأكثر من غير وجه و لدليل
الامحض خيال و تمثيل ولأن عليه العرف كما قيل ولا عبرة به عند تابعى الدليل
و يعمل فيهما كالعام و الخاص فيما مر و ان كانا متساويين فلا عرف فيه يبنى
عليه فالمتأخر ناسخ و فى الباقي توقف .

فصل - و ان قد عرفت المطلق والمقيد سابقاً على نحو الأجمال لا بأس
بذكرهما على نحو يوجب البصيرة فى المقام و بيان احكامهما فاعلم ان كل شىء
فى نفسه هو هو لاحكم له فى نفسه لنفسه و اذا اقترن بالمكلف حدث من ذلك
الأقتران حدث وذلك الحدث اما فيه صلاح الأئسان و اما فيه فساد و الله سبحانه
من رحمته و فضله شاء ان ينبه الأئسان على ما فيه صلاحه و فساده ليعيش الى منتهى -
اجلاد و يظهر منا ما جعل فى قوته من الكمال فأرسل اليهم الرسل و شرع لهم
الشرائع فجعل لكل شىء حكماً فمنها ماهيات الأشياء النوعية الموجودة فى -
ضمن وجود الأشياء و تعطيلها حدها و اسمها ان من غير هذه الحيثية لا تصير
متعلق حكم و منها حدودها العرضية من مكانها و زمانها و كمها و كيفها و
وضعها و منها اقتراناتها و نسبها و ساير حالاتها و كل واحد اذا تعلق به حكم
يذكر فى الخطاب و يعلق عليه الحكم حتى يعلم المخاطب ان متعلق الحكم
اى شىء هو مثلاً اذا قال الشارع «لا تنصب» و نهى عن ماهية الغصب ولم يقل فى -

اى زمان وفي اى مكان ولم يذكر كمّاً ولا كيفاً واكتفى بأصل الماهية علم ان متعلق الحكم ماهية الغصب النوعية الموجودة في جميع الأفراد فكل فرد من افراد الغصب الموجود فيه الماهية المسمى باسمها المحدود بحدّها حرام لا يجوز ارتكابه واما اذا قال «لا تصل في الحمام» علم ان متعلق الحكم المكان والنهي من حيث ايقاعها في المكان لا من حيث نفسها والا كان لفظ « في الحمام » لغواً لا يصدر من الحكمين و بناء عرف الحكماء الفصحاء عليه و اذا قال « لا تصم يوم العيد » علم ان متعلق الحكم الزمان و اذا قال « لا تصدق بأقل من خمسة دراهم » علم ان النهي متعلق بحيث الكمية و اذا قال : لا تقربوا الصلوة و اقم سكارى. او لا تسجد كنقرة الغراب و فرشة الأسد علم ان النهي من حيث الكيفية و اذا قال « لا تترك الصلوة في الجماعة » او « لا تصل ملقياً ذقنك غامضاً بصرك » حائياً ظهرك » مثلاً علم ان النهي من حيث الوضع و اذا قال « لا تصل مع المرأة في صف واحد » علم ان النهي لأجل الاقتران و اذا قال اكرم السادة علم ان الحكم لأجل النسبة وعلى هذه فتمس ماسواها فإذا عرفت ذلك فاعلم ان تصادم بين الصورة المقومة للماهية و الصورة المتممة لأن المقومة محفوظة في المتممات لا تتغير ولا تتبدل كالحديدية فإنها محفوظة في السكين و السيف و الوند و في كل مكان و في كل زمان و هكذا فالحكم المتعلق بالمقومة باق ببقاء المقومة لبقاء الموضوع و حكم المتممات غيره و تختلف و يمكن اجتماع حكمهما معاً بلا تصادم لاجتماع الموضوعين واما الصورة التي هي مصادقة الصورة اخرى فهما تتصادمان ولا تجتمعان فلا يجتمع القصر و الطول مثلاً ولا يجتمع حكمهما فاعرف ذلك و اتقن ذلك فإذا قيل اكل لحم الغنم حلال ثم قيل اكل-

الجلالة حرام عرفنا ان متعلق المطلق مساهية اللحم الموجودة في الجلالة وغيرها ومتعلق المقيد بالجلالية المعارضة على ذلك الفرد ويجتمعان كما اجتمع موضوعهما فلهي الجلالة من حيث انه لحم حلال وليس كالخنزير الجلالة و من حيث انه جلالة حرام ونحن نعمل بالحديثين معاً ونعتقد بمدلولهما على - حقيقتيهما و ان منعنا من الأكل منعنا لأجل اجتماع الحلال والحرام و غلبته الحرام كما روى فأذا عرفت هذه المقدمة السديدة فاعلم ان الحكم المذكور في المطلق والمقيد اما حكم من الأحكام الشرعية او الأحكام الوضعية وفي - كل منهما اما يتفقان في الأثبات او النفي او يختلفان فتبين ان شاء الله وجه العمل في كلهما لأنها عمدة في المسائل اما في الأحكام الشرعية فأذا قال اعتق رقبة و اعتق رقبة مؤمنة فالاشك انه لا يعقل ان يقول الشارع اعتق رقبة على - الأطلاق وبأخذ الرعية بأطلاقه ما بين متعق كافرة ومتعق مؤمنة سنين ثم يقول بعد ذلك اعتق رقبة مؤمنة ويكون ذلك بياناً للأمر الأطلاقى الأول فيكون قد اضل الناس سنين و اغراهم بالباطل بل المراد من الأول عتق مطلق الرقبة و هو بمنزلة رقبة مؤمنة كانت او كافرة او مستضعفة ولم يصدر معارض له و اعتق رقبة مؤمنة ليس مفاده لاتعتق الكافرة و اثبات الشيء لاينفي ما عداه كما روى عن آل الرسول صلوات الله عليهم وهو تأكيد للمطلق فحينئذ العمل على الأول و الثانى فرد من افراده فلو عمل بالتانى من غير نفي ما عداه من الأفراد فيه النجاة اللهم الا ان يكون في نفس المقيد قرينة على المراد من المطابق وذلك كما قال موسى لبني اسرائيل : ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة ثم قال انه يقول انها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك. ثم قيد هذا المقيد بقيد آخر.

وقال انها بقرة صفراء فاقع لو نهائس الناظرين ثم قيد هذا المقيد ايضاً بقيد آخر فقال : انها بقرة لاذلول تثير الأرض ولا تسقى الحدث مسلمة لاشية فيها . فقوله « انها » فى هذه المقيدات دليل على ان المراد من البقرة هذه البقرة الخاصة ولو كان جزاءً لما شددوا على انفسهم فشدد الله عليهم ولوائهم عمدوا اولاً الى- اى بقرة لأجزأتهم واذا قال لا تغتسل بالماء المضاف ثم قال لا تغتسل بماء الرمان فلا تعارض بينهما وليس مفهوم لا تغتسل بماء الرمان اغتسل بماء غير الرمان و مفهوم اللقب ليس بحجة فلا تعارض بينهما ولا يقيد المطلق بالمقيد فباح ما سوى الرمان واذا قال اعتق رقبة ثم قال لا تعتق رقبة كافرة فمفاد المطلق جواز عتق الكافرة و مفاد المقيد حرمة فهم متعارضان لأن قوله اعتق رقبة بمنزلة اعتق رقبة مؤمنة او كافرة او مستضعفة فيعارض قوله لا تعتق كافرة و اذا مرجح فى البين فالأمر بالسعة لا يقال فى الكافرة تجتمع الحلال و الحرام فالغلبة للحرام فالعمل بالمقيد فأنا نقول انا نريد الآن ان نعرف انه هل يحرم عتق الكافرة ام لا بخلاف صل ولا تصل فى المصوب فأنا است على شك من وجوب الصلوة و من حرمة الغصب فإذا اجتمعا فى موضع كان الغلبة للحرام وعلى اى حال العمل بالمقيد و عتق ماسوى الكافرة طريق النجاة و اذا قال لا يجوز البيع الربوى لأحد، ثم قال يجوز البيع الربوى بين الأب والأبن فهما ايضاً متعارضان كما هو ولا يجوز التقييد من غير دليل شرعى وهذا العمل بالمطلق طريق النجاة و اما فى الأحكام الوضعية كالشرطية و الجزئية المانعة والبيحة و الفساد فإن كانا مثبتين نحو حمل بطهور وصل بالوضوء الندبى لا تعارض بينهما والمقيد تأكيد و اما ان كانا منفيين نحو لا تصل مع نجاسة ثوبك

ولا تصل مع الدم فلا تعارض كما مر وأما المختلفتان ففي مثل ضلّ بظهور ولا تصل بالوضوء الندي فيهما متعارضان والمدار على السعة والعمل بالمقيد والصلوة بالفرض طريق النجاة وفي مثل لا تصل مع نجاسة ثوبك وصل مع الدم القليل فهما متعارضان والمدار على السعة والعمل بالمطلق طريق النجاة واعلم ان المستفاد من الأخبار انه اذا ورد من الشرع حلية ما هيّة ثم ورد في بعض افراده تحريم يكون العمل على ذلك المقيد كما روى في حديث معايش العباد عن الصادق عليه السلام ^١ وعلى ذلك بناء الشريعة مزيداً على خصوص ما روى ما اجتمع

١ - حيث قال عليه السلام فأول هذه الجهات اربعة الولاية ثم التجارة ثم الصناعات تكون حلالاً من جهة حراماً من جهة ثم الأجازات والفرض من الله على العباد في هذه المعاملات الدخول في جهات الحلال والعمل بذلك الحلال منها واجتناب جهات الحرام منها الى ان قال وأما وجه الحرام من الولاية فولاية الوالى الجائر ولاية ولاته فالعمل لهم والكسب معهم بجهة الولاية لهم حرام محرّم الى ان قال في التجارات وأما وجوه الحرام من البيع والشراء فكل امر يكون فيه الفساد مما هو منهي عنه من جهة اكله وشربه او كسبه او نكاحه او ملكه اما امساكه او هبته او عاريته او شيء يكون فيه وجه من وجوه الفساد ثم مثل بأشياء ثم قال فهذا كله حرام ومحرّم لأن ذلك كله منهي عن اكله وشربه وكسبه وملكه واسبابه والتقلب فيه فجميع تقلبه في ذلك حرام الى ان قال وأما وجوه الحرام من وجوه الأجازات نظيران يواجر نفسه على حمل ما يحرم عليه اكله او شربه او يواجر نفسه في صنعة ذلك الشيء او حفظه او لبسه او يواجر نفسه في هدم المساجد ضراراً و قتل النفس بغير حلّ او عمل - *

الحرام والحلال لا يغلب الحرام الحلال، فمهما كان المطلق مثبتاً محللاً بشيء
 واجتمع فرد منه مع حرام معين من وجوه آخر و ورد نهى مقيد فيه حرم ذلك
 الفرد لغلبة الحرام و ان لم يعلم حرمة من الخارج وانحصر الدليل فى نفس -
 ذلك المقيد فهما متعارضان و اذا كانت الماهية محرمة و ورد مقيد بالحل فهما
 ايضاً متعارضان و فى جميع اقسام التعارض متى ما امكن النسخ فالتأخر
 ناسخ ومتى ما كان احدهما تقييداً فالتأخر متبع والا فالسعة كما امرونا به ويأتى
 *التصاوير و الأصنام و المزامير و البرابط و الخمر و الخنازير و الميتة و الدم
 او شئ من وجوه الفساد الذى كان محرماً عليه من غير جهة الأجارة فيه
 وكل امر نهى عنه من جهة من الجهات فمحرّم على الإنسان اجارة نفسه فيه اوله
 او شئ من اوله الا لمنفعة من استأجره الى ان قال و ذلك انه انما حرّم الله
 الصناعة التى هى حرام كلها التى يجبى منها الفساد محضاً ثم مثل بأشياء ثم
 قال و ما يكون منه و فيه الفساد محضاً ولا يكون منه ولا فيه شئ من وجوه -
 الصلاح فبحرام تعليمه وتعلمه والعمل به و اخذ الأجر عليه و جميع التقلب فيه
 من جميع وجوه الحركات كلها الحديث . وهذا الحديث دستور يعرف منه ان
 الماهية التى ذكرها هى الولاية والتجارة والأجارة والصناعة التى هى مدار جميع -
 المعاش و تدور عليها هى مباحة من حيث هى و جعلت طرق معاش العباد الا
 انها قد يجتمع مع الحرام فى فرد فيكون الغلبة للحرام و كذلك فى مسألة -
 النكاح فأن النكاح جائز فى الشرع ولكن اذا اجتمع النكاح مع ما حرّم الله
 فهو سفاح و حرام و كذلك المعاملات جائزة فأذا اجتمع الحرام معها صار
 حاصلها سحطاً و حراماً ، منه قدس سره

ان شاء الله ثم اعلم ان المراد بالمطلق اللفظ الدال على الماهية لا اطلاق عدم -
ذكر قيود فقوله صل ليس بمطلق عمالم يذكر معه من القيود و كذلك ساير -
الألفاظ فلا تغفل .

المقصد الرابع

في المحكم و المتشابه و المجمل و المبين وفيه فصول :

فصل - اختلف عباراتهم في تعريف المحكم و المتشابه و المجمل و
المبين و الحق في المقام ان اللفظ ان اتضح دلالة على المعنى المراد فهو
المحكم اى المتقن المضبوط المعنى سواء لم يفهم منه غيره لغة بحسب لغة -
التخاطب فيسمى بالنص او فهم منه غيره و كان مرجوحاً فيسمى بالظاهر و ان
لم يتضح دلالة عليه فهو المتشابه سواء كان نسبته متساوية الى المعنيين فيسمى
بالمجمل او كان غيره راجحاً فيسمى بالماوّل و المجمل لغة بمعنى المجموع
و في الاصطلاح ما يحتمل وجوهاً كأنه اجتمع فيه وجوه من الاحتمال و جمع
فيه قائله احتمالات و المبين بفتح الياء مأخوذ من « بين » اى اوضح متعدياً
فأن « بين » يأتى بمعنى وضح ايضاً فأن اخذ بالكسر فهو مأخوذ من بين قاصراً
فأن المبين حينئذ بمعنى الواضح فالكلام المحكم الذى لاشبهة فيه مبين (بالفتح)
اى اوضحه المتكلم و مبين (بالكسر) اى وضح بنفسه .

فصل - المجمل هو المتشابه لأن معناه المراد ملتبس و قد قال ابو عبد الله
عليه السلام : المحكم ما يعمل به و المتشابه ما اشتبه على جاهله ، فالمجمل متشابه
و ان الله سبحانه لم يكلفنا بما هو مشتبه علينا و هو يقول : و اما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله و ما يعلم تأويله الا الله

و الراسخون في العلم . فيجب علينا ان نؤمن به و لا نعمل به فهو غير مكلف به و اما المبين فهو المكلف به و العمل عليه و لذا امرونا برّد المتشابه الى - المحكم و اما لفظ المجمل و المبين فلم يرد في الأخبار الا في حديث علي - عليه السلام في صفة الكتاب : مفسراً جملة مبيناً غوامضه . والظاهر ان المراد من - قوله مفسراً جملة ما فيه مثلاً من قوله اقيموا الصلوة جملاً فقد فسر النبي صلى الله عليه و آله احكام الصلوة و من قوله مبيناً غوامضه ان الآيات المشككة التي لا يهتدى الناس الى المراد منها فقد بينها النبي صلى الله عليه و آله فالمجمل متشابه غير مكلف به و المبين مكلف به و لا تعارض بينهما و العمل علي - المبين .

فصل - قالوا قد يكون المجمل فعلاً كبعض افعال النبي حيث لا يدري انه كان عن وجوب او ندب مثلاً و هذا ليس بمجمل لأن عند آل محمد عليهم - السلام ليس معرفة الوجوب و الندب لازمة علي المكلفين و الا لما قال الله عز وجل : لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة . فيكفي المكلف فعله للتأسي و قد يكون تركاً كأن يترك الأذان في الصلوة الثانية و يجمعها فلا يدري لرخصة كان تركه او عزيمة وكذلك هذا ليس بمجمل فإنه يكفي المكلف الترك تأسيّاً ولا يجب عليه معرفة الوجد و قد يكون تقريراً كأن يفعل احد فعلاً بحضوره الأمام فلم ينفه و المجلس غاص بالعمامة فلا يدري لتقية كان سكوته ام لصحة و هذا ايضاً ليس بمجمل فإن المكلف يتبع تقرير امامه تقية كان او صحة ولا يجب معرفة انه من تقية ام لا ؟ و قد يكون قولاً مفرداً كالمشترك اللفظي و قد عرفت ان المشترك اذا استعمل بغير قرينة ظاهر في ارادة جميع المعاني

فلا اجمال فيه فلا ينبغي عده من المجمل نعم اذا دل قرينة على ارادة واحد بعينه من دون قرينة على التعيين فهو حينئذ مجمل وقدم الكلام في ذلك مفصلاً و المعتل كالمختار مثلاً فإنه حدث فيه اجمال صوري بسبب الأعلال فلا يدرى هل هو فاعل او مفعول و مثل الضماير مما كان وضعه عاماً و الموضوع له خاصاً و ذلك مثل ضرب زيد عمراً فأكرمه فلا يدرى انك اكرمت زيدا او عمراً و المجاز المتعدد اذا كان في اللفظ قرينة صارفة عن الحقيقة و لم يكن قرينة معينة لأحدى المجازات كقولك في الدار بحر و معلوم عدمه فيها ولا يدرى انه مجاز عن العالم او الجواد او الكامل في الصنایع او الفرس الشديد الجرى و قد يكون قولاً مركباً و المركب اما يكون مفرداته واضحة ولكن الأجمال في المراد من المجموع كقوله تعالى: الآن يعفون او يعفو الذي بيده عقدة - النكاح. فلا يدرى لولا التفسير من هذا هو الزوج او الولي و قد يكون الأجمال ناشياً عن مفردات المركب كما يروى عن عقيل انه قال الآن معاوية بن ابي سفيان يأمرني ان العن علياً الا فالعنوه .

فصل - اختلفوا في جواز تأخير بيان المجمل عن وقت الحاجة و عدمه و الحق جوازه و لابد من ذكر اقسام المسألة حتى يعرف ان فرض هذه المسألة في اى قسم اعلم ان تأخير البيان عن وقت الحاجة يمكن بأن لا يذكر من حكم الواقعة شيئاً وانت محتاج الى فهم هذه المسألة و فهم حكمك فيها و يمكن بأن يكلف بأمر مجمل لاتفهمه وانت محتاج الى فهمه و الاحتياج ايضاً على قسمين قسم يزعم المكلف انه محتاج الى فهم هذه المسألة و ليس في الواقع ضرورة الى فهمه و قسم يكون في الواقع ضرورة الى فهم هذه المسألة و كذا

ينقسم على قسمين آخرين فمرة في نفسه محتاج ولا مانع له من حيث نفسه و
 انما المانع من الخارج و مرة يكون المقتضى من الخارج والمانع من نفسه فأذا
 عرفت ذلك فاعلم ان الله سبحانه لا مقتضى في ذاته لا ل إعطاء شيء ولا لمنع شيء
 و انما يعطى و يمنع بحسب دعاء المقتضى و المانع كما قال الله: ادعوني استجب
 لكم. وقال: قل ما يعبؤ بكم ربي لولا دعاؤكم. فأذا وجد دعوة المقتضى او المانع
 بحضرة يجيب الله دعوته بوعده الصادق و كرمه وجوده و ليس بممتنع ان
 لا يستجيب دعوته و لا يلزم على الله شيء فأذا وجد دعاء المقتضى في ملكه و
 فقد المانع يستجيب دعاء المقتضى بكرمه وجوده و ان وجد دعاء المانع وفقد
 المقتضى لا يصدر منه سبحانه شيء و ان وجداً معاً يعطى الله عز وجل بقدر دعاء
 المقتضى و يمنع بقدر دعاء المانع هو ايضاً خلقه و عبده و دعا المانع فلا بد
 في كرمه وجوده ان يستجيب دعاءه بقدر دعوته و ليس اذا ضعف احدهما يصير
 الآخر صرفاً بل كلاهما عبادان يستجاب لكل منهما ما دعيه ولا يعلم
 جميع المقتضيات و الموانع الا الله فاعل داعياً يدعو و من نفسه لامانع لأجابة
 دعائه ولكن في الملك له موانع عديدة لا يحصيها الا الله فأصل المسألة ان الله
 سبحانه لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة حق اذا فسر هكذا ويكون معنى
 لا يجوز يعنى لا يؤخر في وعده الصادق و كرمه وجوده و يكون معنى وقت
 الحاجة ما يعلم الله سبحانه من المقتضيات في الوجود بالامانع يمنع عن ذلك و
 حجب الله سلام الله عليهم متخلقون بأخلاق الله فأذا سألهم سائل عن حكم واقعة
 فرضت فهم عالمون بأنه لا يحتاج اليها و هو محض فرض فان شاء اجاب و ان
 شاء لم يجب فإنه ليس وقت الحاجة و ان سأل عن حكم واقعة وقعت فان كان

من نفسه مانع امسك عن الجواب اذا رأى الجاهل اصوب له من العلم و يكون
 فى العام هلاكه و ربما يكفر به اذا علم فلاجل ذلك ربما يمسك الحاجة عن-
 الجواب مع ان السائل محتاج ظاهراً لمانع و ربما لا يكون مانع من نفسه
 ولكن للجواب مانع ممن يحضر المجلس او من الفقهاء او من السلطان او غيرهم
 فيه مسك عن الجواب وهكذا وهو ابر بغيره ان شاء فرق بينهما التسام وان شاء جمع
 بينهما التسام . فالأصل الأولى فى المسألة انه لا يؤخر الله من رحمته البيان عن وقت
 الحاجة ولكن نحن ضعفاء العقول لانعرف وقت الحاجة ووجود المقتضى والمانع
 فان اجابوا وبيّنوا فهم اعلم وان لم نره فى وقت الحاجة وان امسكوا ولم يبيّنوا
 فهم اعلم وليس لنا ان نحكم عليهم او نوجب عليهم شيئاً او نستدل بسكوتهم
 على عدم الحكم فى الواقع واصل قولهم لا يجوز حكم على حجج الله ولا يجوز
 ولا شك ان لكل شىء عندهم حكماً من الكتاب و السنة . ولكنهم ستروا عنا
 لعلهم اعلم بها . و يدل على ما ذكر ما روى فى عدة اخبار عليكم ان تسألوا
 ولا علينا ان نجيب و غير ذلك من الأخبار الواضحة عند اولى الأَبصار و كذا
 ما ورد فى الأخبار المتكثرة ان لكل شىء عندهم حكماً و الناس محتاجون
 الى جميعها و مع ذلك ستروها عنهم واخروا البيان عن وقت الحاجة ولو لم-
 يستروها لكانوا علماء بجميع تلك المسائل و هو خلاف الواقع ففى الظاهر
 يتفق تأخير البيان عن وقت الحاجة الى العمل بحسب الظاهر .

المقصد الخامس

فى المنطوق و المفهوم و فيه فصول

فصل - قد عرفت سابقاً ان المنطوق هو اللفظ الذى ظهر المعنى به و رتبه

ولكن القوم اصطالحوا المنطوق في المدلول الذى هو الشبح المنفصل عن المعنى الواقع فى مرآة اللفظ المنطوق و عرفوه بتعريفات لأفائدة فى ذكرها والمفهوم هو ما ينتقل اليه السامع من مدلول الكلام الذى وضع الفاظه له سواء كان على رفقته او خلافه ثم انهم قسموا المنطوق والمفهوم على اقسام وقالوا المنطوق اما صريح كما فى الدلالة المطابقة او غير صريح كما فى الالتزامية ثم المنطوق غير الصريح اى المدلول الالتزامى على اقسام ثلثة مدلول بدلالة الاقتضاء ومدلول بدلالة التنبيه والأيماء ومدلول بدلالة الإشارة اما دلالة الاقتضاء فهى فى كلام يكون الحكم فيه مذكوراً و الموضوع محذوفاً و عرف حذفه بلزوم كذب او امتناع عقلى او شرعى نحو : رفع عن امتى الخطاء . اى اثم الخطاء و اسأل القرية . اى اهل القرية واعتق عبدك عنى على الف و الأتصاف يقتضى ان يقال ليس شىء من ذلك بدلالة لفظية و انما ذاك استنباط يستنبطه العقل بعد التفكير فى تعلق الحكم بالموضوع المذكور فليس ذلك بمنطوق ولا مفهوم و انما ذلك لوازم يفهمها العقل بعد التدبر فى اللفظ و ربما يخطئ و ربما يشبهه عليه أما ترى ان معرفة لزوم الكذب امر عقلى و ربما يقع فيها الخلاف و ربما يبقى الاشتباه و ربما لا يدري ما الموضوع المحذوف نحو رفع عن امتى ما لا يطيقون . فلا تدري هل المراد عين ما لا يطيقون فلم يكلفوا به او مؤاخذه ما لا يطيقون التحرز عنه و فى مثالهم رفع عن امتى تسعة الخطاء لا يدرون هل رفع عنهم اثم الخطاء او كفارة الخطاء او اثر الخطاء فى الدنيا او فى الآخرة فكيف يدل عليه اللفظ و يمكن ان يرفع عن قوم الخطاء عينه كما رفع عن الأقبياء فليس ذلك بدلالة لفظية و انما هو عقلية بعد التفكير والتتبع

و كذلك أسأل القرية فإنه يمكن السؤال عن القرية و جوابها كما نطق الحصة
فاللفظ صالح لهما معاً و انما تستدل على الحذف بالعقل و الأمتناع العادى
وكذلك اعتق عبدك عني بألف فإن عدم الجواز الشرعى أمر يحصل بالتفقد و بعد -
التفقد يفهم ان ذلك لا يصح و هل اراد الناطق التمليك ام لا ؟ الله اعلم به فكيف
يكون ذلك دلالة لفظية .

واما دلالة التنبيه فهى من اقتران الحكم بشيىء لولا علية له لبعده الاقتران
كقول النبى صلى الله عليه و آله (كفر) بعد قول الأعرابى « و اقمت أهلى »
و الا نضاف يقتضى ان يقال ان تلك أيضاً دلالة عقلية استنبطها العقل من هذا -
الاقتران لا من قول (كفر) . و اما فهم العلية فلا شك ان اهل العرف يفهمون
ذلك قديماً و حديثاً بعقولهم و لولا ذلك لم يعرف حكم مسألة ابدأ و فى
انكاره ابطال الشرع و الدين كمالاً و اما دلالة الإشارة كما يفهم اقل الحمل
من قوله و حماته و فضاله ثلثون شهراً و من قوله يرضعن اولاد هن حولين وهى
ايضاً عقلياً لا يخفى على المنصف والمفهوم اما موافق او مخالف و الأخير على -
اقسام كمفهوم الرط و الصفة و اللقب و العادة فالمفهوم الموافق ان يدل اللفظ
بالحكم المنطوق على غير منطوق ثانياً و يسمى عندهم بعجوى الخطاب و لحن -
الخطاب و القياس الجلى و مفهوم الموافقة و الطريق الاولى و القياس بطريق -
الاولى و الفجوى لغة مذهب الكلام و لحنه و اللحن ما يشير اليه اللفظ فيفهم
منه المخاطب المراد بالجملة هذا مثل قوله تعالى : لا تقل لهما أف و الحق
ان ذلك ايضاً امر يفهمه العقل بعد التدبر فى اللفظ و حال الأمر و الأمر
و المأمور و المأمور به او العرف و العادة وليس بشيىء يفهمه اهل اللغة بمحض -

سماع اللفظ اذ يمكن التشريع بأن لا يقال لهما هذه الكلمة خاصة الا ترى انه ربما يورى الأنساف في كلامه ويقول (ماعندى فلس) وهو يقصد منه صريح المنطوق و عنده دراهم و دنانير و هو صادق فلو كان نفى الأكثر مدلول اللفظ لكان كاذباً ولا فرق بين هذا الكلام و بين ما فى الدار واحد وليس نفى الواحد نفى الاثنين بطريق اولى فلعل فيها اثنان وليس الكلام بكذب فكذلك ماظنوه طريقاً اولى فى قوله لا تقل لهما اف و يفهم نفى الأكثر من الأدلة الخارجية لامن حاق اللفظ . بالجملة هذه الدلالة لا تعرف الا بالقرائن الخارجية وليست تعرف من حاق اللفظ ولا يجرى فى كل لفظ ولا بد من ملاحظة القرائن الخارجية و اما خصوص هذا اللفظ و ما يشاكله فى العرف فيستعمل فى كونه حكم . المفهوم كالمنطوق بطريق اولى : كما قال ابو عبدالله عليه السلام : ادنى العقوق الأف ولو علم الله شيئاً أهون منه نهى عنه انتهى . وكذلك قال الله سبحانه : من يعمل مثقال ذرة خيراً يره . و قال و منهم من اب تأمنه بدنيار لا يؤدّه اليك : و القرائن لا تخفى على الأدب الأريب والمدار على الفهم العرفى و اليقين العادى و هذه الدلالة ان لم تكن قرينة تسدل على جريان الحكم فى الأقوى منه فى تلك الجهة التى حكم عليها يكون من اصناف القياس المنهى عنه ويأتى ان شاء الله فى مباحث القياس وليس استعماله من مذهب آل محمد عليهم السلام بلاشك ولا اذتياب . و نحن لانعرف الأولى من غير الأولى الا ان نعرف وجه الحكم وعلته و نحن عاجزون عن ذلك و الله ورسوله اعلم بوجوه احكامهم فعن ابي عبدالله عليه السلام فى حديث قال له ابو حنيفة (انا صاحب قياس) فقال ابو عبدالله عليه السلام : فانظر فى قياسك ان كنت مقيساً ايما اعظم عند الله القتل

او الزنى قال بل القتل قال فكيف رضى فى التمثل بشاهدين ولم يرض فى الزنى
الآباربعة ثم قال له الصلوة افضل ام الصيام قال بل الصلوة افضل قال عليه السلام
فيجب على قياس قولك على الحائض قضاء ما فاتها من الصلوة فى حال حيضها
دون الصيام و قد اوجب الله تعالى قضاء الصوم دون الصلوة ثم قال له البول اقذر
ام المنى قال البول قال عليه السلام يجب على قياسك ان يجب الغسل من
البول دون المنى و قد اوجب الله تعالى الغسل من المنى دون البول انتهى .
و الأصل فى ذلك ما ذكرنا من ان الرعية لا يعرفون علة الحكم و وجهه فربما
يتصورونها وجهاً آخر و المقيس عليه اولى من ذلك الوجه دون العلة التى
حكم الله عليه بحكمه بها فلذلك منعوا الرعية عن القياس بالطريق الأولى .
فصل - الحق ان مفهوم الشرط حجة مطلقاً فى الانشاء و الاخبار
و الشرع و غيره و الحكم المعلق عليه يدور مداره نفيّاً و اثباتاً وكذلك مفهوم
الصفة لخصوص استدلال المعصومين بسلام الله عليهم بهما و لأن الحكيم لا يقول
ان جاءك زبد فأكرمه ثم يقال له وكيف اذا لم يجىء فيقول واذا لم يجىء ايضاً
فاكرمه وكذا لا يقول ان الإنسان الأبيض ينام ثم يقال له وكيف الأسود فيقول
و الأسود ايضاً ينام . و الحكيم لأبد و ان يعبر باللفظ المشترك بينهما لئلا يلزم
تكرار كلام و تقييد لغو و زيادة فى الكلام و قباحه فى البيان اما ترى قبح
قول القائل الميت الأسود لا يبصر و الأسود ذو عينين لا يعلم الغيب و اما الجهال
فيتكلمون بأقبح من ذلك من غير ذم بعضهم بعضاً فالحكيم لا يقول فى السائمة
زكوة الا اذا لم تكن للمعلوفة زكوة و لا يقول مطلق الغنى ظام الا ان لا يكون
مطلق الفقير ظلماً ولا ينافى ذلك عدم العمل بالمفهوم فى بعض المواضع كقوله

و ربائبكم اللاتي في حجوركم فالآية دالة على ان بنت الزوجة المدخولة ان لم تكن ربيبة ربيت في الحجر ليست بحرام غاية الأمر انه قامت الأدلة على خلاف مفهومها و كان الرجحان لها لأنها صريحة و المفهوم لا يعارضها ولا يكون ذلك سبب انكار المفهوم و ليس دليل حرمة الربيبة منحصراً بالآية و الذي يدل على مفهومه ما كتب الى صاحب الزمان صلوات الله عليه هل يجوز للرجل ان يتزوج بنت امرأته فاجاب عليه السلام : ان كانت ربيت في حجره فلا يجوز و ان لم يكن ربيت في حجره و كانت امها في غير حباله فقد روى انه جائز و في نسخة امها من غير حباله . غاية الأمر ان الأصحاب لم يعملوا بهذه الرواية و مفهوم هذه الآية فأنصف . وكذلك مفهوم الغاية لتبج تعليق حكم على غاية من الحكيم الذي لا يلفو في كلامه مع ان ما بعد الغاية مساوٍ مع ما قبله الا ترى انه يقبح من الحكيم ان يقول صم الى الزوال فإذا قيل و كيف بعد الزوال فيقول صم بعده ايضاً الى الليل و يقول سرالى المدينة ثم اذا قيل و كيف ما ورائها الى مكة فيقول سر منها ايضاً الى مكة و هكذا . ويدل على حجتيه ما روى عن ابي عبدالله عليه السلام ان الله عز وجل يقول و اتموا الصيام الى الليل فمن اكل قبل ان يدخل الليل فعليه قضاؤه لانه اكل متعمداً . فأبان بمفهوم الشرط ثبوت مفهوم الغاية للآية . و اما ما استنبط الحكم من قوله تعالى : و لا تقربوهن حتى يطهرن : فذلك ايضاً استنباط سنن و يجب على الشيعي ان يراجع آل محمد عليهم السلام فإذا راجعناهم رأيناهم قد اذنوا في مسحها بعد الطهر و قبل الغسل على كراهة كما حصر الله عباده بين مفهومين فاستنبط آل محمد عليهم السلام منهما الكراهة فان مفهوم لا تقربوهن حتى

يطهرن : جواز القرب بعد الطهر مطلقاً ومفهوم قوله فإذا تطهرن فاتوهن نفى-
 الأتيان قبل التطهر فتحكم آل محمد عليهم السلام بكراهة المس بين الطهر
 و التطهر عملاً بالمفهومين . قال العبد الصالح عليه السلام في المرأة إذا طهرت
 من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل و ان فعل فلا بأس
 وقال تمس الماء أحب الي . فنحن لانحتاج الى وضع القواعد بعقولنا ثم تفسير
 الكتاب عليها و ليراجع الكتاب الصامت وحده من ليس له كتاب ناطق و هذا
 كتابنا ينطق عليكم بالحق *

فتأمل - اختلفوا في حجية مفهوم اللقب و مرادهم منه اسم الذات او
 المعنى في مثل جاءني زيد او يجب عليك الصلوة مثلاً و لم يقم دليل على ان
 هذا مفهوماً ولو كان لمثل ذلك مفهوم لكان لكل ما يتكلم به الإنسان مفهوم
 و لكان كل مثبت نافياً لما سواه و كل ناف مثبتاً لما عداه و لكان كل حديث
 له معارضات لاتحصى و جميع الأخبار متناقضاً بعضها مع بعض و قد روى عن
 الصادق عليه السلام في حديث قال له ابو حنيفة كيف يخرج اى المنى من
 جميع الجسد و الله يقول من بين الصلب و الترائب قال ابو عبدالله عليه السلام
 فهل قال لا يخرج من غير هذين الموضعين . و هذا الخبر صريح في ان اثبات-
 الشيء لا ينفي ما عداه . و يؤيد ذلك ايضاً ما روى انه قيل لأبى عبدالله عليه -
 السلام ما الميسر فقال الشطرنج قيل انهم يقولون انها النرد قال و النرد هذا
 مع ان نفس المتكلم ربما لا يلتفت الى غير المنطوق و مثل ذلك القول في مفهوم-
 العدد و الذى يفهم من الأخبار انه ليس بذلك اعتبار كما قيل لأبى جعفر عليه -
 السلام بعد ما اجاز شاعداً و يميناً هذا خلاف القرآن فقال و ابن وجدته وه

خلاف القرآن قيل ان الله يقول واشهدوا ذوى عدل منكم فقال قول الله واشهدوا
 ذوى عدل منكم هو لا تقبلوا شاعداً ويميناً؟ وقال الرضا عليه السلام: انما ينقض
 الوضوء ثلث البول والغائط والريح انتهى. مع ان النواقض اكثر من ذلك وروى
 ثمانية لا تقبل لهم صلوة و عدهم و روى ثلثة لا تقبل لهم صلوة وعد ثلثة من
 اولئك الثمانية . وكذلك حديث رفع عن امتي تسعة وفي حديث ستة وعد ستة
 من تلك التسعة و امثالها كثيرة ولادليل على حجيته من عرف ولغة و شرع ومفاد.
 العدد اثبات الحكم له و السكوت عن الباقي و اما ما روى عن ابي عبد الله عليه
 السلام انه لما نزل استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن
 يغفر الله لهم فاستغفر لهم مائة ليغفر لهم فأنزل الله عليهم سواء عليهم استغفرت
 لهم ام لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم فليس ذلك من باب دلالة العدد بل قال
 الله عز وجل استغفر لهم او لا تستغفر لهم فكان مرخصاً لمطابق الاستغفار و قد
 نفى الله المغفرة عن السبعين فاستغفر مائة عسى ان يغفر الله لهم يمأة *

الحقيقة الثالثة

في ادلة الاحكام و فيها مقاصد :

المقصد الأول

في الكتاب و فيه فصول

فصل - اعلم انك ستعرف بعيد هذا ان العلوم على ثلثة عقلي و عبادى
 و شرعى و ان العلم المطلوب تحصيله على الأمور الجزئية العرضية العادية
 و العلم العادى الحاصل من قيام الأدلة العادية التى تسكن النفس عندها عادة
 و لا يحتمل عند قيام شىء منها خلاف ما دل عليه بحسب العادة حيث ان على -

ذلك مدار جميع الخلق من لدن آدم الى يومنا وما بعده من الأيام في جميع امورهم المعتادة بينهم ولا يطلب عليها العلم العقلي ولا الشرعى من دون فرق في ذلك بين شيء من الأمور العادية حتى اثبات النبوة الخاصة و غيرها و ان قد عرفت ذلك : فاعلم من العاديات التي قام على ثبوتها الأدلة القطعية العادية التي لا يحتمل خلافها عادة ان هذا الكتاب الذي بين المسلمين اليوم هو القرآن النازل على محمد صلى الله عليه وآله و من انكر ذلك فهو كمن انكر مجيئ محمد صلى الله عليه وآله و ظهوره في مكة و ادعائه النبوة و هو انكار اوضح البديهيّات و لا ينافي ذلك جريان احتمال الخلاف عقلاً كما سيأتى . فبعد ما تبين ذلك و انضم اليه ثبوت نبوة النبي صلى الله عليه وآله و انه الصادق على الله المصدق من عنده تبين كونه الكتاب المنزل من عند الله سبحانه الموحى اليه من لدنه تعالى فثبت كونه منزلاً من عند الله عادة و شرعاً و ان لم يثبت عقلاً ولا ضميراً .

فصل - و ان قد عرفت ما ذكرنا ظهر لك انه لا ثمرة للقول بتواتر جميع آيات الكتاب ولا حاجة اليه ولا اشتراط التواتر في ثبوت آياته . هذا و تواتر كل آية من القرآن غير معقول فإن القرآن كان ينزل على النبي صلى الله عليه وآله و آله نجماً بعد نجم الى ان توفي ولم يجمع في حيوته و كان عند كل مسلم ممن يرويه شيء آية او آيات او سورة فمنهم من مات و لم ترو عنه و منهم من قتل و لم ترو عنه و منهم من روى و لم تقبل منه لأنه لم يكن معه شاهد و منهم من روى و كان له شاهد فقبلت منه ولم يجمع القراء آت في اوائل زمان ابى بكر الى اواخره كما يروونه ثم جمعه زيد بن ثابت بامر ابى-

بكر و عمر فينتهي سند كل آية الى من حفظه منه و هذا الكتاب المجموع بين الدقّين تأليف زيد بن ثابت كما تضافر به الأخبار الخاصة و العامة بالقول بتواتر كل آية غير معقول كالقول بتواتر القراءات السبع او العشر عن النبي صلى الله عليه و آله مع ان كل واحدة منها ينتهي الى قارئ واحد و يروى عن كل قارئ روايان . هذا وصحة جميع القراءات مخالفة للحق المستفاد من الكتاب و السنة . بل الحق ان القرآن نزل من عند الواحد على حرف واحد و الصحيح منها واحدة نزل بها الوحي و تجويز القراءة لكل منها ليس الا لما ورد من - الرخصة و الأمر بالقراءة كما يقرأ الناس فافهم .

فصل - ثم اعلم ان القرآن نزل على ما يعقله العرب فهو عربيّ مبين يعرف العرب جميع الفاظه و معانيها و معاني عباراتها بلاشك ولا ريب و هذا القدر يكفيهم في معرفة عجزهم عن الأتيان بمثله فأنهم اذا قاسوا به كل كلام عرفوا انه افصح و ابلغ و اكمل ولكن القران كتاب علم و فهم علم الكتاب غير فهم - عباراته و الفاظه و ليس ما يعرفه العرب تفسيراً ولا تأويلاً بل ولا معنى فأناك لو سألت العرب ما معنى (قال) يقول (قال اى قال) وليس عنده ازيد منه ولو قلت له ما معنى (كان) يقول (اى كان) والذي يقدر على ترجمة الألفاظ بالفاظ اخر و حدود هو العالم بعلم اللغة و هو علم برأسه و ليس كل العوام يقدرّون على ذلك فى اىّ لسان كان . و علم اللغة علم مستقل يحتاج الى كسب و مهنة فالعرب يفهم الفاظه و عباراته من غير علم زائد على نطقه بالعربية و ما وراء - ذلك من التحقيقات من مراتب العلم للعلماء فمنهم من يعلم صرفه و منهم من يعلم نحوه و منهم من يعلم ببيانه و منهم من يعلم معانيه على حسب العربية

ومنهم من يعلم ما فيه من الصنایع البدیعیة ومنهم من يعلم ما فيه من سایر العلوم العربیة ومنهم من يعرف ما فيه من الحکمة و الکلام و الفقه و الاحتیاجات و امثالها . فجميع العلوم الظاهرية يمكن لأهل الأدب فهمه فأنهم اهل كل في . علمه و كذلك الحكيم في حكمته و الفقيه في فقهه و هكذا ألا ترى ان كتاب شرح اللمعة عربی يعرف العرب جميع الفاظه و عباراته ولا يقدرّون على تبيينه و تفسيره و شرحه و درسه و يعرف الصرّفيون صرف كلماته و النحويون اعراب كلماته و اما ما فيه من الفقه فهو مجهول عليهم اذ فهم ما فيه من العلم و تحقيق المطالب هو شأن الفقيه العالم بعلم الفقه و هو غير عربيّة الألفاظ فأنت قلت ان شرح اللمعة على لسان العرب و يعرفونه صح و ان قلت انك لا تعرف إلا الراسخ في علم الفقه صح و كذلك سایر الكتب العلمية في أي لسان كان على هذه الصفة و القرآن كتاب علم و أي علم فاعلم انما انزل بعلم الله و ان لا اله الا هو . تبياناً لكل شيء . ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين . فاذا كان على هذه الصفة فلا يعلمون المراد من كلماته و عباراته الا الراسخون في العلم و هم آل محمد عليهم السلام . وكما بتدرج ارباب الفهم في الفهم في فهم كتاب شرح اللمعة فمن كان له فقه قليل يعرف ظواهر فقهاء من العبارات و من كان له مهارة اكثر يعرف اكثر من الأول و يلتفت الى اللطائف و الاشارات و من كان له اطلاع ازيد من ذلك يعرف منه اكثر فيعرف المسألة و دليلها و وجد دلائلها و يفرع عليها فروعاً و يستخرج منها اموراً و مسائل لم تذكر فيه بخصوصها و من كان له ضرس قاطع يعرف اكثر من الأولين و يعرف ظواهره و خوافيه و يحيط بها فيد و يلتفت الى مواضع سهوه و خطائده وتركه الأولى

و الأحسن فى الأداء و يذكر ما هو الأحسن و الأولى و كذلك يتدرج
 مهم العلماء فى القرآن فأن تجاوزت عن رتبة العرب الذين يعرفون الألفاظ
 والعبارات دون ما يتضمنه من العلم فالناس فيه على درجات فكل يعرف على
 قدر درجته ولا يحيط بجميع ما فيه الا محمد و آل محمد عليهم السلام .

فصل - و اذ قد عرفت ما هنا لك تعرف كيفية اجتماع الأخبار على ما مر
 بلاغبار فما روى ان علم القرآن عند آل محمد عليهم السلام حق لامية فيه
 وهو ما ذكرنا وما روى من العرض على الكتاب فهو على المحكم القطعى الدلالة
 على المسألة العلمية و الا فى العربية كلها قطعى الدلالة الا قليل و ما روى
 من التدبر فى القرآن فلزيادة الفهم فى اشاراته و نكاته مثل سائر الكتب
 كلما تزداد من مطالعتها و مدارستها و قراءتها و التفكير فيها تزداد علماً بها
 و تعتمد دائماً على ما حصل العلم به منها كذلك القرآن حرفاً بحرف و ما روى
 من الحث على التمسك بالقرآن و العمل به فهو مما لا شك فيه يجب التمسك
 به و ملازمته و العمل بما حصل العلم به عند لا بما بقى متشابهاً مشكوكاً من-
 حيث المسألة العلمية التى يستنبطه العالم من كتاب العلم . بالجملة لواحظت
 خبراً بما ذكر لوضعت كل حديث موضوعة و حمدت الله و عرفت ان القوم
 لم يحلوا المسألة تحليلاً تاماً حتى يظهر خوافيها ويتمين ما فيها و تكلموا فيها
 من غير ان يحلوها حالاً تاماً فهم فى القال و القيل كممثل العميان و القيل كل
 نظر الى جزء منه و قاس عليه ما بقى منه فنحن نذكر هنا من كل نوع احاديث
 نبركاً ليظهر لك شواهد ما ذكر : فمن الرضا عن آباءه عليهم السلام قال قال
 الله عز وجل ما آمن بى من فسر برأيه كلامى انتهى . و قد عرفت معنى التفسير

و كذلك سائر ما ورد بهذا المضمون و قال رسول الله صلى الله عليه و آله في حديث ان الله انزل على القرآن و هو الذي من خالفه ضلّ و من ابتغى علمه عند غير عالى هلك انتهى . لاشك في ذلك و ذلك كأن تقول، إذا انحصر الأمر في تقايد الشهيد: شرح اللمعة كتاب، من خالفه ضلّ . و من ابتغى علمه عند غير الفقيه هلك و لابد و ان يقرأ على الفقيه فبعد ماقراً على الفقيه حصل من تعليمه العلم بمعاني شرح اللمعة فيقلده و ان كنت قد تلمذت عند ذلك الفقيه برهة فلربما تعرف بعض مسائل شرح اللمعة بسبب انسك بالفقه واما كلة فلا بد من الدرس ما لم تبلغ رتبة الفقيه الكامل و كتب الحسين بن علي عليه السلام في جواب اهل البصرة: اما بعد فلا تخوضوا في القرآن ولا تجادلوا فيه ولا تتكلموا فيه بغير علم فأني سمعت جدّي رسول الله صلى الله عليه و آله يقول من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار انتهى . فلا شك ان القرآن كتاب علم ولا يجوز التكلم في حلّ علومه الا للعلماء وهم آل محمد عليهم السلام و قال امير المؤمنين عليه السلام ما من شيء تطلبونه الا و هو في القرآن فمن اراد ذلك فليستأني انتهى . و ذلك لاشك فيه لأن العالم بجميع العاوم الذي يحتوي عليه القرآن كما قال عليه السلام ان علم القرآن ليس يعام ما هو الا من ذاق طعمه فعلم بالعلم جهله و بصر به عماء و سمع به صممه و ادرك به ما قد فات و حى به بعد ازمات فاطلبوا ذلك من عند اهلّه و خاصته الخبر . و قال عليه السلام في حديث اتقوا الله ولا تفتوا الناس بما لا تعامون الى ان قالوا فما نضنع بما خبرنا به في المصحف فقال يسأل من ذاك علماء آل محمد صلوات الله عليهم و قال عليه السلام في حديث ان الله قسم كلامه ثلاثة اقسام فجعل قسماً

منه يعرفه العالم و الجاهل و قسماً لا يعرفه إلا من صفاء ذهنه و لطف حسه
و صبح تميزه من شرح الله صدره للإسلام و قسماً لا يعلمه إلا الله و ملائكته
و الراسخون في العلم و انما فعل ذلك لئلا يدعى اهل الباطل من المستولين
على ميراث رسول الله صلى الله عليه و آله من علم الكتاب ما لم يجعله الله
لهم و ليقودهم الى الاضطرار الى الايتام بمن ولى امرهم فاستكبروا عن
طاعته انتهى . و ذلك شاهد ما قدمنا من الكلام و اعلم ان هذه الأقسام
طبقات تفسير جميع آيات القرآن لا ان كل قسم فى آية كما زعم من اراد
جمع الأخبار فللمقرآن جميعه طبقة تفسير و علم لا يعلمه إلا هم و له طبقة
يعرفه ذروا البصائر و له طبقة يعرفه العالم و الجاهل اى الجاهل بالعلوم
المقتصر على النطق بالعربية و روى ان علياً عليه السلام مر على قياض فقال
أتعرف الناسخ من المنسوخ قال لا قال هاكت و اهلكت تأويل كل حرف من
القرآن على وجوه انتهى . و ذلك ان معرفة الناسخ و المنسوخ امر كسبى
سمعى من العالم به و لا شك ان جميع الناسخ و المنسوخ عندهم و ان علم
ببعض غيرهم اخذاً من رسول الله صلى الله عليه و آله فمن لم يأخذ منهم فقد
ملك اذا قضى و أفتى . و قال عليه السلام فى وصية له عليك بقراءة القرآن
العمل بما فيه و ازوم قرائنه و شرايعه و حلاله و حرامه و امره و نهيه الخبر .
ولا شك فى ذلك و لا ريب راكن الجاهل يجهل القرآن قهراً و لا يمكن له العمل
بمجهوله قهراً و كذا لا يمكنه العلم بما فيه من العلوم الا بالتعلم فعليه بالتعلم
بم العمل به كما اذا قلت لك عليك بالعمل بشرح اللمعة و انت لا تفهمه قهراً
بمعناه ان اقرأ على فقيه و حصل العلم بمعناه ثم اعمل به و قال ابو عبد الله

عليه السلام انما يعرف القرآن من خوطب به انتهى، وذلك ايضاً لاشك فيه فأن القرآن كتاب علم حكمة و فقه غير سائر ما يحتوى من العلوم و هذان العلمان قد جاء بهما النبي صلى الله عليه وآله وهو العالم بهما على نحو الكمال و كل من تعلم في الاسلام منها شيئاً فقد تعلم منه و لم يتعلم جميع علمه الا آله عليهم السلام فكما انه يعرف شرح اللمعة الفقيه دون العرب يعرف القرآن من خوطب به يعنى محمد صلى الله عليه وآله ثم من علمه محمد صلى الله عليه وآله و قال في حديث : فأنا على الناس ان يقرأوا القرآن كما انزل فأنا احتاجوا الى تفسيره فالأهتداء بنا والينا انتهى . و ذلك على طبق ما قدمنا و قيل له في حديث و ما يكفيهم القرآن قال بلى لو وجدوا له مفسراً قيل وما فسرهم رسول الله صلى الله عليه وآله قال بلى قد فسرهم ارجل واحد و فسر للأمة شأن ذلك الرجل و هو على بن ابي طالب انتهى . و ذلك هو ايضاً قهرى لانه لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله تفسير جميع آى القرآن فضلاً عن جميع ما يحتوى عليه من العلوم فلم يفسره للناس و انما فسرهم لاحتاج علمه و ينبغي أخذ ما تجاوز عن فهم العرب و فهم ارباب البصائر منهم سلام الله عليهم .

فصل - وان قد عرفت نوع هذه الأخبار معانيها فأعلم انه قد ورد وجوب الأخذ بمحكم الكتاب ورد متشابهه اليد وان المتشابه ما يلتبس على الإنسان من معنى الكتاب فلا يدري هل هو مراد الله عز وجل ام لا و قد يكون اسباب التشابه لفظية كان يكون لفظ له معان عديدة لا يدري أيها المراد و تراكم القرائن و تعارضت فاشتبهت واشتبهت عن عمد من الناطق جل و عز ليضطرروا الى الرجوع

الى الراسخين و لا يقولوا حسبنا كتاب الله وقد يكون التشابه من جهة النسخ
فلا يدري هل نسخ ام لا وقد يكون التشابه من جهة العموم و الخصوص فأن
من القرآن ما لفظه عام و معناه خاص و ما لفظه خاص و معناه عام و قد يكون
التشابه من جهة المخاطب فأن من القرآن ما ظاهره الخطاب لقوم و معناه لقوم
آخرين من باب اياك اعني و اسمعني يا جاره و قد يكون التشابه من جهة
الاختلاف و التنازع فيه فكل قوم يفسره على وجه و قد يكون التشابه من
جهة الاطلاق و التقييد كما امر في العام و الخاص و قد يكون التشابه من جهة
العلم الذي شرحه فانك اذا لم تعلم مثلاً معنى الصلوة بمسائلها لا تعرف معنى
اقموا الصلوة اى معنى الصلوة و قد يكون التشابه من جهة غموض العلم و علو
درجته فلربما معنى الآية ايمان و تحسبه كفراً و تعرض عنه او كفر و تحسبه
ايماناً و تأخذه كما روى لوعلم ابوذر ما في قلب سلمان لكفره و امثال ذلك
فوجوه متشابهات القرآن كثيرة و قد شرحها ابو عبد الله عليه السلام في حديث
المويل رواد في البحار عن النعماني ومن راجعه أيس من تفسير الكتاب على حسب
الأبصار الناقصة و يعلم ان طبقة من تفسير القرآن متشابهة على كل احد . بالجملة
المتشابهة ما التبس عليك مراد الله منه من اى جهة كان فذلك مما يجب رده
الى الراسخين في العلم و اما المحكم فهو المتيقن من كل جهه يعنى لفظاً
و وضعاً و نزولاً و مراداً و علماً بحيث تعلم علماً يقينياً ان المراد منه هذا
و لا تنازع فيه و لا اختلاف في فهم المراد منه و لا في رواية تفسيره عن العلماء فذلك
لا يكون الا بعد التعلم من علماء القرآن و هم من نزل القرآن في بيوتهم
و علمهم الله معناه اذ هم يعلمون الناسخ و المنسوخ و العام و الخاص و ساير ما

في رواية النعماني و بدون معرفتها لا يصير محكماً ولا يعرفها سواهم فإن شئت قل المحكم هو النص و ان شئت قل هو ما اخذ من آل محمد عليهم السلام فجميعها واحد و يرجع الى شيء واحد بحول الله وقوته فلنذكر بعض ما روى في هذا المعنى فسئل ابو عبدالله عليه السلام عن القرآن و الفرقان أهما شيء واحد فقال القرآن جملة الكتاب و الفرقان المحكم الواجب العمل به انتهى . و منه عرف ان المحكم يجب العمل به و ذلك بعد ما اخذ عن اهله و لاشك فيه و ان لم يؤخذ من اهله يكون من حيث العام متشابهاً و ان كان من حيث اللفظ واضحاً و قال عليه السلام ان القرآن فيه محكم و متشابه فأما المحكم فنؤمن به و نعمل به و ندين الله به و أما المتشابه فنؤمن به و لا نعمل به و هو قول الله و اما الذين في قلوبهم زيغ الآية و قال ابو جعفر عليه السلام في حديث فـالمنسوخات من المتشابهات و الناسخات من المحكمات و سئل ابو عبدالله عليه السلام عن المحكم و المتشابه فقال المحكم ما يعمل به و المتشابه ما اشبهه على جاهله . الى غير ذلك من الأخبار و لا تعارض بين وجوب العمل بالمحكمات و بين ما مر أن عامها عند آل محمد عليهم السلام كما عرفت و اما ما روى من العرض على الكتاب فذلك ايضاً مما لاشك فيه و لا ريب يعتريه و ذلك ان من القرآن محكم لا اختلاف في ان معناه المراد لله سبحانه هذا لاغيره و منه متشابه و فيه اختلاف و لا يعلم المراد منه فالعرض الأخبار المحكمات المجمع عليها المعروضة عليها كل شبهة لا المتشابهات التي فيها تنازع و اختلاف من حيث نفس الكتاب او من حيث الروايات الواردة في تفسيرها بحيث يشبهه على الناظر معناها فترجع تلك الأخبار ايضاً الى

ما مر . و يكشف عن ذلك ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام من كتابه الى -
 الأُشتر و اردد الى الله و رسوله ما يضاعفك من الخطوب و يشتبه عليك من -
 الأمور فقد قال الله سبحانه لقوم احب ارشادهم يا ايها الذين امنوا اطيعوا
 الله و اطيعوا الرسول و اولى الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله
 و الرسول فالرأى الى الله الآخذ بمحكم كتابه و الرأى الى الرسول الآخذ بسنته
 الجامعة غير المتفرقة و قال موسى بن جعفر عليه السلام فى حديث مر فى
 الأُجماع فما ثبت لمتنجليه من كتاب مستجمع على تأويله او سنة عن النبى
 صلى الله عليه و آله لا اختلاف فيها او قياس تعرف العقول عدله ضاق على من
 استوضح تلك الحجة ردها و وجب عليه قبولها و الأقرار و الديانة بها و ما
 لم يثبت لمتنجليه من كتاب مستجمع على تأويله او سنة عن النبى صلى الله عليه
 و آله لا اختلاف فيها او قياس تعرف العقول عدله وسع خاص الأمة و عامها
 الشك فيه و الإنكار له الخبر . فتبين و ظهر ان اخبار العرض ايضاً موافقة لما
 ذكر و ليس كل آية ظاهرة فى معنى غير بالغة حدّاً لا اختلاف فيه معرضاً بل
 هو مما فيه التنازع و يجب رده الى الله و رسوله و اما اخبار التدبر و التفكير
 و الأتعاط به و الاعتبار و السير فى ارض معانيه فاعلم ان من بركات محمد
 و آل محمد عليهم السلام اغلب آيات القرآن من حيث مطابق مع ضرورة -
 الأُسلام بل الملل بل العقول فهو مجمع عليه و يجوز الرجوع اليه و العمل
 به و التدبر فيه من حيث انه مجمع عليه و اما من حيث الأجمال فانت تتفكر
 فيه لعلك تنال من اشارات الكتاب او آيات الآفاق و الأنفس و العقول و لطائف
 الآثار فلا ضرر فيه و ليس تفسيراً بالرأى البتة فلا تعارض بين هذه الأخبار

و الأخبار السالفة و الحمد لله و هذه الأخبار قد اعجزت الأُخيار عن جمعها
فلو تدبرت فيما ذكر بنظر الأُنصاف لرأيت ممن الله علينا في هذا المضمار ببركة
مشايخنا اعلى الله مقامهم و شكر مساعيهم الجميلة .

فصل - هنا كلام يجلو العيون و يحيي القلوب و هو ان النبي صلى الله
عليه و آله قال في آخر خطبة اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي اهل -
بيتي لن يفترقا حتى يردا على الحوض النخبر . فاطلق القول في عدم افتراقها
فيشتمل جميع الوجوه و العامة فرقوا بينهما فقالوا نؤمن ببعض و نكفر ببعض
و قالوا حسبنا كتاب الله و لا نريد ان نكتب كتاباً في حقبة العترة و افتراض طاعنهم
فالأواج علينا ان لا نفرق بين الكتاب و بين العترة ابداً فلا يجوز لنا الاستناد
الى الكتاب في مسألة من المسائل من دون العترة فأن كانت الآية ضرورة
فتحن نقول بوجوب العمل بها لأن العترة في اهل الضرورة و لاحجية في -
الضرورة من حيث هي و لا نعمل بالكتاب من دون تصديق العترة فأن الكتاب
نزل عليهم وهم اعلم به و يجب ان يؤخذ بتفسيرهم فضروريات الكتاب و محكماته
حق لتصديق العترة و تصديق النبي المعروف بالضرورة فتحن لانعرف معانيها
و لا نعمل به من حيث انه كتاب و نعرف ما نعرف منه بتصديق الحجج سالام -
الله عليهم و لا نستقل بالعمل بنصوص الكتاب منقطعة عن الحجج كالسنى و لا -
نفرق بين الكتاب و العترة على حسب التشيع ان شاء الله و اما المتشابهات فلا
نعمل بها الا بعد الرد الى الكتاب و الى الحجج فنعول بما صدر عنهم و جميع -
الكتاب لا يخلو من هذين القسمين كما أخر الله سبحانه عند منه آيات
محكمات هن ام الكتاب و اخر متشابهات فما كان متفقاً عليه هو محكم و ما

كان مختلفاً فيه هو متشابه وليس بين النفي و الأثبات منزلة فنحن لانعتبر نصاً ولا ظاهراً من حيث اللفظ بل نعتبر الاتفاق و الاختلاف فلو كانت الآية نصاً ولكن اختلفوا في أنه منسوخ ام لاهو متشابه او اختلفوا في انه عام ام خاص من حيث المراد فهو متشابه و ان كان من حيث اللفظ نصاً وكذلك نعمل به اذا كان من حيث اللفظ ظاهراً ويحتمل غيره الا انه قد قام الأجماع على ان المراد منه هذا و هو باقٍ غير منسوخ فأذاً ان شئت فقل علم الكتاب كله عند آل محمد عليهم السلام و نحن لانعرف منه حتى قول قل هو الله احد فهو من حيث المعنى متشابه بالنسبة اليها فأنت مدار التشابه ليس على دلالة اللفظ من حيث تفاهم العرب و العرف لأخبار متواترة و ان شئت فقل نحن نعمل بالمحكمات ونرد المتشابهات اليها و الظواهر من غير اتفاق و من غير تصديق الحجج متشابهة بأن القرآن كتاب علم غامض ولانعرف منه شيئاً من دون تفسير النبي و الوصى عليهما السلام .

فصل - و ان قد تنبهت على ما هنالك فاعلم ان اغلب ما في القرآن من النصائح و المواعظ و العبر والأوامر بالعدل والاحسان فما يشهد به جميع العقول السليمة و ضرورة الشيعة بل الاسلام بل الملل بل العقلاء و المعصوم فيها و هو مفسر لها و ما فيه من القصص و حكايات السالفين فيشهد به آثار الحجج سلام الله عليهم الواردة في التواريخ ولا سيما و اغلبها مجملات معروفة بين اهل السير و وردت بها الأخبار وما فيه من فضائل الحجج ومكارم خصالهم رعاو مقاماتهم فالأخبار في ذلك اكثر من ان تحصى و اوفى من ان يستقصى وما فيد من التوحيد و البرزخ و المعاد فقد ملأ العالم اخبارهم سلام الله عليهم

بتفصيلها وحكمها وشرحها وما فيه من مجملات الفقه كلها متواترة ضرورية من
 بتدريجات الأسلام وما فيه من بعض التفاصيل فقد من آل محمد عليهم السلام
 على شيعتهم وبينوا وشرحوا وفسلوا كما في الزيارة فعظمتهم جلاله و اكبرتم
 شأنه ومجدتم كرمه وادمنتهم ذكره وكدتم ميثاقه واحكمتم عقد طاعته ونصحتهم
 له في السر والعلانية ودعوتهم الى سياده بالحكمة والموعظة الحسنة وبذلتم
 انفسكم في مرضاته وصبرتم على ما اصابكم في جنبه واقمتهم الصلوة واتيمم
 الزكوة وامرتم بالمعروف ونهيتهم عن المنكر واجاهدتم في الله حق جهاده
 حتى اعلنتم دعوته وبنتم فرائضه واقمتهم حدوده وفشتم شرايع احكامه
 و سنتم سنته وصرتهم في ذلك منه الى الرضا الزيارة . وقال على عليه السلام
 في خطبته له وخلف فيكم ما خلفت الانبياء في اممها ان لم يتركوهم هملا بغير -
 طريق واضح ولاعام قائم كتاب ربكم مبيناً لحلاله وحرامه وفرائضه وفوائده
 وناسخه ومنسوخه ورخصه وعزائمه وخاصه وعاقبه وعبره وامثاله ومرسله
 ومحدوده ومحكمه ومتشابهه مفسراً جملة ومبيناً غوامضه بين مأخوذ ميثاق
 علمه وموسع على العباد في جملة الخير . وقال فاطمة عليها السلام في خطبتها
 فيكم عهده قدمه اليكم وبقيت استخلفها عليكم كتاب الله الناطق والقرآن
 الصادق والنور الساطع والضياء الالامع بينه بصائره منكشفة سرائره متجلية
 ظواهره مغتبط بدشباعه قائد الى الرضوان اتباعه مؤد الى النجاة استماعه
 به تنال حجب الله المنورة وعزائمه المفسرة ومجاريه المحذرة وميناته الجالية
 و براهينه الكافية وفوائده المندوبة ورخصه الموهوبة وشرايعه المكتوبة الى
 ان قالت فهيهات منكم وكيف بكم و اني ترفكون و كتاب الله بين اظهاركم

اموره ظاهرة و احكامه زاعرة و اعلامه باهرة و زواجه لايحة و اموره واضحة
 قد خلفتموه وراء ظهوركم رغبة عنه تريدون ام بغيره تحكمون بئس للظالمين بدلا
 الخطبة . فتبين ان اغلب ظواهر الكتاب مفسر بديهي قد حمل رسول الله صلى
 الله عليه وآله الخلق عليه و ان بقى آية فى جزئيات الاحكام فقد ورد فيه اخبار
 عديدة عن ائمة الانام حتى ان لقائل ان يقول لم يبق حكم بين الشيعة يحتاجون
 فيه الى الكتاب و لا يكون فيه نص عن الائمة الاطياب سلام الله عليهم فاعلم
 الكتاب امسا مفسر و اما مجمع عليه و ان بقى آية تكون من حيث متشابهة
 فالمرّة فيها الى الله و رسوله صلى الله عليه وآله و اليهم سلام الله عليهم وليست
 بمعرض قبل الرد لأنها متشابهة و بعد الرد ان كان الأخبار متعارضة ولو اخطأت
 خبراً بأطراف مأمّر استغنيت و لا قوة الا بالله عن جميع التحقيقات و التدقيقات
 و تعلم ان اصل النزاع فى حجية ظواهر الكتاب بعد هذا البيان الوافى لا يتمشى
 الا فى مذهب العامة العمياء فانه ليس فى ايديهم من احاديث النبى صلى الله
 عليه و آله ما يكفى عشر اعشار الدين فارادوا استنباط الاحكام من الكتاب
 و كتابهم غير مفسر و كتابهم غير مشروح فاحتاجوا الى بعض المزخرفات و اما
 كتابنا و الحمد لله مشروح مفصل واضح قائم عليه شارح عليهم حكيم بجميع ما
 فيه محيط بظاهره و خافيه ادام الله ظله على رؤوسنا و أقر عيوننا برؤيته ظاهراً
 مشهوراً ان شاء الله .

(التهذيب الثاني)

فى الاخبار و فيه مقدمة و مطالب و خاتمة

المتقدمة - فى ادلة حرمة العمل بما وراء العلم سواء كان ظناً او غير

وبيان مراتب العلم و محله وفيها مبحثان .

المبحث الأول - في ما يدل على وجوب العمل بالعلم و حرمة العمل

بالظن و فيه فصول :

فصل - في ذكر بعض الآيات الآمرة بالعلم او الناعية عن الظن قال الله عز وجل قل اتخذتم عند الله عهداً أم تقولون على الله ما لا تعلمون و قال ها أنتم هؤلاء حاجتكم في ما لكم به علم فلم تحاجون في ما ليس لكم به علم و قال و لكن الذين يفترون على الله الكذب اكثرهم لا يعلمون و قال قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفهاً بغير علم و قال و اذا فعلوا فاحشه قالوا و جدنا عليه آباءنا و الله أمرنا بها قل أن الله لا يأمر بالفحشاء اتقولون على الله ما لاتعمون و قال اتما حرم ربى الفواحش ماظهر منها و ما بطن و الأثم و البغى بغير الحق و ان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً و أن تقولوا على الله ما لاتعلمون و قال الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق و قال و ان كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم و قال و من الأبل أنسين و من البقر أنسين قل الذكرين حرم ام الأنثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الأنثيين ام كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهنذا فمن اظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ان الله لا يهدي القوم الظالمين و قال قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن و ان انتم الا نخرصون و قال الأعراب اشد كفراً و نفاقاً و اجدر ان لا يعلموا حدود ما انزل الله و قال اتقولون على الله ما لاتعلمون و قال ليحملوا اوزارهم كاملاً يوم القيامة و من اوزار الذين يعملونهم بغير علم و قال فأسألو أنبل الذكر ان كنتم لاتعلمون و قال و لاتقف ما ليس لك به علم ان السمع و البصر

و القوادكل اولئك كان عند مسئولا و قال فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون
 بالبينات و الزبر و قال و تقولون بافواكم ما ليس لكم به علم و تحسبونهم هيناً
 و هو عند الله عظيم و قال بل اتبع الذين ظلموا اهواءهم بغير علم و قال و كذلك
 يطبع على قلوب الذين لا يعلمون و قال و من الناس من يشتري لهو الحديث
 ليضل عن سبيل الله بغير علم و قال و لا تتبع اهواء الذين لا يعامون و قال
 و ما لهم به علم ان يتبعون الا الظن و ان الظن لا يغني عن الحق شيئاً و قال يا ايها
 الناس كانوا مما في الارض حلالاً طيباً و لا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم
 عدو مبين انما يأمركم بالسوء و الفحشاء و أن تقولوا على الله ما لاتعلمون و قال
 ان كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم و قال ثم جعلناك على شريعة من الأمر
 فاتبعها و لا تتبع اهواء الذين لا يعامون و قال ان يتبعون الا الظن و ما تهوى
 الأنفس الى غير ذلك من الآيات المحكمات الباعرات و لوندبر متدبر و خاف
 قوله سبحانه و اذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه ابائنا
 اولو كان الشيطان يدعوهم الى عذاب السعير و قوله و اذا قيل لهم تعالوا الى
 ما انزل الله و الى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه ابائنا اولو كان ابائهم لا يعلمون
 شيئاً ولا يهتدون و قوله ألم تر الى الذين اوتوا نبيياً من الكتاب يدعون الى
 كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ألم ير تلك التاويل
 و لم يستعمل التشكيك و لم يخض في الشبهات عرف بالانذار ان العمل بغير علم
 محرم و هو من خطوات الشيطان و تاويل العلم به ما هو اسم من الظن جسادة
 لمي الله في كتابه و تفسير بالرأى المنهني عند من عبر عنه في لغة العرب
 باليقين و المعروف و الظن خلاف اليقين و في العرف العلم ما لا يحتسب

الخلاف و الظن ما يحتمل الخلاف و في الشرع ايضاً الظن عديل الشك و خلاف العلم وقد قال الله سبحانه هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن فالحق بان العلم انعم من الظن تفسير بالرأى و قول علي خلاف اللغة و العرف و الكتاب و السنة و كذلك تخصيص الآيات باصول العقائد تخصيص و تقييد للكتاب بالرأى و هو منهى عنه و من فسر الكتاب برأيه فليتبوأ مقعده من النار و كثير منها مريح في المسائل الفرعية و كثير منها مطلقة غاية الأمر ان الظن في العقائد ايضاً فرد من افراد الظن المنهى و خص بالذكر في بعض الآيات فلا يصير سبب تخصيص العمومات و تقييد المطلقات وتأويل الآيات المخصوصة بالفروع و هذه الآيات مخدمة لصراحة دلالتها و قيام الأجماع على ان ظاهرها ما ذكر و بعضها نفس و شهادة اخبار متجاوزة حد التواتر بصحة ظواهرها فهي مخدمة و العمل عليها امر عظيم و اوردنا ان نذكر آيات تدل على المراد بضم بعضها الى بعض المبلغ مبغاً يصير خارجاً عن وضع الكتاب و انما اكتفينا بما هي بانفسها تدل على الدلالة و يخفى من الكتاب آية واحدة و ان الله سبحانه لم يبالغ في النهي عن القتل و الزنى و اللواط و شرب الخمر هذا المبلغ كما هو ظاهر فالأعراض عنها جسارة عظيمة و الأمر الى الله .

فشمس - في ذكر بعض الأخبار الواردة و هي متجاوزة حد التواتر حتى انه ذكر بعض أصحاب انه عد اثنا ومانى حديث وسته و عشرين حديثاً في النهي عن الظن و العمل بغير علم و العمل بالرأى و امثال ذلك ولكننا نذكر منها ما يدعون دليلاً غير قابل التأويل و غير محتاج الى ضم ضمنية قال ابو جعفر عليه السلام من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته

ملائكة الرحمة وملائكة العذاب و لحقه وزرمن عمل بقتياه و قال ابو عبد الله عليه السلام انهاك عن خصلتين فيهما هلك الرجال انهاك ان تدين الله بالباطل و تفتي الناس بما لا تعلم و قال عليه السلام اياك و خصلتين ففيهما هلك من ملك اياك ان تفتي الناس برأيك او تدين بما لانعام و قال ابو جعفر عليه السلام ما علمتم فقولوا و ما لم تعلموا فقولوا الله اعلم و قال ابو عبد الله عليه السلام النساء اربعة ثلثة في النار و واحد في الجنة : رجل قضى بجور و هو يعلم فهو في النار و رجل قضى بجور و هو لا يعلم فهو في النار و رجل قضى بحق و هو لا يعلم فهو في النار و رجل قضى بالحق و هو يعلم فهو في الجنة و سئل ابو جعفر عليه السلام ما حق الله على العباد قال ان يقولوا ما يعلمون و ينفوا عما لا يعلمون و قيل لأبي عبد الله عليه السلام ما حق الله على خلقه فقال ان يقولوا ما يعلمون و يكفوا عما لا يعلمون فأذا فعلوا ذلك فقد آدوا الى الله حقه و قال ابو عبد الله عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح و قال عليه السلام لا يسعكم فيما نزل بكم مما لا تعلمون الا الكف عنه و التثبت و الرد الى امة الهدى حتى يهدواكم فيه على التقيد و يجلو عنكم فيه العمى و يعرفوكم فيه الحق و قال عليه السلام ان الله شخص عباده بآيتين من كتابه ان لا يقولوا على الله الا الحق و قال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه و لما يأتهم تأويله و قال امير المؤمنين عليه السلام يا ايها الناس اتقوا الله و لا تفتوا الناس بما لا تعلمون و قال ابو الحسن موسى عليه السلام اذا جاءكم ما تعلمون فقولوا و ان جاءكم ما لا تعلمون فيها و امروى بسنده الى فيه عن الصادق عليه السلام في حديث قال قال ابو جعفر عليه السلام من افتى الناس

برأيه فقد دان الله بما لا يعلم و من دان الله بما لا يعلم فقد ضاد الله حيث احل
 و حرم في ما لا يعلم و قال ابو عبد الله عليه السلام من شك او ظن فاقام على
 احدهما فقد حبط عمله أن حجة الله هي الحجة الواضحة و عن امير المؤمنين
 عليه السلام في حديث من عسى نسي الذكر و اتبع الظن و بارز خالفه الى ان
 قال فمن نجي من ذلك فمن فضل اليقين وعن ابي البختری عن جعفر عن ابيه
 عليهما السلام ان علياً عليه السلام قال لرجل وهو يوسيه خدمني خمساً لا يرجو
 احدكم الاربع ولا يخاف الاذنب ولا يستحيي ان يتعلم ما لم يعلم ولا يستحيي اذا
 سئل عما لا يعلم ان يقول لا اعلم الخبر. و قال ابو عبد الله ان من حقيقة الايمان
 ان تؤثر الحق و ان تحرك على الباطل و ان تفهمك و ان لا يجوز منطقتك عماك
 و عن الرضا عن آباءه عن امير المؤمنين عليهم السلام قال قال رسول الله (ص)
 من أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماوات و الأرض و سمع ابو عبد الله
 عليه السلام يقول من استأكل بعلمه افتقر فقلت جعلت فداك ان في شيعتك
 و مواليك قوماً يتحملون علومكم و يشؤونها في شيعتكم فلا يعدمون على ذلك
 منهم البر و الصلة و الاكرام فقال عليه السلام ليس اولئك يستأكلون انما المستأكل
 بعلمه الذي يفتي بغير علم ولا هدى من الله عز وجل ليبطل به الحقوق طمعاً
 في حطام الدنيا و قال ابو عبد الله عليه السلام اذا سئل الرجل منكم عما لا يعلم
 فليقل لا ادري ولا يقل الله اعلم فيوقع في قلب صاحبه شكاً و اذا قال المستأجل
 لا ادري فلا يتهمة السائل و قال عليه السلام اذا سئلت عما لا تعلم فقل لا ادري
 فان لا ادري خير من الفتيا و قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله لا يقبض
 العلم انتزاعاً ينزعه بين الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء و اذا لم يبق

عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسألوهم فقالوا بغير علم فضلوا واضلوا و قال
صلى الله عليه وآله اذا تطيرت فامض و اذا ظننت فلا تقض و عن الصادق عليه
السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اياكم و الظن فان الظن اكذب
الكذب و قال الصادق عليه السلام لا يفلح من لا يعقل و لا يعقل من لا يعلم الى
ان قال من فرط تورط و من خاف العقوبة ثبتت عن التورع في ما لا يعلم و من
نجم على امر بغير علم فقد جدد في نفسه و من لم يعلم لم يفهم و من لم يفهم
لم يسلم و من لم يسلم لم يكرم و من لم يكرم هضم و من هضم كان الوم و من
كان كذا كان اخرى ان يندم و قال امير المؤمنين عليه السلام المتعبد بغير
علم كحمار ملاحونة يدير ولا يبرح من مكانه . الى غير ذلك من الأخبار التي
لا تحصى كثرة و ناهيك ما ذكرناه من الأخبار و هو متواتر المعنى مطابق مع
الكتاب يخالف للعامة مطابق للعقل المستنير و انساب باعطف الله التقدير و هو
الأولي و الأحسن و أليق بأكمال الدين و أتمام النعمة و إبلاغ الحجة و غاية
جل المتقدمين من الأولياء و المحدثين و جل من الآخر من ولا يامت
المعدول عنها الى ما ليس في الكتاب منه اثر ولا في السنة خبر ولا يدل عليه عقل
و ستعرف . بالجملة هذا مما احنا الذي قدمنا و حججنا التي اتينا :

و من كان ذافهم يشاهد ما قلنا و ان لم يكن فهم فيأخذنا

و ما نسم الآ ما ذكرناه فاعتمد عليه وكن في الحال فيه كما كنا

قال بعض اصحابنا المحدثين الثقات الذي وقفت عليه من الآيات القرآنية

الآخبار المعصومية الواردة في هذا المقام الدالة على المطلب بالمدابقة

و التشناع الالتزام ما يزيد على مائة آية و يقرب من خمسمائة حديث و غير

الفأ و مائى حديث وستة و عشرين حديثاً و الخبر الصحيح عن المعصوم يكفى واحد منه فكيف بهذا المبلغ ولا تكن كالذى قال روى لى اخبار الغدير من اربع مائة طريق و ما حدث لى ظن بالجملة هذا الكتاب لا يتحمل ازيد من ذلك و ان شئت اخبار الباب فراجع الكتاب المستطاب فصل الخطاب .

فصل - فى الاجماع على ذلك قال بعض محدثينا اعلم انه قد اجمع الامامية رضوان الله عليهم قديماً وحديثاً حتى صار من ضروريات مذهب اهل البيت عليهم السلام على اصالة عدم حجية الظن فى امور الدين و انها مبنية على العلم و اليقين دون الظن و التخمين و نقل التصريح بذلك عن الشيخ المفيد و السيد المرتضى و شيخ الطائفة و ابن ادريس و ابن قبه و الكلىنى و تلميذه النعمانى و الفضل بن الشاذان و الصدوق و الطبرسى و القطب الراوندى و الكراچكى و غيرهم و نحن لانحتاج فى ذلك الى عدم وجود خلاف فى ذلك ولكنى اقول ان هؤلاء اساطين الدين و عوام اعصارهم آخذون عنهم ذاهبون مذهبهم و هم مصرحون بالاجماع وبذلك يشهد مائة آية من الكتاب و الاخبار المتواترة المتجاوزة عن اقل مراقبه و يشهد به العقل السليم و سخافة ادلة القوم المخالفين و مخالفة العامة و سائر سنن الله و سنن رسله فيحصل من جميع ذلك علم لاشك فيه و لا ريب يعتريه على ان العمل بالظن ليس من دين الله ولا يجوز و لا يوصل الى الله و لا يقوم بالظن حجة من الله على خلقه و قد بلغ بطلان العمل بالظن مبلغاً لوقلت لشيعة ان فلاناً الفقيه يقول ان نظن الاظنا و ما نحن بمستيقنين بكذبك و يزعمك قادحاً فى العلماء مفترياً عليهم و يقول لو كان قولك صادقاً فلم نأخذ عنه ديننا و هو بنفسه غير مستيقن بدينه و ان

انت لا يحصل لك العلم من مجموع ذلك فأسأل الله ان يصلح وجدانك و اذا
لا تكاد تتيقن بشيىء من امور دينك و ليس ادلة حرمه الخمر و الزنى و اللواط
بهذه المثابة و انت كنت فقيهاً تصدق المقال و تعرف الحال فظهرا قد قام
الأجماع الذى لا ريب فيه بعد محكمات الكتاب و اخبار اصحاب فصل الخطاب
على حرمة العمل بالظن فلا مناص عن القول به البتة .

فصل - فى الأدلة العقلية و انما اتينا بالأدلة العقلية لنقابل ادلتهم و نبطل
بها براهمتهم لا لأجل انا نعمل بالأدلة العقلية فى دين الله و ثبت بها هذا
الأصل العظيم الذى هو مبنى جميع الشرايع والأحكام و ان كان ادلتنا العقلية
ايضاً مأخوذة من الكتاب و السنة جارية على طبعها لأنه بعد ما تلونا من الكتاب
و روينا من السنة لا يحتاج الى اعتقاد بغيرهما .

اذا قالت حذام فصمت قوها فان القول ما قالت حذام

ما قال آل محمد قلنا وما دان آل محمد دنا فنذكر منها ما ييسر فهمي من

رجوه .

الاول - اعلم ان حكمة الحليم جل شأنه فى خلقه افتضت ان يخلقهم جهالاً
اولاً ثم يمن عليهم بالتعليم فاخرجهم من بطون امماتهم و هم اقل شعوراً من
البهائم الا انه جعل فيهم قوة سالحة للتعليم والصعود الى عرصة العلم و انه خلقهم
لأجل عبادته و معرفته وكانوا بانفسهم جهالاً لا يعرفون طرق عبادته و معرفته
و لم يجعل فيهم اداة بالفعل ينالون بها المعرفة فأرسل اليهم الرسل و انزل
عليهم الكتب و أمرهم بالتعليم و التعريف و اخراج ما فيهم من القوة الى
الفعالية وكان من كمال التعريف و التعليم ترغيب سابق لهم و ترغيب قائم فيخلق

ناراً و جنة رهيبهم من عذاب تلك النار و رغبتهم في ثواب تلك الجنة و لم يكن الله جل و عز يضع فيهم قوة العلم و المعرفة و يخلقهم لها و لا يخلق لأخراجها الى الفعلية اسباباً فيكون خلقها لغواً و زائداً و عبثاً و ام يكن عاجزاً عن خلق اسباب لأخراجها الى الفعلية مع ان اخراجها الى الفعلية ادل على قدرته و اتم لحجته و اقود لهم الى الجنة و اسوق لهم عن النار و كان اولي و انسب الى شأن الربوبية و اكمل لدينه و اتم لنعمته و تلك الاسباب ادلة دالة على القطع و اليقين على ما اراد من خلقه العلم به و المعرفة بحقه لأنه اتم و اكمل و اولي هذا و الدليل نزولاً من آثار المدلول و صعوداً منشأ المدلول و والده و ان الله سبحانه جعل لكل واحد من خلقه اثرأ يشاكله و يخصه و يدل عليه و يطابقه فما اراد الله من خلقه في علمه له آثار و هي دالة عليه فان اخفى عنهم ما في علمه اظهر لهم ادلتد و برهانه و لذا قال لقد جائتكم برهان من ربكم و قال قل هاتوا برهانكم فكل ظاهر غني عن برهان و كل خفي يحتاج الى دليل ظاهر في العيان و كل ولد يتولد من نطفتي و الولد فيكون منهما مادة و صورة فالعلم و المعرفة يتولدان من والدين يشابهانهما فلذلك جعل الله على مكنون علمه دليلاً و هو كتابه الناطق على لسان نبيد صلى الله عليه و آله و لم يجعل دليل مكنون علمه ما لا يؤديه و لا يوصل اليه و ما يتولد منه غيره و ما يدل عليه و يدل على غيره او ما يحتمل ان يكون دليلاً له و ان لا يكون و لم يكن عاجزاً عن خلق دليل دال قطعي ليكمل دينه و يتم نعمته و الدليل على ان العلم اكمل و اتم و اولي غني عن البرهان لبداهته و مع ذلك قال الله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون و قال الله سبحانه افمن اعلم انما انزل اليك

من ربك الحق كمن هو اعمى انما يتذكر اولوا الألباب و قال هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن و ان اتمم الاتخرون . الى غير ذلك من الآيات و الأخبار المتواترة التي مرشيت منها و الله سبحانه عذب الأنبياء بترك الأولى و استعبد لهم فكيف يرتكب القبيح و هو قادر على ان يهيئ اسباب حصول العلم لهم فتبين و ظهر انه خلق اسباب العلم و لم يعدل عنه الى ما كان نقصاً في خلقه و حكمته و قدرته فمن ظن غير ذلك بالله سبحانه فقد عدل بالله و تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فهذا دليل ظاهر باهر بطلان الكتاب و السنة و الأجماع و لا يخصص و لا يقيد و شواهد كل كلمة مما ذكرنا موجودة في الكتاب و السنة فاسلم تسام .

الثاني - ان الله سبحانه خلق الخلق لعبادته و امرهم بعبادته للتقرب اليه و لا يتقربون اليه الا بالسير اليه و صاحب اليقين يسير اليه دائماً بأقدام الأمثال و لا ينقلب و اما صاحب الشك و الظن متردد و يحتمل في كل قدم انه متقرب الى الله و يحتمل انه منقلب . يدبر عن الله فأن رفع القدم الى مقام القرب جذبه احتمال الخطاء الى ورائه فأن اصاب خاف انه اخطأ و ان اخطأ رجا ان يكون اصاب فهو في ربه متردد دائماً فيكون عمله مع هذا التردد باطلاً فاسداً لا يعتقده متقرب الى الله به فلا يقدر على قصد القربة و لا يدري انه مطيع الشيطان في عمله او مطيع الله فكيف يعبد الله من يحتمل في قلبه انه يعبد الشيطان و لذا قال ابو عبد الله عليه السلام من شك او ظن فأقام على احد مما فقد حبط عمله ان حجة الله هي الحجة الواضحة و قال الله سبحانه ان الذين لا يفتشون الحق نسياً . و لم يكن الله عاجزاً ان يدل خلقه على ما يقربون به دائماً من غير انقلاب

ولا تردد .

الثالث - ان مما ساق العاملين بالظن امران معتمدان عندهم احدهما وجوب دفع الضرر المظنون و ثانيهما قبح ترك الراجح الى المرجوح و هما دليلان بهما يصوابون و الي ركنهما يؤوون اما الأول فلا بد لنا من معرفة الضرر وهو الذى اشتبه عليهم وليس الضرر هو النقص فى البدن او الحال و المال من جهة واحدة و الا لكان الجهاد و الختان ضرراً و الزكوة و الخمس و الحج ضرراً و لا ضرر و لا ضرار فى الدين بل مناط الضرر ان يلاحظ جميع جهات وجود الشئ و براعى الحاصل من الكل الا ترى ان الوالد الشفيق ربما يقطع يد ولده الملسوع و هو ضرر ظاهر حاضر ولكن الوالد يلاحظ نفع بقاءه و يراه اعظم من ضرر كونه بلا يد و يقطع رجل ولده الذى به شقاق و هو ضرر حاضر ولكن يرى نفع بقاء حيوته اعظم فيختار الضرر الحاضر لكثرة نفع الحاصل فبعد الموارثة يرى ان النفع فى قطع يده و العقلاء يسرفون اموالاً كثيرة و هو ضرر حاضر رجاء منفعة غائبة تفضل على الضرر الحاضر فأذاً لا كل نقص فى البدن و الحال و المال ضرر اذا كان فى غير الحاضر من الجهات الخفية الدنيوية و الاخرية منفعة و لا يعلم تلك الجهات الا المحيط بجهات الاشياء فاولاً لا يجوز المعقول الناقصة الاستدلال على نفى شئ للضرر المظنون فلعل فى الجهات الخفية الدنيوية و الاخرية وجوهاً لا تنصى فيها منافع لا يوصل اليها الا بهذا الضرر فالضرر ما اخبر الناصح ان ضرر و النفع ما اخبر العليم بالخبر انه نفع و كلية لا ضرر الا فى عصيان الله و لا نفع الا فى طاعة الله و قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من شئ يقربكم من الجنة و يبعدكم من النار الا وقد

امرتكم بدو ما من شئى يبعدكم من الجنة و يقربكم من النار الا وقد نهيتكم
 منه . فالضرر والتهلكة ما نهى الله عنه و الا لكان الجهاد حراماً و النفع فى ما
 امر الله سبحانه فاذا كان الأمر كذلك و رأينا الله قد نهانا عن العمل بغير علم
 و بالظن فى مائة آية و ورد الأخبار فى النهى عنه ما عد ألفاً و مائتين و ستة
 و عشرين حديثاً كما عدّه بعض محدثينا وجعلوا العامل بغير علم ملعوناً مطروداً
 اذاً العمل بالظن ضرر فى الدين و الدنيا و الآخرة فكيف يستدل بأن الظان
 يظن العقاب بترك مظنون و الاجتناب عن الضرر المظنون شيمة العقلاء و ليس
 ذلك الا كمن شرب الخمر لانه ظن فى تركها وجع المعدة و غفل عن ان فى
 نفس الشرب ضرراً يهلك دينه و أيمانه الا اجتنبوا هؤلاء عن الضرر المقطوع به
 و هو العمل بالظن بالكتاب و السنة و الأجماع و ظن العقاب من وجد واحد
 ظن حسبه و العليم الخبير المحيط قال اب عماتم بظنكم حبط عملكم و لم
 تمتنعوا به ابدأ و فى ظنكم ضرر عظيم فى دنياكم و بد يقع التنازع و التقاتل
 و التفساد و التعادى بينكم و براء بعضكم عن بعض و يلعن بعضكم بعضاً كما احدث
 فى ثنتين و سبعين فرقة كلهم عاملون بالظن و قد جر بتم و عانتهم بعينكم و ان
 تطيع أكثر من فى الارض يضلوك عن سبيل الله ان يتبعون الا الظن و انهم الا
 يخبرون و ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً و ما بالكىم لا يحصل لكم ظن من هذه
 التجارب و هذه الآيات و هذه الأخبار بضرر العمل بالظن فنجروا و تتسلمون
 ماى أدلة من اوهن من بيت العنكبوت و هى بنفسه الخفية فالعظم لله العلى الكبير
 و فيه ضرر فى اخرينكم حيث تخرجون بذلك عن زمرة المرحومين لقوله سبحانه
 و لا يزالون مختلفين الا من رحم ربنا . فانهم غير مختارين و فيه ضرر فى دينكم

حيث يورث لكم الاختلاف و غلبة الشبهات و التشاجر في الدين و التنازع
ويؤل امركم الى الشك و الريب و الأرتداد عن الدين ففي العمل بالظن فسادكم
والله لا يحب المفسدين. وان قلتم انا نظن في تركه العقاب فوجب الأجتنب فهناك
قوم آخرون يقولون انا نظن في ترك قتل فلان العقاب ويقول آخرون انا نظن في-
ترك امرأته له او ماله له عقاباً و ابطالاً للحكم فوجب ان نعمل بظنوننا وفي ذلك
فساد الهلك فتبين ان هذا الدليل دليل باطل وعن حلية الأعتبار عاطل والدين هي
ميزان اعمال العباد ولا بد وان يكون أمر أخارجياً معيناً مشخصاً يرجعون اليه في-
التنازع لا ان يقول كل احد اتى حاكمت الى قلبي وأفتاني بكذا و أتم تقولون
ان الكتاب والسنة ليسا بدليلين لأن الدليل ما يدل على اليقين وهما ظنيان
وانما الحجة والدليل ظن المجتهد فليس لله حكم في الخارج يرجع المتنازعون
اليه وظن المجتهد غيب في باطنه. هذا و دليلكم هو ظني واستدلال بالظن على-
الظن و لهذا اختلفتم ورد بعضكم على بعض و اعترض بعضكم في دليل بعض
و تفقون على ما عجزتم عن رده ولا يثبت ظن بظن فإنه لا يساعده كتاب ولا سنة
ومعنى لا ضرر ولا ضرار انه لم يجعل في دينه و شرايعه ضرراً على عباده وكلمه
جعلها نافع لهم ولا يدل على مطلبكم اصلاً و الأجتنب عن الشبهة المحصورة
ان كان ثابتاً بدليل شرعي في كتاب و سنة فهو الدليل لا كون الضرر فيه و ان لم-
يكن فلا يجب باحتمال الضرر فيه وبناء هذه الجهال التي تسمونهم العقلاء من-
الأجتنب عن الضرر المظنون ليس من المدارك الشرعية ولم يرد كتاب ولا سنة
ان تتعلموا دينكم من جهالكم الذين تسمونهم عقلاءكم و ليسوا بانبياء
و اما الثاني وهو قبيح ترك الراجح الى المرجوح فعلى هذا ما مر فان الراجح

ما طابق رضاء الله و المرجوح ما خالف رضاء الله و نحن لانعرف الراجح
من المرجوح كما لم نكن نعرف الضرر من النفع و الصلاح من الفساد و من
ذلكم على ان الراجح في عقولكم الناقصة و افهامكم البائرة راجح عند
الله و محبوب و المرجوح عندهما مرجوح عند الله فالراجح ما امر الله به
و ان كان في عقولنا مرجوحاً ه المرجوح ما نهى الله عنه و ان كان في عقولنا
راجحاً قال الله سبحانه عسى ان تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَ عسى ان تُحِبُّوا
شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ . فلم لا تقولون ان العمل بالظن مرجوح بهذه الأدلة الشافية
الكافية من الكتاب والسنة و الأجماع والعقل المستقير و يجب ترك المرجوح
الى الراجح و تعمدون على ما رجح في هذه العقول الضعيفة المتقلبة في الآراء في
كل يوم المائة مع كل ريح و توجبون العمل به مقتضاه دون تلك الأدلة الباهرة
الألمية المحمّدية العاوية . و مرّد الكل الى الله .

المرجوح . و عمدة ما ساق القوم الى القول بجواز الاقتناء العمل بالظن
ما زعموا انهم يعتقدون بالأجماع انهم مكلفون اليوم ولم يرفع عنهم التكليف
بذلك اجماع لا ريب فيه و أنهم يرون بالظاهر و العيان انه ارتفع العام بأغلب
المسائل عنهم و ذلك انما مما لا شك فيه ولا ريب معتبر به لا يتكلف الله نفساً الا
يسعها . و نيل ما دفع عنهم ليس في وسعهم فليسيروا به مكلفين به و هم مكلفون تقيناً
" الشك والوهم لا يمكن ان يكونا مآخذ التكليف فلم يبق الا الظن فهم عند
مذاهب العلم مكلفون بالاقتناء بالظن و هذا حاصل تحرير المسألة وتفصيلها مذموباً
في كتبهم فذهبوا في مقابليهم لنا قياس آخر ه هم انتم ه مكلفون بالعلم اجماعاً
و يحزق من العلم و جيداً بالظن ه ه ه بالكتاب و السنة و الأجماع و دليل .

العقل فعليكم بالأحتياط او تقليد من نال العلم لجوازه اجماعاً وكتاباً و سنة
و نقول تفصيلاً اما انتم اليوم مكلفون فلاشك فيه ولكن مكلفون بالعلم ان سئد
هذا الأجماع هو الكتاب و السنة و قد عرفت حالهما فى الدلالة على وجوب
طلب العلم فأنتم مكلفون بالكتاب و السنة و الأجماع و دليل العقل لكن بالعلم
كما تعترفون انه الأصل الأولى بالأجماع و انتم تجدون فى انفسكم عياناً
انه لا يمكنكم تحصيل العلم و يمكنكم تحصيل الظن و دونكم ايضاً جماعة
لا يمكنهم تحصيل الظن ايضاً و يمكنهم تحصيل الشك و دونهم قوم انزل منهم
ولا يحصل لهم الا الوهم . فالجماعة الذين لا يحصل لهم العلم بوسايط الله اعلم بها
لا يتكلفوا ولا يدعوا انهم فقهاء ويتركوا الأمر لأهله كما يجب لأصحاب الوهم
و الشك ان لا يعاملوا بهمهم و لاشكهم و على زعمكم يجب عليهم ان يأخذوا
من اصحاب الظن و كذلك يقول لكم غيركم انتم ايضاً لا تأخذوا بظنكم
و خذوا عن أصحاب العلم و ان قلتم نحن علماء فقهاء أساتيد كيف نأخذ بقول
غيرنا قلت انا نرى ايضاً علماء يشقون الشعر و تمام عمرهم مشغولون بالعلم
و البحث ولكن باخ امرهم من كثرة الشبهات و الشكوك مبالغاً لا يحصل لهم
ظن بمسألة من المسائل و انما هم فى مرية منها لتراكم الشبهات فما تكليفهم
هل يجب ان يعاملوا بشكهم و وهمهم او يقادوكم فما تقولون فيهم نقول فيكم
و نقول انكم من كثرة الشبهات و الشكوك و الرجوع الى كتب العامة انسد عليكم
باب العلم و هناك اقوام باقون على النظرة عدول ثقات اصحاب ذكر و فكر
و علم و حزم و تقوى يقولون يحصل لنا العلم و كما تقولون لا يجوز تخطئتنا
لا يجوز تخطئتهم و القول بأنه اشتبه عليكم ليس ببرهان و ان كان برهاناً فهم

ايضاً يقولون لكم هكذا ثم نحن نرى الكتاب و السنة و الأجماع يصدقهم فأنهم يرتبون قياساً هكذا و يقولون ان الكتاب و السنة و الأجماع و دليل العقل شهدت على بقاء التكليف و العمل بالعلم و الكتاب و السنة و الأجماع و دليل العقل ايضاً شهدت بان الله لا يكلف العباد بالمتعذر فليس العلم بمتعذر قطعاً فالقول بالتعذر قول بأبطال ما تدين المتقدمين اللتين شهدت الأدلة الأربعة بحقيقتها و الرد الى الله . فاما تدخلوا عن شبهاتكم و ادخلوا مدخل اخوانكم من المدعين العلم و اهدوا لما اهدوا اليه و اما اتركوا الاجتهاد في الدين و قلّدوا اخوانكم العالمين و لا نقص والله في اصابة الحق ليس اذا راجعتم الأدلة و راجعتم اجمالية و مضاق الوقت و لم تهتدوا الى مرّ الحق في المسألة و توقفتكم منها و شككتكم في الحق ولكن نظر عدل ثقة فقيه غيركم و عرف الحق جاز لكم تنايده و الاعتماد عليه في تلك المسألة لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فأنتم لاتعلمون و اولئك أهل الذكر فامتثل أمر الله و قلّدكم . هذا بيان الحق على الأجمال و سيايأتي في محله ان شاء الله عدم استداد باب العام و انه مفتوح واسع و الحمد لله و دين الله حنيف سهل ليس فيه هذا الدقيق .

(البيان) - ان الأدلة التي تقيدها على جواز العمل بالظن عقابية او شرعية فإن كانت عقابية فما يحكم به العقل بحكم بامتناع ضده فلا يقبل التخصيص و التقييد في الخارج و ان قيل كان الدليل خطاء فلم تمنعوا عن العمل بالقياس و الاستحسان و المصالح و الرأي و لم يكونوا الظن الساصل منها أقوى من الظنون التي تجوزونها . على ذلك يجوز ان يكون النبي مذكور النبوة و الأمام مذكور الإمامة بل التوحيد مذكوراً فإن الأدلة العقلية لاتخصس و ان

كانت شرعية فهاتوا بآية من كتاب الله أو سنة عن النبي صلى الله عليه وآله حتى تتبعكم واتفقتم جميعكم على ان تاتوا بحديث واحد يدل على مطلبكم، فلم تجدوا حتى تمسكتم بما يقال المرء متعبد بظنه ولم ير احد موضعه في كتب العامة والخاصة وعلى ما تفسرونه يعارضه ما سمعتم من الكتاب و كان الواجب على ما فرض كونه حديثاً عرضه على الكتاب والسنة و العامة فلو عرضته لصار هباءاً منثوراً مع انه ليس بحديث حتى انه في أحاديث العامة ايضاً ما يعارضه وهو ما رواه في المصابيح عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى الناس بغير علم كان أئمه على من أفتاه وقال من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار انتهى . وفي أحاديث الخاصة ما لا يحصى فإذا كان خبر هكذا شأنه كيف يجوز تأسيس أصل بد يمتنى عليه جميع امر الدين ويرد به الكتاب والسنة وعلى قولاكم هو أثبات ظن بظن بل بوهم نعم أتم دليل يذكر لهم في العدول عن مفاد تلك الآيات هو انها حق و اصل اولي و انما ساقنا الى العمل بالظن الاضطراب كأكل المية وقد قال الله سبحانه فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه و روى ما من شيء حرمه الله الا وقد احلّه لمن اضطر اليه . فالحق ان الأئصاف يقتضي ان يقال ان الوجوه التفصيلية التي يذكرها القوم ليست باب العام و وجوب العمل بالظن جار في جميع الشرايع في جميع الأزمان من لدن آدم الى يومنا هذا و جارية تلك الأداة في جميع المسامين غير الحاضرين مجلس الخطاب بل في جميع اهل المجلس

الاعالم باللحن و الا فالعوام الغافلون بعيدون عن فهم المطالب من الالفاظ حتى ان اليوم بعد كل هذه التريبة ربما يستفتى السوقي و يجيبه الفقيه فلا يفهم الا ان يكرر عليه و يمثل له و مع ذلك كله لا يفهم حاق المسألة فكيف بالناس ذلك اليوم وهم جديدا و الاسلام عرب بوالون على أعقابهم لا يفهمون من الاسلام الا شيئا بعد شيء فأدلة القوم تعم جميع الأزمان كما يصريحون به انما انه في مجلس الخطاب كان العمل بالظن فأذا كان باب العلم مسدودا على بني آدم كما يقولون انه على الظن بناء العالم و أساس عبس بني آدم هل من العبدية ان ينزل الله مائة آية في تحريمه و يحدث حججه بألف و مائتين وستة و عشرين حديثا في تحريمه و يشددوا عليه باللعن و الطعن عالم يشددوا مثله في الزنى و اللواط ولم يجوزوا لهم في حدث العمل بالظن ثم يتركونهم يعملون به من باب اكل الميتة وهو بمنزلة ان لا يكون في الدنيا من لدن آدم الى آخر الزمان مأكل لابن آدم الا الميتة و يحرمها الله عليهم في جميع الشرايع و يتركونهم يتناولونها من باب الاضطرار الى اكل الميتة و الشرع حاربه على مقتضى ما في هذا العالم وليس فيه الا الميتة فأنتصف و انظر هل هذا من السياسة ان لا يخلق لبني آدم مشروب في الدنيا غير الخمر فيحرمها الله و باعن ثمارها و يتركونهم يشربونها من باب الاضطرار بالله لا بظن بالحكيم العالم بالسياسة ذلك هلا أجرى شرعته على الأصل الثانوي؟ هل تفوه بحدث واحد يدل على ذلك؟ فتمين من ذلك ان الماء الكافي لشرب الناس موجود فأحل الماء و حرم الخمر و أنتم سئتم في بلد ليس فيه الا الخمر فقلتم نحن مضطرون الى شربها توجهوا الى الغدران العذبة و الأنهار العذبة التي يشربها غيركم او خذوا الماء عن جهاعة

عندهم الماء ولا تشربوا الخمر وإي اضطرار إذا كان يمكنكم ألا تأخذ عنهم وإي اضطرار لكم إذا كان يمكنكم الاحتياط فأذا ذهب الاضطرار إلى أكل الميتة ولا حاجة إلى أكلها ببركات أولياء النعم وهداة الأمم .

(السادس - أن القول بأن المدار على ظن الفقيه يستلزم عدم حجية الكتاب والسنة وحجيتها كأنها من الضروريات كما نقل عن جماعة منهم أن إطلاق الدليل على الكتاب والسنة مجاز لأن الدليل ما يفيد بنفسه القطع بالمقصود وهما ليسا كذلك بل هما أمارتان من الأمارات الاجتهادية وحكى التصريح عن الشهيد بأن المسألة بعد موت الفقيه تبقى بالامستند فإن المستند ظنه و بطل بموته و الكتاب والسنة ليسا مستندين للمسائل بانفسهما الا مقرونين بظن الفقيه ومن تتبع الكتاب والسنة عرف أن مذهب آل محمد عليهم السلام انهما برهانان جاءا من ربنا ويجب الرجوع اليهما والعمل بهما قال على عليه السلام ان المؤمن لم يأخذ دينه عن رأيه ولكن اتاه من ربه فأخذ به و قال من أخذ دينه من أقواه الرجال أزالته الرجال و من أخذ دينه من الكتاب والسنة زالت الجبال ولم ينزل وسئل عن اختلاف الشيعة فقال ان دين الله لا يعرف بالرجال بل بآية الحق الخبر . فالكتاب الذي صدق لما بين يديه وما خلفه ليس بدليل ولا مستند و لاحجة و ان الظن الذي هو اكذب الكذب صار حجة الله و المراد إلى الله .

البيان الثاني

في بيان مراتب العلم و الظن و عملهما و فيه فصول .

فصل - اعلم ان للموجودات الخارجية ثلث مراتب متباينة في الخواص و قد اعطى الله سبحانه الأنسان من جنس كل مرتبة مدركاً به يدرك ما فيها

وجعل لكل مدرك دليلاً يهتدى به فيها الى مقاصده ففي الموجودات حقائق
 معرات عن المعنوية والصورية واعطى الانسان حقيقة يدرك بها الحقائق وهو
 اذا أدركها يدركها بأنها كذا و يمتنع ان يكون غير ذا وفيها معان كلية فأعطى
 الانسان مدركاً كلياً معنوياً وهو العقل يدرك بها المعاني الكلية وهو اذا أدركها
 يدركها بأنها في الواقع الخارج كذا و لا يكون غير ذا و يسمى باليقين و منها
 امور جزئية ذات مراتب مختلفة فأعطى الانسان مدركاً سورياً و هو النفس
 و لها مشاعر جزئية بعدد أنواع مراتب الصور يدرك بكل مشعر نوعاً من تلك
 الصور و يسمى بالعلم و هو اذا ادرك شيئاً يدركه بأنه عندي كذا و يمكن ان
 يكون في الواقع الخارج غير ذا و يسمى دليل مدرك الحقيقة بالحكمة و دليل
 مدرك العقل الموعظة الحسنة و دليل مدرك النفس هو المجادلة بالتي هي
 احسن ولما كان درجات الأمة على هذه الثلاث قال الله سبحانه ادع الى سبيل ربك
 بالحكمة و الموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن .

فصل - حفظ الحقيقة المعرفة تعرف حقيقة الشيء و هذه المعرفة يقابها
 الأنكار كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها و الأنكار هو العجز و ذلك
 أن الانسان اما يصل الى حقيقة و اما لا يصل فإن لم يصل ولم يعرف فليس من
 اهل الحقيقة وان وصل واتحد بها فهو من اهل المعرفة فلا تردّد للحقيقة وليس
 بين النفي و الأثبات منزلة الا ان ينكر بعد ما عرف و يجحد . وحفظ العقل اليقين
 لا يندس اليقين بالشئ بمشاهدة الآثار من غير وصول الى الكنه فإن وجد آثاراً متففة
 اعتبر بها الكنه و يثقن به و ان تعارضت الآثار تردّد في أثبات الكنه فإن غلب
 أثر على سائر الآثار فمن خست نظره الى ذلك الأثر الغالب حصل له الظن

بالكنه و من حيث نظره الى الآثار المغلوطة حصل له الوهم بالكند و هذه العوارض الثلاثة قهرية لا يمكن دفعها عن العقل اذا ارتفعت و لاجلها اذا امتنعت فأنها تابعة للآثار وحاصلة منها و ليست توجد بغيرها . و حظ النفس العلم لأنها مراتب ينطبع فيها و في مشاعرها صور الأشياء فأذا انطبع فيها صورة كان لها علم و الألفى جاهلة يعنى ليس فى مرآتها صورة و هى خالية عن العلم .

فصل - اعلم ان كمال مرتبة دنيا يجتمع مع جميع ما فى المرتبة العليا فاليقين بالشيء يجتمع مع المعرفة و مع الإنكار كقوله تعالى و جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم : والعلم بالشيء يجتمع مع المعرفة ومع الإنكار ومع اليقين والظن و الشك والوهم ألا ترى انه قد يكون الصورة عند النفس او مشعر من مشاعرها و يتيقن انها موافق للواقع او مخالف و ربما يظن و ربما يشك و ربما يتوهم انه موافق او مخالف فلا تغفل عن هذه الأصول و لاتخطأ بعض المراتب ببعض .

فصل - اعلم ان امور هذا العالم بالمعنى آخر ثلاثة كلمات و جزئيات و الجزئيات على قسمين عادية و وضعيات اما الكلمات فيتوصل اليها بالأدلة العقلية المعنوية على ما مر و اما الجزئيات العادية فيتوصل اليها بمشاعر النفس الجزئية و الأدلة العادية و اما الوضعيات فيتوصل اليها بالأسباب الموضوعية و من رام التوصل الى كل نوع بغير ما ذكرنا يعد مجنوناً و خاطئاً و لا يكاد يصل اليه ابداً و كما مر فى الفصل السابق يمكن ان يحصل للإنسان علم وضعى و لا يكون له علم عادى و ذلك كما اذا قام شاعدان على ان المال مال زيد يحصل لك علم وضعى شرعى على ان المال مال زيد وليس لك علم عادى بان المال له

و يحصل لك علم شرعى بان الثوب نجس و لم يحصل لك علم عادى ابداً
وكذلك قد يحصل لك علم عادى بشئ فى الخارج كوجود الهند مثلاً ولا يتبدل
لك يقين عقلى بدليل عقلى يوجب نفى ما عداه فى الخارج ان الهند موجود فى-
الخارج و ربما يحصل لك ظن اوشاك او وهم عقلى و لا تغفل من ان فى عالم
العاديات ايضاً يقين علمى و ظن و شك و وهم الأثرى انك ترى النهار موجوداً
فهو يقين عادى و ربما تسمع خبرين تظن صدق احدهما و يكون الآخر
موهوماً و ربما تشك و هذه الأربعة كلها علمى صورى ليس بمعنوى و لا كلى
و كان عقل القوم هو هذا المشعر المدرك للصورى لأنهم يسمون أدلتهم الجزئية
الصورية عقلية و ما جزموا عليه يقيناً و اضداده ظناً و شكاً و وهماً و ليس لهم
اطلاع على العقل و أدلته ابداً و هذا اليقين و اضداده تجتمع مع اليقين العقلى
و اضداده الأثرى انك ترى النهار و تجزم بوجوده و ليس لك دليل عقلى على-
وجوده و ربما يكون لك مظلوناً عقلياً او مشدوكاً او موهوماً ولكن يكون
المنفس معزوماً بد قطعياً و هكذا اضداده كذلك للشرعى ايضاً يقين و ظن
و شك و وهم و هى تجتمع مع الحالات العقلية و اليقين العادى و شك و شبه
و وهمه الأثرى انك قد تتيقن بالأدلة الشرعية الوضعية ان المال مال زبد و فى-
العقل ربما تتيقن بأمر كلى ذلك من أفراد او تظن او تشك و كذا فى الخارج
ربما متيقن انت ايضاً بذلك او تظن او تشك و ربما يحصل لك ظن شرعى بسبب
معارض الأدلة ولكن بالعادة لك الأحوال الأربعة و كذلك الشك و الوهم كما
انك بالامام العادى تعلم ان زبداً يقدم العجبت و الدلائل او تظن او تشك
او توهم و ربما بالعقل ايضاً تتيقن او تظن او تشك و بالامام الشرعى تظن ان من

كان كذا ناصب أو تشاك أو تنوهم بالجملة فإذا عرفت هذه المقدمات و عرفت
مشعر كل شئى * ودليله :

فما ستمع ما اذا يقول العند ليب حيث يروى من أحاديث الحبيب
و اعلم انا نحتاج هنا الى ثلاثة مطالب .

الأول - كيفية حصول العلم بصحة الأخبار جملاً وما معنى الصحة .

الثانى - كيفية حصول العلم التفصيلى بان هذا اللفظ بعينه هو الصادر من
الحجة صلوات الله عليه و ليس فيه سهو و لا خطأ و لا تحريف و لا وضع .

الثالث - كيفية حصول العلم بمعناه مع كل هذه الاحتمالات اللفظية .

المطلب الأول

فى كيفية حصول العلم بصحة الاخبار جملاً و فى هذا المطلب ايضا فصول .

فصل - اعلم ان الفرقة المحقة فى تصحيح الاخبار على طريقين فمنهم
من يصححها بالقرائن الخارجية كمعاصرى الائمة عليهم السلام و متقدمى
العلماء و محدثيهم الى يومنا هذا فيطلبون القرائن حتى يحصل القطع و ان
كان كل واحد من القرائن لا توجب علماً الا انه اذا تراكمت ظنونهم يحصل لهم
القطع بأن هذا الخبر صحيح جملاً و من تلك القرائن ما تعود الى الأصول
و أصحابنا كما ذكروها فى كتبهم و هذه القرائن قد اُسمدت بابها علينا لخفاء تلك
الأصول فليس لنا اليوم اطلاع عليها ابداً و ان اطلعنا على شئى جزئى ظننى
بسبب أخبار بعض القدماء لا يكاد ينفع و منها ما تعود الى المحدثين
و الرواة و المشايخ التى كانوا يرونهم و قرب العهد و قلة الوسائط و معرفة
الحاضرين و سهولة معرفة من قرب عهده و توفى عن قليل و يمتد و اهله و ولده

ورسمه وحالته و آثاره موجودة يمكن الاطلاع على احوالهم فكانوا يحضرون
المجالس و يدخلون في المدارس و يرون المشايخ و يسمعون من هذا
و من هذا مع قرب العهد و يرون في الكتب فكان يحصل لهم العلم العادي
بصحة صدور الخبر جملاً عن الحجّة عليه السلام و هذه القرائن ايضاً قد
خفي علينا و ليس عندنا منها أثر و لا عين الم تسمع ان المرتضى يقول ان
أحاديثنا الا ماشاء و ندر متواترة عن الائمة الاثني عشر و نحن لانجد خبراً
واحداً متواتراً و لا نميزه ولا نعرفه الا بالنقل وهي لا تفيد علماً حتى ان المتواتر
المعنوي ايضاً قليل عندنا الا في الكليات و المجملات التي لا تنفع في معرفة
الأحكام الجزئية ولم يبق في أيدينا الا كتب عديدة منقولة من تلك الأصول غايده
الأمر ان بعض مصنفيهما قال اني اذكر في هذا الكتاب ما صح عندي : وقوله
ان ترقى الى الغاية يورث ظناً عادياً و الانصاف الذي لاعتصية فيد ولاحية ان
جميع ادلة المحدثين اليوم في تصحيح الأخبار ظنية نعم من تراكمها يدان ان
يحصل لهم علم بصحتها جملاً ومع ذلك ليس الظن المتعادل منها بانضعف من
الظن الذي يعمل به المجتهدون بل هي اقوى و اسد و اوفق و ليس لترسيخهم
المرجوح على الراجح و ترجيحهم من غير مرجح سبب و لا حاجة الي ذكر -
ادلتهم فان كتبهم و كتب مشايخنا بها مشحونة و منهم من يصدقها بعام الرجال
و هو بالانصاف علم أو هن من كل عام و أنه لا يفيد غالباً الا و بما اوشحاً
ولا يفيد الاظناً في بعض المشاهير المسهوع بهم و بحالاتهم كثير في الأخبار و الا
نفس ذلك العلم من الموهومات و على ذلك وجوه من الأدلة .

الأول . ان علماء الرجال لم يلاقوا الرجال فيشهدوا او يخبروا عن الخارج

الواقع و انما وثقوا و جرحوا باجتهاد و تتبع في النقول و التواريخ و لاعبرة بالآراء سواء اجتمعت او تفرقت وكل يخبر عما في نفسه و ظنه و لا يبلغ عددهم ايضاً عدداً يحصل من اتفاقهم ظن طبيعي .

(الثاني) - انك انت بنيت في العدالة على معرفة حسن الظاهر او الملكة فالرجل يعرف بالحالات اذا علم بها في ازمة كثيرة و تعاشرها في مدة مديدة و ان كتبوا في رجل حالته التي يعرف بها الوثيقة كتبوا حال ساعة او يوم و قل من كتبوا حال عمره و لا يوجد من كتبوا حال روايته و ان ما كتبوا هو ايضاً من غير مشاهدة و أما سائر حالاته كقولهم أنه تاجر او مات في سنة كذا او اسند عن فلان فلانفيد شيئاً و ان بنيت على الأسلام وعدم ظهور الفسق فذلك لا يحتاج الى علم رجال .

(الثالث) - انهم لم يزدوا في الرجل على انه ثقة اضعف او ما يشاكلهما الا في قليل من الرجال و ان زادوا زادوا ما لا يفيد العدالة و قل ما ذكروا في رجل انه عدل و الوثيقة اعم من العدالة و أراهم في الرجل يقولون ناصبي ثقة و الكتاب و السنة يدلان على الأخذ بخبر العدل و ما قيل ان التوثيق في علم الرجال تعديل كلام بالادليل و هذا التوثيق ايضاً عن اجتهاد و عن واحد او اثنين او أزيد تعليل .

(الرابع) - انهم يقولون ان اول من كتب في علم الرجال ابن عقدة الزيدى البترى ثم اخذ عنه على بن فضال الفطحي وكل من له فيد حظ اخذ عنهما وهما ناصبيان و لا يعتنى بقولهما لاسيما في الجرح و التعديل فأنهما فيد محل تهمة .

(الخامس) - ان علمائنا مختلفوا العقائد فيوثقون موافقهم ويضعفون مخالفهم

و هم و محل تهمة في ذلك كما شاهد في اهل عصرنا انهم يوثقون موافقهم
و ربما هو افسق الفساق و يكفرون و يضعفون مخالفهم و ربما هو اعدل الناس
و ربما يجمعون على تعظيم احد و يكتبون في كتبهم و في الاستفتاءات و في
المكاتيب و هو لا عظم له ولا ذكر امه و يجمعون على تقييس أحد وهو من اجل
الأجلاء فاي عبرة بتوثيقهم و جرحهم و هؤلاء المشهودون اينما اذا ما اتوا دخلوا
في زمرة الماضين رضوان الله عليهم اجمعين .

السادس ... انهم مختلفون في معنى العدالة و عدد الجائر و المعاصي
و اسباب الوثاقة و اسباب الجرح و منهم من قدم الجرح و منهم من قدم التعديل
و منهم من قال ان الأصل العدالة حتى يظهر خلافها و منهم من قال ان الأصل
الفسق حتى يظهر خلافه فماذا تستفيد من توثيق قوم لا تدري رأيهم في هذه
المسائل و لا تدري موافقة رأيك مع رأيهم و مخالفته .

السابع انك لم تر هذه العلماء الموثقين و الجارحين و لا تعرف حالهم الا بحسن الظن و هؤلاء في سنين متأخرة عن الرجال بالشعر و يأخذ
بعضهم من بعض و يجتهد بعضهم من قول بعض و ربما ينتهي الى واحد و ذلك
بسبب علم الغيب ان يدعي الرجل ان اليوم بالتبوع و الاجتهاد عرفت فلان
الرجل الكوفي و عرفت و ثاقته في كل حالته مع الاختلاف في معنى العدالة
و الوثاقة و اسبابها و بعد ذلك كله يخبر عن ظنه ان حصل ماذا تستفيد من
ان يكون قوم هكذا و قل من وثقه الجميع او جرحه الجميع .

الثامن ان اغلب الرجال غير المذكورين في كتب الرجال فانهم قد نوا ان
رجال الدارق عليه السلام وسنة المدة بين عنهم اربعة آلاف فتلا عن باقي الائمة

و هؤلاء الملاقون السامعون ثم من روى عنهم فى كل طبقة لا يعلم عددهم الا الله فلعلمهم يزيدون على مائة الف و المذكور فى كتب الرجال معدودون و كثير منهم مشتركون فى الأسم و اسم الأب و البلد و الصنعة فلعل منهم عدل ومنهم فاسق و كثير من المذكورين فى كتب الرجال مجهول و مهمل فمن اين عرفت ان هذا المذكور فى السند هو المذكور فى الكتاب و قرينة قولهم يسند عن فلان غير كافية فلعل الشيخ الواحد كان يسمع منه الوف و فيهم مشتركون فى الأسماء و اسم الأب و البلد و الصنعة مختلفون فى الصفة و غاية ما يحصل اذا حصل ظن لم يصل من الشرع اعتباره .

التاسع - انا ترى ان علماء الرجال مميزون بين الرجال فى الاجتهادات و القرابين و الاستحسانات و الخيالات التى اذا ذكروها تراها واهية ويختلفون اختلافاً فاحشاً فإى عبرة بقولهم ان هذا عندى هو فلان وليس بفلان .

العاشر - على فرض ان يحصل لك شىء من علم الرجال نقول لك ان هذا الحديث المسند مكذوب او صدق فأن كان صدقاً فلا حاجة الى السند فدعه على ماكان و ان كان مكذباً فالذى يضع متنّاً يقدر على وضع سند أسماء كل رجاله أسماء العدول فإى عبرة به وهو فرع كون السند حقاً فأن كان حقاً معلوماً فى الخارج فلا حاجة الى علم الرجال وان كان باطلاً فأى فائدة فى علم الرجال .

الحادي عشر - كما يحتمل التحريف فى المتن يحتمل فى السند ايضاً و تحريف المتن كثيراً ما يعرف بالقرابين و تحريف السند قلما يعرف فضلاً عن ان بآبدال لفظة عن بواو ربما يرجع السند الضعيف صحيحاً قوياً كما نقل صاحب المنتقى انه رأى بخط الشيخ أبدال عن بواو فى كثير من المواضع و اعجب منه

انه ذكر انه ليس فى التهذيب حديث واحد الا انه أما محرف المتن وأما محرف
السند وكثرة سهو الشيخ معروف مشهود كأنه كتب كتبه و مرثم ام يسراجها
ابداً .

الثانى - ان العدالة أمر لابد فيه من معرفة اعتقاد الرجل و اعتقاد
اغلب الرجال او كلهم الا نادراً خفى و ليس بمرسوم فى كتب الرجال فكيف
يمكن العلم او الظن بوثاقة الرجال و قول اهل الرجال ان من ذكره الشئ من-
غير تعرض الى مذهبه هو شيعى قول ظنى مع أنه لا يفيد فى تفصيل الاعتقاد
و الشيعة فرق مختلفة و لا يفيد فى كل الرجال .

الثالث - انا شاهد الناس ببالغون فى مدح من له عظمة فى شأن او
سابقة فى صنعة حتى يرفعونه عن درجته كثيراً و ذلك شائع فى كل عصر
وبالغون فى ذم من صدر منه قاذحة حتى ينزلونه عن درجته كثيراً كما نرى فى-
كتب علمائنا المتقدمين و المتأخرين مع اننا نعرف الممدوحين و المذمومين
نأى عبرة بمدح هؤلاء او ذمهم اذا شاهدوا و أهون من ذلك اذا اجتهدوا فى
سوالف الزمان .

الرابع - ان هذا العلم لو كان مما يتناول عليه التصحيح لكان الائمة
بطلبهم السلام يأمرؤن اهل عصرهم ان يكتبوا احوال اهل عصرهم حتى
لا تفوت و كذلك يأمرؤن ان يكتبوا رجال عصرهم فان ذلك شئ يخفى فى
الأزمنة الأئمة و الناس يحتاجون اليه الى ظهور القوائم عليه السلام و ذلك
كان من اكمال الدين و أتمام النعمة و ما كانوا يتركونه حتى يتم الدين ابن
ثقة الزيدى البصرى و على بن فضال القزوينى و نرى انه لم يقع منهم حديث

و احد في ذلك وما ترى في قولهم خذ برواية الأعدل والأوثق و أمثالهما او نهى
 عن قبول خبر الفاسق او وثقوا احداً او جر حوا احداً فأثماً ذلك في المعاصرين
 الذين يمكنهم الأطلاع على احوالهم ولا يفهم منها الرجوع الى علم الرجال .
 (الحاشية) - ان هذا العلم علم تاريخي و من علوم النسابة الشائعة في-
 العرب وكان بذلك فخرهم وكان ذلك غاية خبرتهم و لذلك روى عن ابي الحسن
 موسى بن جعفر عليه السلام عن آباءه عليهم السلام قال دخل رسول الله صلى الله
 عليه وآله المسجد و اذا جماعة قد اختلفوا برجل فقال ما هذا قالوا علامة قال
 وما العلامة قالوا أعلم الناس بأنساب العرب و وقايعها وأيام الجاهلية وبالأشعار
 و العربية فقال النبي صلى الله عليه وآله ذلك علم لا يضر من جهله و لا ينفع
 من علمه .

(الحاشية) - ان الحاصل منه ليس بشهادة فإن علماء الرجال لم يشهدوا
 القوم ولم تشهدهم انت وليس من باب أخبار فأخبار لا بد ان يكون عن السمع
 و الأبصار لا عن اجتهاد و اعتبار و إنما هو ككتاب قاض الى قاض فليس للمقاضي
 الثاني ان يحكم بمقتضى كتاب قاض اليه فقد روى عن السكوني عن جعفر عن-
 ابيه عن علي عليه السلام انه كان لا يجيز كتاب قاض الى قاض في حد و لا غيره
 حتى وليت بنو أمية فأجازوا بالبينات انتهى . فالعالم بالرجل قضى بظنه ان
 فلاناً عدل او ثقة و اتاك كتابه و حكمت بانه عدل او ثقة بمحض كتابه و ان قلت
 ان كتب الرجال من أمارات الظن و اني أعمل بالظنون الاجتهادية في -
 الموضوعات قلت أولاً رأيت الله سبحانه نهى عن الظن في الرجال قال الله
 سبحانه و ما لهم به من علم الا اتباع الظن و ما قنأوه يقيماً بل رفعه الله اليه

و ثانياً كيف يحصل الظن من تفتح كتاب الرجال و ترى انه كتب فيه فلان قال الكشي ثقة و اريك توثق بمحض ان رأيت كش ثقة او جش ثقة ولم يحصل في قلبك منه شيء مع العيوب المتقدمة ولم ير الرجل كشي ولا نجاشي و الظن امر طبيعي يحصل من سبب مفيد لذلك ولا يحصل بوضع قواعد موضوعة او أسباب مجعولة و على فرض حصول الظن من الذي قال لك أن هذا الظن في الموضوع حجة و قد اطلق الله القول في كتابه بالنهي عن الظن و اطلق الحجة عليهم - السلام في اخبارهم النهي عنه و قال رسول الله صلى الله عليه و آله ان الظن اكذب الكذب و الذي قال باكتفاء الظن بالعدالة فمن باب انه زعم انها السلكة و يتعذر الاطلاع عليها فحكم بجواز الاعتماد على الظن فيها برأيه و أما الذي يقول انها حسن الظاهر او ظاهر الاسلام فلا يقول بالظن ان لا تعذر من معرفتها وليس في الاخبار جواز الاكتفاء بالظن في العدالة .

السايق هشتر - اليس اذا حكمت بفسق الرجل او سوء عقيدته تحسب بهل غيبته لأنه متجاهر بالفسق و اى تجاهر اعظم من ذلك ان يشتهر فسق الرجل في جميع الأعمار لاهل الأنظار و تبرأ منه و تافره و تأمنه اذا ظننت انه فاسق او واقفى او فسق و تجرحه و تستحل غيبته و تفضيحه اذا ظننت انه فاسق و هل يجوز مثل هذه المعاملة في حق و مع ان الميت أعظم حرمة او يساويه و هل تطمئن في حق ان توثقه و تعدله بأن ترى في كتاب جاءك من ملة مثلاً فيه قال فلان ان فلان ثقة فتصلي خلفه و تستأمنه على أموال السامي و الغيب و تستأمنه في مالك لا ائتن بك ان تعامل الأحياء بذلك أبداً و كيف تستأمن ذلك في الأموات و باي دليل و باي كتاب و سنة اذ لك ايضا من باب اكمل الميتة

و من الذى جوز لك هذا الأكل وأى فائدة فى أكل لايشبع و هذا العلم لايفيد لأحد ظناً. فى اكثر الرجال ولكن القوم يصححون بمحض رؤية كش ثقة جش ثقة و ياليتهم كان عن رؤية و انما كاتب عن اجتهاد بعد أعوام طويلة و ذلك الاجتهاد أيضاً فى كتب مجتهدين آخرين فيحصل لهذا ظن لأجل انه حصل لفلان ظن من ظن فلان لأجل ظن فلان و هكذا الى عشر او عشرين واسطة و هل تكفى بأمثال هذه الظنون فى دينك و تستودع ثقة هكذا دراعمك ام لا الى غير ذلك من الوجوه و هى كثيرة و قد ذكرنا منها شيئاً وافياً فى كتابنا القواعد و هذا المختصر لايتحمل ازيد من ذلك فتبين و ظهر انه لو كان البناء على الظن لكان ظنون أدلة المحدثين أقوى و أمتن و الأخذ بها أولى ولكن لمشايخنا العظام اعلى الله مقامهم فى تصحيح الأخبار وجوه علمية قطعية هدايا الله اليها و الحمد لله الذى هدانا لهذا و ما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله .

فصل - اعلم ان الصحة معانى لابد و ان تعرفها اولاً فممنها صحة شخصية
ان يكون هذا الحديث صدر لفظاً او معنى من الحجة عليه السلام و تفوه بلفظه او معناه وهذا هو المعروف بين العرف وهو الخبر الصحيح بينهم و مرة يقال الصحيح لما يطابق صحيحاً آخر و ان لم يصدر من الحجة هذا اللفظ الخاص او معناه الخاص وهو الصحيح المعنوى النوعى كما روى عن النبى صلى الله عليه و آله ما جاءكم عنى من حديث موافق للحق فأنا قلت و ما اتيكم عنى من حديث لا يوافق الحق فلم أقوله ولن أقول الا الحق و عند صلى الله عليه و آله سينكذب على كما كذب على من كان قبلى فما جاءكم عنى من حديث وافق كتاب الله فهو حديثى و ما خالف كتاب الله فليس من حديثى و قال ابو عبدالله

عليه السلام ماجاءك في رواية من برّ او فاجر يوافق القران فيخذه به و ماجاءك في-
رواية من بر او فاجر يخالف القران فلا تأخذ به و امثال هذه الروايات كثيرة
و انما هي لمعرفة هذا النوع من السنة و الا ليس يمكن ان ينسطق الانسان
بكلام يكون مطابقاً للكتاب او السنة او الاجماع او دليل العقل او مخالفاً
للمعامة ولا يكون ذلك اللفظ صادراً من حجة ابدأ فهذه العروض لا تكشف
عن صحة الصدور و انما تكشف عن صحة المعنى نوعاً و منها صحيح العمل
وهو ربما يكون غير صحيح الصدور فلرب حديث صحيح الصدور وليس بصحيح
العمل لمكان معارض اقوى ثم من الصحيح ما هو صحيح عرفي كالحديث الذي
علم صحة صدوره من فلق فهم الحجة او من يده ومنه ما هو صحيح شرعي كالذي
امرت يقيناً من جانب الشارع ان تأخذ به كائناً ما كان و ذلك مثل ما أمرت ان
تأخذ بأقرار الرجل سواء كان في الواقع كذب لمصلحة ام صدق ام سها ام اخطأ
وامرت ان تأخذ باليمين العادلة سواء كانت كاذبة في الواقعة او ساهية او خاطئة
او مشتبهاً عليها و أمرت ان تستحل ذبيحة السوق سواء عامت انها ذكية ام ظننت
ام شككت فهذا هو الصحيح الشرعي سواء كان في الواقع كذباً ام صدقاً حقاً ام
باطلاً علمت به ام ظننت ام شككت ام توهمت و انت اذا عملت بأقرار الرجل
و انت تتوهم مطابقة اقراره للواقع لا تقول اني عامل بالوهم و حاكم به فان هذا
الوهم موضوع امرت انت تأخذ به يقيناً من عند الله و كذلك اذا شككت او
ظننت فليس من باب ان الشك حملك على العمل ولا الظن و انما هما موضوعان
و انت عامل بحكمهما لايهما وكذلك انت تأكل اللحم وربما لا تتوهم صحة تذكيته
و انما تأكل حلالاً قطعياً شرعياً و انت عامل بالقطع ولا تقول ان الوهم او الشك

حجة او اعمل بالظن و انما تعمل بالقطع و هذا الظن موضوع حكم كالرمان و العنب و انت لاتعمل بالرمان و انما تعمل بحكم الله القطعى فى الرمان أليس لوقال لك الأمام ما قال لك زرارة فى هذه المسألة فخذبه ما كان زرارة مفترض الطاعة و ما كان معصوماً و ما كان مأموناً عن الخطاء و السهو و النسيان و الشبهة ولا يشترط علمك او ظنك بمطابقته للواقع ولا يضر شكك ولا وهمك بمطابقة قوله مع الواقع و انما تعمل بقول الحجة القطعى و هو امرك اياه بالأخذ بقوله فافهم ما حرر فى هذا الفصل مجملأً و أتقنه .

فصل - اعلم انه لاشك فى ما قاله الأصوليون من سد باب العلم العادى بصحة صدور هذه الأخبار عن الحجج عليهم السلام و انما هم مفردون حيث يقولون بانها ظنية و يحصل منها الظن و لعمري جميع ما قالوا و أضعاف ذلك محتمل ولا يحصل منها الشك فأكثرها موهوم و اقل منه مشكوكاته و اقل منه مظنوناته و نادر نادر منها قطعى و هو بعض المجملات كمجملات مطابقة مع - الضروريات و هى ايضا لا يعلم صحة صدور شخصها و انما يعلم صدور معناها النوعى لا الشخصى و لعمري ان الأخباريين متكلفون فى اثبات العلم العادى بصحة صدور هذه الأخبار و جميع ما قالوا ظنون الا انها اقوى من ظنون المجتهدين واصفى و اقرب الى الفطرة فعلم الأخباريين من كل قرينة قرينة عند الأنصاف ظنون عادية و ظنون المجتهدين عند الأنصاف شكوك و اوهام هذا اعتقادى فيه قد أبديته فليقبل الواشون او فليمنعوا

والرعية من لدن ادم الى يومنا هذا مأمورون ان يأخذوا بالصحيح القطعى الشرعى فى جميع امورهم فلا يقدموا رجلاً ولا يؤخروا حتى يعلموا ان الله فيد رضا

يقيناً و هذا العلم و العمل به يدخلهم فى اهل التسليم و الطاعة و الأتقياد
 و يوجب لهم الزلفى و التقرب و الفوز بالنعيم المقيم سواء كان موضوعه معلوماً
 عادياً او مظنوناً او مشكوكاً او موهوماً و لهم عليهم السلام لكل شىء حكم
 يقينى و عليهم أيضاً الى العباد فى كل قرن و عصر و على اهل العصر ان
 يطيعوهم و ليس لهم ان يقولوا نحن نعمل بالظن أهم اذا أكلوا البطيخ بأمر الحجة
 عليهم السلام عاملون بالبطيخ او بأمر الحجة و ان قال الحجة عليه السلام أعمل
 فى هذا الشىء بقول هذا المجوسى فهو عامل بقول المجوسى و ينبغى ان يختلفوا
 و يباحثوا فى ان قول المجوسى حجة ام لا ام هو عامل بقول الحجة المعصوم
 المفترض الطاعة و على هذه فقس ما سواها .

فصل - اذا عرفت مامر فاعلم ان الأخذ بأخبار الآحاد هودين الله القطعى
 الذى لا شك فيه ولا ريب يعتريه ولا ثبات ذلك صنوف من الأدلة فمنها كتابية
 و منها ما قال الله سبحانه فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين
 و لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ولا شك ولا ريب فى ان مفادها
 ان يخرج رجل او رجال من كل فرقة الى موضع يكون فيه عالم فيتفقه عنده
 و يتعلم علم الدين حتى اذا رجع الى قومه يحدثهم بما تعلم و يعملوا به لعلهم
 يحذرون فلو لا ان اخبار الآحاد حجة يعنى مأموراً بالأخذ بها لم يكن لهذا
 الأثر الفائدة و اذا نظرت بالفطرة من دون توجه الى الشبهات ترى ذلك عياناً
 من الآية و منها قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولا شك ان مفهومه
 اذا جاءكم عادل بنبأ فلا تبينوا و المراد من لا تبينوا يعنى اعملوا به من غير
 تثبت و الا لكان خبر العدل اخس من خبر الفاسق وكذلك اذا قطعت النظر

عن الشبهات ترى ذلك واضحاً جلياً لأسيما بعد الاعتضاد بالأدلة الآتية
ومنها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين فمن عرفته
صادقاً وثقت بصداقته يجب ان تكون معه فيما هو صادق فيه و منها قوله يؤمن
بالله و يؤمن للمؤمنين وهو تصديق أفراد المؤمنين في ما يقولون و يخبرون كما
روى في خبر أسماعيل لا تصديق كلهم الى غير ذلك من الآيات و يكفى آية
من كتاب الله .

فصل - و من ذلك اخبار رويت في هذا المعنى و هى كثيرة نذكر منها
ما تيسر قال ابو جعفر عليه السلام لحديث واحد تأخذه عن صادق خير لك من-
الدنيا و ما فيها و سئل ابو عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال الق عبد الملك
بن جريح فسله فان عنده منها علماً و قال ان ابان بن تغلب قد روى عنى
رواية كثيرة فما رواه لك عنى فاروه عنى و قيل له ربما احتجنا ان نسأل عن -
الشيء فمن نسئل فقال عليك بالأسدى يعنى ابا بصير وقال اما مارواه لك زرارة
عن ابي جعفر فلا يجوز لك ان تردده و قال لرجل اذا اردت حديثنا فعليك
بهذا الجالس و اوما الى رجل من اصحابه قال الرجل فسألت اصحابنا عنه
فقالوا زرارة بن أعين و قيل له ليس كل ساعة ألقاك ولا يمكن القدوم و يجيىء
الرجل من اصحابنا فيسألنى وليس عندى كل ما يسألنى عنه فقال ما يمنعك من-
محمد بن مسلم الثقفى فأنه سمع من ابي و كان عنده وحيهاً و قال أما لكم من-
مفرع أما لكم من مستراح تستريحون اليه ما يمنعكم من الحرث بن المغيرة
النضرى و ذم رجلاً فقال لا قدس الله روحه ولا قدس مثله انه ذكر اقواماً كان
ابى عليه السلام اتهمهم على حلال الله و حرامه و كانوا عيبة علمه و كذلك اليوم

هم عندي مستودع سرى واصحاب ابى حقا اذا اراد الله بأهل الأرض سوء أصرف
 بهم عنهم السوء هم نجوم شيعتى أحياءاً وأمواتاً هم السذين أحيوا ذكر ابى بهم
 يكشف الله كل بدعة ينفون عن هذا الدين انتحال الميطلين و تأويل الغالين ثم
 بكى فقيـل من هم فقال من هم عليهم صلوات الله و عليهم رحمته أحياءاً وأمواتاً
 يريد العجلى و ابوبصير و زرارة و محمد بن مسلم و قيل للرضا عليه السلام
 ثقـتى بعيدة ولست أحمل اليك فى كل وقت فممن آخذ معالم دينى قال من ذكرىـا
 بن آدم القمى المأمون على الدين و الدنيا و قال فى الحديث المروى سامان
 كان محدثاً قال انه كان محدثاً عن أمامه لـعن ربه لأنه لا يحدث عن الله إلا الحجة
 و قال لرجل اى شىء بلغنى عنكم قال ما هو فقال بلغنى انكم اقمتم قاضياً
 بالكناسة قال قلت نعم جعلت فداك رجل يقال له عروة القنات و هو رجل له حظ
 من عقل نجتمع عنده فنشكلم و نسائل ثم يرد ذلك اليكم قال لا بأس و قيل له
 لا أكاد أصل اليك أسألك عن كل ما أحتاج اليه من معالم دينى أفيونس بن عبد
 الرحمن ثقة أخذ عنه ما أحتاج اليه من معالم دينى فقال نعم وسئل ابو الحسن عليه
 السلام من اعامل و عن آخذ و قول من اقبل فقال العمري ثقـتى فما ادى اليك
 عنى فعنى يؤدى وما قال لك عنى فعنى يقول فاسمع له وادفع فإنه الثقة المأمون
 انتهى . و هو معلل يجرى فى كل ثقة مأمون وسئل ابو محمد عليه السلام عن
 مثل ذلك فقال العمري و ابنه ثقتان فما ادى اليك عنى فعنى يؤدى و ما قال
 لك فعنى يقول فاسمع لهما فانهما الثقتان المأمونان انتهى . و هو ايضا معلل
 سنار فيما سواهما وقال النبى صلى الله عليه و آله المؤمن وحده حبيب و المؤمن
 وحده جماعة وقيل لابي عبد الله عليه السلام ارايت من لم يقر بانسـم فى ليلة القدر

كما ذكرت ولم يجحده قال أما اذا قامت عليه الحجة ممن يثق به فى علمنا فلم يثق به فهو كافر وأما من لم يسمع ذلك فهو فى عذر حتى يسمع ثم قال يؤمن بالله و يؤمن للمؤمنين وفى التوقيع الرقيق فأنه لا عذر لأحد من موالينا فى التشكيك فى ما يرويه عنا ثقاتنا قد عرفوا باننا نفاوضهم سرنا ونحملهم اياه اليهم وفى توقيع آخر أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله. الى غير ذلك من الأخبار الساطعة الانوارا وهى ربما تتجاوز مائة حديث ولا تقل انه اثبات أخبار بأخبار فانها اذا كثرت و بلغت حداً يحصل للإنسان العلم بصحة مضمونها وافقت الكتاب وضمت اليها قرأين قطعية فأفادت القطع يمكن الاستدلال بها.

فصل - فى الأدلة العقلية المستنيرة بالأنوار النقلية اعلم ان الله جل وعز خلق الإنسان مدنى الطبع لا يقدر فرد منهم على ان يعيش وحده لان لكل واحد مقومات وجود وحوائج لا تحصى و محال فى حقه ان يقوم بجميع تلك الحوائج بل لا يقدر على القيام بحاجة واحدة من نفسه لأنها أيضاً موقوفة على اسباب وعلل لا تحصى فقد فى محكم حكمته ان يتمدوا فى المدن و يقوم كل واحد بحاجة و يتشبك حوائجهم و يتشكك حتى يمكنهم ان يعيشوا الى متهى أجلهم فيجعل فى محكمات شرعه المستمر الذى لا ينسخ ان يكون، بعضهم امين بعض ويستأمنه صاحبه فى ما تكفل من الحاجة ويكون فى فراغ منه ولولا ذلك لوجب عليه ان يشتغل بنفسه بذلك و هكذا فى كل حاجة فوجب ان يكون كل حاجة موكولاً الى واحد و يكون اميناً فيه لا يجب الفحص عن شغله وعمله اللهم الا ان يظهر منه خيانة فى صنعه فيعرض عنه الى غيره كما اذا اساء الخباز خبز خبزه

لا يشتري منه ويشترى من غيره و امر المدينة لا يتعطل و يكون لكل احد بدل
فأن الصانع الواحد لا يكفى الكل فى تلك الصنعة فلذلك صنعة رجال قائمون بها
فأن ظهر من واحد خيانة يرجع الى غيره و بدون استيمان بعضهم بعضاً لا تقوم
المدينة و يلزم هلاك الكل و ذلك جار فى جميع الشرايع و الأعصار و المدن
و من جملة ما يحتاجون اليه بل من اعظمها ضبط الأخبار و حملها و نقلها فأن
ذلك ايضاً صنعة عظيمة تحتاج الى صرف عمر و فكر مستمر و سفر و نفرون -
بلد الى بلد ولو اشتغل كل الناس بذلك لخرب المدينة و بطل جميع الصنائع
و تعطل جميع الحوائج و لذلك ترى ان فى كل عمر و بلد يشتغل بطلب العلم
رجال أعمارهم ولا ينال منهم علماً وفهماً الا واحداً بعد واحد فاذا لم يكن العلماء
امناء الله على حاله و حرامه و أحكامه اوجب ان يطلب ذلك كل أحد و يتعطل
سوق المدن فالابد و الب يكونوا امناء يجب استيمانهم و الوكول اليهم كما
يستأمنون الخباز فى خبزه و اللحام فى لحمه و لو لم يكونوا مأمونين لكانوا
اخص جميع الناس و حاشاهم و قد شرفهم الله و انزل بأمانتهم آية و قال
و جعلنا بينهم و بين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة و قدرنا فيها السير
سيروا فيها ليالى و اياماً آمنين فمن الأحتجاج عن الباقر عليه السلام فى حديث
الحسن البصرى فبى هذه الآية قال عايه السلام بل فينا ضرب الله الأمثال فى -
القرآن فمن القرى التى بارك الله تعالى فيها وذلك قول الله عز وجل فيمن اقر
بفضلنا حيث امرهم ان يأتونا فقال و جعلنا بينهم و بين القرى التى باركنا
فيها اى جعلنا بينهم و بين شيعتهم القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة و القرى
الظاهرة الرسل و النقاة عنا الى شيعتنا و فقهاء شيعتنا و قول سبطه و قدرنا

فيها السير فالسير مثل للعلم سير به فيها ليالى و أياماً مثل لما يسير من العلم
 فى الليالى والأيام عنا اليهم فى الحلال والحرام والفرايض والأحكام آمين
 فيها اذا أخذوها عن معدنها الذى امروا ان يأخذوا منه آمين من الشك
 والضلالة والنقطة من الحرام الى الحلال ويؤيد ذلك ما قاله ابو عبدالله عليه
 السلام العلماء أمناء والأتقياء حصون والأوصياء سادة انتهى . ولم يعجز اتهامهم
 فى ما ادوا من الشرايع والآثار لما ورد فى دعاء الصحيفة فى الصلوة على اتباع
 الرسل و مصدقيهم صلى فيه على اصحابه ثم على التابعين لهم بأحسن الى ان
 يقول يسدينون بدينهم اى بسدين الصحابة و يهتدون بهداهم و يقفون عليهم
 ولا يتهمونهم فيما ادوا اليهم اللهم وصل على التابعين من يومنا هذا الى يوم الدين
 الى ان يقول و تبعثهم بها على اعتقاد حسن الرجاء لك و الطمع فيما عندك
 وترك التهمة فيما تحويه أيدى العباد و تردهم الى الرغبة اليك و الرهبة منك
 الدعاء . وهو صريح فى مدح الذين لا يتهمون الصحابة فيما ادوا من الأخبار لان
 على ذلك قوام العباد فى البلاد الم تسمع قول رسول الله صلى الله عليه و آله
 المؤمنون امناء المؤمنين على صلواتهم و صومهم الم تسمع قول امير المؤمنين
 عليه السلام ان المسلمين عدول بعضهم على بعض الا مجلود فى حد لم يمتب منه
 او معروف بشهادة الزور او ظنين و قوله فى صاحب الحمام انما هو أمين و قال
 المستشار مؤتمن الم تسمع قول ابى عبد الله عليه السلام الحجاج مؤتمن و قوله
 لا يقطع الأجير و الضيف اذا سرقا لانهما مؤتمنان و قوله الظئر مأمونة و قوله
 صاحب الوديعة و البضاعة مؤتمنان الم تسمع قول الباقر و الصادق عليهما السلام
 القابلة مأمونة . فإذا كانت الظئر والقابلة مأمومتين فى صنعتيهما ما بال العلماء

الأتقياء ليسوا بأمناء في صنعتهم وسمعت ما روى أن العلماء أمناء وما روى عن
 الصادق عليه السلام إذا قامت عليه الحجة ممن يثق به في علمنا فلم يثق به فهو
 كافر وأما من لم يسمع فهو في عذر حتى يسمع ثم قال أبو عبد الله عليه السلام
 يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين وعن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله اللهم ارحم خلفائي ثلثاً قيل يا رسول الله من خلفائك قال الذين يبايعون
 عديني ثم يعلمونه امتي وفي رواية الذين يأتون من بعدي ويروون أحاديثي
 وسنتي فيعلمونها الناس من بعدي وزاد في رواية أولئك رفقائي في الجنة فقال
 الحجة عليه السلام أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم
 حجتي عليكم وأنا حجة الله فتبين وظهر لمن نظروا أبصر أن العلماء في كل
 عصر أمناء الله وحجج الله وخلفاء الله يؤدون إلى من يليهم ويجب الأخذ عنهم
 والوثوق بهم والوكول إليهم وعليهم أن لا يؤدوا إلا الحق وليس على غيرهم
 المسألة كما أطلق الله القول في المدينة فأنه يريد بكم البسر ولا يريد بكم العسر
 وقال لا تجسسوا بقول مطلق فإن ظهر شيء من غير تجسس فاعلمكم مراعاة حكمكم
 فيه فعن البرزطي قال سأته عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبة فراء لا يدري
 أذكية هي أم غير ذكية ابصلي فيها قال نعم ليس عليكم المسألة أن ابا جهفر عليه
 السلام كان يقول إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجملتهم أن الدين أو سمع
 من ذلك على أن تكليف تصحيح الآثار من يوم سدورها وحفظها وتسليمها
 ومعرفة فيها في كل عصر ممتمنع للمكلف كما أن تصحيح معاملة الشاة من يوم تولدت
 وكما انتقلت من يد إلى يد في السنين إلى أن وصل إلى يد المالك مهتم
 عادي أو عسر على المالك فكذلك بالوكول إلى اللحام وعلى اللحام أن

لا يبيع إلا حالاً طاهراً وليس على الناس المسألة والتجسس ولا يشترط في حلية اللحم يقينهم بحله العادي أو ظنهم أو شكهم أو وهمهم والحلال اليقيني أخذه من سوق المسلمين وكذلك ليس على الناس ازبد من أن يأخذوا دينهم من ثقة ثم على الثقة أن لا يروى ولا يؤدي إلا ما اطمأن به وأخذ به بيقين و هكذا في كل طبقة وعصر وغير ذلك عسر و حرج و تكليف علم غيب وممتنع في حقهم كما يمتنع علمهم معرفة حال المتاع من يوم خلق إلى يوم أخذه بل ذلك اسهل من معرفة صدور الخبر في ألف ومائتين سنة قبل ذلك والعلم بأنه في كل عصر ما لحقه من السهو والنسيان والخطاء والتحريف وغير ذلك على أن العمل بالظن لاحجة عليه وعلى فرض الحجية لم يبق للقوم ما يمكنهم الظن بهذه الأمور معها فليس شيء من ذلك علينا بل على كل عالم في عصره أن يروى صحيحاً إن لنا في كل خلاف عدولاً ينفون عن ديننا تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وقد عرفت أن زرارة و نظرائه من هذه العدول رواية الصحيح عليهم فمهما اخذت الحديث من رابطة فقد اديت تكليفك ولا عليك بعد ذلك شيء كما روى عن الحججة عليه السلام اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله فالواجب على كل احد ان يأخذ من ثقة حديثه ويتكلم عليه وليس بتقليد له كما ليس اخذك جميع ما توكل به المسلمون تقليداً لهم وليس أخذ العلماء عن زرارة تقليداً له بل وأخذ العوام عن العالم تقليداً له بل كليهما من هذا الباب والإفعل فرض امكان معرفة العدالة و عرفان الفقيه أن زرارة عدل او امكان معرفة العامي عدالة الفقيه متى امكنه معرفة انه اخطأ ام لا وسها ام لا و حرف حديثاً ام لا هو مدسوس ام لا هو محفوظ

عن الغلط ام لا بل جميع ذلك مرفوع عن هذه الأمة و عليهم الاخذ من دون
فحص و تجسس و ذلك على نمة زرادة و الفقيه و هذا الطريق المهيح الذى وسع
لك ما امر الله سبحانه به فى كتابه من دون اشتراط عام او ظن و امر النبى
و الحجج عليهم السلام فى احاديثهم و ان قلت فمامعنى ما قدمت من حرمة العمل
بالظن و وجوب الاخذ بالعلم قلت هذا هو العلم الشرعى الذى امرت به قطعاً
جزماً سواء اكنت عالماً بالعادة او ظاناً او شاكاً او متوهماً و على ذلك بناء العالم
و اساس عيش بنى ادم و شرايع الانبياء و الرسل فى القل و البجل فارجع البصر
هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئاً و هو حسير.
فصل - انت تقر بنبوته محمد صلى الله عليه وآله و امامة عترته و عصمتهم
فضلاً عن حكمتهم و سياستهم و اهل ساير الملل مدعون بحكمته فى السياسة
و علمه بالرياسة و تعميره البلاد و تدبيره للعباد لاشك لا حد فيه مع وجود آثار
ذلك فى مرآهم و مسمعهم فأنصف هل يجوز فى حكمته فضلاً عن نبوته ان يأتى
بشرع جديد و يدعى انه خاتم الانبياء و يبقى دينه الى يوم القيامة و قد جرب
ما أفسد الأمم الماضية فى أديانهم و تمزيقهم كل ممزق من آرائهم و اهواءهم
و ظنونهم و علم بما سيقع بعده من غلبة الجهال و دول الضلال و عام ماسيتالى
به امته من كثرة الشبهات و الشكوك من مؤامرة المذاهب و مخالطتهم و علم
بالكذبة عليه و الخونة و اللاعبين فى دينه و الساعين فى اطفاء نوره و علم بغصب
الخلافة و ارتداد الأمة و بقاء اقل قليل و علم بغيمية خايفته دهوراً تبيض الأعين
منها و تسود القلوب و تنطس فيها أعلام الدين و تسد مسالك اليقين فيحرم فى-
كتابته فى مائة آية العمل بالظن و ماسوى العلم و يصدر الفأ و مأتين حديثاً فى-

تحريم ذلك و كونه عديل الخمر و لحم الخنزير و الميتة و الفواحش ثم يرتحل
من بينهم ولا يترك فيهم أخباراً قطعية الصدور تكون خليفته و حجته عليهم
قطعية لا يكون لهم عذر و يتركهم الى ايام ظهور الحجة لاني لهم ولا امام لهم
ولا اثار قطعية منهم ولا حجة عليهم من الله بالغة و هو قادر على ذلك لا مانع
له منه هل يظن بحكيم ذلك فضلاً عن نبي فان قلت انه قد اتى بالدين و اظهره
و هو غنى عن أيمان المؤمن و كفر الكافر فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر
فأذا افسد دينه الأمة بعد فائمه على من أفسده ليس عليه شيء قلت ان الذي
يقول لله الحجة البالغة و يقول اليوم أكملت لكم دينكم و يقول اني رسول الله
اليكم جميعاً و يقول انا خاتم النبيين و يقول يجب على جميع الخلق الى يوم القيامة
ان يتدينوا بدينى لا يأتى بدين يلعب به رجال من متقدمى الأمة و منافقيهم فى-
سنين عديدة ثم يترك الناس الى يوم القيامة بالدين ولاشرايع ولا آثار ولا أخبار
قطعية كلعب الصبيان و هو يعلم انه يشتد الشبهات و الشكوك يوماً فيوماً و هو
يعلم انه سيخرج فى امته رجال مدعون للنبوّة و الأمامة و يأتون بشرع جديد
و يريدون أطفاء نوره و رفع دينه بالكلية فلا بد وان يتم حجته البالغة على اهل
كل عصر و يكمل دينه لأهل كل عصر و يتم نعمته عليهم و قد حرم على اهل كل
عصر العمل بالظن بآيات و اخبار لا تحصى غير مخصصة بزمان دون زمان هل تظن
ان لا يبقى بعده اخباراً قطعية الصدور و تكون خليفته و خليفة وليه فى غيبته
و حكماً بين رعيته و مرجعاً عند اختلاف أمته فان لم يترك فقد ضيع من فى-
أصلاّب الرجال و أرحام النساء بالأثم منهم ولم يبلغ حجته اليهم و لارسالته اليهم
اذ لم يبلغ منه اليهم دعوة قطعية ولم يكمل لهم دينه و انما سمعوا بدين ناقص

و أخبار واهية يحتمل الصدق والكذب والخلاء والسهو والتحريف والتبديل واختلاف وجوه الدلالات و الاحتمالات والمعارضات فأى حجة لله عليهم و هم يعارضون يوم القيامة انك قلت فى كتابك ولا تقف ما ليس لك به علم و انا ما علمنا بدين منك و لاحكم فما قفونا هذه الا وهام وانت نهيتنا ان نقول عليك ما لم نعلم و جعلته عديل الفحشاء فلم نقل عليك ما لم نعلم انه دينك و لعمري لو فعل ذلك مدع للنبوته لكان ذلك دليل انه ليس بنبي بل ولا حكيم البتة و لعمري ان ذلك من فروع تجويز ان يرثى النبي ولا ينصب خليفة بعده فيهمل الامامة و انما العامة بعد ما جوزوا عدم نصب الخليفة و رأوا أخبارهم كلها مشكوكة او مظنونة جوزوا ذلك و الا فالدليل الذى يوجب نصب الخليفة يوجب نصب أخبار قطعية بعد الغيبة تكون خليفته بعد غيبة امامهم و الأخبار الظنية عديل نصب امام ظنى و بعث رسول ظنى بل و آله ظنى و الأدلة العقلية لا تخص فان لم يجز هناك لم يجز هنا حرفاً بحرف فان قلت قد بقي منهم أخبار فيها أخبار صحيحة قطعية و أخبار ظنية و يجب على الرعية ان يستخرجوا الأخبار الصحيحة من بينها باجتهدهم قلت ان ذلك يؤدى الى الاختلاف و ذلك بمنزلة ان يكون امام حق فى عرض الناس غير معروف و يجب على الناس طلبه بظنونهم فلا يكون مثل ذلك حكماً بينهم و يتخذ كل واحد رجالاً و يقع الاختلاف و التنازع و حكاية (منا امير و منكم امير) و ذلك ليس من الحكمة و لعمري لا يظن بساطران عاقل ذلك فضلاً عن نبي .

فصل - لاشك ان محمداً صلى الله عليه وآله هو رسول الله الى الناس الى يوم القيامة و قد عاش اياماً و ارتحل على تقدير مقتضى البشرية و ان آل -

محمد عليهم السلام خلفاؤه و اوصياؤه و حفظة دينه وقد ارتحلوا بمقتضى تقدير-
البشرية و قد غاب قائمهم ايضاً من بين الرعية فلا يراه أحد و لا يسمع منه أحد
فأما ان تقول رفع عنا التكليف و الأسلام فتخرج عن الأسلام و اما ان تقول
نحن مكلفون بدين الله و الأسلام الى يوم القيامة فأسألك ان تنظر فى السماء
و الارض هل بقى فينا من يهديننا و ما يهديننا الى دين و يدعونا الى الله جل
و عز غير هذا الكتاب و السنة فهما اللذان بقيا فينا يدعواننا الى الحق و الى
طريق مستقيم فلا بد و ان يكونا جملاً خليفة النبى و الولى و الداعيان لنا الى-
الله و رسولاً قولياً من الله و اماماً نطقياً و حجة من الله من اعرض عنهما فقد
اعرض عن الله و من تمسك بهما فقد تمسك بالله و العدول عنهما خروج عن -
السيدين و كفر برب العالمين فكما ان الرسول فى حياته رسول يقينى كونى
فبعدهم هما رسول قولى يقينى و كما كان هو معصوماً عن الخطاء و ان افترى
عليه مفتر فضحه الله يجب ان يكونا بعدهم معصومين مطهرين و كيف لا يكونان
معصومين محفوظين وفى كل عصر عدول يحفظونهما و الآلم يبق متمسك لمن
فى أرحام النساء و أصلاب الآباء و كما انه عدل عن الحجج فى حياتهم جماعة
من بعد ما تبين لهم الهدى كذلك هنا يعدلون عنهما بعد الأدلة الواضحة
والبراهين النيرة بالجملة لوجاز فيهما ان يكونا ظنيين لوجاز فيهم ان يكونوا
ظنيين فالحق فيهما قطعاً جملاً و هما الحق بالإشاك ان ليس غيرهما شئى فى-
أيدى الأمة وقد سألوا الحجة حين الغيبة عن الحوادث فقال أما الحوادث الواقعة
فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله و اما محمد بن
عثمان العمرى فرضى الله عنه و عن ابيه من قبل فأنه ثقتى و كتابه كتابى انتهى

فالحين ان كانا قطعيين عن الله جل و عز و رسوله و حججه عليهم السلام ففيه
 البغية و السرور و ان كانا موهومين او مشكوكين فقد ضاع من في اصلاص
 الرجال و أرحام النساء و اخترم الدين و دل على بطلان القول من الأول فأن
 كان بعض منهما قطعياً غير معلوم بعينه فهو كمنبى مبعوث غير معلوم بعينه
 فلا يتم به الحججة و ان كان معلوماً بعينه فهو الخليفة و المرجع وما سواه من-
 ألقاء الشيطان و ان قلت المرجع اليها جملاً الا أنها مظنونة الصدور قلت ان
 كلامنا فوق هذه الكلمات و لا يجرى فيه شيء من هذه الشبهات فأني اقول ان
 هذه الأخبار المختلفة الباقية كائنة ما كانت باللغة ما بلغت حجة و يجب الرجوع
 اليها سواء كانت بالعلم العادى معلومة ام لا و هو على من امرنى باتباعه اذ ما
 اقول علم شرعى و ليس ذلك من باب ان الظن حجة فأن الظن لا يغنى من الحق
 شيئاً بل امرنا الله سبحانه ان نعمل بهذا الخبر الموضوع هنا و ليس علينا
 الفحص عن انه مظنون في العادة ام لا و الظن العادى حجة ام لا و ليس علينا ان
 نعرف او نلتفت الى شيء من ذلك و ان قلت فعلى ما تقول جميع ما يسند اليهم
 و لوفى ظهر كتاب او ذكره مرة يجب ان يؤخذ به لأنه خبر مخالف و بذلك
 يتسع الخرق قلت انهم و ان امرونا بأخذ أخبارهم امرونا ايضاً بالأخذ عن-
 الثقات و ترك أخبار الفسقة الا ان يثبت من وجه آخر فما رواه لنا عالم ثقة
 فيه الحججة و هو محل الاعتناء لاكل ما روى و ما نسب اليهم نعم علينا ان
 نسكت عن رد ما نسب اليهم و انكاره بل نردها اليهم و اما ما رواه العالم الثقة
 في ذلك ايضاً على قسمين مرة يقول انى سمعت من فلان كذا و كذا لا ادرى
 صحته من سقمه و مرة يروى معتقداً صحته صدوره فهذا هو الذى لا عذر من

قبوله كما روى لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك في ما يرويه عنا ثقافتنا
و قد عرفوا انا تفاوضهم سرنا و نحملهم اياه اليهم بالجملة يجب الأخذ عن -
الثقة المأمون ثم لا يجب الفحص فإنه أمين الله و صحة الرواية و الأخبار عن -
العلم تكليفه كما امر و ليس علينا الفحص عما قبل ذلك المخبر و ذلك تكليفه
كجميع ما في العالم كما امر .

فصل - ان الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه و آله بشراً يأكل الطعام
و يمشى في الأسواق و يسكن البلاد فجاء و دعا الى الله و حدث باحكام الله
فسمع منه من حضر و الى سائر الناس روى الخبر و من البديهيات انه لم -
يتواتر أحاديثه لكل ذى ثلث عشرة و ذات تسع ولم يلق جميع الناس ولم يلقوه
و انما يعملون في عصره بأخبار الآحاد و كذا بعده في زمن الحجج و تلك الأخبار
على ما هي عليه دونت و انتشرت الكتب بين الشيعة و كانوا يعلمون بها و بما
يصل اليهم من الروايات بالآحاد والأئمة عليهم السلام قد رويهم على ذلك فالعمل
بها هو الحق ثم لما غاب الحق أمرنا ان نرجع الى أولئك الرواة و الى تلك
الكتب و الروايات كائنة ما كانت و لم يبقوا لنا شيئاً غيرها فوجب الرجوع
قطعاً اليها و يشك في رابعة النهار و لا يشك في ذلك و لم يميزوا بين صحيحها
و سقيمها بوجد من الوجوه إلا انهم أمرونا بالأخذ برواية الثقة فالواجب علينا
بالإشك الأخذ برواية الثقة كائنة ما كانت فأنك ان عدلت عنها عدلت عما خلف
الله فتكفر كما روى اذا قاست عليه الحجج بمن يثق به في ديننا فلم يثق به فهو
كافر و روى لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك في ما يرويه عنا ثقافتنا . فهو
المرء القطعي الشرعي كائناً ما كان بالغاً ما بلغ .

فصل - ان الله سبحانه خلق الخلق مدنيين على طبائع مختلفة ليستعمل كل واحد بحاجة من الباقين فإذا اجتمعوا في مدينة حدث بينهم التجاذب والتنازع والتعادي فاحتاجوا الى حكم يحكم بينهم بالقسط ويردوا اليه عند التنازع فيحكم لكل ذي حق بحقه فوجب ان يكون ذلك الحكم شخصاً واحداً معيناً معروفاً عند اهل المدينة بنسبه وحسبه وشخصه وبالصفة والعدل والحكمة والعلم والایمان ليرجعوا اليه ويعتمدوا عليه وهو النبي والائمة سلام الله عليهم فمن عليهم بذلك وله الحمد ولم يك يجوز ان لا يكون حكم فيتفرق اهل المدينة بل يفنوا عن اخرهم ولم يك يجوز ان يكون ولكن مجهول الشخص بين الأشخاص لانه لا يمكن الرجوع الى مثله ولم يك يجوز ان يكون معروف الشخص ولكن جائراً ظالماً او جاهلاً فيجوز في الحكم وفساد العباد والبلاد وليس يجوز ان يكون نصب ذلك على حسب اختيار العباد واستحسانهم وظنونهم فيتخذ كل واحد لنفسه اميراً ويتنازع الأمراء واتباعهم فكذلك بعدما ارتدوا وبقي الخلق على طبعهم المدني وتناذبهم الى يوم القيامة فمن الحكم بينهم بالقسط بقي حكم منهم ام لا اما الحاجة الغائب عجل الله فرجه فلا تعمل اليه الايدي واما العلماء فالكلام فيما يحكمون به وما لم يثبت لاعالم فأما ان كان يجوز ان يخلق الله العباد الى يوم التناد من - تاكم فلم يبق دليل على وجوب وجود الحاجة والرسول والائمة ولا يجوز ذلك بالبداهة فلا بد من ان نقر اما بحكم اليوم او نقول بعدم وجوب الرسول والائمة وذلك يؤدي الى فساد عظيم فان اقررنا بوجوب وجود حكم اليوم فما الحكم هل لنا غير هذه الاخبار ثم هل هي صحيحة معروفة عند اهل المدينة بالصحة او

مجهولة او معلوم عدم صحتها فأن كان معلوم الصحة عند الخصوم جاز ان يكون حكماً والأفلا وكذا لا يجوز ان يكون فيها صحيح مجهول الشخصية ان لا يمكن الرجوع اليه ولا يجوز وكذلك لا يجوز ان يكون الصحيح الحكم في الأخبار ضالة و يتجسس العباد عن الضالة و يتخذ كل واحد لنفسه صحيحاً بحسب ظنه فيقول بعضهم على بعض بصحيحه ويلعن بعضهم بعضاً و يقيل بعضهم بعضاً بصحيحه فالحكمة اقتضت ان يكون بين المدن بعد الحجج أخبار صحيحة معروفة الصحة مجمعة عليها بين الخصوم ليردوا اليها المنازعات و يعملوا بحكمها و ان قلت ان دليلك منقوض بالعيان انه لم يبق اخبار معلومة الصحة لاهل المدن و الا لما اختلف العلماء قلت هل وضع النبي صلى الله عليه وآله خليفته بعده يحكم بين العباد ام لا فاختر ماشئت وهل عرفهم شأنه ام لا وهل أوضح لهم مقامه ام لا فلم اختلفوا في الوصى بعده ولم شكوا و ارتابوا و ارتدوا و انقلبوا حتى هدموا آثار الوصاية و أنكروا صدورها فكلما قلت هنا قلنا هنا و اشهد بالله انهم لم يقصروا وتركوا بعد هم أخبارا صحيحة و جعلوها مجمعة عليها و من البديهيات ولكن صار ما صار و لا قوة الا بالله .

فصل - اعظم جميع هذه الأدلة بل جميع الأدلة في كل باب دليل من
 علينا الله الوهاب و خصنا به من بين الناس بلا ارتياب ببركات مشايخنا العظام اعلى الله مقامهم وهودليل التقرير و قد ملأوا به الكتب و الطروس و شحوا به المباحثات و الدروس حتى وضح أعلامه و تجلى أنواره و صفته ان الله سبحانه لما خلق الخلق على خلقه لا يمكن ان يعيشوا الا بناموس بينهم و علم انهم كلهم ليسوا بقابلين لمقام النبوة و الأخذ عن الله اصطفى من بينهم نفوساً زكية قابلة

اتلقى ذلك الناموس من الله و الأيصال اليهم و هم الأنبياء و الرسل و لما علم
انهم لا عوجاج طبائعهم و اختلاف أعراضهم و وجود الأعدى و المنافقين فيهم
و اختلافهم فى الطبايع الناسية الخاطئة الساهية اللاهية الجاهلة البليدة لا
يمكنهم حفظ ذلك الناموس و إيصالهم الى من يأيهم حتم فى حكمته ان يكون
فى كل عصر من تلك النفوس الزكية رجل يحفظ تلك الناموس عن التغيير
و التبديل و دس الداسين و تحريف المحرفين و كذب المفتريين و تأويل الجاهلين
و تلميس المنتحلين و لابد و ان يكون من وكل بهذا الأمر شاهداً مطلعاً على
أطراف هذا الناموس و أجزائه و على ما يتعرض له حتى يقدر على إصلاحه لان
يقعد فى بيته فلو اتفق ان طرق سمع منكر و قدر ان يتكلم يتكلم و الأفلأ
يفسد الدين فى أطراف بلاد العالم و ياعب به من يلعب و يشبه على الناس ما
يشبه بل لابد و ان يكون شاهداً مطلعاً على جميع جهات ذلك الناموس
و أجزائه فى البلاد و العباد و يكون قادراً على الإصلاح قوياً فى العلم بالغاً فى
الأمر فأن زادوا شيئاً نفى عنه بأظهار الزيادة و أعلام الرعية ان هذه زيادة
و ان نقصوا شيئاً تمم بأظهار انه نقص من هنا . هذا و بنفى عن الدين تحريف
المحرفين و كذب الكاذبين و سب السامين و خطاء الخاطئين و لعب اللاعبين
بالحجج و البراهين حتى يكمل الدين و يتم نعمة رب العالمين و يحصل البأس
للكافرين عن التمكن من تضييع الدين و يدل على حقيقه هذا البرهان المتين
ما روى عن الرضا عليه السلام فى حديث فأن قال فلم جعل أولوا الامر و أمر
بإلاعتهم قيل لعل كثيرة منها ان الخلق لما وقفوا على حد محدود و أمروا
ان لا يتعدوا ذلك الحد اما فيه من فسادهم لم يكن يثبت ذلك و لا يقوم الأبان

يجعل عليهم فيه اميناً يمنعهم من التعدي و الدخول في ما خطر عليهم لانهم لو لم يكن ذلك كذلك لكان احد لا يترك لذته و منفعته لفساد غيره فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد و يقيم فيهم الحدود و الأحكام و منها انا لا نجد فرقه من الفرق و لامله من الملل بقوا و عاشوا الا بقيم و رئيس لما لا بد لهم منه في- امر الدين و الدنيا فلم يجر في حكمة الحكيم ان يترك الخلق مما يعلم انه لا بد لهم منه و لا قوام لهم الا به فيقاتلون به عدوهم و يقسمون به فيشهم و يقيم لهم جمعيتهم و جماعتهم و يمنع ظالمهم من مظلومهم و منها انه لو لم يجعل لهم اما ما قيماً اميناً حافظاً مستودعاً لدرست الملة و ذهب الدين و غيرت السنن و الأحكام و ليزاد فيه المبتدعون و نقص منه الملحدون و شبهوا على ذلك على- المسلمين لانا قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم و اختلاف أهوائهم و تشتت أنحائهم فلو لم يجعل لهم قيماً حافظاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله لفسدوا على نحو ما بينا و غيرت الشرايع و السنن و الأحكام و الأيمان و كان في ذلك فساد الخلق أجمعين الخبر. فهذا سر وجوب وجود قيم حافظ لهذا الدين في كل عصر و يزيد ذلك وضوحاً ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله في كل خلف من امتي عدل من اهل بيتي ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين و اتحال المبطلين و تأويل الجاهل انتهى. انظر هل هذا العدل جالس في كسر بيته يشرب الشطب و كلما اتفق أمامه مما ينافي يصلحه و لا يعام العلم التفصيلي بالأخبار و الآثار و امور الدين كما يزعمه البعض ام هو مطاع على جميع الدين و الأخبار المأثورة و ما يلعب بها اللاعبون و يبتدع المبتدعون و بذلك وضعه الله و وضعه رسوله في هذا الخلف ليحفظ الدين في-

المشرق والمغرب وعن علي عليه السلام في خطبة اللهم انه لا بد لأرضك من
 حجة لك علي خلقك يهديهم الي دينك ويعلمهم علمك لئلا تبطل حججتك
 ولا يضل تبع اوليائك بعد ان هديتهم به اما ظاهر ليس بالمطاع او مكتم او مترقب
 ان غاب عن الناس شخصه في حال هديتهم فان عامه وآدابه في قلوب المؤمنين
 ممتة فهم بها عاملون وعن علي بن الحسين عليهما السلام في حديث لم تزل
 الأرض منذ خلق الله آدم من حجة لله فيها ظاهر مشهورا وغائب مستور ولا تخاف
 الي ان تقوم الساعة من حجة لله فيها ولولا ذلك لم يعبد الله وقيل للمعادق عليه
 السلام في حديث فكيف ينتفع الناس بالحجة الغائب المستور قال كما ينتفع
 بالشمس اذا سترها السحاب وقال ابو جعفر عليه السلام في قوله انما انت منذر
 ولكل قوم هاد المنذر رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى الهادي وفي كل
 زمان منا امام يهديهم الي ما جاءه الرسول صلى الله عليه وآله وقال ابو عبد الله
 عليه السلام ما زالت الأرض الا والله تعالى ذكره فيها حجة يعرف بها
 الحرام ويدعو الي سبيل الله ولا يشعل الحجة من الأرض الا اربعين يوما
 الخبر وقال ابو عبد الله عليه السلام ان الله لا يدع الأرض الا وفيها عالم يعلم
 الزيادة والنقصان فاذا زاد المؤمنون شيئا ردهم و اذا نقصوا اكداهم فقال
 -نذوه كاملا و لولا ذلك لالتبس علي المؤمنين أمرهم ولم يفرق بين الحق
 والباطل انتهى انظر وانصف كيف اذا زاد المؤمنون في شرق الأرض وغربها
 شيئا يردهم و اذا نقصوا اكلمه لهم وهو غير مطاع علي الآفاق وما فيها وقال
 عليه السلام انت جبرئيل نزل علي محمد صلى الله عليه وآله يخبر عن ربه
 وزوجك فقال له يا محمد لم أترك الأرض الا وفيها عالم يعرف طاعتك وعداي

ويكون نجاة فيما بين قبض النبي الى خروج النبي الآخر ولم اكن اترك ابليس
يضل الناس وليس في الأرض حجة وداع الى و هاد الى سبيلي و عارف بأمرى
و انى قد قضيت لكل قوم هادياً أهدي به السعداء و يكون حجة على الأشقياء
و قال عليه السلام ان تبقى الأرض الآ و فيها من يعرف الحق فأذا زاد الناس
فيه قال قد زادوا و اذا نقصوا منه قال قد نقصوا و اذا جاؤوا به صدقهم و لو لم
يكن كذلك لم يعرف الحق من الباطل و قال عليه السلام لن تغاوا الأرض من
حجة عالم يحيى فيها ما يميئون من الحق ثم تلا هذه الآية يريدون ان يطفئوا
نور الله بافواههم و الله متم نوره و لو كره الكافرون . و قال رسول الله صلى الله
عليه و آله اذا ظهرت البدع فى امتى فليظهر العالم علمه فمن لم يفعل فعليه
لعنة الله انتهى فلا بد للحجة العالم الشاهد القادر غير الخائف على نفسه ان
يظهر عند كل بدعة يكاد بها الأيمان علمه حتى يرفع الباطل عن الزمان و قال
صلى الله عليه و آله ان عند كل بدعة تكون من بعدى يكاد بها الأيمان ولياً
من اهل بيتى موكلاً به يذب عنه ينطق بالهام من الله و يعلن الحق و ينوره
ويرد كيد الكائدين يعبر عن الضعفاء فاعتبروا يا اولى الأبصار و توكّلوا على الله
و قال ابو جعفر عليه السلام فى قول الله عز وجل انما انت منذر و لكل قوم هاد
فقال رسول الله صلى الله عليه و آله المنذر و لكل زمان منا هاد يهديهم الى ما
جاء به النبي صلى الله عليه و آله ثم الهداة من بعده على ثم الأوصياء واحد
بعد واحد و قال ابو عبد الله عليه السلام ان الأرض لا تخلو الآ و فيها امام كيما ان
زاد المؤمنون شيئاً ردهم وان نقصوا شيئاً اتمد لهم و عن احدهما عليهما السلام
ان الله لم يدع الأرض بشير عالم ولولا ذلك لم يعرف الحق من الباطل و عن

العبد الصالح عليه السلام ان المحبة لا تقوم لله على خلقه الا بأمر حتى يعرف
وقال ابو جعفر عليه السلام ان الأرض لا تبقى الا ومنا فيها من يعرف الحق فإذا زاد
الناس قال قد زادوا و اذا نقصوا منه قال قد نقصوا ولولا ان ذلك كذلك لم يعرف
الحق من الباطل و قال عليه السلام ان الله لم يدع الأرض الا وفيها عالم يعلم
الزيادة والنقصان من دين الله عز وجل فإذا زاد المؤمنون شيئاً ردهم و اذا نقصوا
أكملهم لهم و لولا ذلك لالتبس على المسلمين أمورهم و قال عليه السلام ما ترك
الله الأرض بغير عالم ينقص ما زاد الناس ويزيد ما نقصوا ولولا ذلك لاختلط على
الناس أمورهم و قال عليه السلام ان الأرض لا تخلو من ان يكون فيها من يعلم
الزيادة والنقصان فإذا جاء المسلمون بزيادة طرحتها و اذا جاؤوا بالنقصان أكملها
لهم فلو لا ذلك اختلط على المسلمين أمورهم و قال عليه السلام ان الأرض ان تخلو
الا وفيها عالم كلما زاد المؤمنون شيئاً ردهم و اذا نقصوا أكملهم لهم فقال خذوه
كاملاً ولولا ذلك لالتبس على المؤمنين أمورهم ولم يفرقوا بين الحق والباطل
انتهى. انظر في هذه الأخبار بعين الاعتبار وانظر من قالها ولم قالها وكيف قالها
وامعناها فإن كان معناها ان الله سبحانه خالق في كل عصر اماما شاهداً معلوماً
على ما في ايسدى الناس من الدين و الأخبار و هم عالمون بحسبها و باطلها
و صدقها و كذبها مأمورون من عند الله سبحانه بهذه الخدمة ان ينقصوا عن هذا
الدين كذب الكاذبين و تحريف المعرفين و زيادة الزائدين و نقص الناقصين
و هم قادرون على ذلك بأن أعلامهم قوة على ما أمرهم به اعلفاً فإذا تم الشهود
ففي كل شرط أخبار متواترة فأى مانع من انهم يحفظوا الدين في كل عصر
و يكون الدين مصوناً من كذب الكاذبين و تحريف المعرفين و وهو السامع

و لعب اللاعبين و لما رأوا ذلك كذلك أمرونا بالرجوع الى أخبارهم و قال
الحجة عليه السلام اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فإنهم
حجتى عليكم و انا حجة الله و الأمام لا يحتج على الرعية بشيئٍ يحتمل الصدق
و الكذب كما ان الله لا يحتج بما يكون محتملاً للصدق والكذب فالرجوع الى-
الرواة هو الرجوع الى القرى الظاهرة و من سار فيها يكون من الأمنين و بعين-
الله من المحفوظين و لم يكن الله يترك أبليس يضل الناس و لا يكون من عنده
هاد يهدى الناس و يدعو الى الله و لم يكن أبليس و المنصوبون من عنده
للأضلال باشد تصرفاً من الله و المنصوبين من عنده فأنا خالق لحفظ دينه رجالاً
كذلك و عرفهم و عرف شأنهم قال اليوم يؤس الذين كفروا من دينكم حيث
عرفوا ان كلما يلعبون فى الدين يكون من ينفى عن الدين لعبهم فيؤسوا من-
تخريب هذا الدين و الله متم نوره ولو كره الكافرون فلا تخشوهم ان يقتدروا
على تلبيس دينكم عليكم واخشون اليوم اكملت لكم دينكم و اتممت عليكم
نعمتى بنصب على خليفتى و حافظ دينى و رضيت لكم الأسلام ديناً حيث تم
و كمل بنصب على عليه السلام فأنا دخلت هذه المدينة من هذا الباب رأيت ان
الأحاديث المأمورة بالتمسك بوثقى عروتها محفوظة لا يحتمل فيها شئ من تلك
الاحتمالات التى احتملها أهل البوادرى البائتين خارج الباب تائبين فإنهم على-
خوف و وجل و لا يأمنون على انفسهم من جهة من الجهات و اما سكنة
المدينة فهم من فزع يومئذ آمنون و ساروا فيها ليالى و اياماً آمنين فأنت اذا
عرفت هذا الفضل و آمنت امنيت من الخوف من كذب الكاذبين و دس الداسين
و تحريف المحرفين و سهو الساهين و خطأ الخاطئين و عامت ان اصلاحها

وحفظها هو تكليفهم يدبرون الأمر من وراء حجاب وهم عالمون قادرون مكلفون معصومون فلما علموا من انفسهم ومن دينهم ذلك أمرونا ان نرجع الى رواة حديثهم والاعتماد على ثقاتهم بلا اكتراث وانت مع جهالك اردت ان تحاول منصبهم فلم تقدر فسولت لك نفسك الأخذ بالغان وهذه الآراء المردية المهلكة ولو تركت تكليفهم لهم وعملت بتكليفك لاسترحمت كما قال عليه السلام لا تكلفوا مالم تكلفوا وارى امامهم واياكم كسفر فى سفينة قال لهم السفان انا ادبر امر السفينة واذهب بها الى الساحل فاشتعلوا اثم بمبادتكم فحاول القوم تدبير السفينة مع جهلهم به وتركوا عبادتهم وتركهم السفان خذلاناً فلا على تدبير السفينة قدروا ولا بعبادتهم عملوا فأتتهم الأمواج والطوفان من كل مكان فغرقوا ولا قوة الا بالله بالجملة قد ظهر من هذه الاخبار والبيانات ان الاخبار جملاً محفوظة ومعام الصحة وانها مرضية الامام والعامل بها تكلاً على حفظهم وسائراً بنور هدايتهم محفوظة عن العثار والزاق في المزاق التى يذكرونها وهذه الصحة هي سر أمر الائمة عليهم السلام بالعمل بها ولو علموا انها فيها ما يقول الصوابون لما امروا بالأخذ بها وعسى سر صحة العمل بهذه الاخبار فيخذلها بارد القاب ناعج الأفراد حامداً مسلماً على محمد وآل محمد عليهم السلام وان قلت انك ذكرت آيات واخباراً دالة على مطلبك في البيان ولكن يعارضها الوجدان ويخالفها العيان فأنا عامنا بانده في عصرهم سلام الله عليهم كان كذبة يكذبون عليهم وداسون يدسون في كتبهم احتجاباً وكثرت عليهم الكذابة واقرى عليهم التمام وشهد بذلك اتحاد الكثرة وحرفوا وغيروا اخبارهم كل تغيير ومن البدعيات كون الغافل في-

الآخبار كثيراً من الرواة و المصنفين و النساخ و السهو و الخطاء مالا تطمئن النفس بمحض انه رأى فى كتاب قال ابو عبد الله عليه السلام كذا و كذا و هذه الأمور من البديهيّات فكيف تقولون ان هذه الأخبار محفوظة بعين الأئمة الأظهر و يجب ان نخشى الكفار بهذه الاعتبار فاجمع بين المقامين حتى نراه بلاغبار قلت ان الله سبحانه جعل لكل شىء حكماً يقينياً اوصله الى عباده وجعله معلوماً لهم وجعل لجميع ما ذكرت حكماً يقينياً وعامناً ذلك من قطع و يقين الا ترى انك لو شاهدت الامام و قال لك غداً يأتوك الف نفس يروون لك عنى و لكل واحد عيب فى نقله فمنهم من يحرف نقله و منهم من يبدل و منهم من يكذب و منهم من يسهو و هكذا فإذا جاؤوك غداً و اخبروك انى قلت كذا و نقلوا لك قولى بألف وجه مختلف فتكليفك هذا و هذا و علمك وجهاً ثم ذهبت الى بيتك و بكّر عليك الألف نفس و قالوا ان ابا عبد الله عليه السلام امرك ان تصنع كذا و كذا و حدثوا بالف نحو فهل تتردد فى تكليفك او تضطرب و هل تحتاج الى ان تكتب كتاباً فى انه يجب الاخذ بخبر ايهم و ايهم ارجح و اقوى و هل تكلفى العمل بأرجحها او أبعد عن الضرر او احوطها و هل الظن الحاصل منها حجة ام ليس بحجة الى غير ذلك من المباحث التى صرفوا عمرهم فيها و من البين انك فى راحة من جميع هذا الاختلاف فلا نخشاهم و نخشى الله و تعمل بما امرت به مواجهاً بلا اكتراث ولا تزلزل كانت الأخبار ما كانت فأنها هى الموضوع و لكل موضوع منهم حكم سلام الله عليهم فكذلك الامر هنا و نظير ذلك ما تاخذون به من الأخبار الضعاف ولو من طرق العامة فى السنن و الآداب مع انها تحتمل كل احتمال اخذاً بأخبار مستفيضة مرة بالاخذ

بخير ورد فيه ثواب و ان لم يكن رسول الله صلى الله عليه و آله قاله مع ان تلك الاخبار الضعيفة غير معتبرة لكن سند الاخذ بها معتبر و اما على سبيل الحق الواقع فنقول سلمنا جميع ما قلت واقع لكن عن هذا الموضوع خبر وله حكم اما الخبر فيقولون لا تخف على هذا الدين فانا نحفظه و نجده و نفى عنه ما لا نرضى بأى وجه شئنا وذلك تكليف لهم واخبرونا بأنهم مكلفون بذلك و ليس علينا علم انهم كيف يحفظون الا ترى انك تقرأ بكم يمسك السماء ان تقع على الأرض . فتؤمن به ولا تعرف كيف يمسك بهم السماء وهم جثث صغيرة فى الأرض وكذلك هم اخبرونا انا نحفظ هذا الدين ولو لاحفظنا لفسد و ارتفع عن الأمة و نرى ايضاً احاديث مأثورة فى ايدى الشيعة و نسخ عديدة و علماء واجازات و متون و شروح مستمرة و لا ندري كيف يحفظون فتؤمن بانهم يحفظون هذه الاخبار و يخبرون عن الزيادة و النقصان و ان لم نعلم وجهه كما نؤمن بأن الشيطان يغوى جميع الأنس و الجان فى المشرق و المغرب الآمن شاء الله و لا ندري كيف يغوى الجميع فى آن واحد و اين هو و هو شخص واحد وليس لى الرحمن بأضعف من الشيطان فهذا ما اخبروا عن انفسهم وهم صادقون فحفظوا و لا تعرف معناه و كيفيته و امثاله كثيرة الا ترى انك تؤمن ان الله لا يغالب و هو غلب كل شئ و كان عاينه نصر المؤمنين و جند الله هم الغالبون مع ان اولياء الله فى انظارنا مغلوبون مقهورون مطرودون فتؤمن به و ان لم نعرف وجهه و كذلك لله العزة و لرسوله و للمؤمنين و نرى المؤمنين اذل اهل العالم فى العالم بادي الرأى فتؤمن به و ان لم نعرف وجهه فآمن بأنهم حفظوا و يحفظون الدين و ان لم نعرف وجهه و هذا خبر عن تدليفهم و هم

معصومون فقد فعلوا و اما تكليفنا و حكمنا فقالوا هذه الأخبار التي نحن حافظوها و لا تعلمون فاعملوا بها على ما هي عليه اذا أخذتموها عن الثقات و بذلتم المجهود على ما هو المجهود في أخذها و لا عذر لكم في التشكيك فيها وهذا تكليفكم اليقيني القائم فوق هذا الموضوع وانتم تركتم هذا الحكم اليقيني و سرحتم النظر و أتلفتم العمر في اخبار الألف نفس و رجحان بعضها على بعض فاتركوها على ما هي عليه و اعملوا بالحكم القطعي الذي باغكم و اى قطع اعظم من انهم ذهبوا ولم يتركوا فيكم خليفة الا هذه الاخبار فهي جملاً حجة الجبار وخليفة الله القهار من حاد عنها فقد حاد الى النار هذا فضلاً عن الأجماع الضروري القائم بين الشيعة ان الرجوع الى هذه الأخبار جملاً دين الله العلي العظيم و ورد النصوص القطعية ايضاً بذلك كما تلونا عليك و الله خليقتى عليك .

فصل - ان الله سبحانه خلق خلقاً جهالاً ولم يجعل لهم اداة ينالون بها

معرفة ما يصلحهم مما يفسد هم كما امر من الروايات و يؤيده المعانيات مع انهم لا يقفون في الدنيا زماناً يعتد به ليخرج ما في قوتهم الى الفعلية الا بمعرفة ما يصلحهم وما يفسدهم فأرسل اليهم الرسل و انزل اليهم الكتب وجعل لكل رسول مدة لامتداد شرعه و دينه و امكنه و اشخاصاً معينين ثم أمرهم بالأبلاغ اليهم و الأبلاغ هو ان يوصل مراد الله الى قلوبهم و يدخله في مشاعرهم و اذهانهم الى ان بعث محمداً صلى الله عليه و آله في آخرهم و جعله خاتم الرسل و جعل شرعه خاتم الشرايع و جعل امته الى يوم يبعثون فالله يعلم امتداد ذلك انه مائة الف سنة او اقل او اكثر و عاش في امته بالنبوة ثلاثاً و عشرين سنة و امره الله بالأبلاغ الى امته الى يوم القيامة حيث قال يا ايها الناس انى رسول الله اليكم

جميعاً و قال و ما أرسائناك إلا كافة للناس و قال يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك و ان عليك إلا البلاغ و ما على الرسول إلا البلاغ فهل بلغ هذا الرسول ما انزل اليه من ربه الى امته ام لا و ما معنى البلاغ هل لو بعث سلطان رسولاً هندياً الى الروم و امره بالأبلاغ فذهب و قام بين ظهرانيهم و تكلم بالهندي فلم يفهمه احد هل يقال بلغ ام لا ولا شك انه لم يبلغ وهذا في الجانب الأعلى ثم ننزل ليتضح شيء بعد شيء فهل اذا قام و تكلم بالرومية ولكن جملة معميات لم يفهمه أحد ولم يعلم المراد منه بلغ الرسالة اليهم ام لا لا انشاك ان تقول بلغ وهل اذا قام و تكلم بالرومية ولكن تكلم بعضهم بحيث ظن بعضهم ان المراد هذا و بعضهم ان المراد هذا و احتمل في كل كلمة احتمالات عديدة بحيث لم يعلم المراد فوقع بينهم التشاجر و النزاع و وقع بسبب هذه الظنون بينهم قتال و تفساد و تنازع هل يقال بلغ مراد السلطان الى قلوب الرعية و ادخله في مشاعرهم و اتم الحجة عليهم او يقال قصر و افسد ملك السلطان و افسد رعيته و اوقع الفتنة والحرب كالشيطان انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة و البغضاء هلا بلغ اليهم بلسان مبين ليفهموا مراد السلطان و يطيعوه و ينتظم ملكه لا اظن ان عاقلاً يقول بأنه بلغ ولا اظن احداً يرضى بالبلاغ رسالة هكذا الى اهله و عياله اذا كان في سفر ولم يبلغ ذلك الرسول الى الروم مراد السلطان الا اذا قام بين ظهرانيهم و اوضح و بين و شرح و عاهد عليه و استشهد انه بلغ و ما قصر كما كان يخبر النبي صلى الله عليه و آله ثم يقول لهم هل بلغت فيقواوت نعم و البلوغ الوصول و لا بد من وصول المراد اليهم ارواءهم و عقواهم حتى يصدق البلاغ ولا يكتفى بطرق اذانهم حسب و كذلك

إذا تكلم ذلك الرسول في رياح عاصفة فذهب الريح بصوته ولم يبلغ صوته القوم
أيقول الرسول كان تكليفي القول والتفوه وإن لم يبلغكم وذهب به الرياح
ثم لا أعيد لكم أم لم يحصل الأبلغ إلا أن يعيد ويوصله إلى أرواحهم ليتم
الحجة عليهم فإن لم يجر ذلك إلا أن يوصله إلى أرواحهم فكيف يجوز لمحمد
وآل محمد عليهم السلام أن يتكلموا بكلمات ويسمعا بعض المعاصرين ممن
حضره ثم لا يوصله إلى الغيب والذين هم في أصلاب الرجال وأرحام النساء
ويأتون بعد ذلك ويأتي رياح لعب اللاعبيين ودم الداسين ويجعل أحاديثهم
أبديد كهميم تذروه الرياح ثم لم يصل إلى روح أحد ولا قلبه ولم يعرفوه
ويجعلها الرياح أبعد وأشد تناثراً وتفرقاً يوماً قيوماً حتى لم يبق لها أثر فهل
يقال بلغ رسول الله إلى البشر إلى يوم القيامة وأدى تكليفه حاشا بالله حاشا
فلم يبلغ رسالته ولم يؤد تكليفه حتى يبلغ دين الله ويفهمه كل ذات تسع وذى
ثلاث عشرة ويتم حجة الله عليه على ما يرى لاماترون وتحكمون عليه فكيف
ما يرى وبقدر ما يرى وعلى ما يرى عليه البلاغ بنص القرآن فإذا كنتم
أنتم في هذا الزمان ليس في أيديكم من دين الله ما تعلمون به فلم يبلغ إليكم
الرسول وقصر فإذا ليس بنبي ولا قفل أنه بلغ ولكن التقية كانت شديدة
والأعداء غالبية ودولة فلان وفلان متعالية فخفى إعلام الدين وانطمس رسوم
الشرع المبين وبقي أعباء الدين على ظهورنا وهو ناقص وعلينا أن نتهمه
ونكناه وننقده من الأكدار وهكذا من البيانات المزخرفة التي يغريها الجاهلون
فإن ذلك قول بأن الرسول تكلم وذهب الرياح بصوته فلمعمرى ليس ذاك بأبلغ
ويزعم القول بما تقول إن الله مغلوب مقهور وإن الرسول غير معصوم وهو

انكار الرسالة لأن من يؤمر بالأبلاغ ولا يبلغ عاص والمعاصي غير رسول الله
فاشهد الله وكفى به شهيداً انه صلى الله عليه وآله بعث رسولاً وبلغ ما أمر
به الى جميع رعيته وان هذه الأحاديث المخالفة ابلاغه وقوله الذي لم يذهب
به الرياح وبلغ الى أقصى القوم وانا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون
وهي محفوظة في كل قرن وعصر وتكيفهم الأسغاء اليد والعمل به ورفع
شبهات يقولون هو تكليف صاحب المدينة فان ما لا يقدر عليه الرعية هو على ..
السلطان فهو يحفظها وسائر رواة الثقات امناء الله على دينه وبلغوا اليها واحسنوا
بجزاهم الله عنا ونحن بما قدمنا في هذه المدينة مأمورون بأن تشتري من هذه
الرواة الروايات آمنين مطمئنين على ان السلطان من ورائهم وهو اعلم بتكليفه
واعمل ونحن نعمل في ظله بما كافنا فنحن كسفر جاسوا في سفينة مشتغلين
بتكليفهم والسفان يذهب بالسفينة ويحرك الكل الى حيث شاء ولو
انصفت لكفالك ما ذكرنا وان لم يكن على لسان القوم وكان على لحن آل محمد
عليهم السلام ومن كان متتبعا في الأخبار عرف ذلك بلاغبار .

فمن كان نافعهم يشاهد ما قلنا و ان لم يكن فهم فيأخذونه عنا

و ما ثم الا ما ذكرناه فاعتمد عليه وكن في الحال فيه كما كنا

فصل - اعلم انه لاشك ان الناس قبل بعثة محمد صلى الله عليه وآله
كانوا على الفطرة الانسانية الظاهرة يعاشرون ويتكلمون ويكتب بعضهم بعضاً
ويأمر بعضهم بعضاً بما شاء وينها عما شاء اما بالمشافهة او بالمراسلة و يفهم
بعضهم عن بعضهم ويعاملون بذلك و يودعون بذلك الودائع و يردونها عند
المطالبة و يتناكحون و هكذا و كانوا يعيشون بذلك الى ان جاء محمد صلى ..

الله عليه وآله وقام بين ظهرانيهم يدعوهم الى ان يشهدوا لا اله الا الله
وانه رسول الله صلى الله عليه وآله ويعملوا الأنداد ويتركوا الأصنام الى ان
امروهم بأعمال ونهاهم عن أعمال وكالمهم وخاطبهم كما كان يخاطب الرجل
صاحبه وكان ينقل عنه اوامره بعضهم لبعض والشاهد للغائب والرجل لأهله
فانتشر اوامره ونواهيده بين من آمنوا به وامتثلوا على عادتهم السابقة من
استماع الأخبار والعمل باوامر سلاطينهم وملوكهم وعلى مقتضى طبيعة البشر
وكل ذلك عليه الأجماع الذي لا شك فيه ولا ريب يعتريه وكان يلقى اليهم
امراً بعد أمر وحكماً بعد حكم وينتشر اوامره وزواجره على حسب طبيعة
العالم واوامر الملوك وزواجرهم والرعية ايضاً يمتثلون كما كانوا يمتثلون
امر ملوكهم الى ان نزل عليه آيات من الكتاب وحرم على امتد الخمر والزنى
والمواط وسائر الفواحش والشرك وحرم في جملتها العمل بما وراء العلم كما
قال قل انما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن والأثم والبغى بغير الحق
وان تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان تقولوا على الله ما لاتعلمون ثم لما
كان كل فاحشة جزئياً على حده ليس يسرى ضرره الى غيره ولكن العمل بما
وراء العلم يضر بجميع الدين اصوله وفروعه و بد ينقلب صالحات فواحش
وفواحش صالحات ومعارف منكرات ومنكرات معارف ويقع به التنازع
والتقاتل والتجاذب بين الأمة والتفاسد كما وقع كما قالوا ان سيدهم معوية
كان مجتهداً فاجتهد فرأى قتال على عليه السلام لازماً فأن أصاب فله أجران
والا فلا يخلو من أجر واحد كما روى فى المصابيح عن ابى بكره قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد وأصاب فله أجران واذا حكم

فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد انتهى . انزل الله عز وجل في تأكيد النهي عن هذه
 الفاحشة مائة آية واكد عليه النبي صلى الله عليه وآله في كل موقف ومقام وقف
 فيه بحيث رواه العامة والخاصة و حرم العمل بالظن على امته وقال ان الظن
 اكذب الكذب و قال اذا ظننت فلا تقض و قد روينا عن العامة ايضاً في ما سبق
 اخباراً في ذلك و قد أخبر في الملاحم والفتن التي أخبر عنها ان امتي يتفرون
 بعدى الى ثلث وسبعين و الناجية منهم التي لا تعمل بالرأى و امر وصيه بجهاد
 طوائف يعملون بالرأى بالجماعة و اكد هو و اوليائه في هذا المنع المبرم العظيم
 الذي هو سبب ارتداد الأمة و تفرقهم و بغي بعضهم على بعض و امن بعضهم بعضاً
 و به نفى ما امر به محمد صلى الله عليه وآله بكذبه يمينه و عرق جبينه و بذل
 ماله و نفسه و عياله و أهله و ولده و ذريته فمزقت هذه المسألة امته كل معزق
 و فرقهم تحت كل كوكب فاكثروا في تحريم ذلك بأصداد الف و مائتين و ستة
 و عشرين حديثاً مما وصلنا و الله اعلم بما قال في المواطن و المواقف ولم يترك
 في فاحشة من الفواحش بقدر ما اكد في ذلك لما ذكر من عظام هذه الفاحشة
 و خطرها على الأمة فأوجب عليهم العمل بالعلم ثم بين لهم وجه هذا العلم
 و امرهم بالأخذ بقول الثقة و أئذروا و حذروا عن مخالفته و رفع العذر و كفر
 وجعل هذا علمهم الشرعي الذي يرتضى لهم و انزل بذلك آية من الكتاب و أصدر
 بذلك اخباراً في الخطاب كما قدمنا و كان على ذلك عمل امته بالارتياب كما قدمنا
 بعض الأخبار في الأخذ بأخبار الآحاد فأبان لنا ان العلم الشرعي الذي اراد
 الله منكم ان تعملوا بأخبار الثقات و الله من ورائكم جميعاً انا نحن نزلنا
 الذكر و انا له لحافظون و في كل خائف عدل ينفي عن اخبار الثقات ه الا

يرتضيه الله و هذا تكليفه ولاعليكم من ذلك ان لم تعرفوا وجه تسديده وتقويمه العوج واصلاحه الدين فالذى يأمركم هو ان تسيروا من هذا الطريق عليه ان يجعله امناً سيروافيها ليالى واياماً آمين ويدل على جميع ذلك اخبار اوردها فيما سبق فكان بناء اهل عصره وعصر خلفائه على ذلك و بالبداهة و الضرورة لم يوجب عليهم تحصيل التواتر و لو أوجب ذلك لنقل اليها لعموم بلواه فكان فى زمانه عمل امته بأخبار الثقات المأخوذة من الآحاد بأمره وبما نزل فى الكتاب و بتقريره ولان طبيعة العالم لاتتحمل غير ذلك و السياسة لاتتمشى الا بذلك وعلى ذلك أجماع لاشك فيه ولاريب يعتريه و اما قول الشيخ ان الأجماع قائم على حرمة العمل باخبار الآحاد فأخبار الآحاد عنده اخبار ضعيفة مأخوذة عن غير الثقات اومتروكة بين العصابة فانه عمل فى كتابه بهذه الاخبار و ادعى قيام الأجماع على صحة العمل بهذه الأخبار مع انها آحاد فمراده ان الاخبار غير المتواترة اما قام الأجماع على صحة العمل بها فهى تخرج عن خبر الآحاد والعمل بالأجماع لا بها من حيث انها الآحاد و اما هى ضعيفة ولم يقم الأجماع على جواز الأخذ بها فهى الآحاد التى قام الأجماع على عدم جواز العمل بها بالجملة قد قام الأجماع على العمل بأخبار الثقات و وردت اخبار متواترة مطابقة للكتاب ودليل العقل المستطاب و علم السياسة وتحمل طبيعة العالم فيهم كانوا يعملون و قد قدمنا انا نحن ايضاً متعلقة بخطابات الشارع ومكلفون بنفس أمره و نهيه لامن وجه قيام الاجماع على الاشتراك ولم ينسد علينا هذا الباب و باب الأخذ عن الثقة مفتوح دائماً ولايجب علينا الفحص عن وثاقة غير من نأخذ عنه كما لايتوجبون الفحص عن زرارة انك اخذت عن وبينك و بين الامام واسطة

ام لا ويجب ان يقبل بمحض قوله قال ابو جعفر عليه السلام كذا ولا شك انه رب
حكم عنده وصل اليه بواسطة او وسائط و الذي يدل على عدم تفاوت بين عدم
الواسطة والوسائط عمومات الأخبار ومطلقاته حيث يقول لا عذر لاحد من موالينا
في التشكيك فيما يرويه عنا ثقافتنا وهو اعم من عدم الوساطة ومع الوساطة
وحيث يقول فارجعوا فيها الى روايت حديثنا وهو اعم من كونها مع الوساطة او
بلا واسطة والأحاديث الآمرة بالأخذ عن رجال كزرارة ومحمد بن مسلم ويونس
وزكريا وفضل بن شاذان والحارث بن المغيرة وعبد الملك بن جريج وامثالهم
وهؤلاء يروون بواسطة وبغير واسطة و امرونا بالأخذ عنهم من غير فحص ومن
اخذوا عند و امرونا بالأخذ عن الفقهاء وهم يروون بوسائط هذا ولو كان هذا
يضر لما امرونا باسقاط الوساطة كما روى ان ابا بن تغلب قد روى عن رواية
كثيرة فما رواه لك عنى فاروه عنى وقيل لابي عبد الله عليه السلام الحديث اسمع
منك ارويده عن ابيك او اسمعه من ابيك ارويده عنك فقال سواء الا انك ترويده
عن ابي احب الي وقال عليا السلام ارجل ما سمعت منى فاروه عن ابي الى غير
ذلك من الأخبار وعمل بذلك اكابر الاصحاب فأرسلوا الأخبار ولم يعيب عليهم
احد من الابرار ولم يندر حديث بان الأخذ عن الثقة المعتقد بسجدة حديثه
مشروء بان يكون بغير واسطة و الاخبار مطلقة و الأجماع قائم على جوازه
لان الأخذ عن الفقهاء هو اخذ حديث يعتقدوه وهو يسرى بوسائط ولا يجوز
الأخذ برايه فيجوز الأخذ عن الثقة المعتقد بسجدة حديثه وهو العلم الشرعي
الذي امر الشارع به ورضيه لامتد فسمه ما شئت هذا هو المكلف به يقيناً وباب
ذلك لم ينسأ ولسنا نطلب العلم العادي ولا العلم العقلي ولا حاجة بنا في البحث

عن ان اجازة الحجيج لذلك لاي علمة فان ذلك فعل من يريد اجراء العلة في-
غير الموضع الخاص و نحن لانريد ذلك فاذا باب العلم مفتوح و يجوز العمل
باخبار الثقات جملاً و هو دين الله و انما صار ذلك عاماً للعلم باب ايدي
الحجيج على اخبارهم و علمنا بذلك باخبار متواترة قد سمعت بعضها فاليوم يش
الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم اكملت لكم دينكم و اتممت
عليكم نعمتي و رضيت لكم الاسلام دينا .

فصل - اعلم ان اخبار الثقات تقوم مقام العلم في كثير من الموارد و ورد
بها نصوص ولا علينا ان نورد بعضها فعن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه
السلام قال سألته عن رجل كانت له عندي دنانير و كان مريضاً فقال لي ان
حدث بي حدث فأعط فلاناً عشرين ديناراً وأعط اخي بقية الدنانير فمات فلم أشهد
موته فأتاني رجل مسلم صادق فقال انه امرني ان اقول لك انظر الدنانير التي
امرتك ان تدفعها الى اخي فتصدق منها بعشرة دنانير اقسّمها في المسلمين ولم
يعلم اخوه ان عندي شيئاً فقال اري ان تصدق منها بعشرة دنانير انتهى . انظر
كيف جعل خبر الثقة بمنزلة المشاهدة و الاستماع من صاحب المال و امره
بترك ما سمع اولاً و جعل خبر الثقة ناسخاً له و هذا منتهى الاعتماد و الاعتبار
و عن ابي جعفر عليه السلام فسي رجل صلى الغداة بليلى غرة من ذلك القمر
و نام حتى طلعت الشمس فاخبر انه صلى بليلى قال يعيد صلوته انتهى . فجعل خبر -
الثقة قائماً مقام العلم بأنه صلى بليلى و عن ابي عبد الله عليه السلام فسي الرجل
يشترى الأمة من رجل فيقول اني لم اطأها فقال ان وثق به فلا بأس بان ياتيها
انتهى . انظر كيف جوز الجماع مع لزوم الاحتياط في الفروج بمحض قول ثقة

واحد و قال ابو عبد الله عليه السلام ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس
 فأمره ماض ابدأ والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه او يشافه
 بالعزل عن الوكالة انتهى. انظر كيف رفع حكم الوكالة الثابتة باخبار الثقة وجعله
 عندل المشافهة. وقيل لابي عبد الله عليه السلام رأيت من لم يقر في ليلة القدر
 كما ذكرت ولم يعجده فقال اما اذا قام عليه الحججة من يثق به في عامنا فلم يثق
 به فهو كافر و اما من لم يسمع فهو في عذر حتى يسمع ثم قال ابو عبد الله عليه
 السلام يؤمن بالله و يؤمن للمؤمنين انتهى. انظر كيف جعل خبر الثقة بمنزلة
 الوحي النازل و ترك الوثوق به كفراً. وعن عيسى بن منصور قال كنت عند ابي
 عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشاك فيه من شهر رمضان فقال يا غلام انظر
 أسام السلطان ام لا فذهب ثم عاد فقال لا فدعا بالقداء فتعدينا معه انتهى. انظر
 كيف عمل في فرض الله بخبر الغلام لأن ثقة عنده. وكذلك في خبر خمس الخافم
 عليه السلام ان الغلام كان يضبره بالأوقات و كان يعتمد عليه و يصلي الفرض
 و عن سماعة قال سألت عن رجل تزوج جارية او تمتع بها فجدته رجل ثقة
 او غير ثقة فقال ان هذه امرأتى وليست لى بينة فقال ان كان ثقة فلا يقربها
 و ان كان غير ثقة فلا يقبل منه وسئل ابو الحسن عليه السلام عن يابى
 صدقة العشر على من لا بأس به قال ان كان ثقة فمعه يضمها في مواضعها
 و ان لم يكن ثقة فخذها منه وضعها في مواضعها و سئل عليه السلام عن اعمال
 و عن آخذ و قول من اقبل فقال العمري ثقة فما أدى اليك عنى فعنى يؤدى
 و ما قال لك عنى فعنى يقول فاسمع له و اطع فإنه الثقة المأمون انتهى. انظر
 الوثاقة والامانة مدار السمع و الطاعة وقال ابو محمد عليه السلام العمري وابنه

ثقتان فما اديا اليك عنى فعنى يؤديان و ما قالالك فعنى يقولان فاسمع لهما
و أطعهما فانهما الثقتان المأموران . فتبين ان المدار على الوثاقة و الأمانة وهى
مطابقة لقوله سبحانه فى آية النفر و الكون مع الصادقين و آية النبأ و مامر
من الأجماع و الأخبار الخاصة فاخبار الثقة فى الشرع نازل منزلة العلم و هو
علم شرعى و ان قلت ان كان اخبار الثقة الواحد بمنزلة العلم فما الحاجة
الى عدلين فى الحقوق والهلال و الطلاق والحدود وامثالها ؟ قلت ان مدار علمنا
على السمع والطاعة لاعلى الاستنباط و القياس و التعرض لآل الله ها هنا امر ونا
هكذا فعلينا ان نعمل به و هناك امرونا كذلك فعلينا ان نعمل به الا ترى انه
لم يكف فى الزنى بعدلين و امر باقامة اربعة من الشهود و فى الدعوى امر
بيمين واحد و فى القتل شرع القسامة فذلك تعبدى يجب علينا الحكم بما حكموا
فالثقة اذا حدثنا بحديث هذا هو العلم الشرعى الحاصل و انما سماه علماً لأن
يده من الغيب عليه كما امر فى اخبار التقرير و التسديد و ان لم تفهم وجهه
الا ترى انه لو كان بيد صبى طعام نقى و بيد رجل طعام مسموم و انا اعلم بذلك
و آمرك ان تاكل مما يأتيك به الصبى علماً منى بسلامة باطنه و امتثلت انت
نجوت و يكفيك ولا تحتاج الى ان تبأحث صاحبك ان الأمر بالأخذ بعلمام
الصبى هل هو ظن خاص او من باب حجية الظن المطلق او هو محدث للعلم
لاذا و لاذا بل الأخذ بطعام الصبى لأجل انى امرتك به ولاجل انى اعلم ان فيه
سلامتك ولا مدخلة للمعامل فى ذلك كذلك الحجة لما نظر فى الأخبار المأثورة
و اصلح فى الغيب بما شاء كيف شاء اخبار الثقات و عام انها نافعة مودعة الى
دار القرب و فيها رضاء الله امرنا بالأخذ بها و ليس للمعامل دخل فيها ولا .

نحتاج الى ان نعرف انها اسباب ظنون خاصة ام مطلقة كم ذا اراكم الصراط
المستقيم و الطريق الأقرب و تقولون ربنا باعدين أسفارنا و تظلمون انفسكم
و تمزقون كل ممزق .

الطلب الثاني

في كيفية حصول العلم التوجيهي بالأخبار و فيه تسابق فصول

فصل - نحن اذا اخذنا الخبر عن ثقة مصدح له سواء كان بمشاهدة و سماع
او بوجادة في كتابه مع حصول العلم العادي بان الكتاب له و ذلك ميسور لاشك
فيه كما انك لاشك في ان الكافي من محمد بن يعقوب الكايني و من لا يفتقر
من محمد بن علي بن بابويه القمي و التهذيب و الاستبصار من محمد بن الحسن
الطوسي و البحار من محمد باقر بن محمد تقي المجاسي و الوافي من الملا محمد
محسن القاساني و العوالم من الشيخ عبد الله بن نور الله و الوسائل من محمد
بن الحسن العاملي فلا يتفاوت بعد هذا العام ان يناولك الثقة الكتاب و يقول
هذا مني او اقرأ عليك او تجده له و يدل علي ذلك ما روي انه قيل لابي الحسن
الرضا عليه السلام الرجل من اصحابنا يعطيني الكتاب و لا يقول اروه عني فقال
اذا علمت ان الكتاب له فاروه عنه انتهى . فجعل المناط العلم بانسه منه و قيل
لابي جعفر الثاني عليه السلام جعلت فداك ان مشايخنا رووا عن ابي جعفر عليه
السلام و ابي عبد الله عليه السلام و كانت الثقة شديدة فكتموا كتبهم فلم ترو
عنهم فلما ماتوا صارت تلك الكتب اليها فقال حدثوا بها فأنها حق انتهى . فلا فرق
بين ان يقرأ عليك او يناولك الكتاب او تجده له فان المناط العام العادي
بان هذا الكتاب رواية فمنه نعلم علماً اجمالياً عادياً بالاجازة و السماع و المناولة

و الوجادة ان هذه الكتب الحاوية لعمدة الاخبار لمصنفها شكر الله مساعيه
الجميلة و كذلك ساير الكتب المشهورة النسبة الى مصنفها الثقات و نعلم
كالشمس فى رابعة النهار انهم ثقات فى نقلهم لا يتعمدون الكذب على ائمتهم
و لاعلى الرواة عنهم وان منهم من ادعى صحة صدور ما ألفه من الأئمة وجعله كتاب
علمه كالصدوق و الكليني و ما عمل به الشيخ فى كتابيه و غيرهم كالشيخ الحر
المتعهد صحة ما ألفه و شهادته بصحة كتب عديدة فهذه الاخبار مأخوذة عن-
الثقات المدعين لصحتها و يكفيها و ان لم يعملوا بجميع ما فيها لان صحة
الصدور غير صحة العمل ثم هم يعلمون و ربهم كما تقول فى حق زرارة انى أخذ
بروايته ثم هو يعلم و ربه و لست بمكلف بتكليفهم و كما ان تكليفى الاخذ عنهم
تكليفهم ان لا يرووا الا ما اعتمدوا عليه اذا ادعوا صحة ما رووا على ما شرحنا
وينا فحصل لنا علم شرعى ان احاديث كتاب الوسائل مثلاً صحيح فنثق به لقول
الامام عليه السلام ان لم يثق به فهو كافر و لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ
فبينوا و ما من من الادلة و ليس ذلك بعد كل هذا الاستدلال من الكتاب
و السنة تقليداً و الا فالمجتهدون مقلدون لزرارة ولا احد يقول بذلك هذا ونحن
لا نعمل باحاديث الوسائل من حيث انه خبر محمد بن الحسن بل لان امامنا
امرنا بذلك و قام الاجماع لنا عليه و مناط العلم الشرعى الحاصل فى صدورنا
لاصرف الخبر الخارجى فقد حصل العلم الأجمالى لنا بان كتاب الوسائل من-
امامنا كما حصل العلم لنا بان القرآن كتاب ربنا على ما ذكرنا سابقاً و هذا
هو العلم الأجمالى المحقق الحجة بان هذه الأحاديث كلام مولينا صاحب
عجل الله فرجه .

فصل - بقى لنا ما عسى يقول اصولي انت على فرض علمك الاجمالي ما يؤمنك من سهو الشيخ الحر مثلاً و خطائيه واشتباهاته وليس بمعصوم فمع ذلك انت ايضاً متورط في الظن قات نعم مع ذلك لا يبقى ظن غالباً من حيث انه خبر رواه غير معصوم بل يحصل الشك في انه هل هو سهو فيه ام لا وهل هو مخطأ فيه ام لا ولكن ليس نظرنا الى هذا الظن وهذا الشك دعه يكن موهوم الصحة وانما نظرنا ما امرنا به والسدى امرنا به كان يمام ان الرواة يسهون و يغفلون و يشتبه عليهم ولهم سقطات و مع ذلك قالوا عدم الوثوق بالثقة كفر و مع ذلك قالوا لا عذر لاحد في التشكيك فيه ومع ذلك قام الاجماع بالاختذ بخبر الثقة ومع ذلك قام التقرير على العاملين باخبار الثقات من لدن آدم الى يومنا هذا فراعيكم الذي امركم بهذا هو متكفل بهذا وليس يمكن لاحد من الرعيه العلم بان الراوى لم يسه فاسلح ما فسد من ذلك على المعجج و لما تكفل هو ذلك و علم انه يعالجه او يظهر سهوه او خطاءه او يملحه او هو سهو معفو او يناسب زمان الهدنة او التقيد و كيفما كان امرني بالاختذ به و انا آخذ به بارد القلب ثلج الفؤاد كما انك تعمل بالكتاب لما قام الاجماع على العمل به و هي كل آية يستعمل التعريف و الحذف و التقديم و التأخير و غير ذلك لكن اما قام الاجماع عليه على ما هو عليه لا يضر و كذلك قام الاجماع على الاختذ بخبر الثقة مع كل هذه العيوب لانه يمتنع غيره ولا يجوز غيره في السياسة فتخذ باخبار الثقات مع سهوهم و خطائهم و ليس من الدين ان يكون جميع الرواة معصومين و اوجبوا العمل بالعلم و العلم المعادى ليس يحصل فمرادهم العلم الشرعي و هو حاصل ذلك من قبل الله علينا وعلى الناس ولكن اكثر

الناس لا يشكرون فنحن نرفع هذه الغائلة ايضاً بالعلم الشرعى ونكل اصلاح ذلك الى الحجة الشاهد العالم القادر المحافظ المأمور بحفظ الدين الأمر بالأخذ بها وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين و اذا وقع القول عليهم اخرجنا لهم دابة من الارض تكلمهم ان الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون .

فصل - وان قال اصولى مع جميع ذلك كله ما تصنع بغلط الكتب والنسخ و كثير ذلك مشهود فعلى فرض صحة جميع ما قلت كتب الوسائل مختلفة فى بعض الكلمات و فيها الغلط وكم من نسخة مغلوطة لا ينتفع بها من كثرة الغلط قلت هذا كائن و كان و يكون كما يوجد قرآن مغلوط لا يمكن ان يقرأ وكم من قرآن فيه كلمات مغلوطة فالمتكفل لذلك ما كان مقدور طبيعة البشر و كانوا عليه فى جميع الأعصار و وقع تقرير الصحيح عليه ولم يغيروا ولم يأمرؤا بغيره و لو لم يرضوا به و امرؤا بغيره لكان بديهي الفرقة لتوفر الدواعى و اذليس فليس و بامرهم بالأخذ بالكتب مع انها كانت فى جميع الأعصار كذلك فمقدورنا المقرر من ذلك المقابلة مع نسخ متعددة و التصحيح و مع الاشتباه الرجوع الى الأصل الذى أخذ منه و قد كانت اربعة آلاف اصل فى اعصار الائمة عليهم السلام و هى منتشرة بين الشيعة و كانوا هكذا يصححون تلك الاصول حتى يحصل الوثوق العادى بصحتها و يعملون بها و مسدنة بنى آدم لانقوم بغير ذلك و لايسعهم ازيد من ذلك و قد وقع التقرير على ذلك و امرؤنا برواية كتب اصحابنا و كتب بنى فضال و كتب ابن ابي عذافر و امرؤنا بالكتابة و نشر الكتب و ايرائها البنين و الكتب هذه حالها لا تكون افضل من ذلك و لا يتحمل بنى البشر ازيد من ذلك و لا يكلف الله نفساً الا وسعها و

لا يكلف الله نفساً الا ما اتاها وهذا هو تكليفنا و منتهى كلفتنا في تصحيح الكتب و لما كان ذلك على حسب مقتضى العادة و مما يمكننا حواله علينا و وكاوه الينا و ايديهم علينا و تسديدهم من ورائنا فيجب على المكلف ان يبادر و يصرف دمه الشديدة في تصحيح كتاب في يده فان رزقه فليجعله شواره و دائره و ليحفظه كما يحفظ عينيده و يفارق روحه و لا يفارقه فانه خير له من الدنيا وما فيها و هو دينه و هو خليفة رسوله و هو خليفة امامه و هو حجة الله عليه و هو الثقل الأصغر عدل الثقل الأكبر وهذا هو المصدق الحقيقي للأحاديث الواردة في ان من حفظ على امته اربعين حديثاً حشره الله يوم القيامة فقيهاً عالماً لان هذا الكتاب هو عامده و هو فقهه و هو دينه و هو عقله و هو حاصل عمره و هو حاصل دنياه و سبب نجاته في الآخرة فبادر يا أخي بادر الى تصحيح كتابك بنفسك و منتهى جهدك في ليالك ونهارك حتى تعلم ان لو كان فيه عشرة احاديث ولو كان فيه حديث واحد فقد قال ابو جعفر عايد السلام سارعوا في طلب العلم فوالذي نفسي بيده لحديث واحد في حلال و حرام تأخذه عن صادق خير من الدنيا و ما حملت من ذهب و فضة و ذلك ان الله يقول ما اتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا وفي حديث آخر لحديث واحد تأخذه عن صادق خير لك من الدنيا و ما فيها و ان حصلت كتاباً صحيحاً على ما وصفت لك فكأنك من الذين شاهدوا النبي صلى الله عليه و آله و كانوا في مجلس الخطاب و شافهوا النبي و باقهم تلك الاحكام من الله عز وجل ثم بقي لك ما كان في قمتنا ان نذكر في المطلب الثالث فاصغ لما اقول فانه الامور .

(المطلب الثالث) - اعلم انك بعد ما حصلت لك رسولاً و اماماً و حجة من

الله عليك وحبلاً متصلاً بينك وبين الله بتحصيل اخبار صحيحة واخذت بحجة الله وتمسكت بعروته الوثقى بقى عليك فهم تلك الاخبار فان الاصولى يقول هب هذا الخبر صحيح بمنزلة القرآن أليس هى بالفاظ و فلاة الألفاظ مفازة يتيه فيها الخواطر ويحسر فيها الأ نظار و يكل فيها الأ بصار فأن فى كل كلمة يحتمل احتمالات شتى اكثرها ينبغى ان يثبت بالأصول الأ جهادية و جميعها ظنون كيف يمكن العمل فيها بالعلم فألجأت الى العمل بالظن فى آخر الأمر بلاشك فنقول فى الجواب عن ذلك جواب اجمالى و جواب تفصيلى اما الجواب الاجمالى فهو اننا كنا قبل بعثة النبى تكلم فى الديننا و نتعامل و نعيش ثم جاء النبى صلى الله عليه و آله و امر بأبلاغ دينه الينا كما امر فقام فتكلم بلساننا فكما كنا نتفاهم فيما بيننا ما يكالم بعضنا بعضاً تكلم معنا و فهمنا كلامه على . المعروف بيننا فسم الذى كان بيننا بما شئت و نحن ما كنا نعلم اصولاً و ما كنا نجرى فى كل كلمة عشرة اصول بل كنا نفهم المراد على حسب عرفنا فان شئت سمّه وهماً او شكاً او ظناً او يقيناً كنا نتكلم و كنا نفهم و كنا نتعامل و كنا نتنا كح و كلمنا رسول الله صلى الله عليه و آله بلساننا ففهمنا كلامه على عادتنا و كان هذا التكليم و التفهيم منه ابلاغاً أمر به وقال الله سبحانه ما على الرسول الا البلاغ و نقلنا كلامه الى اهلينا و اولادنا و عبيدنا و أمائنا و اكرتنا و رواعينا لاند امرنا و قال فليبلغ الشاهد الغائب فكما بلغ هو الينا بلغنا الى من يلينا ففهموا على عادتهم و على حسب لسانهم و حملنا الى الغيب من القبايل و القرى و البلاد ففهموا على متفاهمهم و النبى صلى الله عليه و آله مطلع على ذلك و عمل بما أمر به من الابلاغ بذلك و استبرأ ذمته من الابلاغ كذلك و قرر

الرعية على ذلك و استحسنة منهم و لم يأمرهم بغير ذلك و لا لامهم و لا أنكر عليهم بذلك فذلك التفاهم كان مرضياً لله و لرسوله ثم بعد رحلته صلى الله عليه و آله كان يحدث بعضاً بعضاً و يروى بعضاً لبعض الأحاديث و يفهم من رويناه على دأب العرف المعروف بيننا و ان لم يفهم استفهم ابرهته و ههنا مربنا مؤمن من السنين و الائمة شهد يعلمون بروايتنا وفهمنا في الأعصار و الأعمار فلم ينكروا علينا و قرروا على تفاهمنا وكانوا يكالموننا و يحدثوننا بكلامنا المعروف و نفهم عنهم و هم ايضاً استبرأوا نفهمهم عن ابلاغ دين النبي الى امته بذلك و احتجوا على الخاق بذلك و لم يدلواهم على طريق آخر و لم يعرفوهم امراً آخر و لم يكلفوهم شيئاً آخر بل حثونا على ذلك و امرونا بذلك و لامونا على التقصير و التكاثر في ذلك و لم يمكننا غير ذلك نعم غاية الأمر انه اذا كان مراد الرسول و مراد حجه عليهم السلام من لفظ غير ما نفهم فيما بيننا كان للزوم الابلاغ اليها عليهم . عليهم التريد والتكرير ونصب القرائن تسليفهم لان الأبلاغ تكليفهم فكانوا ينصبون القرائن حتى نفهم فيها فهمنا هو مرضى لله سبحانه و هو المأمور به و هو التكليف و هو الذي اراد الرسول من رعيته فسمه ما شئت ثم ان الامة في زمان الغيبة انه النبي صلى الله عليه و آله و مخلصون له و هو رسول مبعوث اليهم و هو المأمور بالأبلاغ اليهم والقول بان تكليفه و خطاباته مخصوصة بالمشافهين و نحن بالأجماع مشاركون معهم قول بان محمداً صلى الله عليه و آله لم يبعث اليها معاشر اهل الغيبة و من كان بعده و قاته و هو لم يبعث اليها و لاجاء بكتاب لنا ولاجاء بسنة لنا ولا أمرنا و لانها بنا بأمر و نهى و انما قام الأجماع على انه يجب ان نعمل بنحو تلك الأفعال

و نحن امة الأجماع فلولا الأجماع لم نطع محمداً صلى الله عليه وآله في-
امرء ونبيه و انما ذلك كان الله بعث عيسى رسولا الى بنى اسرائيل فهو مبعوث
اليه و هم رعيته و كان على ساير الناس العمل بشرع عيسى لا بأنه بعث اليهم بل
بحكم خاص و دليل خاص أفاد لهم ذلك و اوجب عليهم الأتباع لا بأنهم رعيته
وامته و هؤلاء القوم ايضاً قائلون بهذا القول فأنهم يقولون ان جميع خطابه الى-
غيرنا و امرء و نبيه الى غيرنا و كلامه مع غيرنا و نحن نعمل بتلك الأعمال
لامر الاجماع فأن كان الاجماع غير كشفى فهم يطيعون اهل الحل و العقد
و هم امة لهم و ان كان كشفياً فهم امة ذلك الامام الذى كشف الأجماع عن قوله
او رضاه و على اى حال ليسوا بأمة محمد صلى الله عليه وآله كما لم يكن
العرب قبل البعثة من امة عيسى و ان كان الواجب عليهم ان يعملوا بشرح عيسى
بحكم خالد النبى عليه السلام و اما نحن فليعلموا علانية انا امة محمد صلى الله
عليه وآله و نحن مخاطبون بخطاباته و هو كان مأموراً بالأبلاغ اليها و ليس
يقصر و هو معصوم و قد بلغ و أنذر و بشر و نهى و أمر فما فهمنا على متفاهم
العرب فأن رضيه فهو و الا كان عليه الأبلاغ و التفهيم كيف شاء و اراد فما
فهمنا و علمنا بهذا النحو الذى نفهم هو مرضى امام العصر و هو دين الله ولو
لم يكن مرضية كان عليه الأبلاغ فليغير فإنه المأمور بالهداية انما انت منذر
ولكل قوم هاد وقد امرنا الصحبة فى زمان الغيبة بالرجوع الى الآثار ولولم يكن
ما نفهم مرضية لم يكن للرجوع فائدة و ليس مقصوده قراءة ألفاظ الآثار بالبداية
فما نفهم منها هو مرضى له و ان كان يريد غير ذلك فليغير و لينصب القرائن
بالجملة هذا التفاهم المعروف الذى نفهم الاخبار و الكتاب عاينه هو قطعاً جزماً

دين الله الذي رضيہ لنا و رضيہ رسولہ و امرونا بالرجوع الى آثارهم و العمل
بہا على متفاهم العرب و البعيد عن تلك الأعصار له قانون و غرايز و طبایع فیہ
فہم لسان السلف و نحن جرینا على غریزتنا و طبعنا من الرجوع الى کتب اللغة
و الأدب و السير و غيرها و قد علمنا بتکلیفنا فان کان الحجة علیه السلام
یرید غیرہا لم لا یغیر و لم لم یضع قانوناً آخر و لم لم یوصنا يوم غاب بشیء
آخر فلیس تکلیفنا الا هذا التفاهم المعروف فان شئت سمد و هما اوشناً او ظناً
او یقیناً فنحن نعمل بذلك التقرير الیقینی الذی لاشک فیہ و لا یریب یعتریہ
و نحن امة محمد صلی الله علیه و آله و هو الرسول المبعوث الینا و امرنا و نهانا
فامتثلنا حکمہ و الحمد لله رب العالمین فتدبر و أنصف و هذه الحیث فیہ
العقاید و الأعمال معتبرة الیس یقول القائل بالظان المطلق نحن نعمل بالاختبار
لأن من حیث انہا اخبار بل من حیث حصول الظان فلو عمل بہا من حیث انہا
اخبار یصیر من اصحاب الظن الخاص و كذلك انت لو سلمت اربعاً لأجل ان
زیداً امرک بأربع لامن حیث ان النبی امرک لست بتابع النبی صلی الله علیه
و آله و هؤلاء اذا عملوا بہنہ الأعمال لقیام الاجماع علی انہم مشاركون مع
المشافہین فایسوا بامة محمد صلی الله علیه و آله و لا بمأوورین بأوامرہ
ولامنہین عن نواہیدہ فلم یبعث الیہم و انما ہم امة الاجماع بای معنی اختاروہ
نعود بالله من بوار العقل و قبح الزلل و بہ نستعین . و كذلك حال الذی یقول نحن
نعمل بالأخبار لامن حیث انہا اخبار بل من حیث حصول الظان و ہی کلمة ما عظمها
من کلمة و کبرت کلمة تخرج من افواہہم و من البدیہیات ان الظنون حالات
نفسانیة للظان و الاخبار ہی الصادرة من مصادرہا علیہم آلاف التہجیة و التثناء

فهم يطيعون ظنونهم فهم امة ظنونهم لامة مصدر الأخبار و رعيته وان قلت انا اذا علمنا بالظن عملنا به لاجل انا ظننا انه حكم الله و حكم رسوله و حججه و عملنا به من غاية احتياطنا في الطاعة لهم فكيف نخرج بذلك من طاعتهم قلت انكم تحصلون الظن بحكم المشافهين فأنكم تقولون لم يتعلق بنا خطاب فأذا حصل لكم هذا تقولون حكم الاجماع باشتراكنا معهم فتعملون بملك الظنون بحكم الاجماع و هذا الاجماع ان كان غير كشفى فأنتم تطيعون اهل الحل و العقد و ان كان كشفياً فأنتم تطيعون الأمام ثم طاعة الأمام لماذا ان كان لأمر النبي فخطاباً للمشافهين لالكم و ان قلتم نحن مشتركون لهم بالاجماع فيعود الكلام الى الاجماع وان كان لغير امر النبي فنصبتم الامام بغير امر النبي وهو مذهب العامة و اما الجواب التفصيلي لذلك انا ترى من انفسنا على العلم العادي انا نفهم اشعار الجاهلية و خطبهم و كتبهم و شاهد الصدق اتساق كل عبارة و فهم المطلب و اتساق سائر العبارات اذا وقع هذه الكلمات فيها و فسرناها بما فسرناها هنا و قرائن صدور الكلام و ذيوله و او ساطه و اتساقه و ارتباطه بحيث لانشك في المعنى بشرط ان لانفسد الذهن بشبهات اهل الأصول و كذلك نفهم الاحاديث بحيث يتسق الكلام و ينتظم و يرتبط الكلمات ويشهد بصحة المعنى بعض الاحاديث لبعض ونرى تلك الكلمات اينما وقعت تتسق و تنتظم بذلك المعنى ولا سيما وفي الاخبار سؤال و جواب مرتبط به و في مسألة واحدة ربما توجد مائة من الأحاديث و اقل و اكثر و معنوا على هذا التفاهم الذين كان يقرب عهدهم و يحصل لنا العلم العادي بان معنى هذا الكلام هذا و هو مراد الأمام عليه السلام و لامنح من اتفاق حديث فيه كلمة

لا نفهمها او حديث تام لا نفهمه فأن مثل ذلك يتفق فى كلام كل احد حتى فى -
كلام الإنسان نفسه فأنه ربما يكتب العالم كتاباً و يكتب فيه عبارة ثم بعد
سنتين اذا راجعها عميت عليه فلم يفهم مراده منها ويحتاج الى تفكر وتدبر
وذلك غير عزيز فكذلك هب اتفق الف حديث متشابه المعنى فنحن لانعمل بها
ونرجع الى المحكمات او تتوقف ونحتاج و اما قول ان باب فهم الأخبار عن علم
مسدود هو خلاف الوجدان الواضح البين بحيث انه اذا قال بغيره فأما هو من -
التشكيكات و جميع اهل اللسان يقرأون الاخبار و يفهمون المعانى بصريح
الاعتبار بلا غبار و اهل هذه التشكيكات ايضاً يقولون هذه الكلمات فى علم
الاصول فاذا دخلوا الفقه وغفلوا عن الأصول يفهمون الاخبار ويجادلون فى صحة
ما يفهمون ويخطئ بعضهم بعضاً بالجملة لا يحسن تغيير الفطرة التى فطر الله
الناس عليها وتشوبشها بهذه الشبهات والتشكيكات وعباد الرحمن الذين يمشون
على الارض هوناً يعنى على الفطرة وعلى الجبلة و اما نحن فكما تقولون ان سد
باب العلم وجداني نرى عياناً كالشمس فى رابعة النهار ان باب فهم الفاظ الاخبار
واستخراج المطلب من محكمات الآثار مفتوح لنا اجمالاً بحيث نقدر على ان
ندخل ان معنى هذه العبارة هذا فان وجدتم من انفسكم انه سد عليكم فادعوا
الله ان يسلح وجدانكم و الا فاعلموا انا صادقون و انتم ايضاً تجرون على ذلك
فى فهمكم لو تشعرون فأنه جبلى الانسان و امرى يمكن بحسب علم المناظر
و المرايا و علم التشريح و العلم الطبيعى ان يذكر الانسان شبهات لاجل ان
ماريته احمرية كن ان يكون اسود و ماريته اثنين يه كن ان يكون و احداً
واكن الفطرة المستقيمة تأباه ولكن هؤلاء هملوا على الشبهات و خربوا الأمر

على ما ترى و الامر اوضح من فارعلى علم .

فهب انى اقول الصبح ليل أيعمى الناظرون عن الضياء

فقد اتينا بما قصدنا من اثبات صحة الاخبار جملاً وتفصيلاً و انفتاح باب العلم بمعانيها على حسب العلم العادى على سبيل الاجمال و الحمد لله اولاً و آخرأ و صلى الله على محمد و آله الذين اصطفى .

تبيينه - و اذ قد عرفت صحة جميع الأخبار التى رواها الثقات و عليها المدار فى الأعصار و صحة العمل بالجميع و افادة الكل للعلم و اليقين و ان لاوجه لتخصيص جواز العمل بالأخبار المتواترة و المنع من العمل باخبار الأحاد و بالصحيح و الحسان و الموثقات باصطلاح المتأخرين و المنع عن - غير ما فاعلم انه لاوجه أيضاً للقول بجواز العمل بكل خبر عمل به الأصحاب و المنع مما لم يعملوا به لأمر الأول فان ترك عمل الأصحاب بخبر صحيح وقع عليه التقرير لا يورث و هنا فيه و انما يوجب الوهن فى من تركه و اعرض عنه و الثانى فمن المراد من الأصحاب الكل او البعض فان كان المراد الكل فلا يحيط بهم الا الله و حججه و لا يمكن على هذا العمل بخبر ابدأ و ان كان المراد البعض فما يدريك ان الخبر مما لم يعمل به احد من اصحابنا مع تفرقهم فى - الأعصار و الأمصار و القرى و الجزائر و البحار و البرارى و الجبال و مدعى - ذلك مدعى علم الغيب والأحاطة بجميع اهل الأرض و ان كان المراد المعروفين منهم فإى خصوصية فيهم و انت تعلم ان من تعرفه منهم اقل و من لا تعرفه اكثر و الثالث فما وجه تخصيص الأصحاب بالفقهاء و اخراج الرواة بالكلية مع ان منهم من هو اعلى مقاماً و اشرف مكاناً من الفقهاء و ان قلت المراد من يعم

الرواة ايضاً قلنا كل راو يعمل بما يرويه عن امامه البتة و يجعل عليه بناء عمله يقيناً فلا يوجد خبر لاعامل له .

الختام

فى كيفية العمل بالأخبار و فيها ايضاً فصول :

فصل - اذا عرفت صحة العمل بالأخبار التى رواها الأخبار فاعلم ان الائمة عليهم السلام هم الذين اوقعوا الخلاف بين رعيتهم كما مر فى المقدمة ويدل عليه الأخبار الواردة فى هذا المصنف فمن اراد الاطلاع عليها فليطلبها من مظانها فلا تحجير فى الاخذ بها ولا يكن هناك معرفة الحكم الواقعى فتتحير فى تكليفك و تضطرب و تقول ان باب العلم مسدود و لابد من العمل بالظن فاذا كانوا يقتون شيعةهم فى مجلس واحد بالأختلاف و بالزيادة و النقصان فما شأنك تريد ان تقع على الواقع الذى قد اخفوه خوفاً من فرعون و ملائكة ويقولون ابنى الله عزوجل لنا فى دينه الا التقية فلا تحزن باختلاف الأحاديث ولا تقصد دفع ما هم اوقعوا فى شيعةهم بعمل منهم و تدبير و سام لامرهم تسلم اذ لا يسعنا الا التسليم فليس لنا ان نميز بين اخبارهم و ننقد بعضاً و نزيغ بعضاً بأهوائنا و آرائنا و يجب علينا الوقوف حيث اوقفونا و نختر لانفسنا ما اختاروا لنا و قد ورد عنهم سلام الله عليهم اخبار مختلفة فى علاج الأخبار المختلفة لتسريح بعضها على بعض و معارض لمرض الأخبار عليها و جملة المرجحات و المعارض الواردة فيها الاخذ بشواهد الكتاب و السنة و بالاجمع عليه و بمخالفة العامة و ما هم اليه اميل و مما يشبه اقوالهم و يوافق اخبارهم و بالاحداث و الاحوط و ما رواه العدل و الأفقه و الأصدق و الأوثق و الأورع و الاخذ

بالناسخ و بالمحكم ورد المتشابه اليه و الأخذ بالمفسر و روى الأخذ بالسعة و الأرجاء و التوقف فإن أردنا ترجيح بعض تلك الأخبار على بعض بعقولنا ثم اوجبنا على انفسنا العمل به و اوجبنا على الناس العمل بمضمونه و وعدنا لمن تابعنا جنات النعيم و اوعدنا من خالفنا العذاب الأليم فنصير بذلك ممن دان الله برأيه وأفتى الناس بهواه و من أفتى الناس برأيه لعنته ملائكة الرحمة و ملائكة العذاب ولا طاقة لنا بها فلا حيلة لنا في ترجيح بعض تلك الأخبار على بعض الا ما يظهر من نفس الأخبار و نحن نورد خلاصته في ضمن فصول فإن كنت ممن جاس خلال الديار ترى ذلك عياناً بالأخبار .

فصل ... اذا ورد عليك خبر صحيح على ما مر ولم تجد له معارضاً مثله من ساير الأخبار التي في عرضه فإن كان مجملاً او متشابهاً فدعه حتى يبلغك محكم او مفسر فترده اليه و تجعل المحكم او المفسر حاكماً عليه و ان كان محكماً لا تشابه فيه و نصاً او ظاهراً لا اجمال يعتريه فإن عرفت نسخته و زوال حكمه بأجماع او غيره فدعه فقد مضى حينه وفات وقت العمل به و ان لم تعلم بنسخته فعليك بعرضه على المعارض التي وردت في الأخبار. فاولها شواهد الكتاب و المراد به ما كان مجمعاً على تأويله و العمل به و بقاء حكمه فاما غير ذلك من آيات الكتاب فلا يكون معرضاً للأخبار لما عرفت سابقاً من ان الكتاب منه مجملات مفسرة بالأخبار و متشابهات يجب ردها الى محكمات الأخبار ومطلقات مقيدة بالأخبار وعمومات مخصصة بها ومنسوخات ناسخها في الأخبار وهكذا فلا وجه لعرض الأخبار عليها . وثانيها السنة و المراد منها ايضاً السنة الجامعة غير المتفرقة فإن في غير ذلك من السنة ايضاً ما يجري في الكتاب

فلا يمكن جعله معرضاً يعرض عليه الأخبار ، وثالثها أخبارهم والمراد أيضاً
 الجامعة غير المتفرقة فإن جعل ماسواها من الأخبار معرضاً يستلزم التراجع من
 غير رجحان هذا ويجرى فيها ما ذكر في الكتاب والسنة ، الرابع اجماع الأمة أو
 الفرقة والمراد ضرورتهم واتفاقهم اجمع لا يشذ منهم شاذ لهذه الأربعة مما لا بد
 من عرض كل خبر عليها والأخذ بما يوافقها وترك ما يخالفها ولا مخرج عن ذلك
 الخامس اجماع العامة والمراد اتفاق جميعهم لا يشذ منهم شاذ على امر او مضمون
 خبر منفردين عن الشيعة وأما اتفاق بعضهم فلا وجه للعرض عليه فإن الخبر في صورة
 الاختلاف بينهم ان وافق جماعة منهم خالف آخرين وبالعكس ولا مرجح فيه
 البين وكذلك لا وجه للعرض على اجماعهم عند موافقة الشيعة فإن الخبر ان وافق
 اجماعهم حينئذ وافق اجماع الشيعة ايضاً وان خالفه خالفه هذا و اجماع
 الشيعة والعامة معاً هو اتفاق الأمة فاذا اجمعوا على امر او خبر منفردين عن
 الشيعة يجب عرض كل خبر على اجماعهم والأخذ بما يوافقهم وترك ما يخالفهم
 فهذه المعارض الخمسة مما لا بد من العرض عليه ولا مخصص عند ابداء ولكن
 العرض عليها قليل الجدوى في هذه الأزمان اذ قلما يوجد في اخبارنا الهدى
 ما يخالف شيئاً من المعارض المذكورة ولا سيما في الأحكام فان امتحاننا قد
 انخرجوا منها ما كان يخالف شيئاً من المعارض هذا ونحن لانعرف من الكتاب
 المجمع عليه والسنة الجامعة والخبر الجامع وضرورة الشيعة و اجماع العامة
 الا اقله ولا سيما في الأحكام الفرعية الجزئية وكيف كان فيجب عرض الخبر
 على هذه المعارض فإن وجدته مخالفاً لشيء منها فتركه سواء كان من بر أو
 فاجر والا فاجعل عليه بناء عمالك سواء كان من بر أو فاجر من دون فحص عن-

معارض او مخصص او مقيد وجدت عاملاً به ام لم تجد عرفت فيه لحن تقية ام لم تعرف اذ الخبر الصادر عن التقية السليم من المعارض لا بد من العمل به ولا يجوز تركه بالجملة لامحيص من العمل بمثل هذا الخبر بوجه .

فصل - وان وجدت له معارضاً فاسلك في المعارض ايضاً ذلك العمل فإن

و جدته عارياً عن شروط العمل فلا تعتبر بالمعارض و اعمل بما يعارضه ذلك المعارض و ان استجمع كل منهما شروط العمل فإن عرفت في احدهما لحن تقية اما من نفسه او من خبر آخر غيره او بشهادة قرائن خارجية فاترك ما فيه التقية الى ما لا تقية فيه و ان لم تعرف التقية في شئ منهما فليس لك ترجيح احدهما على الآخر بالآراء والآراء ولا بد من الرجوع الى المعالجات المروية عنهم سلام الله عليهم و الأخذ بما ورد عنهم من المرجحات و غيرها من المعالجات و اما المرجحات فقد ورد عنهم سلام الله عليهم هناك مرجحات .

الأول - الأخذ بما رواه الأعدل و الأفقه و الأصدق و الأوثق و الأورع و الظاهر ان الترجيح بذلك انما كان ينفع في الصدر الاول ليحصل العلم بصدور الخبر و اما اليوم فقد قام الاجماع الذي لا ريب فيه على صحة جميع اخبار المصححة هذا و العلم بالأعدلية و الأفقية و غيرهما في جميع سلسلة السند مما لا سبيل اليه و ترجيح البعض من غير رجحان غير مقبول مع انه ايضاً في غاية الاشكال و ضبط مقادير العدالة و الفقامة و غيرهما في غاية الصعوبة سيما اذا اريد الترجيح باجتماع جملة من تلك الاوصاف كما هو الظاهر من بعض اخبار المقام .

الثاني - الأخذ بالمشهور و ترك الشأن النادر ولم يرد الا في الحنظلية و هي

فى تشاح الحكمين لا فى الترجيح بين الروايتين و مرفوعة زرارة و هى غير -
 صحيحة الصدور و مع ذلك الظاهر ان المراد من الشهرة فيها الاجماع الذى
 لا ريب فيه بشهادة قوله عليه السلام عقيب ذلك فأن المجمع عليه لا ريب فيه
 و باضافة الأصحاب الى الكناية المفيدة للعموم وان لم نقل بارادة الاجماع من-
 الشهرة فاسما يراد الشهرة فى الرواية ولا تجدنا اليوم نفعا فأن جميع اخبارنا
 مشتهرة غير نادرة ولا ترجيح لبعضها على بعض فى الاشتهار او فى العمل و الشأن
 فى معرفتها اعدم الاحاطة بجميع الاصحاب و الاشتهار و عدم مرجح للمعروفين
 مع العلم بانهم اقل قليل من الاصحاب فى صقع او باد او عصر غير مراد ولا جائز
 الترجيح به .

(القول الثالث) - الاخذ بالأحدث وترك الأقدم و هذا فى زمان الحضور متعين و اما
 اليوم فقد قرر الحجة بجميع اخبار آباء السابقين و جوز العمل بها فلا رجحان
 للأحدث على غيره اليوم هذا ويشكل معرفة الأحداث من غيره بعد اذنهم الرواة
 بنقل اخبار كل منهم عن الباقيين فلا يسكن الترجيح بهذا الوجه ايئنا فى هذه
 الايام .

القول الرابع - الاخذ بما فيه الحاطة وترك ما يخالف الاحتياط ولم يرد فى الترجيح
 الا فى المرفوعة نعم قد ورد روايات مطلقة فى الامر بالاحتياط و هى لا تنهض
 دليمة على الوجوب سيما مع معارضتها لخبار السعة و هى حاکمة عايتها هذا
 و الاحتياط غير ممكن فى كثير من الموارد كما اذا تعارض الخبران بالأمر
 والنهى وكذا لا يمكن فى كثير من ابواب المعاملات والمناذجات وغيرها فلا يمكن
 الاحتياط فى كل مورد نعم الاحتياط اذا امكن امر من غوب فيه و امسا للزوم

فلا دليل عليه و انما هو مثل الأخذ بالأضمر فتفهم .

الخامس - ترك ما حكام العامة و قضاتهم اليه اميل و الأخذ بما سواه و معرفة ذلك ايضاً في غاية الصعوبة و الاشكال لتفرقهم في الأعصار و الأمصار هذا وقد كانوا في أعصار الأئمة اصحاب آراء و اهواء و ما كان يمكن العلم بما جميعهم اليه اميل و لاسيما في جزئيات المسائل فهذه هي المرجحات المنصوصة عليها في الأخبار و قد اتضح عدم امكان الترجيح بكثير منها في إيماننا و عدم وجوب الترجيح بالوقاي هذا و يدل البينة على عدم الوجوب عدم الأمر بالجميع في كل خبر لكل احد و انما ذكر لكل و في كل خبر بعض منها مع ان اخبار التراجيح بنفسها متعارضة و لا يجوز ترجيح بعضها على بعض و تقديم بعض وتأخير بعض بالرأى و الاستحسان و يشهد ذلك كله بعدم الوجوب و قد ورد عنهم سلام الله عليهم وجهان آخران في علاج الأخبار المتعارضة احدهما الارجاء و التوقف و ثانيهما التخير و الأخذ بايهما شاء و اراد تسليم الأمرهم وقد اختلف الأصحاب في ترجيح احد الطريقين على اقوال احقها بان يتبع ان الأرجاء و التوقف في الحكم و الفتوى و اما التخير ففي مقام العمل و الاخذ و على ذلك شواهد من نفس الاخبار يعرف من اشاراتها من كان من اهل الديار و نكتفى بما ذكرناه في أمر الممارض و المرجحات و المعالجات على سبيل الاختصار فتدبر .

فصل - فبعد ما وجدت خبراً ليس له معارض او له معارض غير مستجمع بشرايط العمل فما ذلك عليه ذلك الخبر فهو حكم الله القطعي الواقعي في حقاك ولكنه واقعي نفس امرى ثانوى لا اولى و اما ان كان له معارض مستجمع

لشرائط فعليك بالتوقف و الأرجاء في نفس الحكم الواقعي و حكمك الثانوي
الفقاهي ، التخيير و السعة وذلك ايضاً حكم واقعي الا انه ثانوي بالنسبة الى الاول
فهو حكم ثالث و ذلك انك قد عرفت ان احكام العرضية تتغير و يطرؤ بعضها على-
بعض و بعضها اولى بالنسبة الى بعض كما ان الأعراض يطرؤ بعضها على بعض
و يعلو بعضها على بعض كما تقدم .

المقصد الثالث

في الاجماع و فيه مقدمة و فصول و خاتمة

المقصد - فيما يلزم ذكره من معنى الأجماع و اقسامه اما الاول فاعلم
ان الاجماع في اللغة العزم يقال اجمع الامر و على الامر اذا عزم عليه و اراد
فعله و قطع عليه و عقد ضميره على فعله او جده فيه و منه قوله تعالى فأجمعوا
أمركم و الأمر مجمع و مجمع عليه و يقال اجمع امرك اي لا تسعد منتشراً
و اجعله جميعاً بعد تفرقه و يقال اجمع القوم اجماعاً ايضاً اذا اتفقوا و قول
بعضهم يطلق على العزم مجازاً محض خرس باستدلال بادل و هو التبادر
و قد مر ان التبادر في ذهن المتكلمين بالشبهات و المـتفرق في اصطلاح
غير معتبر و لذا التبادر عند المتأخرين لا يجدي و التبادر عند المتقدمين
مجهول و الله انزل كتابه على لسان عربي مبين و قال اجمعوا امركم اي اعزموه
و في الخبر من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له و اما صحة السلب فهو
ايضاً كالتبادر حرفاً بحرف و من اين عرف صحة السلب عند العرب في خبر
النبي صلى الله عليه و آله وفي اصطلاح الأصوليين هو اتفاق خاص و اما الثاني
فأعلم ان الاجماع اما محصل و هو ما حصله الشخص بنفسه من الفحص

و الاستقراء فعلم الاتفاق الكاشف فهذا الاجماع يقال له المحصل و المحقق وهو على قسمين محصل عام يطالع عليه كل من دخل عرصة الفقهاء وفحص لوضوح مدركه و محصل خاص اتفق لفيقه دون غيره فمحصل العلم باتفاق كاشف و ربما لم يحصل هذا العلم غيره و اما منقول و هو ما حصله غيرك و نقله لك يعنى ذكر غيرك انى اطلعت على اتفاق كاشف او ينقل ان فلاناً ادعى الاجماع فى هذه المسألة فهذا المنقول اما يصل اليك من اشخاص كثيره يتواتر خبرهم ويحصل لك العلم بوجود ذلك الاتفاق فيالحق عندك بالمحصل او يصل اليك بنقل الآحاد فيحصل لك الظن بوجود ذلك الاتفاق و لايجوز لك ادعاء الاجماع حينئذ و قد يقسم الاجماع بتقسيم آخر و هو اما بسيط كان يتفق القوم اتفاقاً كاشفاً على وجوب الظهور فى الصلوة مثلاً و اما مركب كان يحصل لك العلم بان الشيعة فى هذه المسألة على قولين مثلاً فممنهم من قال بوجوبها مثلاً و منهم من قال بحرمتها و لم يقل احد باستحبابها فيحصل لك العلم بان المعصوم مع احد هؤلاء فالقول الثالث غير قول المعصوم يقيناً فلايجوز القول به ثم انهم فرضوا المركب على ثلثة اقسام فاما يحصل الاجماع فى مسائل اختلاف القوم فى وجوب سجدة القراءة فى الصلوة و حرمتها فالقول بالاستحباب خرق للاجماع و اما يحصل فى مساليتين بينها جامع كاختلاف القوم فى وجوب الغسل بوطى الدبر مطلقاً وعدم وجوبه مطلقاً فأن قلت بوجوبه بالوطى فى دبر الرجل دون المرأة فقد خرقت الاجماع و اما يحصل فى مساليتين ليس بينهما جامع كان يقول بعض الفرقه بان المسلم لا يقتل بالذمى و يقول ايضاً فى مسائل البيع انه لا يصح بيع ما لا يملك و يقول بعض آخر بانه يقتل المسلم بالذمى و يقول فى مسائل البيع

بجواز بيع ما لا يملك فلو قلت بقتل المسلم بالذمي وعدم جواز بيع لا يملك فقد
خرقت الأجماع كذا قالوا وقد يقسم بتقسيم آخر وهو أما ضروري واما نظري
والضروري اما ضروري المسلمين جميعاً واما ضروري الشيعة وان خالفهم فيه العامة
ثم لا يخفى عليك ان المراد بالضروري ليس ما اجتمع عليه جميع من اقر بالشهادتين
فان ذلك غير حاصل الا في نفس الشهادتين واما في سائر مسائل الدين فان
الوفاء من المسلمين ربما لم يسموا اسم الصلوة فضلاً عن ان يعترفوا بفرعها مع
انه من أبدع مسائل الدين و ضرورياتها فما ظنك بسائر فروع الدين اللهم الا
ان تقول المسلم اسم من اعترف بالضروريات وهو خلاف المعروف و من كان
يسلم كان يزداد معرفة بحدوده يوماً فيوماً وكذلك الأمر في ضروريات الشيعة
فمعنى الضروري ما صار بديهياً عند الفاحصين المتدينين بأدبي توجد و اذ لم يكن
شرطه اقرار الكل فيكفي البعض وحده ووضح الأمر فذلك يسمى بالاجماع
الذي لا خلاف فيه يعني بالنسبة الى الدالين للأحكام من اهل الوفاق او
الخلاف و النظري ما لا يكون كذلك و من جملة اقسام الأجماع السكوتي
و المشهورى ايضاً والمراد من السكوتي ان يفتى فنيه بحكم و سكت الباقيون
من عام بحكمه و اطلع عليه و من المشهورى ان ينتشر قول بين فقهاء العصر
بحيث يكون خلافه نادراً قليلاً و الحاصل ان الاجماع اما محصل عام او خاص
او منفرد بنقل متواتر يفيد القطع و يكون كالمحصل او اتحاد بفيد الظن
و اما بسيط او مركب و اما ضروري او نظري و اما ديني او متعبدى و سكوتي
و مشهورى و اما كان هذا الاصل من اصول العظمة عندهم و بدعيون و عليه
يتهاقون و بدعيون و بدعيون و بدعيون و بدعيون و بدعيون و بدعيون

ويقتلون وبه اكثر الاحكام التي لانص فيها يثبتون وبه زينت الدروس و زخرفت
الطروس و به صاحوا في المجالس و جادلوا في المدارس بل عند التحقيق
عندهم لا يتم مسألة واحدة في الفقه الا بضميمة الأجماع اما في مقدماتها او
نتيجتها لا بأس ان نذكر في ضمن الفصول مبدأه و امكانه و امكان العلم به
و كيفية حصول العلم به و حججه .

فصل - في مبدء هذا المدرك لتعرفه هل هو مما نزل به الكتاب او مما
اتى به محمد صلى الله عليه و آله في شرعه و سنته وهل كان في عصره او حدث
بعده ثم هل ورد من المعصومين الأوصياء عليهم السلام فيدائر او حدث من -
الامة العمياء او من الشيعة؟ ولا ينبغي للعاقل ان يجادل برهة من الدهر وهو
لا يدري فيم يجادل فاعلم ان الكتاب محصور وليس فيه لفظ اجماع غير قوله
فأجمعوا أمركم و أجمعوا كيدكم وهو بمعنى العزم وليس من هذا المدرك في-
شيء و اما معنى الأجماع فقد استشهدوا له بأى منه منها ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى و نصله جهنم
وساءت مصيراً و غى ظاهرة في جميع الموصوفين بالإيمان بذلك الرسول فمن
اتبع سبيلاً غير سبيل جميع المؤمنين من الأولين و الآخرين مناقب هو
وهذا هو ضرورة الاسلام ولا كلام فيها ويجب اتباعها لانها هي مما جاء به النبي
صلى الله عليه و آله قطعاً و اين هذا مما يدعون به من الاجماع ومنها ان تنازعتم
في شيء فردوه الى الله و الرسول فانها تزل على عدم لزوم الرد عند الاتفاق
وهي ايضاً ظاهرة في ضرورة فان المخاطب ان كان بعض الامة يلزم ان يكون
اتباع كل ثلاثة متفقين واجباً و هو خلاف المدعى و ان كان جميع الامة وعنده

لاتنازع بين المخاطبين فعند اتفاق جميعهم لا يجب الرد و هو ضرورة بالجملة
لادليل في الكتاب بيناً ظاهراً على معنى الأجماع غير الضروريين ولو كان
لتمسكوا به هذا و الكتاب اذا كان تأويله اتفاقي الأمة يكون حجة و ان كان
اختلافياً تنازعياً يجب رده الى الله و رسوله بحكم ذلك الكتاب فلا يجوز البت
على مدلوله الا عند كونه ضرورياً لاختلاف فيه و اما من السنة فتمسكوا بالرواية
المشهوره لاتجتمع امتي على الخطاء و في رواية على ضلالة و هي الماهرة في
جميع من يسمى بالأمة و هي في الضروري ولا كلام فيه و بقوله صلى الله عليه
وآله سألت الله ان لاتجتمع امتي على الخطاء ابداً فأعطانيها و هو ايضاً كالاول
و كذا ما في رواية اخرى لم يكن الله ليجمع امتي على خطاء و بقوله يد الله
على الجماعة و بقوله من خرج من الجماعة قدر شبر خلع ربة الأسلام من
عنقه ولا شك انهما و ما بمعناهما لا يدلان على حرمة مفارقة بعض الأمة
و البعض الآخر مخالف لهم فإنه يلزم منه التناقض فإن متبع البعض مخالف
لبعض الآخر لامحالة فالمراد به جميع الأمة مع انه روى جماعة امتي أهل
الحق و ان قلوا فلا بد من ان يعرف حقيقتهم بدليل آخر و هو المتبع لا نفس
اجتماع جماعة و يؤيد ما ذكرنا من المعاني ما روى عن الأئمة الأطياب في
هذا الباب و ان شئت فراجع الكتاب المستطاب بالجملة لاشك انه في عصر
النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يعمل احد باجماع و باتفاق الناس من غير
استناد الى النبي صلى الله عليه وآله افظلاً او معنى و كان بناء العمى على النطق
و السمع و الطاعة وليس احد يدعي ذلك و اما بعد حياته صلى الله عليه وآله
فلاشك عند الشيعة ان الأئمة عليهم السلام لم يأمرونا بالأخذ باجماع و لم يجعلوه

مدرك دينهم ولم يسألهم احد عنه بوجه مع انه كان بين العامة شائعاً معروفاً
و اما ما روى عنهم هذا اللفظ كقول ابي عبدالله عليه السلام فإن المجمع عليه
لاريب فيه فهو في مقام الاتفاق على الرواية لا غير وفي مقام اتفاق الأمة جميعاً
بحيث لم يخالف بعضها بعضاً وإن قيل قوله عليه السلام فإن المجمع عليه لاريب
فيه اصل استدلال به الامام عليه السلام وهو مطلق ويشمل كل ما اجمع عليه من -
رواية او غيرها قلت نعم هو اصل و استدلال به الامام عليها لسلام بلاشك لكن كان
المراد بالمجمع عليه في اول الحديث ما رواه من رواه من الروات ولم ينكره
الباقيون اذ لا يوجد حديث يرويه جميع الشيعة رجالهم ونسأؤهم فالمراد بالاصل
هو ذلك اذ لا يجوز ان يستدل على وجوب الأخذ بما اتفق عليه الروات بان اتفاق
جميع المسلمين حق فاللام فيه للمعهد يعني لأن اتفاق الروات حق فانه كالمتواتر
ولما لم يكن المراد من الأول اتفاق الكل ليس المراد من الأصل ايضاً اتفاق
الكل و اما ما يريدون من المعنى الاصطلاحي العلمي الاصولي فيحتاج الى دليل
قطعي واضح ولم يقدروا ان يثبتوا اخبار الواضحة المنار في هذا المضمار يتبين
لك انه لم يرد من الشارع في ابامد ولا من خلفائه بعده حجج اجماع بهذا المعنى
المصطلح فهو من العامة العمياء و اول فساد ظهر في الاسلام في دين نبي الانام
ظهر بالاستدلال بهذا الأصل و استدلووا بالاجماع على خلافة ابي بكر بالضرورة
واجمعوا على كونه خليفة وعلى غضب حق امير المؤمنين عليه السلام واجماعهم
كان عندهم اجماعاً كشافياً عن رضا المعصوم و هو النبي صلى الله عليه وآله
وهو حياته وموته واحدة اذا اخبر ان امتد لا يجمع على خلافة فاجتماعهم على -
هداية و هو راض بالهداية بل عن رضا الله فان الله لا يرضى لعباده الكفر و ان

تشكروا ويرضوكم وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله أنهم لا يجتمعون على ضلالة
وقال سألت الله أن لا يجتمع أهلي على الخطاء أبداً فأعطانيها فإله راض بالهداية
سخطا والكشف على ما وقروا من أمر قهرى غريزى يحصل بتغافر السميع عن
جماعة تعد عليهم وتتهمهم متبين ارأى حجتهم وعاملين بما اذن لهم حجتهم
وهو لا يأذن الا بما رضى لهم فأجبتهم كشف عن رضاء النبي صلى الله عليه وآله
والقهرأ قالوا بالكشف او ا هم يقولوا قالوا او شاء الله ما امرتنا ولا آباؤنا
ولا حرمنا من شيء وهو استدلال بان اتفاقهم كاشف عن رضاء الله فان كان
الأجماع ادلة فلا حاجة للشبهة على ردهم الا ان يثبتوا عايتهم انه لم يتحقق اجماع
وهم يسمون تنقده و كذلك اذا ادعى احد من الشيعة الأجماع ولم يثبت
الاشهر لا يصل به ولكن لا يصل الى حمل و يقول انت عمت بأصل صحيح عندك
على يثبت لهم على الدوام من هذا هو من هذا الفساد في دين الله ان كل امر اجيز
اتساع بدو له من ايرها غيره من بسوءه يكون سبب فساد في الأمة
و شق عليهم الا ترى انه يصح ادعاء الامم ان يقولوا قام لنا الأجماع الكشفى
على حق دم على و اصحابه و كذلك في كل طائفتين متعاندتين الى يوم القيامة
و الأجماع دليل اتى في باطن قلوبنا قد انكشف لنا رضاء الله و رضاء رسوله
به و كذلك الرأى و الاجتهاد و الأدلة العقلية لو صارت مناط دين الله لو سعى
كل احد ان يقول رأيه و اجتهاده و دليل عقلى اذانى الى استحلال قتلات
و كذلك الاشياء فيقالون كما ادى الأمر الى لمن بعضهم بهذا و تفتقر بعضهم
بنا و الا ترى بالاجماع على كفر من فرق الاسلام فما كان من هذا سبيله
لا بد ان يكون من هذا دين الله انما قالوا ان سيدهم معارضة قتلى سيدنا عالياً

عليه السلام عن اجتهاد و قد قال الله عز وجل لله الحجة البالغة و قال ابو عبدالله عليه السلام ان حجة الله هي الحجة الواضحة و نفى موسى بن جعفر عليه السلام ان يكون من الدين كل ما ليس عليه حجة من الكتاب و السنة و اوجب الله الرد الى الله و الرسول في التنازع و قال امير المؤمنين عليه السلام في حديث انما الطاعة لله و لرسوله ولولاة الامر و انما امر الله بطاعة الرسول صلى الله عليه و آله لانه معصوم مطهر لا يأمر بمعصية و انما امر بطاعة اولى الامر لانهم معصومون مطهرون لا يأمرون بمعصية و قال عليه السلام في كتاب له و اراد الى الله و رسوله ما يضلحك من الخطوب و يشتبه عليك من الامور فقد قال الله سبحانه لقوم احب ارشادهم يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله و الرسول فالرأى الى الله الآخذ بمحكم كتابه و الرأى الى الرسول الآخذ بسنته الجامعة غير المتفرقة و قال عليه السلام لاكميل بن زياد لاغزو الامم امام عادل ولا نقل الا من امام فاضل باكميل هي نبوة و رسالة و امامة و ليس بعد ذلك الا موالين متبعين او مناوين متدعين انما يتقبل الله من المتقين يا كميل لاتأخذ الا عنا تكن منا و قد قال ابو عبدالله عليه السلام اما انه شر عليكم ان تقولوا بشيئ ما لم تسمعه منا و ان قلت ان اجماعنا هو الرد الى الله و الرسول لانه كاشف عن رضاها قطعاً قاننا هو كاشف سماعاً و نطقاً او كاشف استنباطاً فان كان كاشفاً استنباطاً فيسمع الخرق على الراقع . و يسمع كل احد ان يقول انا استنبط رضا عما في لبي من غير سماع و نطق و يقع منه الفساد و سفك دماء العباد و تخريب البلاد و هكذا الشئ لا يكون حجة الله و ان حجة الله هي الحجة الواضحة فتبين و ظهر ان حجة الله

التي يحتاج بها على خلقه و ينبغي ان يحتاج بعضهم على بعض ما كان عن نطق
وسمع محسوس يمكن القاءها الى كل احد ويتم به حجة الله على خلقه قال الله
سبحانه لقد جاءكم برهان من ربكم وقال قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين
وكما لا يجوز ان يقول لمسلم المهمت انك على خطأ ويجب قتلك كذلك لا يجوز
ان يقول عرفت في اتي بدليل لتي انك على خطأ او عرفت بدليل عقلي انك على
خطأ ولا يأتي برهان من الله ورسوله على خطائهم وهذا الاجماع الذي يذكره
و يصولون به ان كان على طبقه دليل من الكتاب والسنة فهما الحجة الدافعة
و ليحمد الله اهله على التوفيق لاتباعهما و ان لم يكن له دليل منهما فهو رأي
و هو فلاحيرة به فقد قال امير المؤمنين عليه السلام من اخذ دينه من افواه
الرجال ازالته الرجال و من اخذ دينه من الكتاب والسنة زالت الجبال و لم يزل
و الاخذ بالاجماع بالادليل اخذ من افواه الرجال و سئل عليه السلام عن اختلاف
الشيعة فقال ان دين الله لا يعرف بالرجال بل بآية الحق فاعرف الحق تعرف اهله
و الاخذ بالاجماع بالادليل عرفان الحق بالرجال و عن ابي عبد الله عليه السلام
دع الرأي و القياس و ما قال قوم في دين الله ليس له برهان فان دين الله لم
يوضع بالرأي و المقائيس انتهى . فعلم منه ان الادلة العقلية و المقائيس ليسا
برهان و قد جاءكم برهان من ربكم و هو الكتاب النازل من عنده و السنة
الآتية من عنده و قال عليه السلام انما الناس رجالان متبعين شرعة و مبتدعين بدعة
ليس معه من الله برهان سنة و لأضياء حجة بالجملة هذه هي طريقة آل محمد
عليهم السلام و استجابهم ليس عندهم غير الكتاب و السنة شيء و انما الاجماع
الذي ليس معه برهان منهما من طريقة العامة و لذلك اختلفوا في امر الله و ما

يلزم العمل به فقال قوم منهم انه اتفاق امة محمد صلى الله عليه وآله على امر ديني وقال قوم ان الحجة في اجماع المؤمنين الا انه لما لم يعلم وجب اعتبار الكل من باب المقدمة فيستثنى منهم من ائضحت ضلالته كالفالذت و المبحسمة وقال قوم انه اتفاق اهل الحل والعقد من امة محمد صلى الله عليه وآله على امر من الامور الى غير ذلك من الاقوال ومن ادلتهم على حجة اجماع انهم اجمعوا على القطع بتخلئة المخالف للاجماع فدل على انه حجة فان العادة تحكم بان هذا العدد الكثير من العلماء و المحققين لا يجتمعون على القطع في شرعي بهجرد تواطؤ اوطن بل لا يكون حكمهم الا عن قاطع فوجب الحكم بوجود نص بلغهم في ذلك فيكون مقتضاه و هو خطاء المخالف حقاً و هو يقتضي حقية ما عليه الاجماع و هو المطلوب وهل هذا الا ان الاجماع كشف لهم عن قول المعصوم و هو النبي صلى الله عليه وآله و قوله نصه فهو قائل بقول الجماعة فالقائلون باجمعهم فيهم الحجة و كذلك احتجوا على حجته بآيات و روايات مرت فاجمعهم ايضاً كشفى عن قول الله و رضائه وقول النبي و رضائه ذكره في تعريفهم اولم يذكره فلو سئلت احدهم هل الله و رسوله راضيان بعملكم بالاجماع على خلافة ابي بكر ام لا يقولون نعم ويستدلون باحاديث النبي و الكشف امر قهري اخذوه في التعريف ام لم يأخذوه فأصف و تدبر و قد دل الاحاديث على ان ذلك من ادلتهم و مداركهم المخترعة ولا شك ان الرشد في خلافهم و في ترك مدرك انشاء الفساد في هذه الامة الى ظهور مهدي آل محمد صلوات الله عليهم وعجل فرجه هذا وهم يقولون اذا تعارض النعمان فالعمل على مخالف العامة فأذا تعارض القولان يجب رد موافق العامة بطريق اولي

و ان الرشد في خلافهم مطلقاً .

فصل في امكان اتفاق الجماعة و عدمه وقد استدلووا على امتناعه عادة بادلة مبرورة مرسومة فسي كتبهم مفصلة و انا نشير هنا على الاجمال و هي انه لا يمكن الاتفاق على شيء من الامة او من العلماء مع كثرتهم و تفرقهم و اختلاف بايائهم و عاداتهم و عقولهم و انذارهم و شهواتهم ورده الميجوزون بانه لا يمكن اذا كان المدار على ما به اختلافهم مما ذكرنا ما اذا كان المدار على ما به اتفاقهم فيمكن و هو قد يشهد بدين الله واحد و كتاب واحد و نبى واحد و امام واحد و الرجوع الى ما جاؤوا به فاذا كان امر اراده الله من جميعهم و اقام عليه حجة يعرفها جميعهم و هم جميعاً طالبون له باحثون عنه يمكن ان يقعوا عليه و يتفقوا بما اتفق الامة على الضروريات و اتفاق جميعهم اسعب من اتفاق كثير منهم وهو دمين لاشك فيه ولا ريب يعتريه انا كان المراد من الامكان العقلي او كان المسامحة من مدونين واما الامكان المادى مع هذه الكثرة وهذه العادات والشهوات والشهوات التي شاعت اهلها في التوحيد فما دونه الى ارش الخدش كما هو مشاهد فلا يمكن عادة . اما الضروريات فانها لا تجد ضرورياً ابداً من - الملوقة لهم من الوفاء من اهل الشهادتين لا يعرفون صلوة فكيف هم متفقون على - الملايعون ولا يعرفون في الاسلام يعرفه كل من دخل في الاسلام ويسمى بالمسلم اللهم الا ان نضرب بينهم عن الاسلام ولا اظنك و الناس يسلمون ثم يعرفون شيئاً بعد شيء . ما ذكرناه هو خلاصة الجواب الحق و هي كفاية في المقام

فصل في امكان العلم به و عدمه قد اختلفوا في ذلك ايضاً فمن انكره

قال كيف يمكن اطلاع من هو جالس في بيته على اتفاق من لا يحصى عددهم ولا يعلم أمكنتهم في البر والبحر والجزائر والبراري والنجال إلا الله جل وعز ولم يركبهم ولم يطلع على آرائهم ولا يميز بين قولهم تقية أو بالحق ولا بين ما عدلوا عنه أو استقروا عليه ومن جوزه قال بلى يمكن الاطلاع واقع كما انك تعلم ان جميع المسلمين مقررون بالصلوة وجميع الشيعة مقررون بعدم التكفير في الصلوة وجواز المتعتين وامثال ذلك من ضروريات الدين والمذهب وهم اكثر من البعض فيمكن الاطلاع مع انك قد اجتمع عندك كتب العلماء من اطراف البلاد وكل واحد باحث عن امكنه مما يليه وقد اجتمعت الكتب من النقلة المعبرين عندك فبذلك امكن الاطلاع على قول الكل والبعض وهو ممكن واقع للمقلدين من غير مراجعة الكتب فضلاً عن الفقهاء المتتبعين في الكتب وذلك ايضاً حق لامرية فيه ولا ريب بعترية ولا يمكن انكاره لذي مسكة وكل فقيه يرى في نفسه اليقين بالاتفاق في مسائل كثيرة حتى المنكرين لامكان حصول العلم لكن هذا اذا كان المراد الاطلاع على جماعة يحصل من اجتماعهم العلم بان ما قالوه هو ما اتى به المعصوم كما تعلم ما يسمى بالضروري واما امكان الاطلاع على جميع المسلمين فالامكان العقلي غير ممنوع وكذا ان كانوا معدودين يمكن عقلاً وعادة واما بعد هذه الكثرة وهذا التفرق فلا يمكن الاطلاع على الكل عادة ابداً ولا يعلم الغيب الا الواحد القهار وحججه المحيطون الأبرار.

فصل - في كيفية حصول العلم من الاتفاق بعد ما علمنا امكانه وقوعه فالفقهاء في ذلك بحسب اختلاف انظارهم مختلفون فمنهم من قال انا اذا تتبعنا

في الكتب و عرفنا اقوال العلماء ونحن نعلم انهم متبعون لامامهم حذرون من مخالفته فأذا رأيناهم اتفقوا على قول يحصل لنا العلم بان الامام ايضا قائل بذلك القول فالقائلون بهذا القول احدهم الامام و ان لم يكن له قول لفظي يروى ولكنه قائل بمعتقد هؤلاء العلماء و معتقديه و لولا اعتقاد هؤلاء لسم نعلم اعتقاده فمؤلاء الجماعة المعتقدون بهذا الاعتقاد الذين احدهم الامام عليه السلام لا يعيند اجماعهم و اتفاهيمهم على هذا الاعتقاد حجة لاشك فيه و لا ريب يعتريه و يزعمون انه اقوى من كل رواية فان غاية مفادها الظن و مفاده العلم و لا يحتاج ذلك الى دخول مجهول النسب فان العلم بان الامام معتقد بهذا الاعتقاد كاف في هذا المقام و ليس ذلك بافظ فيكون سنة و حديثاً و لا يكون ذلك الاعتقاد معلوماً بغير اتفاق هؤلاء فيكون مستقلاً و نستغني عن العلماء و هذا القول هو عمود الأجماع و مآل كل الأقوال الى هذا و ان كان جهات الأنظار مختلفة و وجوه الاستدلالات متشعبة اذ كل يطلب هذه النتيجة و منهم من قال بذلك كذلك و اشترط دخول مجهول نسب في الجماعة بحتم كونه اماماً و عدم خروج مجهول نسب يحتمل كونه اماماً و اما خروج معلوم النسب فلا يعثر و زعم بعضهم ان مجهول النسب الواحد غير كاف فان بعد العلم بدخول الامام فيهم و كون المعلومين غير امام يحصل العلم بان ذلك المجهول الواحد هو الامام بعينه و عرف و علم باسمه و نسبه بل لا بد ان يكون اثنين فما فوق حتى لا يعلم بعينه فيدخل قوله في السنة و الرواية و هؤلاء كسانهم اشترطوا حدود افظ و قائل ظاهري بقول لفظي و هو خبط عظيم فاننا اذا علمنا ان زياداً في الدار قدماً بالاشك و الارتباب و كان فيها شجرة نعرف تسعة منهم فقد عرفنا

العاشر بعينه انه زيد و ان لم نكن نره قبل ذلك فهو لاء اذا علموا ان فى الجماعة اماماً قطعاً والمعلومون ليسوا بامام قطعاً فالمجهول معلوم النسب وهو الخلف بن الحسن عجل الله فرجه او امام آخر فنعلم حينئذ انه امام بعينه فالقول المأثور منه حديث و ان كان المجهول متعدداً فعرف سبعة او ثمانية منهم بأعيانهم والباقيون مجهولون فإن كان المأثور منهم مختلفاً فلاجماع وان كان متفق اللفظ او المعنى فهو سنة مأثوره عن امام قطعى فى ضمن جماعة واقوال المعلومين لاحاصل له و لذا يقولون لو كان الجماعة كلهم مجهولين لتحقق الاجماع و ان كان الغرض وجود من يكون اماماً فى المعتقدين بهذا الاعتقاد من غير اعتبار لفظ فلايحتاج الى مجهول النسب فلو كان جميعهم معلوم النسب و انت تعلم باعتقادهم اعتقاد الامام لكفى لان المعتقدين احدهم الامام حينئذ و على اى حال لنا فى هذا القول نظر ظاهر وهو انا نعلم قطعاً علماً لا شك فيه ان علمائنا رضوان الله عليهم اجمعين لم يسلكوا مسلكاً واحداً فى استنباط الاحكام حتى آل القول بينهم فى المسألة الاصولية الى عشرين قولاً و اكثر و لذلك لايرضى كل واحد ما اختاره كل احد فى طريق الاستنباط و نرى من انفسنا اذا لايرضى جميع ما اختاروا مع ما يلزم فى ذلك من التناقض فانهم لم يسلكوا مسلكاً واحداً فلربما سلك واحد منهم مسلكاً لايراه الآخر من دين الله و يراه رأياً واختراعاً و بدعة ولا اقل من الخط و الخطاء و السهو و الاشتباه و الغفلة كما ينسب ذلك بعضهم الى بعض و الكتب بد مشحونة فأذا كانت الامر كذلك و نظر ناظر فى كلام جماعة لايرضى مسلكهم فى الاصول او يرضى مسلك بعض ولايرضى مسلك بعض او لايعلم كيف كان مسلكه و اختلاف المسالك واقع موجود فاذن

اتفق جماعة من هؤلاء على قول ولا تشترطون اتفاق الكل كالعادة كيف يحصل
العلم بان اعتقاد هؤلاء المتشككين في المسالك اعتقاد امامهم ولا شك ان امامهم
ايضا لا يرتفع مسائلهم جميعاً مع اختلافها والحق واحد وهناك جماعة اخرى
مؤيدون بحقهم من الزهد والتقوى والعلم يقولون بغير قولهم فكيف يحصل
العلم من نفس اتفاق هؤلاء على ان اعتقاد امامهم ذلك ثم ما الذي يوجب اجماع
الامة وهم ايضا قد علموا من نفس اتفاق الجماعة ان رضا النبي صلى الله عليه
وآله ذلك ورضا الله ذلك فان قلت لا فرق في الحياة والموت فرضاء النبي
ان قلت لا بد من الحياة فرضاء الله كاف في الفرق بين هذا القول وقولهم
ان على اى حال على القوم يذكرون ادانهم ان لا تأن ذكروا قالوا على محتملها
مستعها فان رأيتها مستقيمة كيف تيقن اندراى الامام وان عرفت ما مستعها فتعمل
بها ولا حاجة الى الفاتحين واتفاقهم انى يذكروا دليلهم وهم على مسائل
لا يرتفعها فلوما جازما كيف تيقن ان الامام مستعها بقولهم وهو ايضا لا يرتفع
بجميع مسائلهم قداماً وجزماً وكيف تستعها عليه قد روى النبي عن الاعتماد
على قول لا يرتفعان عليه فحصل العلم باعتقاد الامام ودخوله في الفاتحين بمحض
قول جماعة شذوذ من القوم وهم ما قلنا ان مثل هذا الحديث الذى لا دليل لقائل
قد ان يمدى به غير ما يمدى على ان العلم لا يجوز ان يكون مستند دين
الله الذى له المصلحة البالغة الواضحة وحمل البرهان شرط صدق البيان ولم
يوصف نفس بكون مستند على توحيد الله تعالى انى في الفاتحين فان ادعوا ذلك
انى لنا حجة علىهم الا ان قولنا لا يحصل لنا العلم بما يقولون وحملنا لنا العلم
بما يقولون الا ان على قولنا انى فان العلم بالامام من النبي عن الاعتماد

مع ان هذا المدرك من طريقة العامة كما تشهد به الاخبار و ان الرشد في اختلافهم فلا يعتمد على الأجماع في النظريات لاسيما في غير العامة البلوي و نرى انه لم ينهنا الأئمة الرؤفاء على هذا المدرك العظيم الذي تظنون انه اولاه لم -
 يخضّر للأسلام عود ولم يقم للدين عمود و به يتم جميع المسائل الفقهية بحيث
 لولاه لم يقيم حجة واحدة في مسألة واحدة من المقدم مع ما انتم عليه من -
 الاختلاف في طريق تحصيله و انتم الذين تشقون الشعر في العلم بظانكم ولم
 يتفوهوا فيه بكلمة و لم يوقفونا عليه و لم يجسر احد من اصحابهم ان يسألهم
 مع شيوع المسألة بين العامة و اختلافهم بهم فأن كان واضحاً فلم يختلفتم فيه
 حتى وقعت تحت كل كوكب و ان كان خفياً فلم لم يوقفونا عليه و هم ابرر
 برعيتهم منكم و منهم من قال انه اتفاق جماعة من الخواص على امر بحيث
 يحصل من نفس ذلك الاتفاق رضا المعصوم وربما يحصل من اثنين و ربما
 لا يحصل من مائة كما يحصل العلم بمذهب ابي حنيفة من قول الحنفيين ولا يحتاج
 الى مجهول النسب أقول و هذا مذهب المتأخرين و لعمرى على هذا القول
 لا حاجة الى وجود معصوم و يكفي برضاء النبي كما انه لا يشترط هناك حيات
 ابي حنيفة و هذا القول هو عين مذهب التسنن فانهم ايضاً علموا برضاء النبي
 من نفس الأجماع كما اعترف به في الضوابط حيث قال ما حاصله ان مقتضى
 استدلالهم بالرواية ان الأجماع حجة من باب الكشف و اللطف و انت تعلم
 ان المأكول اذا كان واحداً فلا يتفاوت ان تأكله من حيث انه حنطة او من حيث
 انه مطبوخ فقد أكلته و الواقع شيء واحد في الخارج فالعامل باتفاق القوم
 وهم على غير برهان عامل بقولهم سواء كان من حيث الكشف او من حيث

التعبد و منهم من قال انه يمكن العلم برضاء الأمام بالتقرير و عدم رده اياهم مع اطلاعه و تمكنه و على هذا القول ايضاً ايراد و هو ان هذا الوجه نقول به اذا اتفق جميع الفرق على قول بلامخالف منهم ولا من الكتاب و السنة فانه اذا كان فيهم اختلاف و كان جماعة منهم على الباطل كفى في ردهم آثاره المخالفين لهم على خلافهم لاسيما اذا كان للمخالف برهان قوى او كان كتاب و سنة على خلافهم كفى في ردهم او ذكروا ادلتهم و كانت ضعيفة كفى في اظهار بطلانهم و هو لوردع عن باطل لا يزيد على امثال ذلك ولا يظهر بشخصه في زمان الغيبة ولا يبعث رسولا مع معجز و انما يردع عن الباطل بالأدلة و قد ردع فلا يتحقق هذا النحو من الأجماع الا في الضروريات و بعدم رده اهل الضرورة فلم انه معتقد باعتقادهم قائل بقولهم و هو فيهم و منهم فاتفق جماعة منهم المعصوم حجة و اما مع الخلاف و المعارض فلا يكاد يعلم تقريره فتدبر و أنصف و هذا القول ايضاً يرجع الى القول الأول في الغاية ولا فرق بين هذه الجهة و جهة اللطف فإنه به يجب التقرير و الردع فليس بقولين في الاجماع حقيقة و ان عدوا قاعدة اللطف قاعدة برأسها ونسبوا الى الشيخ ولكن المنقول من الشيخ اربعة وجوه فمنهم من نقل عنه انه قال اذا اتفق الامامية على قول ولم نجد آية ولا سنة مقطوعاً بها دالة على صحته ولا على فساد و لم نعرف له مخالفاً ايضاً ولم نعرف و فاق المعصوم و لا خلافه فنحكم انه قول الامام و منهم من نقل عنه اذا ذهب المعظم الى قول و النادر على خلافه ولا يحرى فيه التخيير الأستمراري كالوجوب و الحرمة فان وجد دليل من الكتاب و السنة على النادر فهو قول الأمام و الا وجب اتباع المعظم لتقرير الامام لهم و منهم

من نقل عنه اذا اختلف الامامية على قولين و يجرى فيه التخيير الاستمراري
فأن وجد دليل على طرف فهو و الآخر حكم الطائفة اللاحقة التخيير للغيره
 ومنهم من نقل عنه على الظاهر انه لو وجد قول من واحد من الامامية و لم نجد له
 دليلاً و لم نعرف له مخالفاً و لا موافقاً و لم نعرف وفاقه للمعصوم و لا خلافة فهو
 قول المعصوم بقاعدة اللطف و الآخر ردع عنه فاقول اما القسم الاول فهو ضرورة
 المذهب و لا خلاف فيه و اما القسم الثاني فيكفي في قاعدة اللطف إثارة النادر
 بخلافهم فان كان لا دليل له فلا دليل للمعظم ايضاً و ترجيح احدهما يحتاج الى
 دليل و الأخذ بالمشهور في الرواية مسلم وفي الفتوى المحض خلاف المشهور
 و اما القسم الثالث فلا يكاد يمكن الاطلاع على الحصر و ان امكن اتفاقاً
 و الحق لا يرتفع عن اهله فيجب فيه الاحتياط ان امكن و التوقف عن التعيين
 و البت عليه و اما القسم الرابع فكفي في الردع عنه قوله عليه السلام دع الرأي
 و القياس و ما قال قوم في دين الله ليس له برهان قل هاتوا برهانكم ان كنتم
 صادقين هذا وعلى القول بالتقرير واللطف يكون الكاشف هو التقرير واللطف
 و البرهان العقلي على كونهما كاشفين لا اتفاق الجماعة من حيث انه اتفاق نعم اتفاق
 الجماعة يكشف عن المراد المقرر فلا حجة في الاجماع و انما الحجة في
 التقرير الا ترى انه لو قال قائل واحد بحضرة الامام قولاً و قرره الامام هل الحجة
 قول الرجل او الحجة تقرير الامام وكذلك هنا ومنهم من قال انا اذا وجدنا مجتهداً
 بارعاً ورعاً ثقة يقول لحكم الله حكم الله يحصل لنا الظان بانه حكم الله وليس
 كعدمه قطعاً فاذا وجدنا فقيهاً آخر قال كذلك تأكد ظننا وهكذا كلما يزيد واحد
 يزيد ظننا قوة الى ان يحصل لنا القطع بانه حكم الله كما يحصل لنا القطع من

اتفاق كثير من الصيارفة على ان الدرهم زيوف و ان كانوا فسقة كفرية
و كلما يحصل لنا العلم من التواتر و هذا لا يشترط فيه دخول مجهول النسب
ولا اتفاق الكل فاقول لعمري هذا عين مذهب التسنن وعلى هذا القول لا يحتاج
الى وجود معصوم ايضاً ولا لوم على متخذي ابى بكر خليفة بالأجماع و قد
صار اجتماع الآراء و الأهواء و الانظار المختلفة دليل رضاء الله وسخطه فى-
غيبه و دليل ما نزل على قلب محمد صلى الله عليه و آله من الألهام و الوحي
و قياس الاتفاق على المعقول على الاتفاق على المحسوس قياس مع الفارق
العظيم لاسيما اذا كان اهل الاجماع اكثرهم يعمل بالظن و مالا تستحسنه ولا
تقبله و ترده وكيف يحصل القطع بالواقع من ظنوب المخبرين وهل اذا قال
احد انى اظن ان فى الدار اسداً و قال الآخر ان رأيت يدلى على ان فى الدار
اسداً و قال الآخر ان استحسانى دلنى على ان فى الدار اسداً و هكذا هل يمكن
ان يحصل لك القطع كلاً هذا و المظانون كما هم مجمعون على رجحان الاثبات
مجمعون على جواز الخطاء على انفسهم و انت قاطع على عدم خطائهم ان
هذا الاخطاء واضحاً و منهم من قال بهذا القول ولكن قال انا نستكشف انه
كان لهم دليل قطعى بحيث اذا اطلعنا عليه قلنا بقولهم وذلك كأجماع اهل-
الفنون على مسائل فنونهم و هو فى الوهن كسابقه و منهم من قال كذلك ولكن
قال نستكشف وجود نص واصل اليهم و هذا القول ايضاً لا يشترط فيه وجود
مجهول النسب و هو ضعيف فأن اهل الأجماع ان كانوا ممن لا يرتضى جميع
آرائهم و اصولهم و نعلم انهم يعملون بادلة لا يرتضيها فإى دلالة فى اجماعهم
على وجود نص و ان كانوا من اصحاب النص فلا يزيد على الظن و ان الظن

لا يغني من الحق شيئاً هذا ولا كل من يروى يدري و لرب نص استدل به واحد فلما وقع في ايدينا علمنا انه لا يدل على مطلبهم ابدأ و لذلك اختلف الفتاوى لاختلاف الأنظار في الأخبار و لا يدل اتفاقهم على حسب افهامهم على دخول الامام في القائلين ومنهم من سلك فجاً واسعاً وطريقاً مهيماً وقال انا اذا تتبعنا قواعد الفقهاء ومدارك اقوالهم و رأينا تقتضي حكماً ولا ينافيه قاعدة ولا مدرك يسعنا ادعاء الأجماع و ان لم نطلع على اقوالهم ولم نركبهم فانهم لا يخالفونها قطعاً* وذلك بحر ضل فيه السوابح* فبذلك يكثر ادعاء الأجماع في عرض الفقه ممن ليس له تتبع واذا عثر عليه آخر مع حسن الظن بالعلماء الراستخين وجد اجماعات فيعتقد انه اجماع منقول ومنهم من قال انه ربما يحصل لبعض الاولياء علم برأى الأمام وهو مأمور بالاعلان ولادليل له عليه من الكتاب والسنة فيظهره بصورة الأجماع و هو اسخف من الكل وليس من الفقهاء في شيء و منهم من يقول ان الشهرة اذا لم يدل دليل على رجحان النادر اجماع و الأمام في- القائلين لانه امرنا بالاخذ به وسيأتي الكلام فيه في الاجماع المشهورى و انت اذا احطت بما ذكرنا خبراً و عرفت ان كل واحد يرى الاجماع شيئاً معيناً وطريقاً خاصاً وينكر الباقي و انت بنفسك اما تنكره رأساً او تتخذ واحداً رأياً فإى عبرة بهذه الاجماع المنقولة التي ملأوا منها الكتب و صالوا بها على - الكتاب بحيث من تفوه بخلافها يستحق اللعن و التكفير مع ان كل واحد يرد على غير ما اختاره بالاشك بالجملة هذه مساكنهم في استكشاف العلم بوجود الامام في القائلين فاختر لنفسك ما يحلو و سيأتي مسالك المشايخ رضوان الله عليهم بعيد هذا في هذا الباب فترقب .

فصل - في حجته و في الحقيقة لاحتاج الى تطويل مقال فأن الذى
يقول حصل لى العلم القطعى بان الأمام قائل بهذا القول لا يمكن ان يقال لم-
يحصل لك علم ولا يمكن ان يقال ليس علمك بحجة عليك و الامام عليه السلام
يقول ما علمتم اند قولنا فالزموه ومالم تعلموا فردوه الينا ويقول من عمل بما علم
كفى ما لم يعلم وروى ما علمتم فقولوا و ما لم تعلموا فقولوا الله أعلم فهم و شأنهم
وهم أعلم بتكليفهم فالذى ينكر حجته على خطأ ، والذى يكذبهم فى حصول
العلم على الخطأ ، و الذى ينكر امكان حصوله على الخطأ . فالأحسن ان
يقال انت أعلم و قلبك فأن حصل لك علم فاعمل به و ليس لك حجة على غيرك
ووجوب اتباعك ثم عند القوم قد يحصل العلم بدخول المعصوم فى جماعة واحدة
ناطقين او ساكتين و هو الأجماع البسيط و هو حجة و يمكن ان يحصل لهذا
الفقيه بعد برهنة من الدهر علم بان الامام داخل فى جماعة يقولون بخلاف اولئك
فيدعى الأجماع على خلاف الأجماع الأول و يرى الاول فى الزمان الثانى
خطأً فالحجة عليه هو القول الثانى و قد يكون العلم بكون الأمام فى قولين
بان يكون موضوع المسألة كلياً والحكم فيه بالأيجاب الكلى او السلب الكلى
او بالأيجاب فى فرد والسلب فى فرد فإذا استقر اهل العصر على قولين منها
انحصر الحق فيهما و الأمام فيهما يقيناً و القول الثالث باطل يقيناً و ان كان
احد الفريقين معلوماً النسب بأجمعهم و فى الآخر مجهول يحتمل كونه اما ما
فهو بسيط و ان كان فى كليهما مجهول محتمل ولكن مع احدهما دليل قاطع
مبين فهو بسيط ايضاً و ان تساويا و حصل له دليل ظنى لأحدهما يعمل به
ولا يدعى الأجماع و الا فليل بالتمخيير قياساً على الخبرين و قيل بالتوقف

و الاحتياط في العبادات و الصلح في المعاملات ومنهم من قال بطرح الدليين و طلب دليل آخر و هذا القول معقول اذا لم يحصل العلم بكون الأمام في الفريقين واحتمل كونه قائلاً بقول آخر فحينئذ يجوز القول له بالآخر و يجوز بعد تحقق الأجماع المركب عدول فرقة الى قول الاخرى فيثبت ان الأمام عليه السلام كان مع الفرقة الاخرى ثم لنا في مقام الحجية كلام آخر و هو انه لا يلزم ان يكون المجمع عليه الحكم الواقعي الذي لا يختلف اذ مدار هذا العالم على الحكم الثانوي الذي يختلف باختلاف الأقطار و الأعصار فأذا المحصل يتبع في الأعصار السالفة ام في عصره اما المتبع في اقوال اهل العصر فمن الممنوعات عادة و اما ينتشر الكتب ولما يعرف اسماءهم بل لم يسمع باسم بلادهم و مما لكهم و جزايرهم فهو جاهل بأقوال اهل عصره طرأ و اما السالفين فذهب انه اطلع على اقوال بعضهم و هم مختلفون فزعم ان الامام في جماعة منهم اليس ذلك هو الحكم الثانوي المخصوص بذلك العصر و هو لا يعام حكم الأمام في اهل عصره الا ان يقيم الى ذلك اصل عدم التغيير فذلك اصل ظني ولم يعلم من نفس الاتفاق حكم الأمام له و لاهل عصره و لعلمهم أجمعوا على خلاف أجماع الاولين و ذلك غير عزيز فام يتكف نفس العام بمصول الاجماع في الاولين في ان اليوم حكم الناس كسنا و لعل الامام قد غير الحكم و ان ضمنت الى ذلك اللطف فهو غير باب الأجماع و ان ضمنت اليه الأصل فانقلب الى الظنون الفقاهية و ليس من الاجماع في شيء .

فذلك المقالة و قريبه ما ذكره في نفي الأجماع

ان الأجماع الضروري حجة لا يجوز التخالف عنه و يجب التمسك به للحصول

القطع منه بقول المعصوم ومذهبه للأخبار الدالة على ذلك التي مرّ أكثرها في -
 الفصول السابقة و المعتمد في الحقيقة ضرورة الفرقة المحقة و اتفاقهم سواء
 تفردوا عن غيرهم من اهل الأسلام و غيرهم ام وافقهم سائر المسلمين و غيرهم
 و لا يشترط في قيام الضرورة و تحققها اتفاق جميع الفرقة او الأمة صغيرهم
 و كبيرهم و رجالهم و نساؤهم و عوامهم و خواصهم فإن مثل هذا لا يتفق و على -
 فرض الاتفاق لا يعلمه الا العالم المحيط و انما العبرة باتفاق المعتمدين بالدين والعلم
 به يحصل بأسهل وجه ومثله في الحجية الأجماع المحصل و قد عرفت اختلاف
 مسالكهم في استكشاف العلم بوجود الأمام في القائلين و اما الذي اختاره
 المشايخ رضوان الله عليهم على نحو الاختصار و الإشارة و تلخيص العبارة ان
 الفقيه قد يحصل له علم مؤكد قوى بقول الامام عليه السلام بحيث اذا خالفه آية
 ازلها او خبر ازلها لم يعمل به او خطاؤه و طريق تحصيله انه ربما ينظر الى -
 كتاب فيجد فيه آية او آيات تدل على مطلب و اذا تتبع الاخبار حصل له علم
 من مضامينها بذلك المطلب ثم اذا نظر في السيرة رآها مطابقة مع ماعرفه من -
 الكتاب و السنة ثم اذا راجع عقله والادلة العقلية رآها تدل على ذلك المطلب
 و اذا نظر الى آيات الآفاق و الانفس رآها شاهدة على ذلك المطلب ثم تتبع
 و اطلع على رأى كثير من الفقهاء انهم وافقوه على ذلك المطلب و عرفوا من -
 الكتاب و السنة ماعرفه و عملوا به يحصل له علم مؤكد لا ريب فيه ان هذا الحكم
 الحاصل من الكل لا من خصوص الالفاظ هو من مذهب الأمام و الأمام قائل به
 قطعاً جزماً بحيث لو خالفه حديث وجب تأويله وحمله على تقية او غيرها او كتاب
 لم يكن الظاهر منه مراد الله و من خالفه من الفقهاء عادلون عن الصواب

ومثل هذا العلم يحصل للفقيه البصير بما ذكرنا و مثل هذا لا يحتاج الى تتبع اقوال جميع الفقهاء ولا يحتاج الى مجهول النسب و فيه التسديد و التقرير و اللطف والدليل والحجة و النص وهو حجة بينة طاعرة بالغة وسنة قائمة يمكن الاحتجاج به وعلى كل احد و يتفق مثله كثيراً للفقيه وهو أقوى من الأدلة اللفظية ولا يتطرق فيه الاحتمالات و يعبر عن مثل ذلك بالأجماع المحصل و المحقق وهو ان كان بحيث يحصل لكل فقيه راجع الى ما ذكر فهو المحقق العام و هو حجة على الكل او يحصل لفقيه دون فقيه فهو المحقق الخاص و هو حجة على محصله و هذا الأجماع غير أجماع القوم و إنما سمي بالأجماع من باب الإدارة و التعمية و يحصل ما يحصل من العلم المؤكد باجتماع ما ذكرناه لا باتفاق طائفة ليس لهم في دين الله برهان و كذا الأجماع المركب في مسألة او مسألتين بينهما جامع فهو حجة على فرض حصول العلم به ولا يجوز الخرق و احداث قول ثالث لأن الفرقة المحقة اجتمعت على هذين القولين و الحق لا يتخطاهم قطعاً فالحق اما في هذه او في هذه و الثالث باطل قطعاً ولكن الشأن في حصول العلم بذلك مع نشأت الأمة وتفرقهم واختلاف انظارهم و عدم الأحاطة بهم و عدم العلم بفتاويهم فاني يمكن حصول العلم بمثل ذلك نعم اذا حصل العلم به فهو حجة ولكن محض فرض لا يتحقق له مصداق و اما القسم الثالث منه و هو اذا كانت الفرقة على قولين في مسألتين لاجتماع بينهما ولا داعي في احديهما الى الأخرى ولا ذكر لاحديهما في الأخرى فمثل ذلك لا عبرة به ولا ضير في خرقه وكذا لا عبرة بالأجماع السكوتي على فرض اطلاع الباقيين على فتوى المفتي و علمهم به وسكوتهم عنه و بالأجماع المنقول و المشهورى

بوجه أما الأول فإن النقل لا يكون عن المحقق العام و الضروري قطعاً فانهما على فرض قيامهما على امر لا يكاد ان يخفيان على احد فلا يحتاجان الى - النقل عنهما وكذا المركب و السكوتى على فرض حجيتهما و اما المحقق الخاص فهو حجة على محصاه فالنقل فيه لا يجدى شيئاً و اما الثانى فلعدم دليل يدل على حجية الشهرة سوى المقبولة و هى فى تشاح الحكمين و سوى المرفوعة و هى مع الأولى فى ترجيح اشهر الروايتين مع ظهور ارادة الأجماع من الشهرة فيهما ولا دلالة فى شىء منهما على الأخذ بالفتوى المشتهرة من دون مستند على ان الآيات و الأخبار الدالة على ذم الكثرة و الشهرة و مدح القلة لا تكاد تحصى كثرة .

الخاتمة - اعلم انهم قالوا ان الفقيه اذا تجسس فى الكتب الموجودة عنده فرأى ان كل فقيه يقول فى المسألة هكذا وليس اتفاقهم بحيث يكشف عن - دخول المعصوم فيهم الا انه لم يصادف احداً يقول بخلافهم فان حصل له علم فعليه ان يقول بالاخلاف او لاخلاف فيه او عند الجميع و ان حصل له الظن فعليه ان يقول لا اعلم فيه خلافاً او لا اجد و امثال ذلك و الظاهر ان هذا القول منهم من غير روية فان نفي الخلاف بين الامّة او الشيعة لا ينبغى ان يصدر الا ممن يحيط بالجميع و باقوالهم و فتاويهم و ذلك ان من البديهيّات ان ما كتب فى الدنيا من الكتب لا تحصى كثرة ولا نعلم أسماء أكثرها ولا مقرها فضلاً عن ان تكون عندنا و ان التى تجتمع عندنا معدودة مما لا تحصى و كذلك عدد علمائنا و أفاضل أصحابنا و فقهاءهم مما لا يحصى كثرة ولا يعرفهم ولا يعرف أسماءهم و بلادهم الا الله و كم من بلد لم نسمع أسماءها فضلاً عن قبائل فيها فضلاً عن اسماء

اشخاصها فضلاً عن آرائهم في المسائل الجزئية فمنهم من صنّف و فقد و منهم من صنّف و هو في اطراف الارض و منهم من وصل اليها كتبه و منهم من لم يصنّف و منهم من لم يصنّف في جميع الفقه فالجالس في مكتبه و عنده ثلاثة كتب او اربعة او عشرة كيف يطالع على جميع ما لم يحضره و على آرائهم ز سكوتهم و توقفهم في المسألة و عدم توقفهم و تقيتهم و عدمها :

و لله تحت قباب العرش طائفة أخفاهم عن عيون الناس أجالاً فلرب علماء أجال زهاداً عباداً يعيشون في الجزائر وفي المنارات او في-
المفاوز لا يعلم بهم الا الله فكيف يتمكن العاقل من ان يقول لاختلاف في هذه المسألة و اى حجة في قولهم لا أجد فيه خلافاً و عدم الوجدان لا يكون دليل عدم الوجود ولم يرد كتاب ولا سنة في الاكتفاء في دين الله بعدم وجداني الاختلاف و ان عدم الوجدان دليل عدم الوجود . و من البينات ان الله عز وجل في كل قضية حكماً موجوداً عند آل محمد عليهم السلام و انت لاتجده و كفالك ان كل شئ موجود في الكتاب والنسبة و انت لاتجده و انما جعل الله بعض حفظ غير المعصومين التوقف فرقاً بينهم و بين حجج الله المعصومين سلام الله عليهم وليس شئ احوط ولا اوسع من رد جميع العلم الى آل محمد عليهم السلام و الاكتفاء بالنطق منهم و السمع و عوقوله اما اما العوائد الواقعة فارجعوا فيها الى روايت حديثنا (الفتح) و قوله اما اند شر عليكم ان تقولوا بشئ ما لم تسمعوه منا .

المقدمة الرابعة

في الادلة العقلية و فيه مقدمة و فصول

المقدمة - في بيان المراد من العقل و اقسامه و مدرجاته و حججه

وما يلحق بذلك من تبعية الأحكام للصفات وكون حسن الأشياء وقبحها ذاتيين
ام لا و غيرهما وفيها أمور .

الأولى - اعلم ان العقل عند القوم هم الشعور المميزين الأشياء ولا يعرفون
غير ذلك ولكن على ما ورد في الشرع ثلثه :

أحدها - العقل الشرعي الذي يسميه الانبياء و الرسل إياه عقلاً وما سواه
جهلاً و شيطنة و هو الذي لا يوجد الا في المؤمن و هو نور و خير و كمال
ومحبوب لله عز وجل لا يعصى الله ولا يفتر عن عبادته وهو وجه من وجوه روح القدس
يؤيد الإنسان ويستدده فكل من ليس بمؤمن لا يوجد فيه عقل بل ما الذي فيه
جهل و ان شق الشعر في سائر العلوم و اى جهل اعظم من ان يكفر الانسان
بربه او يعصيه .

والثاني - العقل الذي هو مدرك المعاني الكلية و هو من عالم الجبروت
و هو في العالم الكلي العقل الكلي الذي هو اول مخلوق خلقه الله بمشيئته وفي-
كل شخص جزئى هو شعور يدرك به المعاني الكلية على حسب سعته وهو صاحب
اليقين و صاحب الموعظة الحسنة .

و الثالث - الشعور الذي هو مناط التكليف و يقابل الجنون و يقال فلان
بماقل وفلان مجنون او سفيه و مدار التكليف في الشرع على هذا و اقيم الحجة
على هذا وهذا هو العاقلة المدركة للمعاني الجزئية و هذا العقل هو شعور من-
مشاعر النفس و دليله المجادلة بالتى هى احسن و لذلك ترى ادلة القوم كلها
مستندة الى المسموعات و المبصرات الخارجية و كلياتها غالباً مجموع الافراد
او المتمتزة منها و جزئياتها الافراد و يستنبطون اكثرها من مداليل الألفاظ

و ادلتها مجادلة ان كانت بالتى هى احسن فهى جائزة و الا فهى حرام ويسمون ادلتهم هذه بالأدلة العقلية و عند الحكماء ادلة نفسية و مشعرها الكلى النفس الجزئية و مشاعرها الجزئية العاقلة و العالمة و الواهمة و المتخيلة و المتفكرة و الحواس الخمسة الظاهرة و لا يتعقل الا صوليون غير هذا عقلاً و لا يعد الحكماء غير الاولين عقلاً فالعقل عند الحكيم عقلاً عقالى كلى محيط بالأشياء من - جميع جهاتها عارف بالشئ قبل كونه و هو المعصوم من شوائب الاعراض و الأمراض وهو حجة ضرورة بلا كلام و ليس ذلك الأعقل المعصوم و عقل جزئى فالمعقول الجزئية ان كانت صرفاً غير مشوبة بالأعراض ليست محيطاً بالأشياء لجزئيتها و حدودها الخاصة و انحصارها فى مميزاتها و لا جل ذلك ليس كل ما يدركه عاقل ، يدركه كل عاقل . فالعقل الجزئى على فرض العرافة ليس يدرك حسن كل شئ و قبح كل شئ و انما يدرك ما يحضره و يسعه فى موارد مخصوصة ومع ذلك ليس ما يدركه حجة لاحتمال الخطاء فيه لعدم عصمته و ليس مصداق الرأى و القياس المنهى عنهما الا ما ادركه العقول الجزئية فالاعبرة بشئ منها بوجه .

{ثاني} - و ان قد عرفت ان العقل الجزئى و ان كان خالصاً غير مشوب ليس ما يدركه حجة بعدم عصمته فالامعنى لقولهم ، كل ما حكم به العقل حكم به الشرع . اى كل ما حكم به العقل فهو كذلك فى الواقع و ان لم يجعل الشارع له حكماً و يدل على ذلك روايات عديدة فمن ارادها فليطلبها من مظانها فلا يجوز العمل لشئ من الادلة العقلية غير المنصوصة من اهل العصمة و لا الأعتدال على شئ منها فى الأحكام الشرعية و لأثبتات حكم شرعى بها فأنها على فرض صحتها كليات

لا يمكن اجرائها في عالم الأعراض الجزئية هذا وقد عرفت ان ما سماه القوم بالأدلة العقلية امور وهمية وخيالية ومنعوها باستحساناتهم وآرائهم وخيالاتهم واهامهم ولا مدخل للعقل في شئ منها وانما سموها عقلية غفلة منهم عن حقيقة الحال فافهم .

الثالث - اعلم ان الاحكام التي جعلها الشارع للأشياء لأجل الصفات التي في الأشياء وهي سبب الصلاح والفساد فيها لان الله سبحانه خلق الخلق على طبائع وصفات مختلفة لحكم فصارت الأشياء تتقوى بأشكالها وتتضعف بأضدادها كما ترى ان النار تتقوى بالنار و تنطفئ بالماء و الماء يتقوى بالماء و يجف بالنار * و على هذه ففس ما سواها * و ما يضعف الشيء اذا كثر عليه وغلب ينهيه وفيه فساد و ما يقويه اذا كثر عليه و غلب يديمه و يبقيه وفيه صلاح و ان الله سبحانه خلق الخلق و اراد اظهار ما قد كمن فيهم من القوى و ذلك لا يمكن الا بان يبقوا و يعيشوا مدة حتى يظهر ما في قلوبهم و لا يعيشون مدة الا ان يعملوا بما يقيمهم وفيه صلاحهم و يجتنبوا ما يفسد قلوبهم و فيه فسادهم و هم لندم احاطتهم لا يعلمون بما فيه صلاحهم و فسادهم فأرسل اليهم الرسل و أنزل عليهم الكتب و علمهم الكتاب و الحكمة و عرفهم ما فيه صلاحهم و فسادهم و أكد عليهم بالوعد و الوعيد لئن يعملوا بما دلوا عليه حتى يعيشوا و يظهر من كمونهم ما جعل في قلوبهم و الله سبحانه غنى عن الاستفادة برى من الاتفاد لا تنفع طاعة من اطاعه و لا تضره معصية من عصاه و لم يفعل شيئاً عبثاً فالتفريع على ذلك بان كل ما حكم به الشرع حكم به العقل اى كل ما يمكن ان يجعل الشارع له حكماً و ان لم يجعل يدرك العقل حكمه لان الشارع يجعل الحكم

لأجل الصفات فالعقل اذا ادرك الصفات ادرك حكمها ايضاً تفريع باطل ومجتث
زايل و زخرف من القول غرورا من وجهين .

الاول - انه ليس شئى دخل عرصة الامكان الا و ان الله يجعل له حداً
و حكماً خاصاً او عاماً كما هو ظاهر من الأخبار وصحيح الاعتبار .

والثانى - « ٧ » انك قد عرفت ان العقل عقلا ن عقل جزئى لا يدرك كل شئى
و ان ادرك بعض الاشياء لا اعتبار لدركه لعدم عصمته وعقل كلى محيط بالأشياء
من جميع جهاتها فهذا العقل يدرك الاشياء الكلية بذاته و الأشياء الجزئية
بالأدلة و أدواته و يعرف الأشياء و قراناتها وما يحدث منها فيعرف كل شئى
فى ذاته و محله وحده انه فى غاية الحسن وليس فى الأماكن أحسن مما قد
كان فكل شئى حسن فى حده و مكانه و جميل فى وضعه لأنه ظهور جمال الله
الذى احسن كل شئى خلقه و يعرف قران كل شئى بكل شئى و تأثير كل شئى
فى كل شئى فما اثر شئى فى شئى تأثير بقاء وثبات وقوة له هوله صالح و ما اثر
فى شئى تأثير فناء و زوال وضعف له هوله فاسد فالعقل المحيط بالأشياء يعرف
كل صلاح بشئى و كل فساد لشئى و من الأشياء الانسان و من الأشياء ما فيه
صلاح و منها ما فيه فساد و العقل الكلى المحيط يعام ما فيه صلاح الانسان
وما فيه فساد فأن شئت فسمّ الصلاح بالحسن فهو حسن للانسان و الفساد بالقبح
فهو قبيح له فعلى هذا العقل الكلى يعرف كل حسن لشئى و كل قبيح لشئى
٧ - ويدل عليه ما روى عن عابى عليه السلام لما سئل عن العقل فقال العقل جوه
دراك محيط بالأشياء من جميع جهاتها عارف بالشئى قبل كونه فهو علة
الموجودات و نهاية المطالب اقتهى . منه .

وليس ذلك الأعقل المعصوم .

الرابع - اذا عرفت ما ذكر تبين لك الوجه فيما اختلفوا فيه من ان حسن الاشياء و قبحها واقعى عقلى ام شرعى و عرفت ان اصل هذا الاختلاف من الغفلة عن حقيقة الشريعة فأن الشرع هو العقل الظاهر و بيان العقل الباطن و كاشف عنه و لاتزعم ان الشارع جعل بعض الأشياء حسناً و بعضها قبيحاً من غير روية و رجح من غير رجحان حاشاه كيف و هو الحكيم الذى لايفعل عبثاً و لغواً و لا يصدر منه امر و نهى الا على نهج الحكمة و الصواب و مراعات الصلاح و الفساد فجميع ما صدر منه صلى الله عليه و آله على وفق عقله الكلى المعصوم و استصوابه فما رآه عقله حسناً حسنه فى شرعه و ما رآه قبيحاً قبحه فالحسن و القبح واقعين عقليين و شرعيين معاً و لا منافاة ولا وجه للنزاع فمن كان متتبعا فى الآثار رأى ذلك بلاغبار .

الخامس - اعلم ان القوم اختلفوا فى انه هل يجوز ان يخلق شىء من الأشياء من افعال المكلفين العاقلين عن كل حكم فلا يكون حراماً و لا مكروهاً و لا واجباً و لا مستحباً و لا مباحاً من الله سبحانه ام لا فمنهم من جوزوه و منهم من قال انه محال و الحق انه سبحانه جعل لكل شىء حداً و جعل على من يتعدى حداً من حدوده حداً لأنك قد عرفت سابقاً ان الأشياء تتقوى باشكالها و تتضعف بأضدادها و كل شىء لا يخلو من ان يكون منافراً للشىء المفروض او مشاكلاً فإن الحوادث لها طبائع جسمانية او روحانية و اختلاف اشكالها باختلاف طبائعها فالحار يتقوى بالحار مثلاً و يتضعف بالبارد و بالعكس وهكذا ساير الطبائع جسمانية و روحانية جوهرية و عرضية و ان من شىء الا وهو نافع لمشاكله ضار لمنافره والله

سبحانه جاعل الخلق وخالقها و واضعها علیم بها الا یعلم من خلق و هو اللطیف
 الخبیر یعلم ما یضر الشیء و ما ینفع و الأمر تعلیم ما ینفع و النهی تعلیم ما
 یضر فمن ائتمر بما امر انتفع ومن لم ینتد عما نهی تضرر فان من شیء الا ولده
 بالنسبة الى التکلف نفع او ضرر و النفع نفعان نفع به یحفظ وجوده و نفع
 یزیده حسناً و الضرر ضرران ضرر یفنی وجوده و ضرر یقبحه و الله سبحانه قد دل
 بلطفه عبده الى ما فيه نفعه و ضره و اما الا بآحة فهي حکم ظاهری وضعه الله
 لأجل ضعف العباد و جبر کسره برحمة منه و فضل ولم یضع الله التکالیف من-
 غیر علة فی الأشياء لمحض التبعد فانه غنی عن العباد و عن عبادتهم و يدل علی-
 ذلك اخبار کثیره متضافرة .

السادس - و کذا اختلفوا فی ان الأصل فی الأشياء قبل ورود الشرع هل
 هو الخطأ ام الأباحة ام عدم الحکم ام التوقف و الاحتياط ؟ ولا فائدة فی ذکر
 الأقوال و الأدلة التي ذکرها و حق الکلام فی هذا المقام هو انا بتوفیق
 الله الملك العلام نعرف ان جمیع الملك لله المالك الخالق المخرج له من -
 العدم الى الوجود الولی الأولی به منه المالك لما ملكه القادر علی ما اقدره
 علیه ولا یجوز لأحد ان یتحرك او یسکن او یتصرف فی نفسه او ماله او
 ماله او مال غیره بوجه من الوجوه الا بأذن ربه بما امره كما بقدر ما امره
 وهذا هو الأصل اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً كما نطق به الأخبار عن النبی
 المختار و الائمة الأبرار علیهم صلوات الله الملك الجبار . فبا العقول المستنيرة
 بنور الرسل و الحجج و تعلیمهم علمنا انه لا یجوز للعبء التصرف فی شیء من -
 ملك الله حتی فی ذات نفسه و یتجب ان یتكون عند الله کالمیت بین یدى الغسل

لا يتحرك ولا يسكن إلا بأمر منه فلا يجوز التصرف في ملك الله أولاً و آخراً وفي كل زمان وأوان بدون حكم الله وأذنه فالأصل الأولى الخطر وأما الأصل الثانوى الظاهرى فهو ما اصله النبى صلى الله عليه وآله بعد ما بعث و نطق وبلغ فهذا الأصل هو الأطلاق فيما لم ينه عنه و اطلاقه هو اطلاق الله و اذنه هو اذن الله و مثل ذلك كمثله مال زيد الذى اذن لك فى التصرف فيه فقد اجتمع فيه اعلان فالأصل الأولى حرمة ماله لغيره الا باذنه و الأصل الثانوى الذى طرأ عليه حله لانه اذن و كذلك الأصل الأولى الحظر فى جميع الأشياء لانها مال الله فلا يحل التصرف فيهما الا باذن الله و الأصل الثانوى الأطلاق والأذن فى التصرف الا ما استثنى و هو ما نهى عنه و تأصيل هذا الأصل على ما يحب الله و يرضاه رسوله و يقرره حججه عليهم السلام ان النبى صلى الله عليه وآله فيه من أبدانهم و أموالهم و لهم معاش و مآكل و ملابس و مناجح و مساكن و متاجر و مزارع و متقلبات و أفعال و تصرفات فيجاء النبى صلى الله عليه وآله و آله من عند الله العالم بما يفعلون و ما هم عليه الباعث للنبى صلى الله عليه وآله و آله لهدايتهم الى صلاحهم و فسادهم و كان صلى الله عليه وآله شاهداً عليهم مطاعاً لا يخفى عليه شىء مما هم عليه بنص الآيات و الأخبار فقام بينهم و فرض عليهم فرائض و سنّ لهم سنناً و حرم عليهم أشياء و كره لهم أشياء وسكت عن أشياء و قررهم عليها ولم ينههم عنها ولم يسكت عنها و لم يسهو بل عمداً فوجب علينا اتباعه و العمل بفرايضه و حفظ سننه واجتناب محارمه و التنبه عن مكرهاته و اطلاق ما اطلقه و السكوت عما سكت

ولا نكون أبرّ منه بالخلق ولا أحفظ منه لهم فتقريره ما هم عليه في غير المنهيات
 اذن منه وأعلام برضاه ورضايه لاسيما ما صرح به في القول ويدل على ذلك اخبار
 متكررة فجميع ما كان الناس يعملون ويقولون ويتصرفون ويتحركون فيه
 ويسكنون محلل لهم مآذون لهم فيه ومقرر لهم الآمانس الشارع فيه بنص خاص
 وهذا هو الاصل الثانوي الذي وضعه الشارع لنا قولاً واذناً وتقريراً ودل عليه
 العقل الصريح المستنير بنور الشرع وهذا هو اصل الأباحة الذي وضعه الشارع
 بعد ما جاء و اذن و هو صاحب المال والملك ثم ان جاء أمر بشيء ائتمرنا وان
 جاء نهى انتهينا وان لم يجيء شيء خاص فقد جاء فيه اذن و رخصة عامة
 فنحن نعمل في جميع ما يحدث لنا بالنص -خاصاً و عاماً- ولم يبق في الدنيا ذرة
 و شيء وحادث من الحوادث الا وفيه نص من الله و رسوله صلى الله عليه وآله
 بقي هنا شيء و هو ان هذا الاصل هو الاصل الثاني و الاوامر والنواهي
 الخاصة هي الاصل الثالث و النبي صلى الله عليه وآله هو المأمور بالأبلاغ
 فمتى بلغ اليك استقر عايناً التكليف فيه و ما لم يبلغ فلا تكليف خاص لنا
 اذ لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها وجميع الناس مكلفون وهو الرسول الى الناس
 كافة و ان بلغ تكليفاً الى زيد ولم يبلغ الى عمرو عن عمد منه فليس لعمرو ان
 يعمل بما بلغ الى زيد بحدس او رأى او ظن فان رسول الله صلى الله عليه وآله
 و آله لم يبلغ اليه عن عمد ولم يعتمد الا بأمر من الله فلم يشأ الله ان يعرفه
 عمرو حينئذ وليس مكلفاً به فليس عليه الا الأباحة الأصلية فان بلغه فعله
 ما بلغه على ما بلغه فلا يضرنا شبهة الأخباريين و هي احتمال انه لعله صدر
 من النبي صلى الله عليه وآله احكام في ذلك بل له في كل قضية حكم في -

كتاب الله وسنة نبيه فلا أباحه أصلية فإنه اذا لم يبلغ إلينا لسنا مكلفين
فلا تكليف الا بالبيان والناس في سعة ما لم يعلموا فالعمل بالأصل الثاني لانه
بلغنا وليس علينا ما قاله لرجل آخر ولم يبلغنا وهذا هو مرّ الحق والصواب
فافهم وكن من الفائزين وقل الحمد لله رب العالمين .

فصل - من جملة الأدلة التي عدوها في المقام البراءة الأصلية وهي كلمة
باطلة اطلقها العامة العمياء السالكون في الظلماء واتبعهم غيرهم عن غفلة
لأن الخلق عباد الله والعبد مادام عبداً ودخل تحت امر كن لا يكون برئاً
الذمة عن العبودية ان البريء من ليس لأحد عليه حق وليس العبد بريئاً من-
حق الله ابداً ابداً ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ففي الأصل الاولي
ذمته مشغولة بان لا يتصرف في ملك الله الا بأذن وفي الأصل الثانوي اذن الله له
في التصرف في الأشياء الا ما استثنى والذي يتصرف بالأذن وان يأخذ يأخذ بالأذن
وان يترك يترك بالأذن ليس بريئاً من حق الأذن وليس له التصرف بغير أذن
واما في الأصل الثالثي فهو واقف موقف الأمر والنهي فمتى يكون العبد بريئاً
ومتى يكون الأصل البراءة ؟ وان قلت ان مرادنا ذلك قلت انها لفظة ملعونة
مشتركة اطلقها قوم مشركون ولا يجوز التفوه بها وان النصارى كانوا يعلمون
ان الله لا يلد ولكن لعنوا بما قالوا مما لم ينزل الله به من سلطان و ارادوا من
الولد الاختصاص والانتقطاع الى الله ولكن اللفظة لفظة كافرة فلم يرضه الله
ومرادهم من تأسيس هذا الأصل ان يعالجوا الشك في التكليف والمكلف به
وكيفيته ولا بد من تفصيل انواع ما يشك وذكر ما يلزم في المقام لتقف على المرام
بتوفيق الملك العلام و يقتضى ذلك رسم مقدمة و امور .

المقدمة - أعلم ان اليقين هو صفة عقلانية تحصل في العقل لانه اطمينان العقل بموافقة معقوله للواقع وتلك الأطمينان حادث في العقل ولا بد له من علة اذ لا يتغير الشيء عما هو عليه من ذات نفسه ان لم يوجد مغير من الخارج فلا بد لهذا اليقين من علة و هي الدليل الحق البرى من الخلل المشتمل على مقدمات بديهية المنتجة للمطلوب بالبداهة فعند ذلك يعلم ان العقل ان تلك النتيجة موافقة للواقع فلا يتزلزل و لو خالف جميع الدنيا وهذا هو علامة اليقين الا ان ينتقص عليه دليله ويظهر فساد فيه واما مع عدم ظهور فساد فيه فيمكن ان يتزلزل في صدق النتيجة اذا غفل عن الدليل حتى نسبه فانه يصير كالمبتلى بأضداده و اما اذا قام في الخارج دليلان متضادان ناقضان يدل كل واحد على خلاف الآخر فلا يعقل في ذلك ان يكون كل واحد بنفسه اولوا الآخر مبررًا لليقين فان الدليالين عند التضاد ناقضان وهما لنقصهما لا يفيدان الظن فانه لا يعقل الظن الامع رجحان احد الطرفين فاذا قام في الخارج دليلان احدهما أقوى من الآخر اورث الأقوى في العقل ظناً وأورث الأضعف في العقل وهماً ولو قام في الخارج الدليل الأقوى ولم يقم الدليل الأضعف لم يحدث ظناً و ان كانا متساويين يعنى كل واحد ناقص يحتمل العقل عند النظر اليه صحة النتيجة فيورثان في النفس شكاً وهاتان الصفتان ايضاً حادثتان في العقل محتاجتان الى علة و لا توجدان من غير علة و قلنا ان الدليل الأقوى لا يحدث ظناً لان احتمال الاضعف ايضاً امر وجودى حادث يحتاج الى علة وعلته الدليل الاضعف فكذلك الدليل الشكى لولا الدليل المقابل لما احدث شكاً لان احتمال الطرف المقابل ايضاً امر وجودى لولا علته لما وجد و لعلك اذا اخطت بما

ذكر خبراً علمت ان اليقين و اخوته امور وجودية معلولة للعامل الخارجية فان وجدت العلة وجدت المعلول والا فلا يتغير العقل من ذات نفسه عما كان عليه قبل فان لم يوجد في الخارج دليل لما تغير العقل فلم يحصل له يقين ولا ظن ولا شك ابداً فاذا هو جهل متحضر كالعين اذا كان مبصر الذي هو علة وجود الشبح في العين حصل فيها الشبح و الا تبقى على سزاجتها ليس فيها شبح اصلاً و كالاذن ان كان صوت سمعت صوتاً و الا ليس فيها صوت ابداً و اذ لم يكن فيها صوت ابداً لا يقال انها شاكة هل صوت زيد في الخارج او صوت عمرو و ان لم يكن مرئى في الخارج ان العين شاكة هل فيه حمرة او صفرة او لاحمرة ولاصفرة فكذلك اذا لم يكن في الخارج دليل ابداً ليس في العقل يقين ولا ظن ولا شك ولا وهم ابداً ابداً ثم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الدليل ما يكون بنفسه واجب الاتباع مفترض الطاعة قد حكم العقل قبل دلالته بان ما دل عليه هذا وجب اتباعه كرسول هو الدليل على الله و على دينه و يحكم العقل بوجوب اتباعه اذا دل وحكم ولما يحكم فاذا حكم هذا الدليل بشيئ قطعاً وجب اتباعه و اما اذا كان المدعى للدلالة غير واجب الاطاعة ولم يثبت وجوب اتباعه ليس بدلالته عبرة ولا يتبع كمن تتخذ دليلاً الى مقصد فان عرفت انه يدلك اليه اتبعته و الا لم تتبعه وليس من الحزم اتباعه فلعنه شيطان يغويك فاذا قام في الخارج ما علم انه دليل وثبت انه دليل المقصد اثر في العقل على حسب دلالته و ان قام في الخارج ما ثبت انه لا عبرة به ولا يجوز الاعتناء به فلا يؤثر في العقل شيئاً ولا ينبغي الارتياح في دلالته وان قام في الخارج ما يظن او يشك في كونه دليلاً او قام دليلان كما مرّ احدث الظن و الشك و الوهم في العقل و هذا يجري في العاديات بالالة العادية وفي-

الشرعيات بالأدلة الشرعية فلا تغفل فعلى ذلك لا شك في المسائل الشرعية بواسطة الأدلة العقلية و الاحتمالات الوهمية و أقوال جماعة لأبرعائ لها في دين - الله و أمارات ظنية نهينا عن اتباعها او ظنون مطلقة اه خاصة قام أدلة الكتاب والسنة و الأجماع و العقل على حرمة اتباعها فمهما قام في الخارج شيء من - ذلك لا يفيد في دين الله شيئاً ولا ينبغي الاعتناء بها ولا الأرتباب بسببها وينبغي السعى في تخليص القلب عن دينها ودرئها وشبهاتها لأن دين الله لا يصاب بالاعتقوال الناقصة والآراء الباطلة لانه علم مرضي الرب ومساخطة في ملكه ولا يطلع عليهم الا من جاء من عند الله و أشهده الله خلق السماوات و الأرض و حقايق الأشياء ولا يجوز ان يحكم في هذا الدين الا من رأى حقايق الأشياء كما قال الله احكم بما أراك الله ثم اذا أحطت خبراً بهذه المقدمة السديدة فاعلم ان ما ليس له دليلان شرعيان ليس بشك شرعي و انما هو شك عرفي ولا عبرة به و ان الشك في التكليف لا معنى له فان كل من قبل الا سلام اما لا يعلم بوقوع تكليف فهو جاهل وليس بشاك او يعلم مجملًا بوقوع تكليف ولا يعلم تفصيلاً فهو اما جاهل بالتفصيل و هو في سعة حتى يعلم ورفع عنه ما لا يعلم او شك فيه فيرجع الشك الى المكلف به و كيفيته و يتصور لهذا الشك انواع نذكرها في ضمن الأمور و نبين المخلص منه في تناول كل أمر مستعيناً بالله و متوكلاً عليه .

الأول - اذا عام المكلف بوقوع تكليف و شك في المكلف به و دار الأمر فيه بين الوجوب و الأباحة او بين الوجوب و الندب و الأباحة و قد عرفت ان المراد منه الشك الحاصل بواسطة النصوص واما سائر الشكوك الحاصلة من الفتاوى و غيرها فلا يعتنى به ولكن القوم ذكروا الشك على نحو الاطلاق

و اختار بعضهم فيها البراءة و بعضهم الأحتياط و بعضهم التفصيل بين ما يعم به
البلوى فالبراءة وما لا يعم فالأحتياط فإذا وقع الشك بواسطة النصوص الدالة على
الوجوب فالأباحة أو الوجوب والندب والأباحة فلا يجوز ترجيح بعضها على بعض
بالعقول الناقصة والآراء الباطلة و الواجب الرجوع الى آل محمد عليهم السلام
فإذا عجز الفقيه عن فهم الحق منها بواسطة تعارض المرجحات أو فقدها فآخر
العلاج التخيير كما امرونا عليهم السلام فالناظر مخير بين العمل بكل واحد من-
تلك الأخبار فاما يختار خبر الوجوب فيعمل به وجوباً أو يختار خبر الاستحباب
فيعمل به على الاستحباب و أما يختار خبر الأباحة فأن شاء عمل بأذن الله و أن
شاء ترك بأذن الله خذوها نقية صافية ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون .
(البيان) - اذا علم المكلف بوقوع التكليف في الشبهة الوجوبية اى فى ما كان
الشك فى الوجوب وما سوى التحريم و داراً لمر بين الأقل و الأكثر الأرتباطى
اى ما كان الأقل مرتبطاً بالأكثر و ليس يكفى الأقل اذا كان الواقع الأكثر
كالشك فى جزئية السورة هل هى واجبة ام لا و اذا كانت فى الواقع جزءاً و صليت
بلا سورة ليست تكفى عن الواقع و مع السورة هى القدر المتيقن فقل فيه
بالبراءة و قيل بوجوب الأحتياط و كذا على فرض وجوب جزء هل هو جزء
غير ركن او جزء ركنى و انت اذا راجعت كتبهم و رأيت اختلاف اقوالهم
وتشتت آرائهم و تناقض كلماتهم تستوحش وتضطرب ولا تطمئن الا ان تراجع
الى آل محمد عليهم السلام فحينئذ تطمئن قلبك و يسكن فؤادك ولا تشك فيما
لم يرد فيه كتاب او سنة بمحض الظنون الواهية والآراء الكاسدة و الأدلة
العقلية و قول جماعة لا برهان لقولهم و انما البرهان كتاب الله و سنة نبيه

صلى الله عليه وآله فإذا قام نص من الكتاب والسنة على امر انه جزء عبادة او ليس بجزء، ركن او ليس بركن، شرط او ليس بشرط، فأخذ به بالإشك وان خالفه أقوام وأدلة وعقول وان تعارض منها نصان تعمل فيهما بقانون أمرنا صاحب النص ولا نتعداه الى غيره من المرجحات فان تبين لنا ان احدهما الحق والآخر باطل وصدر عن تقية او هو منسوخ أخذنا بالحق وان اشتبه علينا الأمر فلم نعلم أيهما الحق فقد وسعوا لنا الأمر عملاً في زمان الغيبة وأمرنا بالسعة تسليماً لأمرهم والتوقف عن الفتوى ولم يأمرنا بالأحتياط في النصين ولم يصل إلينا نص بالأحتياط في تعارض النصين إلا في حديث غوالي اللثاني وهو كتاب غير معتبر والحديث ضعيف وليس بمنجبر بالشبهة لأن المشهور ان الأحتياط سنة وليس بواجب فهذا الجزء منه ليس بمنجبر بالشبهة وسائر اخبار الأحتياط اما ظاهر في الموضوع او مطلق ولاربية بعد ورود الخبر بالسعة ووجه الأحتياط في الاحكام خفي لقوله صلى الله عليه وآله فأنجلوني أهناً وأسهيلاً وأرشده و لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر و لقوله ان الله يسير يحب اليسر و يعطى على اليسير ما لا يعطى على العنف نعم لاشك ولاريب في رجحان الأحتياط من غير أيجاب و اما اذا وصل نص واحد و اشتبه الدلالة فهو من المتشابهات و يجب الرجوع الى المعكومات فان وجد معكماً في ذلك وجب المصير اليه و ان لم يجد معكماً خاصاً فالتوقف و الرد الى الله و رسوله وأولى الأمر و السعة في العمل لانه لا يثبت تكليف بالمتشابه و كذا اذا اشتبه الأمر عليك في شيء بواسطة اشتباه معنى الخبر او عدم تصريح فيه انه هل هو شرط صحة العمل ام لا او هل هو شرط وجوب العمل ام لا او هل هو جزء

واجب ام لا و امثال ذلك و من القوم من يقول ان التكليف واقع و يعمل
 بالأشتغال و منهم من يقول بالحد المقطوع به وينفى المشكوك عملاً بالبراءة
 و الحق انا قد علمنا انه لا تكليف الا بالبيان و لله الحجة البالغة و ما كان الله
 ليضل قوماً بعد ان هداهم حتى يبين لهم ما يتقون فمحال في عدل الله ان يكلف
 العبد بما لم يبين له و لم يعرفه فما بينه لنا انه شرط او جزء اعتقدنا بانه
 شرط او جزء و ما لم يبينه لنا لم يقع التكليف بما لم يؤتوا و اما الخبر المتشابه
 فلا يثبت به تكليف فلا يجب العمل بذلك الشرط او ذلك الجزء المحتمل من
 الخبر المتشابه الا اذا كان ذلك الشرط غير مضر من وجه آخر او ذلك الجزء
 غير منخل من وجه آخر فلا يضر الاحتياط وكذا اذا حدث في الصلوة حادثة
 او أمر لم تدر اند منخل بالصلوة ام لا فانه ان حدث أمر لم يصل اليك فيه خبر
 اصلاً فلا يضر كأن يقع بصرك في أثناء الصلوة الى غير محرم مثلاً و ليس فيه
 نص وهذا غير ضائر ولا تقل الأشتغال اليقيني مثلاً يقتضى البراءة اليقينية فيجب
 الاحتياط لمّا مر ان الأشتغال بالمعروف لا بالمجهول و هذا الحادث مجهولاً
 لا تكون منشأ حكم و الا يجب الاحتياط هنا عسر واضح و أيجاب ما لا يتناهى
 من الاحتمال و ان حدث أمر وصل اليك فيه نص مشتبّه الدلالة فأنت لست
 بمكلف بالمتشابهات و ترجع الى المحكم و تعمل بالمحكم المعلوم الواضح
 وان حدث أمر يمكن ان يقع بلحاظ تحت نص و بلحاظ تحت نص آخر مخالف
 له و النصفان محكمان معمولان في محليهما و اشتبه الأمر عليك كأن صليت
 معلقاً سفيفة حرير مثلاً و اشتبه الأمر عليك هل هذا لباس فيقع تحت لباس
 الحرير او محمول فيقع تحت حمل الحرير فهذا هو الشبهة في الموضوع

و الشبهة بين الحلال البين و الحرام البين وهذا هو المشكل الذى يرد حكمه الى الله و رسوله فهذا هو مورد اخبار التوقف ولكن لك ان تعمل باخبار السعة لانك فى سعة حتى تعلم و كل شئ لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه و رفع عن امتى ما لا يعلمون ولا أبالي أبول أصابنى أم ماء أذا لم أعلم وأمثال ذلك و اما ان تجتنب لطيب قلبك فلا يضر كما فى حديث زرارة بالجمله لا يقال ان الصلوة توقيفية ولا بد من العلم ببراءة الذمة منها و ان ما صايناهى ما أمرنا به فأنت البراءة حاصلة لنا بالعمل بالنصوص و متابعتها و التوقيف حصل بما عرف و عملنا بما عرفنا و ان حدث حادثة فيما أمرت به كما اذا حدث حادثة فى الركوع فلم تدر حصل الركوع الذى أمرت به و علمت حدوده أم لا فانت اذا عملت بما علمت من حدود الركوع و يصدق على ما فعلت اسم الركوع على ما علمت فلا تبال بما حدث فلا يضر و ان كان لا يصدق عليه اسم الركوع على ما علمت فتمعمل فيه بتكليف من ترك الركوع عمداً او سهواً كما هو معلوم فى محله و ان اشتبه الأمر فقد كنت مأموراً بركوع معلوم الحدود و لا بذلك من ان تؤذى ما كلفت به بما تعلم انك اذيت فأذاً لا بد من ان تعمل فيه عمل من ترك اوسها و لا ينقض اليقين الاييقين مثله هذا حاصل ما يؤذى اليد مقتضى الكتاب والسنة على مقتضى القطرة الأصلية والأحتياط فى جميع الأحوال بما يقطع معه مصادفة الواقع غير ضائر ان شاء الله تعالى .

{مثال} اذا علم المكلف بوجوب شئ فى العبادة وشك فى نفسيته وغيريته وكذا اذا علم بوجوب شئ فى أثناء العبادة نفساً وشك فى وجوبه الغيرى او علم بوجوب شئ للغير وشك فى وجوبه النفسى أجروا فيه الأصل لاثبات الغيرية

ولكنه خيال واه و الذى علينا ان نعتقد بمضمون لفظ صدر من الامام و ان تمثل بما اعتقدنا من المضمون ثم جميع ما لم نسمعه من الحجة يجب فيه السكوت فمدلول الامر افعال ذلك و هو واجب عليك و ليس فيه انه لغيره و الارتباط بالغير يحتاج الى دليل لانه صفة زائدة على الوجوب فالأصل فى متعلق الأمر ان يكون و اجباً و قد عرفت ان الشك ما يحدث من السدليين المتساويين فأذا دل دليل على النفسية و دليل على الغيرية لاتعارض بينهما لأمكان الجمع كالقول بالوجوب النفسى فى الوضوء و الغسل مع وقوف الصلوة عليه و ان دل دليل على نفي الغير فيحتاج الى الترجيح ثم السعة و كذلك اختلفوا فى ما اذا علم المكلف بأن الشئ واجب غيرى اى مقدمى و شك فى انه جزء العبادة شرط عبادى ام شرط معاملى ولكن الواجب علينا الوقوف موقف السمع والنطق فأذا دل السنة على انه واجب غيرى اعتقدنا بانه شرط و اذ لم يقم دليل على انه جزء عبادة اخرى ولم يدل اللفظ المتعلق بالعبادة الاخرى على انه جزءها فلم نقل انه جزءها فأذا هو مقدمة و شرط خارج عن ماهية الغير .

الرابع - اذا وقع الشك و دار الأمر بين الأقل و الأكثر الاستقلالى يعنى اذا كان الأتيان بالأقل مجزياً عن نفسه و ذلك كما اذا دار الأمر بين انه هل عليه خمس فوائت او عشر فان اتى بالخمس يجزى عن الخمس والكلام فى الباقي الى العشر والمفروض انه عالم بالتكليف بأحدهما اجمالاً و يكون سبب الشبهة مرادية لأننا لانعلم ان المراد من اللفظ الذى وقع به التكليف هو الأقل او الأكثر كالصاع اذا أمر به فى الفطرة فلانعلم انه تسعة ارباط او ستة مثلاً ففرض لذلك ثلاثة فروض .

احدها - احدها ان يكون الدوران ناشئاً من تعارض الدليلين كما في تعارض
ادلة منزوحات البئر .

وثانيها - ان يكون ناشئاً من اجمال الدليل كالصاع مثلاً .

وثالثها - ان يكون ناشئاً من تعارض المتباينتين صورة والأقل والأكثر معنى
كما اذا قيل ان صدت فافتد بمنقال من الذهب وفي قول آخر ان صدت فافتد بمنقال
من الفضة مع العلم بان المراد قيمتها فهل الأصل في هذه الصور الاحتياط او
البراءة و الحق انه لا يجوز ابتناء دين الله على شئ من هذه الأدلة فأن حصل
الشك بواسطة الدليلين الشرعيين فالعمل بالمرجحات المنصوصة و مع العجز
فالتخير و السعة كما نصوا عليه و ان كان من اجمال الدليل فأن وجد مفسر
يحكم عليه و الا فالله الحكيم الذى له الحجة البالغة و لم يكلف الآ بالبيان
وبما اتى المكلف ليس يكاف عباده بالمجمل المبهم الذى لا يعرفه ثم يعاقبه على-
ترك العمل به فالمعنى المجمع عليه ثابت و الزائد مجهول و لا يكلف الله عباده
بالمجهول بالكتاب و السنة فأن قلت قد وقع التكليف و لا يخرج من عهده الآ
بالأكثر قلت الأكثر مجهول ولم يقع تكليف به و الذى هو معلوم وفيه الحجة
البالغة فقد اتيناه به و الذى هو مجهول فلا تكليف الآ بالبيان و لاحجة الآ بالبرهان
و يشاهد ذلك من له عينان .

الخامس - اذا علم بالتكليف فى الواقعة أجماً و دار الأمرين المتباينين
و كانت الشبهة مرادية و كانت الجمع محصلاً الأتمثال قطعاً فهل الأصل
الاحتياط بالجمع كما لو دار الأمرين القصر و الأتمام او الظاهر و الجمعة مثلاً أم
البراءة بالتخير فى اتيان أيهما شاء و انت قد عرفت مراراً انه لا تردد فى الأمر

بين المتباينين الابتدائيين شرعيين وهما حديثان وصاحب الكلام اعلم بحقيقة كلامه وقد امرنا بمعالجات وعند العجز امرنا بالتخيير و لم يرد الاحتياط الا في مرفوعة زرارة وهى غير معتبرة فالعمل على التخيير والجمع تكليف اعسار وهو خلاف الاحتياط فان الله شاء التخفيف عن المسافرين وانت توجب عليه صلوة اخرى والله خفف يوم الجمعة واقتصر على ركعتين لمسير الناس من البعد وتعطلهم لاستماع الخطبة فأراد التخفيف عنهم وانت تعسر الأمر عليهم وتثقل عليهم وروى يسروا ولا تعسروا وقال الله عز وجل يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر .

السادس - اذا علم بالتكليف أجمالاً و دار الأمر بين الأقل والأكثر الاستقلايين فى الشبهة المصداقية كما لو علم ان عليه فوائت لا يعلم كميتها او عليه ديناً لا يعلم مقداره فهل يرجع الى القرعة او الى الشغل فيأتى بالمشكوك الى- ان يعلم البراءة او الى البراءة فيأتى بالمتيقن لا بالمشكوك مطلقاً او ما لم يظن بالأشتغال او يفصل بين الشك البدوى والطارى وجوه عندهم والحق انا كنا برى الذمة قبل ذلك يقيناً لاشك فيه وهذا اليقين ثابت مستمر الى ان يأتى يقين مثله ويشغل ذمتنا فما لم يأتنا يقين مثله لا يدفعه الشك لقول على عليه السلام من كان على يقين فأصابه شك فليمض على يقينه فان اليقين لا يدفع بالشك فالذمة البريئة بالقطع لا تشتغل بالقطع الا بالقطع فأنا علمت كعلمى بالبراءة ان على عشرة ولا أدري هل صدر شىء غيرها او حدث حادث يشتغل به ذمتى ام لا وكذلك علمت انه قد فات منى خمس فريض يقيناً فذمتى مشغولة بها حتى أؤديها واقيضها واما ما شك بعد فوات الوقت فهو شك بعد الحائل ولا عبرة بها للنص واما اذا

استدان مرة واحدة ما لاصبرة فيشكل الأمر لاشتغال الذمة بمال معلوم قطعاً ولو مبهماً ولا بد من البراءة من ذلك المال المعلوم في الخارج ولا يجرى أصل عدم الزائد إذ الأصل عدم الأقل أيضاً فلا ينقض اليقين الاباليقين و يحتاط حتى يبرء ذمته و على الأخذ أيضاً بالأحتياط في الأخذ عن الزائد عن اليقين فالأحتياط في التصالح .

السابع - إذا دار الأمر بين المتباينين بعد العلم الأجمالى فى الشبهة المصداقية و كان الشك فى المكلف به نفسياً كدوران الفائتة بين كونها صباحاً ظهرأ او غيرياً كاشتباه جهة القبلة بعمل فى الأول كما قال ابو عبدالله عليه السلام من نسى من صلوة يومه واحدة ولم يدر اى صلوة هى صلى ركعتين وثلاثاً أربعاً انتهى . وهذا وجه الأحتياط فيه ولا يجب تعيين خصوص الأربعيات لمكان النص و ان ما فاتت معينة و هو يصلحها لها و هو فى الثانى و سعوا لنا الأمر بالتخير ولم يدعوا للآراء و الظنون مساغاً واختلاف الموضعين دليل ان الأمر ليس بالآراء و الظنون و ان لم يكن نص خاص فى المسألة فيتكفلما قوله عليه السلام اذا أصبتم بمثل هذا فعليكم بالأحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا وذلك للعلم القطعى بوقوع التكليف عليه ولكن لا يدرى كيفية أبراء الذمة منه فيحتاط حتى يعلم ببراءة الذمة حتى يسأل فيعلم وذلك انه لا مفر له يعلم به البراءة الا بالأحتياط و العلم بالتكليف أزال البراءة الأصلية و لا يدفع اليقين الاباليقين كما قالت حجج الله عليهم السلام .

الثامن - اذا دار الأمر بين المتباينين و كان الاشتباه فى مصداق المكلف لا المكلف به كواحد فى ثوبه المشترك و الخنثى المشكل الذى اجتمع معه رجل

و امرأة وليس في هذا المقام نص غير ما سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب بثوبه منياً ولم يعلم انه احتلم قال ليغسل ما وجد بثوبه وليتوضأ انتهى. وهذا الخبر يصدق على الرجلين معاً ويمكن الاستدلال عليهما مضافاً الى قول علي عليه السلام من كان على يقين فشك فليمض على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين انتهى. وقد كان كل واحد غير مجنب يقيناً فجنايته تحتاج الى دليل شرعى فاذا لا دليل لاغسل عليه وهما شخصان لهما تكليفان وكل مكاف بتكليف نفسه و اما الخنثى فعليه الغسل و لاغسل على احد من الرجل والمرأة لان المرأة لم تعلم ان رجلاً جامعها بذكره الاصلى والرجل لم يدرك انه جامع فرج امرأة اصلى و الخنثى فقد اجنب بأحد الأمرين و حصل له الجنابة من ايهما كان و حكم استصحاب الطهارة التي كانا عليه يجرى عليهما على سياق القوم ولكن على ما نختاره ان قلنا بعدم الواسطة انهما كانا ظاهرين ولا بد في اسباب الجنابة من التوقيف ولم يصل نص ان الذكر الزائد يجنب و الوقاع في ثقب زائد مجنب و لا يدخلان تحت ساير الأخبار فأنها جارية على المعروف في العرف و امر الخنثى نادر غير معروف فليس عليهما غسل في ما وصل اليه والله العالم بحقايق احكامه.

التامع - اذا دار الأمر بين الحرام وغير الواجب وكانت الشبهة موضوعية ودار الأمر بين المتباينين فان كانت الشبهة غير محصورة لا يجب الاجتناب بقول ابي عبد الله عليه السلام كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه و بهذا المعنى أخبار عديدة و الحمد لله و ان كانت محصورة ففيه ايضاً ما قال آل محمد عليهم السلام من ان كل واحد واحد منها

حلال لحديث كل شيء فيه حلال و حرام فالاحاصل ان الظاهر من الاخبار عدم وجوب الاجتناب من الشبهة الموضوعية غير محصورة و محصورة الا ان الاجتناب سنة و كل امرأ و تقويه و يمتحن بها تقوى الناس في المحصور وغير المحصور بقدر الأمكان ثم هل يجب ابقاء و احد مثلاً او بقدر محتمل الحرام ام لا فنقول لاشك و لا ريب انه اذا علم ان في احد الأتئين منجس و شرب واحداً لم يعلم انه حرام فيحل له و أما اذا شربهما بمزج او غير مزج ولو في يومين فيعلم انه شرب الحرام للحديث الذي استدللنا به ان كل شيء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعلم الحرام منه بعينه فتدعه و هذا علم انه شرب الحرام بعينه قطعاً جزماً و لا يلزم ان يكون الحرام العيني بشخصيته و جميع مميزاته معلومة و يكفي العلم الأجمالي هذا و يصدق عليه انه شرب نجساً بولاً مثلاً او خمراً بلاشك و لا ريب فلو مزج ففي هذا الاناء بول يتيماً بعينه و شربه و ان فرق فهو شرب بولاً قطعاً اما اليوم و اما امس و ليس العلم بالوقت شرط حرمة البول فالحق انه يجب عليه ابقاء مقدار الحرام في غير الممزوج و اجتناب الممزوج هذا هـ جمل ما تقتضيه اخبار آل محمد عليهم السلام .

{الناشر - اذا دار الأمر بعد العام الأجمالي بين الواجب و الحرام وكانت الشبهة مرادية كدوران الأمر بين وجوب السجدة و حرمتها بعد قراءة العزيمة فإن كان الشك بدليلين شرعيين و الدليان حديثان فإن تعارض الخبران فإن رجح احدهما على الآخر و الآ فالسعة الى ان تلقى القائم عليه السلام فمرده اليه او كانت الشبهة مصداقية كالمنذور و طءها المشتبه بالأجنبية كما اذا كان له زوجات و طلق واحدة ثلثاً و نذر و طء الآخر فاشتبهتا فالأمر مشكل و مرده

الى القرعة لانها لكل امر مشكل و لم توضع الا لمثل هذا المقام .
الحادي عشر - اذا دار الأمر بين الوجوب و الكراهة او بين الحرمة
 و الندب جاء فيه الاختلافات و الاحتمالات السابقة و قد عرفت ان الشك في
 الحق بورود نصين لا مرجح لهما من جانب الشارع من المرجحات المنصوصة
 فأننا يكون الأمر عندنا بالسعة و اذ سوى الله عز وجل بينهما ليس لنا ترجيح
 احدهما على الآخر .

الثاني عشر - يجب الفحص قبل العمل بالتخيير و السعة في هذه الموارد
 التي اشتبه الحق فيها على المكلف و غيرها و يدل على لزومه الآيات الباهرة
 و الأخبار المتواترة و الضرورة من الاسلام يقول الله سبحانه فاسألوا أهل الذكر
 ان كنتم لاتعلمون و لو كان يجوز البناء على أصل البراءة لما بقي لاتعلمون
 و قال فلو لانفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين و لينذروا قومهم اذا
 رجعوا اليهم لعلهم يحذرون و الأخبار متواترة في وجوب طلب العلم قال النبي
 صلى الله عليه و آله اطلبوا العلم ولو بالصين فان طلب العلم فريضة على كل
 مسلم و قال ابو عبد الله عليه السلام تفقهوا في الدين فان من لم يتفقه في الدين
 فهو أعرابي و الأخبار في ذلك اكثر من التواتر و قامت ضرورة الاسلام على
 عدم جواز الابتناء على أصل البراءة قبل الفحص و هو أوضح و الحمد لله .

فصل - منها الاستقراء و هو من الأصول التي بأجرائها تقطع السماء
 رجعها و الأرض صدعها و تزلزل أركان الدين و هار بناء الشرع المبين لم ينزل
 به كتاب و لم يتفوه به الحجج في الخطاب و قد علم المستحفظون ان الشرع
 قد فرق بين المجتمعات و جمع بين المتفرقات و لم يدع لذي مقال مقالا ولا لذي

حال حالاً و هذا من الأصول العظيمة التي فرعوا عليها كثيراً من احكام الدين و المرد الى رب العالمين بالجملة الاستقراء مأخوذ من قرى البلاد كرمى اى تتبعها كافتريها افتراءً و استقريها استقراءً وفى الاصطلاح تتبع افراد صنف او نوع او جنس ثم الحكم بما وجدوه فيما استقروا فيه فيما لم يستقروا فيه فأذا رأوا النفس من الإنسان له عينان حكموا بأن كل فرد من أفراد الإنسان له عينان و هذا قياس محض لا يجوز العمل به فى الدين كما سيأتىك البرهان و كفاك فى بطلانه انه ما أنزل الله به من سلطان و نهى عنه فى اخبار مطلقة و ان اردت ان تعرف حقيقة البيان و تشاهدا بالعيان فاعلم ان الامور على نوعين امر شهادى يعرف الانسان مبدأه و منشأه و منتهاه و علله و أسبابه او يعرف أغلبها لاسيما اذا حصل له التجارب فى نوعه و اكتسب او تسمع كثيراً و امر غيبى ليس له فيه علم و من ذلك يروى عن بعض حكماء يونان و يظن انه البقراط انه قال اسئلونى عن مسائل عالم الطبيعة اجيبكم ولا تسألونى عما وراء عالم الطبيعة فإنه لا علم لى به و يحتاج علم ذلك الى الوحي من المطلع على الغيب فهذه الأنظار غالب ما يحصل منها ظنون شهادية و فى بعضها علوم عادية ولا يجوز قياس الغيبات بالشهاديات واستخراج مسائلها بالأدلة الشهادية فأنها اضحوكات عند الحكماء كمن قيل له ما الدليل على التوحيد قال الواحد مجتمع عليه و الزايد مشكوك و الأصل عدمه فذلك زخرف القول غروراً و المسائل الشرعية مسائل رضا الرب و سخطه و مسائل خفية موقوفة على علم هو فوق شهادات الأشخاص و الشرعية من هذا الباب ولو كان غير ذلك لكان يسع كل حكيم ان يكون شاعراً و يتكلم فيه ويسع كل عالم بالطبايع

و العلل الشهادية من اليونانية و الأفرنج واليهود و المجوس ان يكون شارعاً و مبيناً للصالح و الفساد فى العالم و كان يسع كل حكيم عالم بسياسة المدن و تدبير المنزل و هما فنان من فنون الحكمة ان يتكلم فى الدين بل هم ادق نظراً من علماء الألفاظ ألف مرة فهم كانوا أليق بالتشريع من هؤلاء الأصوليين و قد اعترفوا بأن الغيب لا يعلم إلا بالوحى ولو جوزنا ذلك لاستغنيا عن إرسال الرسل و أنزال الكتب و لم يكن الخلق محتاجين الى نبي و حجة من الله و ذلك من البطلان بمحل كما ورد ذلك عن ابي عبد الله عليه السلام فى رد اهل الرأى فأن شئت فراجع مظاهره تجده ناصة على ان امثال ذلك هو الرأى المنهى عنه .

فصل - و من جملتها الاستصحاب و عرفوه بتعاريف و جميعها كسرأب بقية يحسبه الظمان ماءً حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً و الحق انه لغة الملازمة يقال استصحبت الشيء اذا لازمته و استصحبت الكتاب اذا حملته و قد يقال استصحبه اذا دعاه للمصحبة و عرفاً ملازمة الأمر الثابت يقيناً فى الحال السابق فى- الحال الثانى الذى يشك فى بقاء ذلك الأمر فيه و الكلام فى حجته و موارده و شرايطه و ساير ما يتعاق به يقتضى رسم امور .

اولها - اعلم ان الاستصحاب حجة فى الموضوعات دون الأحكام و حجته من جهة الأخبار الواردة فى المقام لامن حيث كونه من الأدلة العقلية و قد عرفت ان التمسك بشئ من الأدلة العقلية غير الموزونة بميزان الأخبار و الاستقلال بها فى أمر الدين لايجوز ابداً ابداً فالاستصحاب فى الأحكام ليس بحجة و لم يرد عليه دليل و قد تكلف بعض المتأخرين فى الاستدلال عليه

بالاخبار الخاصة والعامة اوضحها في المقام على ما زعموه حديث زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت له الرجل ينام الى ان قال فان حرك الى جنبه شيء وعولا يعلم به قال لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يجيى من ذلك امرين والآفاته على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين بالشك ابداً ولكن ينقض يقين آخر واستدلوا على حجيته في الموضوعات و الاحكام بذيل هذا الحديث الشريف ووجه الاستدلال ان الحديث منصوص العلة فاي ما وجد العلة يحكم بالاستصحاب و ان اللام في اليقين للجنس لا للعهد فيفيد العموم في الأحكام و الموضوعات و الحق ان قوله عليه السلام فانه على يقين استدلال وعلة حقاً لكن ان الرجل على يقين في الموضوع وهو الوضوء وليس المراد الحكم بالبداية و القول بان اللام للجنس ادعاء بالدليل وإقائل ان يقول انه المعهد اي ان اليقين الموضوعي والدليل على ذلك ان هنا امرين حكم و هو شأن الامام العالم بحقائق الامور وموضوع و هو معرفته شأن السكاف الجاهل الذي يشتبه عليه الأمور ولا يجوز ان يقال ان الامام عليه السلام استدل في حكم من الأحكام بالاستصحاب فانه شأن الشاك في حكم الحال الثاني والامام لا يشك و أما تعليم الرعية كيفية استخراج معرفة الموضوعات التي تشبه عليه فمما ينبغي وهو من شأنهم ويأتى بهم و الامام يريد تعليم زرارة المخرج عند اشتباه الموضوع ولا يريد تعليمه استخراج الأحكام الذي امر الله فيها بالسؤال و أمروا بالرجوع اليهم و فهو عن القول بغير سماع و نطق فهذا دليل على ان اللام للعهد لا للجنس و شاعداً آخر انه لم يرد موضوع في الشرع أمروا بدينهم باستنباط حكمه قياساً على شيء آخر بل ورد النهي عنه كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله للمشركين

أرأيتم ان امركم رجل بدخول داره يوماً بعينه ألكم أن تدخلوها بعد ذلك بغير-
 أمره أو لکم أن تدخلوا داراً له أخرى مثلها بغير أمره أو وهب لکم رجل ثوباً
 من ثيابه أو عبداً من عبيده أو دابة من دوابه ألكم ان تأخذوا ذلك فأن لم تأخذوا
 أخذتم آخر مثله قالوا لا لأنه لم يأذن لنا في الثاني كما أذن لنا في الأول الحديث
 وهو نص صريح في عدم جواز الاستدلال بالاستصحاب والاستدلال بالقياس ألا ترى
 انه لو صحبك أخوك الى باب دارك فدخلت و قلت بسم الله أدخل لـ ان يدخل
 وليس له ان يدخل غداً وبعد غد باستصحاب الأذن و ان يقول ليس خصوص
 اليوم غلة الحكم فاستصحاب الحكم الى غير غد . وليس بناء الشارع اظهار علل
 احكامه الا نادراً فكذلك اذا حكم الله بشيء في حال بحكم وعلمت به ثم انه
 تغير عن حاله الى حال آخر و لم تعلم حكم الحال الثاني ليس لك ان تحكم عليه
 بحكم حال غيره والغيرية تثبت في الأشياء بالميزات فكل مميز عما سواه غيره
 فكما ان الذات المميزة عما سواها غيرها الحال المميزة عن غيرها غيرها ايضاً
 و كما انه قد يتعلق الحكم بالحال قد يتعلق بالذات فقد يتعلق الحكم بالحدید
 وهو حكمه سواء صار على صورة سيف أو سكين وقد يتعلق الحكم بالسيف من حيث
 انه سيف فإذا زال صورة السيف زال ذلك الحكم فإذا قيل لك لا تصحب حديداً في-
 الصلوة لا يجوز لك صحبته سيفاً كان أو سفوداً أو مسماراً و اذا قيل خذ السيف والى
 عدوك ليس لك ان تأخذ مسماراً فإنه يشارك السيف في الحديدية و ان كان سيف
 وأحمى و دق وصنع مند سفود ليس لك ان تأخذه وتلقى العدو بحكم الاستصحاب
 لان كان سيفاً يوماً ما وكذلك مسألتنا هذه فأن كان الحكم للذات فهي باقية في-
 الحالات و حكمها ايضاً باق و ان كان الحكم للحال وهي ايضاً باقية فالحكم

باق ببقائهما و أن تغير الحال يقيناً زال ذلك الحكم و يحتاج الحال الثاني الى-
 نص خاص و أن شككت في زوال الحال السابقة فاستصحاب الموضوع اى الحالة
 السابقة مخصص لك محلل فأن تعيين الحالات ومعرفتها من شأنك و افت يشتبه
 عليك الأمور نعم بعد ما اعتقدت شرعاً ببقاء الحالة الأولى و تعتقد شرعاً ان
 حكمه الحكم السابق لاضير فأنك اذا اعتقدت شرعاً انه لم يصب ثوبك دم تجرى
 و الحال الثانية حكم الحال الاولى و هو الطهارة بل لك ان تقول ان الاحكام
 متعلقة بالأسماء و الأسماء موضوعة للمعاني المعلومة و ما لم يكن الشئ معلوم
 الحقيقة لم يسم بذلك الاسم فالنجس اسم لشيئ معلوم النجاسة فأن كان مشكوك
 النجاسة ليس يسمى بالنجس كما قال على عليه السلام ما أبالي أبول أمابنى أم
 ماء اذا لم أعلم فإذا اصابك ما تشك فيه انه بول ام لا ليس يبول و نجس فأنت
 كنت طاهراً بحكم الله ولم يصر بذلك نجساً وهذا معنى الخبر ان الشك لا ينقص
 اليقين و كذلك اذا كنت على وضوء و شككت في الحدث فالمشكوك ليس
 بحدث ناقض فأنت طاهر يقيناً و باق على طهارتك اليقينية و لم يحدث ناقض
 شرعى فأنت كمن توضأ و لم يحدث يقيناً فلا يحتاج الى استصحاب الدلالة
 فالشك العارض شك طبيعى لا شك شرعى و اما اذا كان الشك شرعياً فلا يجوز
 لك الحكم بالاستصحاب كما اذا كنت متوضياً ثم نمت جالساً و شككت شرعاً
 لتعارض الأدلة في ان النوم جالساً هل ينتقض الوضوء ام لا فلا يجوز لك ترجيح
 دليل عدم النقص بالاستصحاب و الحكم بان النوم جالساً لا ينقض الاستصحاب
 الدلالة فأنك لم تؤمر بذلك وليس مورد الاخبار نى ترجيح الأدلة الشرعية واما
 موردما الشكوك الطبيعية فأنما لم يثبت امر طبيعى لم يثبت له اثر و حكم فنهى

باقوت علي اليقين السابق و حكمه قائم عليه بالجملة الشارع اذن لنا في -
 الاستصحاب الموضوعي على ما ذكرنا لان معرفته من شأننا وقد يشتهر الموضوعات
 علينا فوسعوا علينا ترحموا و اما احكام الله فلا أحكام و بيانها من شأنهم من -
 غير شريك فأن قالوا فقولهم هو الحكم و ان سكتوا فبالسكوت عنده الحتم
 فلا يحتاج الى استصحاب بخلاف الموضوع فأن الحكم ان تعاق بالذات فما دام
 الذات باقية فالحكم عليها باق و ان تغير قطعاً فالثانية ذات اخرى وتقتضي حكماً
 آخر فان كان و الا فهي مسكوت عنها و ان شك في فنائها و حدوث اخرى
 فهنا يجرى الاستصحاب الموضوعي وان تعلق الحكم بالوصف فما دام ثابتاً فحكمه
 ثابت و ان تغير قطعاً فالوصف الثاني موضوع للحكم فأن ورد والا فاسكتوا عما
 سكت الله و ان شك في زوال الحال السابق اى الوصف فلا استصحاب الموضوعي
 مأذون فيه فتدبر في هذا الكلام المجمل تعرف قدره لانك لو تدبرت فيه تعرف
 انك نجوت به من مهالك عظيمة من شبهات القوم و تطويلاتهم .

ثانيها - واذ قد عرفت ان الاستصحاب لا يجوز الا في الموضوعات المشكوك
 زوالها فاعلم ان الموضوع اما وجودي او عدمي و كل واحد منهما اما ذات
 الشيء او وصفه و حاله و ذلك لان الاشياء من حيث هي هي عند ذاتها ليست
 بموضوعات للأحكام و لاحكم لها كما عرفت ذلك و انما الحكم لها من جهة
 العلة و تلك العلة ففى اقتران الاشياء بالمكلفين و عدمه و اتصالها و انفصالها
 والاقتران . اما اقتران ذات الشيء بالمكلف كاقتران الحديد مثلاً و اما اقتران
 وصفة به كاقتران السيف بالمكلف و هكذا عدم الاقتران . و تحقيق المقام
 يقتضى رسم الأقسام .

الأول - أعلم ان الموضوع ان كان اقتران ذات الشيء بالمكلف فتلك الذات هي اللسان السائل من الله ذلك الحكم فل لا يعجز بكم ربى لولا دعاؤكم فبد عاها حكم لها بذلك وذلك الحكم لا يتغير ما لم يتغير الذات قال الله سبحانه ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم و قال ذلك بان الله لم يك مغيراً نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فما دام الذات باقية يكون الحكم عليهما باقياً وان تغيرت الذات عن ذاتيتها فصار الكلب ملحقاً ليس لك ان تجرى حكم الكلب على الملح لتغير الذات و كون الملح حقيقة أخرى بل هذه الذات لسان سائل من الله حكماً فما حكم لها به فهو حكمها و الا فهي مما لانص فيه ويجب السكوت عما سكنت الله عنه و جميع اجسام هذا العالم متقلب فى - الصور كان يوم اول على صورة فزال عنه تلك الصورة الذاتية و تصورت بصورة اخرى وحدث لها احكام أخرى او أمروا بالسكوت عنها اذا كانت مسكوتاً عنها فأن علمت انها قد تغيرت فقد زال الحكم المعلق عليها وترقب النص او اسكت و ان شككت فيها عن موضع قولهم عليهم السلام لا تقتضى اليقين الا يقين مثله وانه ذلك وضع شرعى اخبروا عليهم السلام ان حكم مشكوك التغير حكم غير المتغير وذلك ان اليقين صفة نفسانية وهو الجزم والثبات والبت والسكون على الشيء والشك عو التردد و التزلزل فى وجود الشيء و عدمه فهما ضدان كمضادة الحركة والسكون فأن كنت فى وجود شيء ساكناً ثم تزلزلت فيه زال السكون قهراً فلا يمكن ان يكلف الشارع الانسان بان لا يشك فيما تزلزل فيه بعد سكون وليس المراد من كلامهم ذلك قهراً فالمراد اذا كنت على يقين بوجود الكلب و كنت تعلم ان حكمه النجاسة يقيناً فشككت فى استحالة ملحقاً معلوم الملحية وبقيت متزلاً

فى انه هل تم استحالة ملحاً ام فيه شائبة من الكلبية باقية فلا تنقض يقينك بوجود الكلب حينئذ واعلم ان حكمه حكم الكلب اليقيني الشرعى و الشارع حكم لهذا المشكوك ايضاً بالنجاسة كما حكم لذلك المعلوم بالنجاسة و لاتجر عليه حكم معلوم الملحية فأنه غير معلوم الملحية و الا فالشك ينقض باليقين قهراً و انت فى حال تزلزلك فى الاستحالة عالم متيقن انه كان كلباً و كان حكمه النجاسة وحصل له استحالة ما الا انك على شك من تمام الاستحالة و الاستحالة المشكوكية غير مطهرة شرعاً فلا يطهره غير المطهر النجس فهو باق على ما كان شرعاً لاجراً واقعاً هذا معنى الحديث الذى لاشك فيه و لاريب يعتريه و سنذكر الأحاديث الواردة فى المقام فى ذيل الأقسام ومعانيها فترقب بالجملة اذا كان متعلق الحكم الذات المقترنة فذلك حكمه كما عرفت يعنى مادام باقياً على صفته الذاتية ويسمى باسمه يكون حكمه قائماً عليه فإذا زال الاسم زال الحكم كما قال ابو عبد الله عليه السلام فى الرجل اذا باع عصيراً فحبسه السلطان حتى صار خمراً فجعله صاحبه خلاً فقال اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به وسئل موسى بن جعفر عليه السلام عن الخمر يكون اوله خمراً ثم يصير خلاً قال اذا ذهب سكره فلا بأس انتهى . وان تغير الذات حتى شك فى الاستحالة وصدق الاسم فيها هنا يجرى الاستصحاب و ان كان متعلق الحكم شئياً متصراً غير مستقر كالزمان فان الشك ليس فى تصرم ان لا يستقر و انما الشك فى وقت واجل محدود منه كالشهر والاسبوع واليوم فان شك فى تصرم الشهر لا ينقض يقينه بكونه بشك دخول شهر آخر فلا يسمى المشكوك باسم الشهر الآتى و يسمى باسم الشهر الماضى اذا لا واسطة و هكنا فى البواقي .

الثاني - ان كان متعلق الحكم وصف الشيء و حاله فذلك الوصف و الحال هو الموضوع للحكم فمادام ذلك الوصف و الحال باقياً يكون حكمه عليه قائماً فإذا زال الوصف يقيناً زال ذلك الحكم يقيناً و الحال الحادث يحتاج الى حكم جديد فإن جاء حكم فهو منصوص و الا فهو حال غير منصوص و يجب فيه السكوت و ان تغير الحال الاول في الجملة حتى حصل الشك يجرى عليه حكم اليقين السابق بوضع الشارع اللاحق كما سمعت و ستمع الأخبار ان الشك لا ينقض اليقين و لا ينبغي نقضه به فعلم من ذلك ان الشك في بقاء الحكم ان كان بسبب الشك في زوال متعلقه يجوز اجراء الاستصحاب فيه و الا فلا .

الثالث و الرابع - ان يكون الحكم متعلقاً بعدم ذات الشيء او وصفه و حاله فكما ان هذا الاصل اى الاستصحاب الموضوعى قد يجرى في العدم فيحكم به ما يشك في الوجود وقد يجرى في وجود شيء فيحكم به ما يشك في الزوال فلا تغفل .

تفصيل - في ذكر الاحاديث الواردة في المقام و تحقيق معانيها قال امير المؤمنين عليه السلام من كان على يقين فأصابه شك فليمض على يقينه فإن اليقين لا يدفع بالشك و معناه ان اليقين ينقض اليقين و يدفع به و الشك لا ينقض اليقين و لا يدفع اليقين به كما صرح به في اخبار اخر و اليقين النافض لليقين هو اليقين المخالف لليقين الأول فالشك ايضاً شك في وجود المخالف لليقين الأول فهو الشك في وجوده و زواله في حال الشك و ليس المراد عدم نقض اليقين الأول بالشك الحادث في تحققه فإنه حينئذ لا يقين له حتى يمضى على يقينه و قال ابو الحسن الاول عليه السلام اذا شككت فابن على اليقين قيل هذا

أصل قال نعم ومعنى ذلك أيضاً أن لاتعتن بالشك و ابن على يقينك الموجود
 في حال الشك فابن على الأقل المتيقن و لاتعتن بالزائد المشكوك وعن احدهما
 عليهما السلام في حديث لا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين
 و لا يخلط احدهما بالآخر ولكنه ينقض الشك باليقين و يتم على اليقين فيبني
 عليه و لا يعتمد بالشك في حال من الحالات و هذا الحديث يشتمل على احكام
 فقوله عليه السلام لا ينقض اليقين بالشك و ذلك في ما لو كان بدل الشك يقيناً
 لنقض اليقين الاول فهو في الرفع و قوله و لا يدخل الشك في اليقين و ذلك
 كيقينك بشهر رمضان انه شهر صيام من الهلال الى الهلال فلا تدخل يوم الشك فيه
 وقوله لا يخلط احدهما بالآخر يعني اذا عرفت ان افراد الغنم حلال فشككت في-
 حيوان انه شاة ام لا فلا تدخلها في الغنم و اذا شككت في افراد قطيع انها جلالة
 ام لا و تيقنت في فرد انها جلالة فلا تدخله في المشكوكات و ان كنت شاكاً في-
 شيء تنقض بيقين يحصل لك لالعكس و انت كنت تتيقن بالأقل فابن عليه
 و لاتعتد بالشك في الزايد . و عن زرارة قال قلت له اصاب ثوبى دم رعاف او غيره
 او شئ من منى الى ان قال فأن ظننت انه قد أصابه ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر
 شيئاً ثم صليت فرأيت فيه قال تغسله و لاتعيد الصلوة قلت له لم ذاك قال لأنك
 كنت على يقين من طهارتك ثم شككت و ليس ينبغي لك ان تنقض اليقين
 بالشك ابداً الى ان قال و ان لم تسك ثم رأيته رطباً قطعت الصلوة وغسلته و بنيت
 على الصلوة لأنك لاتدرى لعله شئى وقع عليك فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين
 بالشك ومعنى هذا الخبر ان كنت على يقين فشككت في حدوث الرفع فلا تنقض
 اليقين بالشك في الرفع فأن الاصل عدمه و الفقرة الثانية ان شككت في تقدم

الحدوث وتأخره فأنت في الحدث في الآن الآخر متيقن و في الآن المتقدم شك فالشك لا ينقض اليقين المتقدم و إنما تنقضه باليقين المتأخر. وعن علي بن محمد القاساني قال كتبت اليه و أنا بالمدينة أسأله عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يصام أم لا فكتب اليقين لا يدخل فيه الشك صم للرؤية و افطر للرؤية و قد مر معنى ذلك و في الفقه الرضوي فأن شكك في الوضوء و كنت على يقين من الحدث فتوضأ و أن شككت في الحدث و كنت على يقين من الوضوء فلا ينقض الشك اليقين إلا أن تستيقن و أن كنت على يقين من الوضوء و الحدث ولا تدري أيهما سبق فتوضأ و أن توضأت وضوءاً تاماً و صليت صلواتك أو لم تصل ثم شككت فلم تدري أحدثت أم لم تحدث فامس عليك وضوء لأن اليقين لا ينقض الشك الخبر. وقال ابو عبد الله عليه السلام في الثوب المعار للذمي صل فيه ولا تغسله من أجل ذلك فأناكأ عرته إياه و هو طاهر و أم تستيقن أنه نجسه فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه ومعنى ذلك أيضاً أن اليقين بالمانع ينقض اليقين المقتضي الأول و الشك في المانع لا يرفع المقتضي و ذلك أيضاً كما مر و اعلم أنه يمكن أن يراد من اليقين عين الحال السابق أي الدقيق مجازاً أو عين حكمه و لا بأس به ويراد من الشك الحال العارض أي المشكوك فيه أو حكمه كقولنا عليه السلام اليقين لا تدخل فيه الشك يعني لا يدخل في شهر رمضان اليوم المشكوك و كتولاه في الوضوء لا ينقض الشك الوضوء يعني ليس من نواقض الوضوء الشك في الحدث و ذلك أيضاً معنى لطيف لا بأس به بالجملة هذا الاستصحاب أصل عظيم من أصول آل محمد عليهم السلام القوها إلينا و هو من الأبواب التي يفتح منها أبواب الاتحصى و مسائل الاستقصى

فاحفظه و كن من الشاكرين و قل الحمد لله رب العالمين .

ثالثها - الاستصحاب امر وضعى من الشارع و يجرى فى الشرعيات فيحكم بعدم صدور نص او حكم او نسخ و تغيير و تبديل و تأثير و تسبب و تعليق و امثال ذلك و لا يجرى فى واقعات العالم و لا يمكن الحكم به ولا يحصل به يقين و لا ظن طبيعى الا ترى انك لو علمت كوف زيد فى الدار يوم الأحد و شككت فى كونه فيه يوم الاثنين ليس شكك يفيد اليقين و لا الظن و ليس الاستصحاب و قول ان الاصل بقاؤه دعاء يقرأ و منظر يذكر فيحدث منه اليقين فمعنى الحكم بالاستصحاب فى الواقعات ان الشك هو مفيد اليقين او الظن وهو كلام جاهل لاعاقل فجميع ما استدلل به القوم فى الواقعات و الاجتهاديات و اثبات المعانى اللفظية و امثالها من الامور الخارجية خبط عشواء محض و انما قلنا بالاستصحاب فى الشرعيات لانه حكم وضعى فيها فكما وضع ان المنى نجس وضع ان المنى المشكوك الزوال نجس لأن نجاسة الثوب مثلاً وجدت بمؤثر و ذلك الأثر لا يرفع الا بمؤثر يقينى مزيل للاول فى عالم الشرع الذى هو عالم وجودات معلومة فما لم يتيقن لامؤثر فلا ازالة و يحصل من - استصحابنا العلم بالحكم و ليس يحصل لنا ظن ببقاء المنى بذلك لان ذلك امر واقعى ولم يضعه الشارع لمعرفة الواقعات و ليس الاستصحاب بدليل عقلى حتى يثبت به الامور الواقعية و قد عرفت ان نفس الشك ليس يفيد الظن و انا صرنا نحكم فى الامور الخارجية ببقاء شئ بعد ما غبنا عنه كالجبل الفلانى فليس ذلك من باب الاستصحاب و ان الشك يفيد الظن او حكمنا ببقاء الغائبات حكم شرعى لا طبيعى بل انما ذلك من العلم العادى الطبيعى ببقائه فاربما يؤدي

الطبيعة الى اليقين و لربما يؤدي الى الظن و لربما يؤدي الى الشك على حسب قوابل الأشياء الخارجية فنعلم ان الجبل باق بعد ما غبنا مائة سنة و نحكم به ونظن ان زيدا الشاب حي بعد سنة و نشك ان الرطوبة باقية على الأرض بعد ساعة فأن علمنا حكمنا علماً قلنا نعلم و ان ظننا قلنا نظن و لانعلم يقيناً و ان شككنا فأننا نحن في شك ولا يفيد لنا قول الأصل ببقاء ما كان على ما كان شيئاً و اجراؤه في الخارجيات سفاهة و يضحك منه الباقون على الفطرة فليس اعتقاداتنا و اعمالنا في سائر امور العالم باعتقاد او عمل شرعى بل هو اعتقاد او عمل طبيعي بداهة و على مقتضى الطبيعة العلم علم و الظن ظن و الشك شك و لا يفيد احدهما الاخرى و لا يجرى على غير ما نجد في الطبيعة .

و ردها - اعلم ان الاستصحاب على ما يقولون للشك في الحال الثاني ونحن لانشك في احكام الله و الحمد لله فان الحكم لا يخلو من قسمين اما فيه نص عن الحجج عليهم السلام عموماً او خصوصاً و اما ليس فيه نص اما ما ليس فيه نص فلاشك لنا فيه فانه مطلق و يجب فيه السكوت عن وضع حكم فيه و ليس اخبار الاستصحاب نصاً عاماً فيه لأننا لانشك في الحكم و اخبار الاستصحاب صريحة في عدم نقض اليقين بالشك و ان كان فيه نص واضح بين رشده و دلالة العمل عليه و لا شك فيه و ان كان متشابهاً فلا يتم حجة بالمتشابهات فان الله الحجة البالغة و حجة الله هي الحجة الواضحة فيرد حكمه الى الله و رسواه و يجب الكف عنه الى ان نرى القوائم فنردها اليه فتمجن في سعة في العمل حتى نعلم و ان كان فيه نصان متعارضان فالارجوح الى المرجحات فان علمنا فعليه العلم والعمل و ان لم نعلم فالامر بالسعة نصاً منهم فتمجن لانشك في الحكم نعم

فاحفظه و كن من الشاكرين و قل الحمد لله رب العالمين .

ثالثها - الاستصحاب امر وضعى من الشارع و يجرى فى الشرعيات فيحكم بعدم صدور نص او حكم او نسخ و تغيير و تبديل و تأثير و تسبب و تعليق و امثال ذلك و لا يجرى فى واقيعات العالم و لا يمكن الحكم به ولا يحصل به يقين و لا ظن طبيعى الا ترى انك لو علمت كوب زبد فى الدار يوم الأحد و شككت فى كونه فيه يوم الاثنين ليس شكك يفيد اليقين و لا الظن و ليس الاستصحاب وقول ان الاصل بقاؤه دعاء يقرأ و منظر يذكر فيحدث منه اليقين فمعنى الحكم بالاستصحاب فى الواقعات ان الشك هو مفيد اليقين او الظن وهو كلام جاهل لاعقل فجميع ما استدلل به القوم فى الواقعات و الاجتهاديات و اثبات المعانى اللفظية و امثالها من الامور الخارجية خبط عشواء محض و انما قلنا بالاستصحاب فى الشرعيات لانه حكم وضعى فيها فكما وضع ان المنى نجس وضع ان المنى المشكوك الزوال نجس لأن نجاسة الثوب مثلاً وجدت بمؤثر و ذلك الاثر لا يرفع الا بمؤثر يقينى مزيل للاول فى عالم الشرع الذى هو عالم وجودات معلومة فما لم يتيقن لامؤثر فلا ازالة و يحصل من - استصحابنا العلم بالحكم و ليس يحصل لنا ظن ببقاء المنى بذلك لان ذلك امر واقعى ولم يضعه الشارع لمعرفة الواقعات و ليس الاستصحاب بدليل عقلى حتى يثبت به الامور الواقعية و قد عرفت ان نفس الشك ليس يفيد الظن و انا صرنا نحكم فى الامور الخارجية ببقاء شئ بعد ما غبنا عنه كالجبل الفلانى فليس ذلك من باب الاستصحاب و ان الشك يفيد الظن او حكمنا ببقاء الغائبات حكم شرعى لا طبيعى بل انما ذلك من العلم العادى الطبيعى ببقائه فلربما يؤدى

الطبيعة الى اليقين و لربما يؤدي الى الظن و لربما يؤدي الى الشك على حسب قوابل الأشياء الخارجية فنعلم ان الجبل باق بعد ما غبنا مائة سنة و نحكم به و نظن ان زيدا الشاب حتى بعد سنة و نشك ان الرطوبة باقية على الأرض بعد ساعة فأن علمنا حكمنا علماً قلنا نعلم و ان ظننا قلنا نظن و لا نعلم يقيناً و ان شككنا قلنا نحن في شك و لا يفيد لنا قول الأصل ببقاء ما كان على ما كان شيئاً و اجراؤه في الخارجيات سفاهة و يضحك منه الباقون على الفطرة فليس اعتقاداتنا و اعمالنا في سائر امور العالم باعتقاد او عمل شرعى بل هو اعتقاد او عمل طبيعى بسداهة و على مقتضى الطبيعة العلم علم و الظن ظن و الشك شك و لا يفيد احدهما الاخرى و لا يجرى على غير ما نجد في الطبيعة .

رابعها - اعلم ان الاستصحاب على ما يقولون للشك في الحال الثاني ونحن لانشك في احكام الله و الحمد لله فان الحكم لا يخلو من قسمين اما فيد نص عن الحجج عليهم السلام عموماً او خصوصاً و اما ليس فيد نص اما ما ليس فيه نص فلاشك لنا فيه فانه مطلق و يجب فيه السكوت عن وضع حكم فيه و ليس اخبار الاستصحاب نصاً عاماً فيد لانا لانشك في الحكم و اخبار الاستصحاب صريحة في عدم نقض اليقين بالشك و ان كان فيه نص واضح بين رشده و دلالاته فالعمل عليه و لا شك فيه و ان كان متشابهاً فلا يتم حجة بالمتشابهات فان الله الحجة البالغة و حجة الله هي الحجة الواضحة فيرد حكمه الى الله و رسوله و يجب الكف عنه الى ان نرى القائم فنردها اليه فتمجن في سعة في العمل حتى نعلم و ان كان فيه نصان متعارضان فالرجوع الى المرجحات فان علمنا فعليه العلم والعمل و ان لم نعلم فالامر بالسعة نصاً منهم فنحن لانشك في الحكم نعم

بجهل المحكم كثيراً و الجهل غير الشك ولا نقيس حكم الذات المجهول او حكم الحال المجهول على حكم الحال المعلوم نعم نجرى الاستصحاب كما امرنا في الموضوع لأنه من شأننا وتكليفنا و يجب علينا تمييزه و يحصل لنا الشك في تمييزه فاذا أثبتنا موضوعاً كما امرنا يقوم عليه حكمه الذي حكم الله عليه فالقوم ان كانوا يجرون استصحاب الحكم في موضع تغير الموضوع يقيناً فلا يجوز و ان كانوا يجرون في موضع شكوا في تغير الموضوع فيجرى الاستصحاب في الموضوع ثم يجرى حكمه عليه و ان غلغوا بالتغير ولا يعلمون له حكماً من الله فهو حال مجهول لا يجوز قياسه على حال معلوم و بيان الحكم من شأن الشارع و هو كقول الى علمه و توقيفه .

خامسها - اعلم ان في العمل بمقتضى الاستصحاب شرايط :

الاول - ان يكون الأمر ثابتاً في الزمن الأول فلا يحكم باستصحاب وجود زيد في الدار الا ان يكون فيها قبله و كذا الحكم الشرعى المترتب على الامر الوضعى اذ بقاء الحكم في الزمن الثانى فرع ثبوته فى الزمن الأول وهو حق لامرية فيه .

الثانى - ان لا يتغير الموضوع بحيث يصير حقيقة أخرى فى الواقع او عند العرف ولكن لا ينبغى ان يراد بالموضوع الأجناس العالية التى لا تتغير كما ان العذرة اذا صارت تراباً لم تخرج عن الموجدية و الشيئية و الجسمية بل ينبغى ان يراد بالموضوع الذى تعلق به الحكم و الحالات التى تطرأ عليه مما يشك معها استحالة الموضوع و عدمها فان اريد هذا فهو ايضاً حق لاشبهة فيه .

الثالث - عدم زواله بالدليل و ان نسخ ما دل على الزوال كما اذا امر بشي

ثم نهى عنه ثم نسخ النهى فانه حينئذ لا يعقل استصحاب الوجوب السابق و هو
ايضاً في كمال الصحة .

الرابع - اشتراط الظن ببقاء الأمر السابق فإذا تساوى الاحتمالان او انعكس
الأمر فلا يجرى فيه الاستصحاب و هذا بناءً على ان العمل بالاستصحاب يفيد
الظن فأن لم يكن ظن ببقائه لا يجوز استصحاب المشكوك و اما نحن فنعمل
بالاستصحاب بحكم الاخبار الساطعة الأتوارفان حصل علم بحصول حالة مغيرة
للمحكم نرجع عن الحكم الأول اليه و الا فالمعلوم الاول باق على حاله .

الخامس - ان لا يوجد في الزمان الثاني ما يوجب زوال الأمر الأول كما
اذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الأثناء فينبغي لمريد الاستصحاب ان يلاحظ
النص الدال على ان المتمكن من استعمال الماء الناقض للتيمم هل هو مطلق
او عام بحيث يشمل هذه الصورة ايضاً ام لا فان كان مطلقاً او عاماً شاملاً لا يجوز
العمل بالاستصحاب لانه يرجع الى فقد الشرط الثالث و الرابع و لا يجوز و هو
ايضاً كلام صحيح .

السادس - ان لا يتحقق دليل شرعى خاص آخر يوجب انتفاء الحكم السابق
الثابت اولاً في الوقت الثاني و هو ايضاً كلام حق .

السابع - ان لا يوجد استصحاب معارض في مقابله .

والثامن - ان لا يكون الأمر الثابت في الزمن الأول بدليل مطلق او عام يشمل
الحال الثاني فانه عمل بمداول النص الأول .

والتاسع - ان كان متعلق الحكم الأول الذات فيعتبر تغير الذات ولا عبرة
بتغير ساير الحالات كما اذا تعاقب الحكم بزيد فلا ينظر الى قيامه و جاوسه

و حر كته و سكونه و ان كان الحال فيعتبر خصوصه فان كان متعلقه جلوسها فيعتبر تغير الجلوس و ان كان قيامها فيعتبر القيام ولا ينظر الى ساير التغيرات ولا يحتاج الى استصحاب فيها الا اذا شك في زوال المتعلق نفسه فيها هنا موضع جريان الاستصحاب .

والعاشر - ان لا يكون في دليل ثبوت الحكم للحال الأول ما يدل على - خصوصيته بالزمان الأول المحدود كصم هذا اليوم او يوم الخميس فلا يمكن اجراء الاستصحاب هاهنا والحكم بصوم اليوم الآتي .

و الحادي عشر - ان يعرف الموضوع وحالاته مثلاً اذا تنجس العصا فلا بد من - معرفة ان النجس ورد على عصائية العصا او على خشبيته او على نباتيته او على - جسميته كما ان متعلقات الحكم تختلف على حسب ذلك فالوارد على العصائية يتغير بتغير العصا و اما الوارد على الخشبية لا يتغير بتغير العصا فلو كس ودق لم يظهر والوارد على النبات لا يتغير بتغير الخشب والوارد على الجسم لا يتغير بتغير النبات و هذا الشرط مما يشبه كثيراً فيزعمون ان الموضوع تغير ولم - يتغير فالخشب المنجس اذا صار فحماً او رماداً تغير الخشب و صار غيره ولم يتغير الجسم النجس اللهم الا ان يقال ان النجس الواصل اليه احترق واستحال و هو شئ * آخر وكذلك ينبغي معرفة متعلق الحكم حتى يحكم عليه بحكمه .

تفهيم - اذا عرفت شرايط العمل بمقتضى الاستصحاب فاعلم ان الشرط كل الشرط فيد بقاء الموضوع ولكن الشأن في معرفة الموضوع فنقول في تحقيق ذلك ان الموجود في هذا العالم كزيد مثلاً له مشخصات من الزمان و المكان و الكيفية و الكمية و الرتبة و الجهة و الوضع و بهذه الحدود السبعة يتميز

عن غيره وله ماهية محدودة بهذه الحدود سارية فيها وهو كما ترى ان زيدا
زيداً في كل وقت و في كل مكان و في اى كم و كيف و جهة و رتبة و وضع
مع ان كل حد غير الآخر فصباه غير شبابه و صحته غير سقمته و صفته غير
حمرته و هكذا و في جميع هذه الأحوال زيد زيد و قس على هذا جميع
الأشياء ثم ان زيدا ربما هو فقيه و من اهل العلم و عاقل و هو انسان و هكذا
و لله سبحانه حكم لكل جنس و نوع و صنف و قبيلة و حركة و سكون و وقت
و مكان و كم و كيف و جهة و رتبة و وضع و يعرف ذلك من تعليق الحكم فان
قال الصبي كذا فال موضوع زيد في صورة الصبا وان قال المريض كذا فال موضوع
زيد في صورة المرض و ان قال المصفر كذا فال موضوع زيد من حيث الصفرة
و ان قال الفقيه كذا او العالم كذا او العاقل كذا او الانسان كذا فذلك المسمى هو
الموضوع للحكم و يجب ان ينظر الفقيه الى تعليق الحكم و لكل من هذه المراتب
اسم في لغة العرب فإى اسم ذكره الشارع و عاق عليه الحكم فهو حكم ذلك
المسمى فما دام ذلك المسمى باقياً موجوداً فذلك الاسم اسمه و ذلك الحكم حكمه
و اذا فنى المسمى فنى الاسم و فنى الحكم فالشارع اذا علق المجاسة على الكلب
نظر الى الكلب انه اسم لأى شئ من الأشياء المذكورة فانما نظرنا رأينا انه
اسم موضوع لساعية و صورة نوعية تظهر في المسميات السبعة و لا تتغير بتغيراتها
فالكلاب كلاب صغيرة و كبيرة و متحركة و ساكنة في اى لون كان و فى اى عينة كان
فالكلاب مادام على الصورة الكلابية و هى التى يمتاز عن غيره مثلاً فهو نجس
و اذا تغير تلك الصورة و صار غير كلب فقد دخل تحت اسم ذلك الشئ و حكمه عليه
قائم فأذا زال صورته الكلابية و صار ماعزاً دخل تحت اسم الماعز و جرى عليه

حكم الملح وهو ظاهر و شفاء على ان جميع ما ترى من متولدات هذا العالم كان يوم اول شيئاً معيناً ففنى ذلك الشيء و تصور بصورة غيره ولو بنينا على - اجراء حكم الحال الاول على الحال الثانى لبطل جميع الاحكام فليحكم على - ملح الملاحظة مطلقاً بالحرمة فأند كان تراباً و استحال ملحاً و ليحكم على - جميع النباتات والثمار بالحرمة فأن جميعها من التراب ولكن المدار على الاسم زمان الحضور والحكم حكمه سواء كان بالانقلاب او الاستحالة او الانتقال بلا تفاوت و اذا حصل التغير للمسمى حتى شككنا فى دخوله تحت اسم آخر فهنا يجرى الاستصحاب و لا ينقض اليقين بالشك فأن الحالة الثانية لم تكن موجودة و لا بد من العلم بوجوده و لما نعلم فالشئ الذى لم نعلم وجوده ليس منشأ حكم ولا اثر له و الحالة الاولى كانت موجودة و لما نعلم فناءه فلا ينقض علمنا للاول بالشك الثانى سواء فى ذلك تعلق الحكم بجنس الشئ او نوعه او صنفه او شخصه او صفاته او حدوده المتممه او افعاله او قراناته مع غيره ولكل حكم و الشارع لا يعلق حكم مسمى على غير اسمه فيغرى بالباطل نعوذ بالله هذا هو الصراط المستقيم و السبيل المقيم والبواقي احاديث لهو تترك القلب لاهياً بقى شئ وهو انه اذا عرض عارض على شئ ولذلك العرض حكم يفيد المبرور من حكمه كما اذا اصاب ثوبك بول وتنجس الثوب فالابد من معرفة الملاقى و المصائب هل هو الثوب فأذا صار بحال لا يسمى ثوباً كما اذا فتقته بكلمه فنى الثوب و النجس الثوب و فنى الثوب فالباقي غير نجس لانه غير ثوب و هل هو المحوك فأذا فرق سداه عن لحمته زال حكم النجاسة عنه لأنه غير محوك والمحوك كان نجساً و لامحوك او الغزل فأذا نكت و عاد قطعاً وزال اسم الغزل

طهر او القطن فأذا صار فحماً او رماداً طهر او الجسم مثلاً فلا يزال هو جسماً فلا يظهر لانه الجسم الذى تنجس و اما يصبه مظهر منصوص شرعى فلا بد من معرفة ذلك الملاقى ولا بد من معرفة ذلك من قبل الشارع ولا بد ان يتلقى منه ان هذا النجس ينجس كل شئ^١ ام لا فان جعله منجس كل شئ^٢ فالملاقى هو النجس و ان جعله أشياء فالملاقى هو الجهة الجامعة بين تلك الأشياء حتى اذا جعله منجس شئ^٣ مخصوص فالملاقى هو ذلك الشئ^٤ فى جميع متمماته ولو جعله مؤثراً فى حد من الحدود لكان تأثيره فى ذلك الحد الا ترى ان حرمة الحرير مخصوصة باللبس مثلاً لا بالحمل والوضع والرفع والبيع والشراء وغير ذلك ولو منع من الحرير مطلقاً لكان جميع ذلك محرماً ولذلك نقول اذا علق حكم على الماهية فان لم يكن قرينة على خصوصية متمم خاص يعم الجميع مثلاً فى قوله حرمت عليكم امهاتكم اذا قام القرينة انها فى النكاح اختص بالنكاح و اما اذا قال حرمت عليكم الخمر و لم يعم قرينة مثلاً على انها فى الشرب خاصة نعم ضامداً و شربها واستعمالها و سائر قراناتها كما ورد انه ليس فيها شفاء ولعن الله عاصرها و بايعها و مشربها و شاربها لانه فى جميع هذه الأحوال يصدق عليه انه قارن محرماً ممنوعاً هذا و لما كان المكلفون جهالاً بأحكام الله و ضعفاء و لم يكن لهم الى عقولهم الضعيفة لا يتركهم الشارع و عقولهم بل يبين لهم جزئيات الاحكام و تفاصيلها و خفاياها و يوضح لهم بأوضح ما يمكن حتى صار فى ذلك منه الى الرضا و هذا ما يدل عليه الاخبار و صحيح الاعتبار .

فمنها - اختلفوا في ان الأستصحاب هل هو حجة في المقضى والمانع

إذا شك فيها أم في المانع فقط و المراد من الشك في المقتضى هو الشك في - استعداد الوجود الخارجى كان يشك مثلاً في ان السراج هل هو من حيث الدهن كان قابلاً للأشتعال الى الصبح أم لا و ان علم استعداد البقاء ولكن عرض له شك فى عبوب رياح مطفية او فى اطفائها فهو شك فى المانع ولا بد لتحقيق الحق في البين من رسم امرين .

الأول - الحق ان الأستاذ صاحب ليس بحجة في الشك في المقتضى كما انه ليس بحجة في الأحكام وذلك لان اليقين الطبيعى بالشئ ينتقض بالشك فيه ولا يعقل التكليف بترك نفسه و ان كان اليقين بالشئ فى زمان و عرض الشك فى بقاءه فى زمان آخر فمتعلق كل واحد غير الآخر ويمكن اجتماعهما كيقينك بوجود زيد يوم الجمعة وشكك فى وجوده يوم السبت ولا ينقض هذا اليقين هذا الشك ولا يحتاج ايضاً الى تكليف ولا كلام فيهما وانما المراد من الحديث عدم نقض اليقين بأثر مستمر جعله الشارع للمتيقن بهد اليقين الطبيعى الى عروض امر آخر كما انك تيقن بالوضوء باليقين الطبيعى و تيقن بأثره باليقين الشرعى وهو الطهارة فلا تنتقض يقينك بالطهارة بالشك فى زوال هذا الأثر لان زواله يحتاج الى علة ومالم تيقن بوجود علة الزوال لا تحكم بالزوال واما اذا تيقنت بالمقتضى للأثر فى الآن الاول و شككت فى الآن الثانى فى ان الوضوء هل كان يقتضى الطهارة أم لا فذلك شك فى دليل ايجاب الوضوء بالطهارة فلم يبق لك شئ تستصعبه كما اذا شككت فى الآن الثانى فى انك هل توضأت أم لا فلم يبق شئ تستصعبه وان تيقنت بالوضوء فى الآن الاول ثم حصل لك شك فى ان الوضوء يورث الطهارة فى ساعة او اكثر فذلك ايضاً شك فى كيفية وضع الشارع فى الآن الثانى لا تدرى

هل انت متطهر بحكم الشارع ام لا غاية الأمر انك تعلم انك كنت متطهراً بحكم الشارع في الآن السابق بدليله الذي وضعه له ولا تدرى الآن هل دليله يدل على ان الموضوع مورث للطهارة في الآن الثاني ام لا والقائلون بحجية الاستصحاب يجرونه في هذه الصورة و هو خطأ محض لأن متعلق الشك حال الآن الثاني و هو شك ابتدائي ومتعلق اليقين حال الآن الاول و هو في ذاته غير مننقض بهذا الشك ولا يحتاج الى التكليف وهو امر طبيعي و انما التكليف يقع على الوضع الشرعي وليس من وضع الشرع لانقص يقينك بوجود زيد بشكك في وجود عمرو فتحكم به بوجود عدرو و هذان الحالان كزيد و عمرو في التباين فكيف يقع التكليف بأجراء اليقين في احد المتباينين في الآخر فليس المقصود من الاخبار الخاصة والمطلقة الاستصحاب في الشك في المقضي فان الشك في المقضي يرجع في الواقع الى الشك في وضع الواضع و يرجع الى الشك في حكم الله فان كان الآن الثاني و الحال الثاني عين الاول فلم تشك فيه و ان كان غيره فكيف جاز لك ان تحكم في شيء بحكم لم يحكم الله فيه به و قد عرفت انه ليس المراد بالخبر لانتقض يقينك بوجود زيد بشكك في وجود عمرو واجرح حكم وجود زيد في وجود عمرو مثلاً فهذه الاخبار واردة في التكليف لا في الطبيعة ففي الطبيعيات اليقين ينتقض بالشك الوارد على متعلقه كما اذا كنت على يقين بوجود زيد فاذا جاء الشك في وجود زيد زال اليقين قهراً ولا يعقل تكليف العبد بعدم نقض يقينه بعروض الشك فانه قهري لا يستطيع التخلف عنه و هو مما قضى الله على عبده فالتكليف بعدم الاعتقاد بزرال اثر ذلك الأمر المتيقن به بسبب ما عرض من الشك فهو راجع الى الشك في المانع

وبالاعتقاد ببقاء اثر ذلك المتيقن به وهذا التكليف ممكن لأن الشرع امر وصى تابع لوضع الواضع فاذا كان متيقناً انه على وضوء ثم شك في انه هل على وضوء ام لا زال يقينه الطبيعي بلاشك ولم يكلف بعدم زوال يقينه فانه مقضى عليه و انما كلف ان يعتقد ان اثر الوضوء هو الطهارة الشرعية او اباحة دخول الصلوة باق في هذه الحال ايضاً يعنى يعتقد ان الذى اباح الدخول فى الحال الاول اباح الدخول فى الحال الثانى ايضاً وهذا ممكن وهذا معنى الخبر بلاشك وكذلك اذا كان عدم شئى مقطوعاً فى السابق وشككت فى وجوده يجب ان تعتقد ان اثر ذلك عدم شرعاً باق حال الشك ولا يكون المشكوك منشأ اثر شرعى بالجملة هذا فى الموضوعات ظاهر واما فى نفس الحكم فان كان حكم الموضوعات معلوماً من الخارج و تشك فى الموضوع و تشك فى حكمه بتبعية الشك فى الموضوع لك ان تجرى الاستصحاب فى الحكم بتبعية الموضوع كما عرفت واما ان لم يعلم حكم الموضوع وتريد ان تستخرج بذلك حكمه فلا يجوز ذلك ابدأً وهو قياس محض محض كما سمعت وعرفت انشاء الله ولا يدل عليه الاخبار لنصها على عدم نقض اليقين بالشك و الشك غير الجهل والحكم مجهول لانه توقيفى والموضوع يحصل فيه الشك لانه تكليفى فليس معنى الاخبار لانتقاض يقينك بحكم شئى تعلم حكمه فى شئى لا تعلم حكمه اللهم الا ان يكون تابعاً للموضوع فذلك جازم عند الله كما سمعت اذا عرفت ذلك فاعلم انه اذا شك فى المقتضى يعنى ان كان ماء متغير بالنجاسة مثلاً فضربه الرياح وزال تغيره فشككت فى ان المقتضى للنجاسة هل هو التغير المستمر ام نفس حصوله فالذى يمنع من الاستصحاب فى المقتضى لابد و ان يقول انه طاهر و الذى يقول بحجيته يقول بنجاسته و الحق اننا

ننظر في سبب هذا الشك فأن كان من الوسوس فلا نعتنى بها و ان كان الشك من-
تعارض الاخبار فالامر بالسعة ولا شك و ان كان الشك من دلالة الخبر فأن
كان متشابهاً يرد الى المحكم و الا فالماء كان نجساً قطعاً و النجاسة و المظاهرة
امر ان توقيفان وضعيان بوضع الشارع و لامظهر الا ما جعله الشارع مطهراً ولم-
يصل اليها ان زوال التغير بنفسه مطهر للماء ولم يقع هذا الزوال تحت مطلق او
عام آخر و لك على طريقة القوم ان تجعل هذا المثال من باب الشك في -
المانع فانك شككت في ان زوال التغير هل يمنع من النجاسة ام لا و هو
اولى من جعله من باب الشك في المقتضى . كذا اذا كان الرجل حاضراً اول
الوقت ثم سافر قبل ان يصلي او بالعكس فأنه كان اول الوقت على يقين من-
وجوب الأتمام عليه فلما سافر شك ان المقتضى الا تمام هل هو الحضر المستمر
الى حال الصلوة او محض حصول الحضر اول الوقت فمنهم من استصحب حال
دخول الوقت فحكم بالتمام ومنهم من اعتبر حال الأداء فلم يجز الاستصحاب
و الحق هنا ان المسافر له حكم معين على الإطلاق و الحاضر له حكم معين
على الإطلاق و هذا الرجل زال حضره قطعاً و هو من افراد المسافرين و يشمله
حكم المسافر وليس كالحاضر فلا يشمله حكم الحاضر و هو مكلف بأداء الصلوة
ولم يفتد الصلوة فيصلي صلوة المسافر ان من شروط الاستصحاب ان لا يقع الحال
الثاني تحت مطلق او عام يخالف حكمه حكم الحال السابق ولذا روى انه قيل
لابى عبد الله عليه السلام يدخل على وقت الصلوة و انا في السفر فلا أصلي
حتى ادخل اهلي فقال صل و اتم الصلوة قيل فدخل على وقت الصلوة و انا في-
اهلي اريد السفر فلا أصلي حتى اخرج فقال فصل فقصر فان لم تفعل فقد خالفت

والله رسول الله وفي حديث آخر قيل له الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس فقال اذا خرجت فصل ركعتين انتهى . و اما اذا فاتته الصلوة فالمعروف ان العبرة بحال الفوات لأطلاق النص و لانه في آخر الوقت لو صلاها على مقتضى اول الوقت لم يجزه فالمستقر في ذمته مقتضى آخر الوقت فأذا فاتت فعليه قضاء ما استقر في ذمته ولا يبعد ان يقال انه قد قصر في اداء الصلوة في كل جزء من الوقت فأذا فاتته الاداء في الوقت فاتته الاداء في كل جزء فأذا قضى له ان يقضى حال كل جزء ولعل حال افضل جزء و هو اول الوقت اولى كما ورد النص الخاص بانه يقضى على حسب اول الوقت .

الثاني - اعلم ان الشك في المانع هو الشك في الرفع للحكم اليقيني الاول وهو في تحقيقاتهم على اقسام .

الاول - ان يشك في حدوث المانع المعلوم المانعية كحدوث البول بعد الوضوء .

الثاني - ان يشك في حدوث المشكوك المانعية كان يشك في حدوث المذى مثلاً على فرض كونه مشكوك الناقضية .

الثالث - ان يحدث شيء ويشك في انه مانع ام لا كأن يحدث مذى و يشك في انه ناقض للموضوع ام لا لانه شاك في حكم المذى .

الرابع - ان يحدث شيء ويشك في انه مانع ام لا لأجل الشك في الموضوع المستنبط كأن نذر على وجه و شك في انه موجب عليه ام لا لانه شاك في انه هل كان على وجه شرعي ام لا وكالخفقة الحادثة المشكوك كونها يوماً ناقضاً للموضوع **الخامس** - ان يكون كذلك للشك في الموضوع الصريح كان يعلم انه لاقى

نوبه شئى رطب ولكن لا يدرى هل هو بول ام ماء و ان قد عرفت ذلك فاعلم ان الشك الحكمى لا يكون عندنا لما مر والحكم المشكوك لا يتم به الحجة فلا يتم به تكليف لان حجة الله هي الحجة البالغة و يجب التوقف فى الحكم المشكوك اعتقاداً وفى العمل سعة واما الشك فى الموضوع اما الموضوع المستنبط فأن ثبت حقيقة شرعية فلا شك و ان لم يثبت فالمرد العرف العام ان عرف و الا فهو من المتشابهات و لا يتحقق به تكليف واما الشك فى الموضوع الصرف فممكناً لانه من شأننا والأخبار منها صريحة فى ان الشك فى حدوث معلوم المانعية كالشك فى حدوث الحدث بعد الوضوء و ليس معنى الاخبار استنباط حكم مشكوك المانعية بالقياس على الحال السابق فإذا حدث شئى و شككتم فى انه مانع ام لا فنقول نحن ان الشرع توقيفى فما بين الشارع انه مانع فهو و الا فهو معطوف ليس بمانع شئى و لا يحتاج فيه الى استصحاب لا يقال ان الشرع توقيفى و قد اوقفونا بأخبار الاستصحاب فأنا نقول الاخبار ناصة فى ان الشك لا ينقض اليقين وقد عرفت ان الحكم مجهول لا مشكوك و ان شك فى موضع أمرنا بالأحتياط فى مثله.

تبيين

الاولى - انك قد عرفت ان الاستصحاب امر وضعى من الشارع ويجرى فى الشرعيات فيحكم ببقاء الموضوع ان شك فى الاستصحاب الوجودى و بعده ان شك فى العدمى و يحصل منه العلم الشرعى و لايجرى فى واقعيات العالم ولا يمكن الحكم به ولا يحصل به يقين و لاظن طبيعى ولكن القوم يستدلون به فى الواقعيات و يجرونه فى الموضوع المستنبط و غيره من اللفاظ فتارة يثبتون به الوضع كقولهم الأصل عدم الوضع و عدم النقل و عدم الاشتراك

وتارة يثبتون به المراد كما يقولون الأصل عدم القرينة و عدم التخصيص و التقية و تارة يثبتون به نفس الموضوع كأصل عدم التحريف و عدم الزيادة و عدم التقية و عدم النسخ و امثال ذلك و لذلك شاع بينهم و زعموا ان دلالة اللفظ لا تثبت الا بعد اجراء اصول عشرة وهى اصل عدم التجوز وعدم الاضمار وعدم التخصيص و عدم الاشتراك و عدم النقل و عدم النسخ و عدم التقييد و عدم التقديم و التأخير و عدم التأكيد و عدم الترادف و هو زعم باطل و عن حليلة الأعتبار عاطل لما عرفت ان شاء الله .

الثانى - من الاصول الشرعية اصل تأخر الحادث و هو حق لاشك فيه و لا ريب يعتريه فان الآثار الشرعية آثار نفسانية علمية لا آثار طبيعية فأن كان المؤثر معلوم الوجود كان له اثر و الا فلا اثر له كما قال امير المؤمنين عليه السلام ما أبالى أبول أصابنى أم ماء إذا لم أعلم و قال عليه السلام فى حديث السفارة هم فى سعة حتى يعلموا و قال ابو عبد الله عليه السلام كل شئى نظيف حتى تعلم انه قذر فأذا علمت فقم قذر و ما لم تعلم فليس عليك فمادام الشئى مشكوك الوجود لا يكون منشأ اثر شرعى فأذا علم وجوده حصل له اثر شرعى نفسانى فالشئى القطعى العدم ليس منشأ اثر شرعى الى ان يقطع بوجوده فأذا رايت اليوم شئاً ولم تعلم مبدء وجوده فتجعل مبدءاً علمك مبدءاً وجوده الشرعى العلمى المؤثر كما قال ابو جعفر عليه السلام فى حديث قيل له ان رأيته فى ثوبى و انا فى الصلوة قال تنقض الصلوة و تعيد اذا شككت فى موضع منه ثم رأيته و ان لم تشك ثم رأيته وطباً قطعت وغسلته ثم بنيت على الصلوة لأنك لا تدري لعله شئى وقع عليك فليس ينبغى ان تنقض اليقين ابداً بالشك وكذلك قال ابو عبد-

الله عليه السلام في فارة رأيت في أثناء و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله اى التطهير فلا يمس من الماء شيئاً وليس عليه شئى لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال لعله يكون انما سقطت فيه تلك الساعة التى رآها الخبر. وهذا هو لأجل تأخر الحادث وهذا الأصل انما هو اصل شرعى و يفيد لنا علماً شرعياً و لا يفيد فى الواقعات الخارجية علماً و لا ظناً وانما مبدأ الحادث فى حيز الشك حتى تعلم زمانه خذه و تدبر .

الاجتهاد الربعة

فى الاجتهاد و التقايد و فيها مقصدان .

المقصد الاول - فى الاجتهاد و فيه فصول .

فصل - اعلم ان الاجتهاد من الجهد و هو بالضم لغة الحجاز و بالفتح لغة غيرهم و كلاهما بمعنى الوسع و الطاقة و قيل الأول الطاقة و الثانى المشقة و الجهد بالفتح بمعنى النهاية و الغاية يقال اجهد جهدك اى ابلغ غايتك و هو مصدر من جهد كنفخ اذا بلغ المشقة و طاب حتى وصل الغاية فيمكن ان يكون المجتهد هو الساعى فى طلب المسألة حتى وصل الغاية او المستعمل للوسع و الطاقة و البالغ فى المشقة و عرفوا الاجتهاد فى الاصطلاح بتعريفات لائمة فيها و لافائدة لها لان من تتبع فى الاخبار و فى سيرة اصحاب الائمة الأطهار عليهم سلام الملك الجبار و فى سيرة العلماء المتقدمين الأختيار عرف بالانبار ان اصل الاجتهاد ليس من دين رب العالمين و حبيب الله على العباد و انما هو من بدع عمر بن الخطاب و من حذى حذوه ولم يكن من طريقة آل محمد عليهم السلام فعندهم هم العلماء و شيعتهم المتعلمون و امرؤهم بالوقوف عند الشبهة

و السكوت عما سكتوا و الرد اليهم فيما جهلوا فلم يبق بمقتضى مذهب الشيعة موضع للأجتهد و طال ما كان يعيب بعضهم على بعض بان قولك اجتهاد فى - مقابلة النص و الاجتهاد فيما لائن فيه و فيما سكت الله و رسوله و حججه عليهم السلام عنه فأن اجتهدوا فيما لائن فيه كيف يصير ذلك حكم الله و دين الله و شرع رسول الله بل هو حكمهم و دينهم و شرعهم و كيف يفترض طاعتهم فيه و لم و قد ساق العامة الى ذلك انهم انقطعوا بعد نبينهم صلى الله عليه و آله عن آل محمد عليهم السلام ولم يحفظوا من أحاديث النبى صلى الله عليه و آله الآ اقل قليل لا يكفى عشراً من معشار مسائل الدين و أنفوا ان يسألوا القوام بدين الله و وردت عليهم المسائل فاضطروا الى الاجتهاد بآرائهم و وضع قواعد كلية حتى يتكلموا بمقتضى قاعدة وأصل ثم بعد ما وقع الغيبة الكبرى و انقطع الشيعة عن امامهم و كانوا معاشرين للعامة العمياء و راجعوا كتبهم و اصولهم الموضوعة و كثر مخالطتهم معهم سرى هذه الطريقة منهم اليهم و استعملوا تلك الأصول فى مسائل دينهم ثم تكلموا فيها و تراحمت ظنونهم و تراكت آرائهم حتى عادوا يتكلمون سنين عديدة فى مسألة واحدة فمن ذلك اقتفوا اثرهم و حدث فيهم ما حدث فيهم و احتاجوا الى الاجتهاد و لم يرجعوا الى آثار آل - محمد عليهم السلام لما أسسوا من انها ظنية و يجب ان يكون علم الاصول قطعياً و علم الاصول لمعرفة الاخبار فلا يجوز الاستدلال بالأخبار قبل معرفتها و انت تعلم ان شر الأمور محدثاتها و اما الباقيون على الفطرة الماشون على - سواء الطريق التزموا الأخبار و اقتصروا عليها و على العمل بها و راجعوا الأئمة الأظهر و خالفوا العامة العمياء فى اصولهم وفروعهم و علومهم و اصطلاحهم فلا -

حاجة لهم الى هذه المحدثات واصطلاحهم اصطلاح ائمتهم و عم عليهم السلام اصطلاح الواسطة الذي بينهم وبين رعيتهم بلفظ العالم والفقيه والراوى لانهم قسموا الناس الى ثلثة عالم و متعلم و همج رعاع وعدوا الرجل العارف بائدئهم فقيهاً وأمروا الرعية بالرجوع فى الحوادث الواقعة الى رواة حديثهم .

فصل - اذا عرفت ان نفس الاجتهاد ولفظه من العامة واصطلاحهم فاعلم ان الاختلاف فى جواز التجزى فى ملكة الاجتهاد ايضاً من المسائل السنية و لاتناسب دين الله و دين رسوله و حججه عليهم السلام و لاتشمى على مذهب الشيعة بوجه من الوجوه و على ما عرفت من مذهبنا ائمتنا سلام الله عليهم هم العلماء العالمون بكل شئ قد أشهدهم الله خلق السموات و الارض و خالق انفس الخلايق و من سواهم من الشيعة متعلمون من فواضل علومهم و يرشح عليهم ما يطفح منهم و لا يعلمون الا ما علموهم و هم يعلمون أشياء و يجهلون أشياء و ما يعلمونه عشر من معشار ما يجهلونه الا ان ائمتهم أمرهم بالعمل بما علموا كما علموا عنهم سلام الله عليهم و علموهم المخرج فيما يجهلون ما يجهلون الى ان يأتى من يعلمهم فأن اريد من المجتهد المطلق من يعلم حكم كل شئ فلا احد يعلم علم كل شئ الا الحجة عليه السلام و ان اريد من يعلم المخرج فى مجهولاته فكل عالم يعلم المخرج فى مجهوله بقولهم كل شئ مطابق حتى يرد فيه نهى و هم فى سعة ما لم يعلموا بالجملة نحن لسنا بمجتهدين فى الدين و انما نتبع آال الطاهرين و اخبار المعصومين فما بلغنا و عرفنا نعمل به و ما لم يبلغنا ولم نعرف نعمل بالتكليف المشروع لمن لم يبلغ شئ ولم يعرف و ذلك و الامام عليه السلام هو الحجة و العلماء الفقهاء رواة احاديثهم و فتاويهم

و العوام الجاهلون غير الحافظين يأخذون عن الرواة عن كل راو ما روى و ان لم يرو الا حديثاً واحداً و لا يعرف شيئاً من هذه المسائل السنية التى لا يتمشى فى مذهبنا نعم نحن نسعى و نجتهد فى تصحيح الخبر و اثباته و العلم الشرعى بصحة صدوره و توضيح معناه على متفاهم العرف ان لم يكن له معارض و ان كان له معارض عملنا فيه بما اوقفونا عليه فنعمل بمعناه و نروى لمن يستفتينا ماصح عندنا لفظاً و معنى فافهم .

فصل - اعلم ان العامة لما عدلوا عن آل محمد عليهم السلام و استبدوا بأرائهم رأوا بالفطرة الاولية ان امر الجماعة لا يقوم ولا يستقيم الا و ان يكون فيها مطاع و مطيع و عالم و جاهل و آمر و مأمور و كبير و صغير و ال و مولى عليه و حاكم محكوم اتفقوا لان يسموا جماعتهم بقسمين مجتهد و مقلد و قالوا من لم يكن مجتهداً او مقلداً فعبادته باطلة لعدم امكان التقرب الى الله سبحانه بالجهل و الشك فأقاموا المجتهدين مقام الائمة و لقبوهم بألقابهم و سموهم بأسمائهم و أقاموا المقلدين مقام الرعية لهم فاذا جعلوا المجتهدين ائمة رأوا بالفطرة الاولية ان الامام و الوالى ينبغى ان يكون كافياً لأمر الرعية فيحتاج الى علوم فاشترطوا عليهم علوماً يكونون بها علماء كاملين و ائمة فاضلين لهم فلما عاشرهم اصحابنا و نظروا الى كلماتهم اغتروا بها فكما أتوا بالأجتهد فى مذهبنا أتوا بشروطه من غير روية و غفلوا عن انهم أقاموا المجتهدين مقام ائمتنا و لذا سموهم بالامام الحنفى و الامام الحنبلى و الامام المالكى و الأمام الشافعى حتى انهم فى بعض كتبهم اذا ذكروا أسماء هؤلاء الفسقة الكفرة كتبوا بعدها عليه السلام مجازاة للشيعه و ائمتنا هم العالمون بجميع ما هو من شروط الامامة و نحن المتعلمون

وكننا نأتيهم من البدو والحضرو والسوق والرباطات والخانات ونستفتيهم فيجيبوننا ونعمل بما امرونا به من غير ان نعلم علوم الامامة وما يشترط في الامام وكان على الامام ان يكلمنا بلساننا ويعرفنا مراده لاننا اتينا بما علينا وهو السؤال وكنانفهم سؤالنا وعلية الجواب والتفهم وهو معصوم لا يقصر ولا يغترى بالباطل ولا يعنى كلامه ولا يشبع مراده ولا يجمع في خطابه ولا يغلط في جوابه وهو مأثور من عند الله سبحانه بالأبلاغ والبيان والهداية وهو معصوم مطهر غير مقتر بى ما عليه وقد فعل فنحن لانستوجب لنا الا السعى في ان نسير كاحد من العرب لان اخبارهم اتتنا بالعربية و في صيورتنا كاحد من العرب طريقان طريق المعاشرة والخلاعة حتى نتعلم العربية كما كان العجم ذلك اليوم يدخل بلاد العرب ويعاشرهم حتى يتعلم العربية وقد قررهم الأئمة عليهم السلام على هذا التعلم ولم يأمرهم بشيء ازيد من ذلك قطعاً ولكن هذا القسم من التحصيل في زماننا هذا خير معتبر لفساد عربية العرب لاختلاطهم بالعجم وسهل الله لنا الأمر ببركات نولانا امير المؤمنين والأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم بان وضعوا علم اللغة لمعرفة مواد كلمات العرب و علم الصرف لاستقافانها و تصريفاتها و علم النحو لحرركاتها واعرابها وهذه الثلاثة ايضاً قد شاعت في زمان الأئمة عليهم السلام وبلغت الغاية وقرروها وتعلم العرب المتغيرون والعجم العربية الصحيحة بها و الامر في زماننا ايضاً كذلك لاشك فيه و لا ريب يستريه ولا بد معها من العمل وممارسة الأُخبار والخطب وكتب الأدب حتى يصير فهماً لقنأ يفهم اشارات الكلام ولحنه فأذا ضم العمل بالعلم حصل لد قرائن في فهم الكلام لا يحصى و يتمكن من فهم الكلام كانه رجل لقن في مجلس الخطاب يفهم الأُشارات و يتنبه من العبارات و مع-

ذلك كله لابد وان يكون متناولاً لذلك موضوعاً له غريزة فهم العبارة فأن ذلك
 ايضاً كالمتمكن من الشعر و الخط فلاكل احد يقدر على الشعر ولو مصرع
 واحد و ان كان في علم العروض و البديع و الأدب ماهراً و لاكل احد يقدر
 على حسن الخط و لو كان كثير المشق قد صرف عمراً فيه و كذلك لاكل احد
 يقدر على فهم المعنى المراد من الكلام و ان كان في جميع العلوم العربية
 ماهراً و ذلك محسوس مشاهد فإذا اجتمع له هذه الشروط يصير كرجل لقن من
 العرب جالس في مجالس الخطباء قد استطاع المحبة بكلامه فيفهم المراد من
 الحديث ان كان واحداً بالامعان و ان كان له معارض فيجب ان يعمل فيها بما
 اذن له امامه و علامه من المخرج فإذا بلغ هذا المبلغ و مارس و داوم فهو فقيه
 و اما معرفة علم الكلام فلا يجب منه ما ترونه علماء بل متكلموا هذه العصابة
 شرار من هم منهم و لا يؤلون الى خير ابداً و الجهل به خير من العلم به و هو
 علم بدعي مخترع من العامة يجب التحرز منه و ايأما ورد في الأخبار فهو راجع
 الأخبار و يسلم للأئمة الأطهار عليهم سادات الله و اما بقدر الواجب و اصلاح
 الاعتقادات فذلك واجب على كل مسلم و لا يختص بالفقيه و الواجب منه تحصيل
 اليقين كيفما اتفق و اما معرفة علم الرجال فليس لها فائدة لازمة نعم انها من
 المكملات و اما معرفة علم الأصول فأن كانت مما في الكتاب و السنة فهو
 راجعاً و يسلم لهما بعدما يفهمهما و ان كانت مما ابتدئ به العامة العمياء فعدها
 أولى بالاشتراط من وجودها لئلا يشوش السهون و لا يتغير الفطرة و لا يعوج
 السليقة التي خلق الله المرء عليها وقد ورد النهي في اخبار عديدة عن الرجوع
 اليها بالجملة لاشات في ان ترك مراجعتها أولى واحوط في الدين لما رأينا من

آثارها في من يراجعها واما علم المعاني والبيان و البديع فهي علوم مستحدثة لا يحتاج اليها و كم من رجل لم يتناولها و يتكلم بفصيح الكلام و بليغه و بديعه و يفهمه و كم من رجل تناولها و لا يقدر على فهم كلام واحد وكفاها انها لفهم كلام العرب الجبهاً بها و لدرك محاسن كلام الجبهاً بها فالجبهاً كانوا يتكلمون فصيحاً بليغاً بديعاً من غير علم بها و هي من العلوم الطبيعية الجبلية لا تحتاج الى اكتساب و غاية ما تفيد معرفة اسماء اصطلاحها السكاكي و اضرا به و وضعها للألفاظ والمعاني و لا حاجة اليها و اما علم المنطق فهو من علوم الأفرنج و ليس من علوم الإسلام و قد اتى به من الأفرنج و ترجم كتبهم و شاع في الإسلام و افسد عليهم الأيمان و فتح عليهم ابواب الرأي وكفاك في عدم الحاجة اليه ان نبي لم يأت به ولم يأمر به وصى و حقيقته طبعي الأنام حتى الأطفال فأنهم محبوبون عليها و ليس علم المنطق إلا بيان أسماء وضعوا على التصورات و التصديقات و القضايا و فيه مع عدم الفائدة ضرر كثير و يشتمل على كفر و آراء من عقول ناقصة مع انه لا يعرف منه الاصور الأدلة و يبقى موادها في قالب الأشكال فافهم .

فصل - من عرف معنى الحكم و عرف اختلاف عالم ذوات الاشياء و عالم اعراضها عرف ان الاحكام الأولية للأشياء واحدة لا تختلف لعدم اسباب الاختلاف هناك و الاحكام الثانوية النفس الامرية تختلف بحسب الاعراض لوجود اسباب الاختلاف و هي مثبتة في السنة بتفاصيلها واختلافها كما عرفت سابقاً و ليست منوطة بأراء المجتهدين و انظارهم فالفقهاء اذا راجعوا الكتاب و السنة و فهم كل منهم منهما غير ما فهمه الآخر هو حكم الله النفس الامري و يجب عليه

الأخذ به وإن كان حكم الله الواقعي الأولى غيره فهو مذهب آل محمد عليهم السلام ليس للإنسان إلا ما سعى ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها حتى إنه لو حكم بغيره لحكم بغير ما أنزل الله في اعتقاده ويرى فهم غيره خطأً لنفسه لا لذلك الغير ولذلك تريمهم مع ذلك كله أخواناً على سرر متقابلين فكل يعمل بما علم من عمل بما علم كفى ما لم يعلم وهذا هو الحق الحقيقي بالتصديق خذه وكن من الشاكرين .

فصل - اختلفوا في أن الحاكم إذا حكم في واقعة بحكم هل يجوز نقض حاكم آخر إياه أو نقضه حكم نفسه إذا تجدد رأيه أم لا وهل الأعمال التي عمل بها قبل تجدد الرأي صحيحة أم لا وانت قد عرفت أنه لا اعتماد على الرأي والأجتهاد ولا يجوز التعويل عليه والأخذ بمقتضاه ولا حكم إلا للأمام العادل والاطاعة إلا له وسائر الفقهاء رواة الأحكام من الإمام إلى الرعية فالفقيه إذا عرف أنه حكم بغير ما أنزل الله يجب عليه العدول عنه والتوبة والأعادة وعلى غيره ممن عرف نقضه وإن عرف أنه من الكتاب والسنة ومن إمامه ثم عرف أنه اشتبه عليه فما كان من حقوق الناس وأخذ من واحد وأعطى الآخر اشتباهاً فيرد الحق إلى أهله لأنه لا يبطل حق امرئ مسلم وما كان من شيء أثره باق كأن زوج أو تزوج وهو يعلمها حلالاً ثم علم أنه أخطأ وهو حرام والزوجة موجودة أو حكم بملك لرجل ثم علم أنه أخطأ والملك باق وأمثال ذلك أما مما مضى فلا أثم عليه ولا حرج وأما فيما سيأتي فلا يجوز التقرير على الباطل لأنه يعلم الآن أنه على خلاف ما أنزل الله وخلاف دين محمد صلى الله عليه وآله ويرد إلى الحق لأن من جهل السنة رد إلى السنة وأما ماضى مما ليس له أثر فلا شيء

عليه كما في العبادات و شروطها و امثالها لان كل من ركب امرأً بجهالة فلا شيء عليه لأنه عمل بما اتاه الله و بما وسعه و بما كان تكليفه يؤمئذ و سقط عنه التكليف قبل تبين الخطاء و برئت ذمته لان مدار الشرع على العلم لاعلى الواقع وقد عمل بما كلف به و الا شتغال الجديد و التكليف الجديد لا يكون الا بالبيان وفي هذا الدليل كفاية لاهل العيان و يونس النفس بذلك انهم عليهم السلام لم يكلفوا النواصب اذا ابصروا بأعادة صلواتهم و صومهم و حجهم مع انهم عملوا ما عملوا من غير ولاية آل محمد عليهم السلام و هي شرط قبول الاعمال فكيف من عمل عمله امثالاً لامرهم معتقداً انه حكمهم اللهم الا ان يكون له تلاف مآثور فيعمل به اما في حقوق الناس فكما روى انه كتب الخليل بن هاشم الى ذى الرياستين وهو الى نيسابور اب رجلاً من المجوس مات و اوصى للفقراء بشيء من ماله فأخذه قاضى نيسابور فجعله فى فقراء المسلمين فسأل المؤمنون عن ذلك فقال ليس عندي فى هذا شيء فسأل ابا الحسن عليه السلام فقال ابو الحسن عليه السلام اب المجوس لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغي ان يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس انتهى . و عن الأصبح بن نباتة قال قضى امير المؤمنين عليه السلام اب ما اخطأت القضاة فى دم او قطع فهو على بيت مال المسلمين و اما فى حقوق الله فكما سئل ابو الحسن عليه السلام عن رجل احرم نفسه ان يقلم اظفاره فقال يدعها قيل انها طوال قال وان كانت قيل فان رجلاً اقتاه ان يقلمها ويغتسل ويعيد احرامه ففعل قال عليه دم و امثال ذلك من الاخبار و كما ورد فى الاخبار الامر باعادة الناصب اذا استبصر الزكوة و الخمس .

المقصد الثاني

في التقليد و فيه فصول .

فصل - اعلم ان التقليد بحسب اللغة من التقليد و هو كأمير الشريط والقلادة ككتابة ما يجعل في العنق جمع قلايد كرسالة و رسائل وقلدت المرأة تقليداً جعلت القلادة في عنقها و تقلدت على تفعل للمطاوع و منه تقليد الهدى و منه التقليد في الدين و تقليد الولاة الاعمال كانها جعلت قلادة في عنقهم و تقلد السيف على تفعل جعله في عنقه و في اصطلاح آل محمد عليهم السلام التقليد هو التفويض كأنه مأخوذ من قولهم اعطيته قلد امرى كجسم اى فوضته اليه فتقلد المعصوم عليه السلام لانك تفوض اليه امر دينك كما تقرأ في الزيارة و مفوض في ذلك كله اليكم و في اخرى اليكم التفويض و عليكم التعويض و كما روى عن الرضا عليه السلام انه قيل له جعلت فداك ان بعض اصحابنا يقولون نسمع الأمر يحكى عنك و عن آبائك عليهم السلام فنقيس عليه و نعمل به فقال سبحانه الله لا والله ما هذا من دين جعفر هؤلاء قوم لا حاجة بهم الينا قد خرجوا من طاعتنا و صاروا في موضعنا فأين التقليد الذي كانوا يقلدون جعفرأ و ابا جعفر قال جعفر لا تحملوا على القياس فليس من شئ يعدله القياس الا والقياس يكسره انتهى . و اعتبر من هذا الخبر انه مع قول السائل نقيس على ما يحكى عنك قال لا حاجة بهم الينا قد خرجوا من طاعتنا و صاروا في موضعنا و هو خلاف التقليد فما حال جماعة لا يسمون اسم احد من المعصومين من اول علمهم الى آخره و يؤسسون اصولاً يتفرع عليها ما لا يحصى و عن محمد بن عبيدة قال قال لى ابو الحسن عليه السلام ان المرجئة نصبت رجلاً لم تفرض طاعته و قلادوه

و انكم نصبتهم رجالاً و فرصتم طاعته ثم لم تقلدوه فهم أشد منكم تقليداً الخبر .
وكذلك تقلد الفقيه الذى تستأمنه و تفوض اليه امر دينك و تأخذ منه كما قال
الصادق عليه السلام فى حديث فاما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً
لدينه مخالفاً على هواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام ان يقادوه و ذلك لا يكون الا
بعض فقهاء الشيعة لاجمعهم فاما من ركب من القبايح و الفواحش مراكب فسقة
فقهاء العامة فلا تقبلوا منهم عنا شيئاً ولاكرامة الخبر . فان كان آراؤهم و اعواؤهم
حراماً قبيحاً و فاحشة فركوب مراكبهم و الأخذ بادلتهم و آرائهم و براهينهم
ركوب القبايح و الفواحش والمرد الى الله ويمكن ان يكون الأخذ من الفقيه من
باب القلادة و الزامها العنق كما روى انه كان ابو عبد الله عليه السلام قاعداً فى حلقة
ربيعة الرأى فجاء اعرابى فسأل ربيعة الرأى عن مسألة فأجابه فلما سكنت قال له
الاعرابى أهو فى عنقك فسكت عنه ربيعة ولم يرد عليه شيئاً فأعاد المسألة عليه
فأجابه بمثل ذلك فقال له الأعرابى أهو فى عنقك فسكت ربيعة فقال ابو عبد الله
عليه السلام هو فى عنقه قال (١) اولم يقل و كل مفت ضامن انتهى . فتقليد
الفقيه جمل الدين فى عنقه كالقلادة وان قد عرفت معنى التقليد فى هذا الفصل
فلنذيله بتحقيق آخر لتعرف حقيقته و انه لمن و على من .

تذييل - اعلم ان الله عزوجل هو الرب القديم السلطان القاهر الغالب
المنعم فخلق خلقاً من العدم لكى يعرف ويعبد فكان حقاً وخلقاً لاثالث بينهما
ولانالث غيرهما فسرى هذا السر فى جميع المراتب فلاجل ذلك قسم الله الخلق
ثانياً بأنبياء و امم و لاثالث غيرهما فعلى الأنبياء الهداية و وضع الشرايع
(١) مفعول قال و كذا لم يقل محذوف للمقرينة و هو فى عنقى . منه رحمه الله

و الأحكام و على الأمم ان يهتدوا بهم و يعملوا بأوامرهم و نواهيهم و هم لا يقولون الا ما قال الله عز وجل و لا يحكمون الا بحكمه و لا يحكون الا عنه كما يدل عليه الآيات والروايات ثم هم قسموا الامة على قسمين امام و رعية وكان الامام راوياً عن النبي لا يستبد بحرف واحد بعصمته و لا يجهل دين الله لانه موضع الرسالة و عيبة علم النبي و مستودع سره و كان لا يقول الا ما اودعه النبي و عرفه اياه من الشرايع و الاحكام و الحلال و الحرام و ساير العلوم الخاص منها و العام فكان على الرعية و الشيعة اتباعه و اطاعته لانه لا يقول بالرأى و القياس كما ورد في الاخبار العديدة بل يقول بكتاب الذي خلقنا من العدم و نحن عبيده و بسنة رسوله المخبر عنه فرجع الأمر كله الى الله الذي هو ربنا و خالقنا ثم هم عليهم السلام شرحوا ذلك و قال ابو عبد الله عليه السلام الناس يحدون على ثلاثة عالم و متعلم و غناء فنحن العلماء و شيعتنا المتعلمون و ساير الناس غناء انتهى فليس الا هم و شيعتهم ثم قسموا الشيعة الى راو و مروى اليه فالرعية بعد الامام عليه السلام على قسمين فقيه حافظ للاخبار المأثورة عن آل محمد عليهم السلام الناظر فيها المتدبر في مطاوعها العارف بالحنها و الفهم لمضامينها الجامع لاحكامهم و ساير العوام المتوجهين الى مكاسبهم و صنايعهم و ساير حوائجهم فالفقيه في هذا الزمان بين العوام خليفة الامام عليه السلام و حجته و خازن علمه و القائم بامور العامة يأخذون عنه الأخبار و الآثار و اما ان قال احد بغير ما انزل الله في كتابه و ما اتى به النبي صلى الله عليه وآله في سنته و ما فصل آل محمد عليهم السلام في آثارهم برأيه و هواه و استحسناته و مصالحه و قياساته و قواعد المجعولة و قوانينه المحدثه فليس بخليفة لهم و انما هو خليفة الشيطان

راكب مراكب فسقة فقهاء العامة و لا يجوز الاخذ عنه كما صرح به الصادق عليه السلام و ورد به اخبار متواترة مؤيدة بالكتاب و العقل المستشير و ليس ما يقول بسدين الله و شرع رسول الله و سنة آل الله عليهم السلام و انما هو دينه و شرعه وسنته و يفرض طاعته على الناس فهو مدعى النبوة بل الالوهية و ان لم يصرح به بالجمله الرعية بعد الامام رجلا نرجل حمل علمه و باغته من لا يعلم ورجل اخذ العلم عن العالم و تعلم و ساير الناس جهال و ان شقوا الشعر بالخيالات فأن معدن العلم آل محمد عليهم السلام و ليس عند احد علم الا ما خرج من بيتهم و الجاهل لا دين له فأن المرء بالعلم يتدين و هذا معنى التقليد الحق و لا يجوز ان يقلد الانسان الا راوياً أميناً يروى عن امامه رواية غاية الأمر ينقله بالمعنى له و ليس الراوى اماماً يقتدى به بل هو حاك لمقلده حكم الأمام فيرجع التقليد الى جعفر و ابى جعفر و غيرهما من الائمة عليهم السلام كما روى ثم يرجع المجموع الى رسول الله صلى الله عليه و آله و طاعته فأن الائمة عليهم السلام حكاة ورواة عنه صلى الله عليه و آله ثم يرجع الطاعة الى الله سبحانه لا أنه صلى الله عليه و آله لسان الله المترجم المعبر عنه و لذلك يكون الرد على عالم الشيعة الامين الثقة كفرة بالله و شركاً فالفرق بيننا و بين العامة انا نأخذ الحديث من عالم يحكى و هم يأخذون من عالم يدعى فأن عالمهم يقتنى بعقله و رأيه و استحسانه و مصالحه و قواعد المبدعة و قوانينه المستحدثة و مقائيسه المخترعة و ليس الاخذ عنه اخذاً عن النبى و عن الله جل و عز بل هم بانفسهم اصحاب تلك الشريعة و واضعوا تلك الملة عليهم آلاف آلاف لعنة ثم ان كان الفقيه الراوى واحداً يأخذ العامى منه روايته و يعمل بها و ان تعدد الفقهاء

الرواة فأن عرف ان احدى الروايتين تقية ولايكاد يعرف العوام ذلك فيترك ما فيه التقية و الا فهو بالخيار بينهما بايهما اخذ من باب التسليم لحكم آل محمد عليهم السلام وسعه و لافرق فى الرواة بين حيهم و ميتهم كما ياتى ان شاء الله و كذلك لافرق بين الأعلم و غير الأعلم ولا يجب طلب الأعلم لما يأتى كل ذلك للاخبار الساطعة المنار فى هذا المضمار فمن ارادها فليراجع ذلك الكتاب المستطاب شرح النتائج فإنه مخزن اخبار الائمة عليهم السلام فى هذا المقام و على اهل التسليم السلام .

فصل - اذا عرفت التقليد تعلم انه لامعنى للنزاع فى انه هل يجوز التقليد فى اصول الدين ام لا لانك عرفت ان الرعية يجب ان يقلد امامه و يأخذ عن- الرواه الحملة للاحكام النقلة اياها اليه فى الجل والقل ولايستبد برأيه فالمؤمن بعد ما عرف الله وعرف رسوله و ائمتد على الاجمال يسعه ان يأخذ بما صح عنهم عليهم السلام فى جميع دقائق التوحيد و صفات الله و افعاله و عبادته و جميع مقامات المعصومين عليهم السلام و فضائلهم و معارفهم و جميع مسائل الرجعة والبرزخ والقيامة وجميع المسائل الاعتقادية وان لم يعرف ادلة ذلك بخصوصها لما حق عنده من رسالة النبى و امامة الائمة عليهم السلام و صدقهم و عصمتهم و لزوم القبول منهم فإن روى الفقيه الثقة العدل عن المعصومين عليهم السلام رواية معتقداً صحتها وجب قبولها فان سميتها تقليداً و امكن تقليداً و جازياً و يكشف عن ذلك ما قيل لابي عبدالله عليه السلام أ رأيت من لم يقر فى ليلة القدر كما ذكرت ولم يججده فقال اذا قامت عليه الحجة ممن يثق بد فى علمنا فلم- يثق به فهو كافر و اما من لم يسمع فهو فى عذر حتى يسمع ثم قال ابو عبدالله

عليه السلام يؤمن بالله و يؤمن بالمؤمنين انتهى . نعم اذا بين عالم بأدلة كلامية و همية مسألة في العقائد لا يجوز تقليده ولا كرامته .

فصل - اذا عرفت ان الرعية يجب ان يأخذ عن الفقيه من باب الرواية و ان الفقهاء رواة من المعصوم يظهر لك انه لا يشترط في الاخذ برواية الراوى أعلميته و عدم وجود اعلم منه و يجوز الاخذ من فقيه مع وجود فقيه اعلم منه هذا مع انه لا حد للأعلمية ولا يتمكن الرعية العامي من ضبط مراتب علوم الفقهاء فيعرف الأعلم من غير الأعلم ولا يعلم ان اعتبار الأعلمية في اى علم و في اى باب من ابواب كل علم نعم تقليد غير الأعلم مع وجود اعلم منه مما لا يجوز و انما يجب في كل عصر تقليد أعلم اهل الزمان و هو امام ذلك .

فصل - وكذا يجوز التبعية بان يأخذ كل رواية عن فقيه ولو كانوا الف نفس و لا مانع و لا يجب اخذ جميع الاحكام عن فقيه واحد نعم لا يجوز التبعية في التقليد و اخذ بعض الاحكام عن الامام الحق و بعضها عن غيره .

فصل - لا يشترط مشافهة الفقيه الراوى في الاخذ برواياته عن الامام و المدار على حصول العلم الشرعى بروايته عنه عليه السلام فان حصل فهو والآ و فلا عبرة بالرواية لقوله عليه السلام ما علمتم انه قولنا فالزموه و ما لم تعلموا فرددوه الينا و ينبغى الاحتياط في العمل ان علم بتكليف مجمل و الا فالأطلاق لقوله عليه السلام كل شئ مطلق حتى يرد فيه نهى .

فصل - لافرق في الأخذ برواية الفقيه الراوى بين الفقيه الحى و الفقيه الميت و لا دليل على عدم جواز الأخذ من الفقيه الميت ابتداء و لا البقاء عليه و لا على وجوب الاخذ من الفقيه الحى ابتداء و لا الأنتقال اليه بعد موت الفقيه

الاول الذى كان يؤخذ عنه وكل ذلك لان الفقيه راو ثقة و جاز الاخذ لروايته و وثاقته لالشيئ آخر و ديدن الشيعة فى الاول لم يكن غير ذلك ولم يكن احد يقبل من احد بغير رواية فأذا كان العمل بالرواية فلا يتفاوت الحى و الميت كما اذا حكى عدل فتوى عن فقيه ثم مات الراوى لم يكن ذلك سبب شك فى - فتوى الفقيه و سبب عدول و يدل على ذلك ما ورد فى الروايات الكثيرة امرهم عليهم السلام الاصحاب بكتب الاحاديث وضبطها ولاشك ان الرواية كانت للعمل و كان ذلك ديدنهم و اصول الاصحاب الى اليوم معروفة ولم يكن لهم كتب فتاو بلاشك و كذا سيرة الشيعة قديماً و حديثاً و ضرورتهم انهم آخذون بروايات رواه مات كلهم ولايجوز الاخذ من الفقيه الا ان يروى كمسا تواتر فيه الاخبار و حسبك ان الائمة عليهم السلام قد تكلموا فى ازيد من مائتين و خمسين سنة و الشيعة كانوا يعملون بكتب السلف و برواياتهم ولم يتفوهوا بهذه المسألة ولم يخطر على خلد احد ان يسألهم ولو بأشارة بعيدة . انما جل ذلك لانه لم يكن الشيعة يعرفون تقليداً الا تقليد ائمتهم و قالوا نحن العلماء و شيعتنا المتعلمون و ساير الناس غثاء و حثوا شيعتهم على تعلم الاحاديث و ابلاغها الى غيرهم و كان يبلغ الشاهد الغائب و يسمعون مقالاتهم و يعوونها و يؤدونها الى من لم يسمع ويعملون بها ولم يكن اسم بينهم من التقليد و سؤال و جواب و كان اتباعهم لآل محمد عليهم السلام و لم يتفوهوا بهذه المسألة و لم يسألهم احد كانه كان من ضروريات الشيعة ان الامام هو العالم المطاع و الشيعة متعلمون و رواة بعضهم لبعض والحاصل التقليد للامام ولايجوز تقليد الميت ولذا لا بد فى كل عصر من امام حى يرجع اليه الناس و يجعلوه واسطة

بينهم وبين الحى الذى لا يموت و امامنا اطال الله بقاءه و رزقنا لقاءه و عجل فرجه و سهل مخرجه و صلى عليه حتى حاضر ناظر و تقليدنا له . و ساير الفقهاء رواة اخباره و حملة آثاره فيجوز الأخذ برواياتهم احياءاً و امواتاً .

فصل - اختلفوا في معذورية الجاهل بالعبادة مطلقاً و عدمها على اقوال و للمسألة صور عديدة منها ان يعمل الجاهل عملاً سواء كان عبادة ام غيرها ولم يكن عمله بدلالة آل محمد عليهم السلام و منها ان لا يعمل لجهله بالتكليف و منها ان يعمل عملاً ولا يشعر بانه خالف السنة ام لا او عمل جهالة ثم تنبه ان فيه حكماً و كان تنبيهه قبل خروج الوقت او بعده سواء كان عبادة ام غيرها و منها ان يعمل عملاً و جهل بوجهه و لا بد لتحقيقها من رسم امور .

الاول - انك قد عرفت ان الناس ثلاثة عالم و متعلم و مهيج رعاء و لا بد ان يتعلم الانسان و يأخذ عن امامه فكل عمل عمله ان لم يكن بدلالة آل محمد عليهم السلام فعمله فاسد و ان طابق الواقع ولا واقع الا طاعتهم قال ابو جعفر عليه السلام نروه الامر و سنامه و مفتاحه و باب الاشياء و رضاء الرحمن الطاعة للامام بعد معرفته اما لو ان رجلاً قام ليلة و صام نهاره و تصدق بجميع ماله و حج جميع دهره و لم يعرف ولاية ولى الله فيو اليه و يكون جميع اعماله بدلالته اليه ما كان له على الله حق في ثوابه و لا كان من اهل الايمان انتهى . فالعمل الذى لم يؤخذ عن آل محمد عليهم السلام لا يمكن ان يعتقد انه مرضى لله و لا يمكن قصد التقرب به الى الله و هو منزّل فعله من اوله باطل .

الثاني - اعلم ان الله العدل محال ان يطلب من العبد مالم يبينه له و يوضحه له قل فله الحجة البالغة و ما كان الله ليضل قوماً بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما

يتقون فالجاهل من لم يعلمه الله سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا و من لم يعلمه
 ليس عليه ان يعلم ويوجد علماً لنفسه فليس لله عليه حجة ولا يؤاخذ به الله ولذلك
 روى عن علي عليه السلام هم في سعة حتى يعلموا و في احاديث المرفوعات رفع
 عن الناس ما لا يعلمون وقال ابو عبد الله عليه السلام ما حجب الله علمه عن العباد
 فهو موضوع عنهم و قال ابو جعفر عليه السلام ليس على الناس ان تعلموا حتى
 يكون الله هو المعلم لهم فأذا علمهم فعليهم ان يعلموا انتهى. فاذا هم في حال جهلهم
 معذرون بالبدهة ولذا روى مزيداً على مامر عن ابي عبد الله عليه السلام اى رجل
 ركب امراً بجهالة فلاشئ عليه الخبر . فهذا حال الجاهل و معذوريته ان استمر
 جهله ولاشئ عليه فيمضى على وجهه .

الثالث - ان عمل عملاً جهالة ثم تنبه ان فيه حكماً و سأل و علم انه خالف
 السنة رد الى السنة لقول ابي جعفر من جهل السنة رد الى السنة و قوله عليه -
 السلام كل من تعدى السنة رد الى السنة و قال ابو عبد الله عليه السلام كل
 ما خالف كتاب الله و السنة فهو يرد الى كتاب الله و السنة هذا اذا كان وقت -
 ذلك العمل ان كان موقتاً باقياً و اما ان كان فائتاً فلا قضاء عليه فانا لاندرى
 هل هو في غير ذلك الوقت مطلوب لله سبحانه ام لا و ان لم يكن موقتاً فيجب
 رده الى السنة متى ما كان لقول الرضا عليه السلام جائز ان تؤدى الحقوق في -
 اى وقت كان اذا لم يكن موقتاً وكذلك المعاملات فان علم بعد الجهل بالمطابقة
 يرضيها بعد العلم ويبنى عليها وان علم المخالفة ترد الى الحق لمامر من وجوب
 رد مخالف السنة الى السنة وهي غير موقته و يجب متابعة السنة على كل حال
 و لقول الرضا عليه السلام لا يحل مال الامن وجد احله الله و لقول ابي جعفر

عليه السلام لا تبطل حقوق المسلمين بينهم و لقول رسول الله صلى الله عليه وآله احيوا الحق لصاحب الحق وقال ابو عبد الله عليه السلام لا يصلح ذهاب حق احد فالجاهل مادام جاهلاً لا اثم عليه ولا شيء عليه و بعد ما تنبه و علم يجب رجوعه الى الشارع و العمل بقوله فان امره بالاعادة و القضاء يعيد و يقضى وان امره بالامضاء يمضيه وكذا الجاهل المتمن به كالذى اتفق له فى اثناء شىء لا يعلم المخرج منه فعمل عملاً جاهلاً او ظناً بالواقع ثم راجع الشارع فكان عمله موافقاً للواقع فهو ممضى للاجماع القطعى الذى لا شك فيه على ذلك ويشهد بذلك جميع الاخبار والسنة والسيرة فان الناس كانوا يستفتون الائمة فى اعمالهم فان كانت موافقة للواقع قالوا لا بأس بها و ان كانت مخالفة قالوا افعل كذا وكذا ولم يأمرُوا بالاعادة لاجل انه فعله جاهلاً حتى انه كتب الى صاحب الزمان عليه السلام يسأل عن رجل يكون فى محمله و الثلج كثير بقامة رجل فيتخوف ان نزل الغوص فيسه و ربما يسقط الثلج و هو على تلك الحال ولا يستوى له ان يلبس شيئاً لكثرتة وتهافتة هل يجوز ان يسأل فى المهمل الفريضة و قد فعلنا ذلك اياماً فهل علينا فيه اعادة ام لا فأجاب لا بأس به عند الضرورة الشديدة انتهى . و على ذلك جرى جميع الاخبار والسنة والسيرة فى جميع الاعصار .

الرابع - ان يعمل المكلف عملاً مطلوباً وجهل بوجهه انه واجب او مندوب او ترك عملاً مباحاً وجهل بوجهه انه حرام او مكروه فهل المعرفة بالوجه لازمة ام لا اعلم ان الاجماع الذى لا شك فيه ولا ريب يعتريه قد قام لنا انه لا يجب على الرعية العلم بالفصل اى الوجوب و الندب و الحرمة و الكراهة و يجزيهم

العلم بالجنس اى المطلوبة والمبغوضة فى الفعل والتترك ولم يرد الله ولا رسوله
واحججه عليهم السلام من الرعية العلم بالفصول وعلى ذلك جرت الاخبار
بلاغبار ولاجل ذلك يظهر فى بادى النظر ان فى الاخبار اختلافاً والحال انه
ربما يكون الامر للشئب فى الواقع و النهى رخصة او النهى للكرامة
والامر رخصة وذلك اكثر كثير وانما كان ديدن الحجج عليهم السلام قول افعل
ولا تفعل حسب ومن كان فقيهاً يعلم ذلك عياناً بلاغبار وكذا ليس على العباد
ان يعرفوا ان ذلك شرط او شطر . ركن او غير ركن . وسائر ما اعتنى به الفقهاء
وتكلفوا فهمها وكثر الاختلاف بينهم لأجلها ولواقصروا فى المسائل على -
الاجناس لزال الاختلاف وحصل الاتفاق الا فى مسائل نادرة وعند التحقيق
سجل الاختلاف فى هذه الامور التى تكلفوا معرفتها ولها دوت الدواوين وكثر
القول والقال فى المتشرعين والحال ان مولانا امير المؤمنين عليه -
السلام يقول لا تكلفوا ما لم تكلفوا ويقول مولانا الحجة عليه السلام لا تكلفوا
علم ما قد كفيتم انتهى . وقد كفونا ذلك آل محمد عليهم السلام ويعلم من
تركهم بيان ذلك ان ما صنعوا هو سبب الاتفاق وهو الاولى وما صنع
المتشعرون هو سبب النزاع والخصومة والجدال والاختلاف وهو خلاف
الاولى والله من ورائهم محيط ولعلك بعد ما احطت بما ذكر خبراً او ضربت
آباط الابل شرقاً وغرباً لم تجد حقاً غيره مطابقاً للكتاب والسنة والاجماع
والحمد لله الذى خصنا بفاضل علوم محمد وآل محمد عليهم السلام وسهل
لنا سلوك سبيله وصلى الله على محمد وآله .

الخاتمة - فى ما يجب التنبيه عليه من الوصية والنصيحة للمتفقهين الذين

ارتقوا من حضيض تقليد امثالهم و ارادوا استنباط احكام امامهم اعلم اولا انك قد سمعت مكرراً في خلال هذه الابواب انه لا يشك ذومسكة ان له صانعاً حكيماً و رباً قديماً غنياً لم يخلقه عبثاً و انه عبده و لابد للعبد ان يعمل بمراد مولاه ولا يكون ذلك الا بالعلم به وهو يرى انه جاهل محض محتاج الى معلم يعلمه و هو النبي المختار و آله الحجج الاختيار عليهم سلام الله الملك الجبار فهم الدعاء الى الله و الى دينه الحق المنصوبون من عند الله لذلك فيجب اتباعهم و الاغراض عما سواهم والاخذ عنهم و الرجوع اليهم بلاشك ولا ارياب ولا شك انهم بشر وظهروا بصفات البشرية وسكنوا بلدة من البلاد و دعوا العباد و تكلموا بلسانهم و عرفوهم مرادات الله و من البينات ان النبي صلى الله عليه و آله جاء و كلف الخلق بدين و لم يسر الى كل مكلف بنفسه النفيسة ظاهراً و لم يكلف كل فرد من امته ان يسير اليه و يأخذ عنه جميع دينه و لم يبلغ جميع احكام دينه الى كل بنت ذات تسع و ابن ذى اربع عشرة سنة على نحو التواتر و لم يكلفهم بترك مالم يتواتر ولو كان ذلك من الفرائض لكان ضروري الدين بل كان يأمر وينهى و يسمع من حضر و يبلغ الى من غاب حتى انه كان يقول وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وكان يرسل الرسل الى العشائر و يدعوهم و يأمرهم و ينهاهم و يكتب الكتب و يبعث اليهم كما هو شأن كل انسان و بشر و ملك في ملكه و لولا ان ذلك كاف في دينه لما اكتفى به و لاشك ان رعيته كان اذا بلغهم حكمهم و عرفوا انه منه عادة كانوا يأخذون به و اذا لم يعرفوا توقفوا حتى يعرفوا و بذلك امرهم مع ان ذلك سجية كل عاقل و رعية في اوامر سلطانه

ولاشك ان مناط المعرفة اخبار من يثق نفس الانسان به او يكون معه قرينة تدل على صدقه و معها تطمئن نفسه اليه وذلك سجية الانسان في جميع اخبار العالم و بذلك قرر رسول الله صلى الله عليه وآله جميع امته بل امرهم به في كتابة و سنته و لم يوجب عليهم ان يأخذوا بخبر الا ان يكون معه عدلان مؤتمنان او يكون مقروناً بمعجز .

ومن البينات الضروريات في هذا المذهب قديماً وحديثاً الاكتفاء برواية ثقة حكمه ومنه الأخذ بقول فقيه واحد كما هو الديدن في جميع الأمصار والأعصار و الامم و لاشك انه ان كان يقول ذلك الفقيه برأية لاحجة في قوله و ان كان يقول برواية هي خبر واحد و قام ضرورة الاسلام على جواز الأخذ عنه و منه عمل الفقيه برواية الثقة و ان كانت واحدة عند من يعمل باخبار الآحاد كما هو الصحيح الذي قام عليه الاجماع الذي لا ريب فيه وعلى ذلك اساس جميع العالم ونظام امر بنى آدم ونزل الكتاب وامر الحجج الاطياب فهو الاجماع الذي لاشك فيه ولا ريب يعتريه ويجب العمل به فمن دينه و شرعه الاكتفاء بخبر الواحد الثقة او المحفوف بقرينة تثق بها النفس و ان كان المخبر فاسقاً فإن العمل حينئذ على القرينة لاخبر الفاسق فلا يعارضه قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا بل يؤيد ما قلنا قوله «فتبينوا» وطلب القرينة والعمل بها هو التبين والتثبت والمناط وثوق النفس و سكونها بالخبر وبذلك وردت الاخبار عن الائمة الاطهار فالنبي صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام اذا حضره احد وسمعه ففيه الحجة وان لم يحضره وبلغه قوله بما يثق به هو الحجة وذلك مما لاشك فيه و لا ريب و استقر عليه مذهب الشيعة الآن و الحمد لله و لاشك ان الامام عليه السلام بعد

ما غاب لم يترك بيننا الا هذه الاخبار فلا بد وان يكون عليها المدار فمن اخذ بها
 رشد ومن تركها غوى وضل لما وصى الحجة عجل الله فرجه بعد ما غاب بالاخذ
 بها وقال اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم
 وانا حجة الله وقال : لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك فيما يرويه عنا ثقافتنا
 قد عرفوا بأننا نفاوضهم سرنا و نحملهم اياه اليهم . و قال ابو عبد الله عليه السلام
 في حديث : اما اذا قامت عليه الحجة ممن يثق به في علمنا فلم يثق به فهو كافر
 فالיום كل خبر رواه ثقة مصححاً له فهو الحجة سواء عمل به ذلك الثقة اولم -
 يعمل به وليس تركه له فسقاً بل لأجل ان عنده ما هو اصح منه او اولى بالأخذ
 وكذا ان كان يرويه من غير تصحيح وتراه عمل به ففيه الحجة ايضاً فان المؤمن
 امين و ان كان الراوى غير ثقة او ثقة و لم يصححه علماً و عملاً فتمتبت و اطلب
 القرائن فان وافق كتاباً او سنة او اجماعاً او خبراً صحيحاً آخر فاعمل به و ان
 خالفها فاتركه كما مر مفصلاً و ان لم يخالف و لم يوافق و لم يظهر الولي
 عليه السلام انكاره وتكذيبه بوجه من الوجوه وهو الشاهد القادر المأمور من -
 عند الله بذلك فهو حق لا ريب فيه مقرر من عند الحجة عليه السلام بالجمله
 اليوم لا يتم الحجة الا بالاخبار التي يثق بها النفس ولا تثق النفس الا بخبر الثقة
 او المحفوف بالقرينة الموثوقة فهو الحق المصدق الذي صدقه الله و صدقه رسوله
 و حجته و غيره مردود الى راويه لانهم كذبوه و لا بد و ان يكون تكذيبهم
 بلسان معلوم الصدق قطعي البيان و لا يكتفى بظن الكذب فان الظن لا يغنى من -
 الحق شيئاً فكل ما لم يكذبوه عن قطع و يقين «و حق يقيين كما عرفت هذا في -
 اصل الرواية و اما في احتمال غلط النسخ فالمدار على المقابلة حتى تطمئن

و تعلم انه صدر من ذلك الراوى الذى الكتاب منه و ذلك سهل و بناء العالم فى جميع الأعصار على ذلك و اما مداليل الألفاظ و الكلمات فاعمل بما قرر الرسول و الحجج فى اعصارهم كل الامة و كانوا يعلمون ان مدار فهم المنطوقات فى العالم على الظواهر و قروهم على ذلك و لم ينكروا و لم يأمرؤا بغيره من- يوم بعث النبى صلى الله عليه و آله الى اول الغيبة مع اختلاف البلدان و الاعصار و اصطلاحات الأمصار و قرر الحجة عليه السلام اليوم جميع شيعته عليه و هو صاحب المرئى و المسمع و لم يردعهم عنه و جميع الامة يعملون على ذلك و عليه الاجماع الذى لا ريب فيه و اما اختلاف اخبارهم فاعلم ان محمداً و آل محمد عليهم السلام هم الحجج المعصومون المبعوثون من عند الله الى العباد لا ينطقون الا بوحى من الله فمحال ان يكون فيما ورد من رسول الله صلى الله عليه و آله اختلاف الا ان يكون احدهما مكذوباً عليه عمداً او سهواً فما ورد عنه صلى الله عليه و آله و لم يعلم صدقه من كذبه و جب التثبت و قد مر كيفية التثبت من العرض على الكتاب و السنة فما خالف كتاب الله او سنته الضرورية فهو مكذوب و ان لم تجده فى الكتاب و السنة المجمع عليهما فاطلب القرائن فإن وجدت قرائن تفيد اليقين ان احدهما او كليهما قول رسول الله صلى الله عليه و آله فهو فتأخذ بما علمت و تترك الآخر و ما لم تجد القرائن له فرده الى- الحجج و انظر تقريرهم و اعمل فكل ما سكتوا عن رده و لم يكذبوه و هم الشاهدون المأمورون من عند الله بذلك كما يشهد به الآيات و الاخبار فخذ به و ما كذبوه فدعه فما صح عنه صلى الله عليه و آله فمحال ان يكون فيه اختلاف الا من وجهين .

أحدهما - ان يكون احد هما ناسخاً للآخر فأن علم يقيناً يؤخذ بالناسخ ويترك المنسوخ وان لم يعلم الناسخ من المنسوخ فليست بمكلف بأن تنسخ بهواك احدهما وتثبت الآخر واعلم انه اراد هما منك فالاختلاف من باب الرخصة فأنت موسع وعليك العمل بأيهما شئت من باب التسليم ولا يجوز لك ترجيح احد قولى رسول الله صلى الله عليه وآله على الآخر وهما وحيان من عند الله واما ما ورد عن الائمة سلام الله عليهم فلا يمكن ان يختلف الامن ثلثة وجوه احدها ان يكون احدهما مكذوباً عليهم عمداً او سهواً و يعلم ذلك بأن يكون على خلاف الكتاب المجمع على تأويله و بقاء حكمه فما خالفه فهو مكذوب عليهم فأنهم محال ان يخالفوا كتاب الله الذى هو سنادهم و عمادهم وان لم يكن فى الكتاب فما خالف السنة المجمع عليها فهو مكذوب عليهم فأنه محال ان يحكموا بخلاف سنة النبي صلى الله عليه وآله وان لم يكن فى كتاب ولا سنة فيطلب له قرائن اخر فمن ذلك ان يعرض على شيمتهم و سنتهم و طريقتهم فما خالفها فهم مكذوب عليهم و هو ما امرونا بالعرض على اخبارهم فما شابهها فهو منهم وما خالفها فليس منهم و كذا غير ذلك من القرائن الخارجية فأن عجزت فرده اليهم واستعلم ذلك بالتقرير الذى هو بصر كل ضرير فما لم يكذبوه بشئ فهو منهم و اليهم هذا اذا لم يعلم صدق الخبر من كذبة و اما اذا علم صدق الخبر برواية ثقة فمحال ان يكون على خلاف الكتاب او خلاف السنة الا فى محل ضرورة وتقية فأن عرفت انه تقيه و انت فى غيرها فاتركها وخذ بالآخر وان لم تعرف فلم تكلف بالغيب ولا بالظنون فليس لك رد واحد منهما و يجب عليك قبولهما لأن الحجة اذا لم يبين ان احدهما كذب او تقيه فقد صدق كليهما وقال

هذا حق وهذا حق فقل انت ايضاً هذا حق وهذا حق وخذ بهما لأنه موسع عليك الأخذ بايهما شئت من باب التسليم وقد مر تفصيل المعارض و المرجحات في آخر المقصد الثاني من الحديقة الثالثة فأن شئت فراجع به بالجملة خليفة الله اليوم وخليفة رسوله وحجة عليهم السلام الاخبار التي تثق النفس بها وهي ما صح عنهم عاينهم السلام وقد عرفت كيفية التصحيح فالأخبار الصحيحة هي مدرك الأحكام بين الأنام وبها يعرف الحلال والحرام وأما سائر المدارك التي مر ذكرها مفصلاً فقد علمت المخرج فيها فانت اذا اردت استنباط الأحكام والتفقه في كلام أئمتك سادة الأنام كن عند الأول كالماقلد المسلم للفقهاء او الميت بين يدي الغسال فلا تنظر في الاخبار وانت متشبهى قولاً ورأياً فتصرفك النفس الى الأخذ بما يوافق رأيك وشهوتك وتأويل ما يخالف فأن حب الشيء يعمى ويصم بل فرغ قلبك عنهم مراد امامك كرهته او رضىته ووطن نفسك قبل النظر وحين النظر وتذكر انك قاعد في محضر سلطانك وهو يراك وانت مستفت منه وهو الشاهد العالم القادر المتصرف وقائك بين اصبعيه يقلبه كيف يشاء وجميع كتبك والآفاق ر الانفس السنة ادائه واصابع تقليبه فتوجه اليه واسأله الهداية والتعليم والأرشاد الى ما يحب ويرضى واياك ان تجلس على كتبك جلوس المستقل وتنظر فيها نظر العالم المعلم بل اجلس عندها جلوس المتعلم المستفتى واستفت مولاك بقلبك حتى يعلمك وتكون عاملاً بقوله وجاهد في الله حق جهاده وتصير من اهل قوله تعالى الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا فاذا جالست بهذه الكيفية و اردت مسئلة فلا تسكلم بشيء الابنص واطلب فيها اولاً النص الخاص فان وجدت فالعمل باليد والافتعاً عاماً او مطلقاً فأن وجدت فالعمل عليه وان وجدت نصين متعارضين

فعلى ما وصفنا و ان لم تجد نصاً لخاصاً ولا عاماً فالعمل على الإطلاق حتى
يرد فيه نص ولا يجوز لك الاجتهاد لافى مقابل النص ولا فى موضع عدم النص
هذا اخر ما اردنا ايراده من تلخيص الكتاب المستطاب للسيد الاستاد
اعلى الله مقامه ورفع فى الخلد اعلامه وحشرنا فى زمرة عبيد احبائه و اوليائه
بمحمد و آله .

و قد وقع الفراغ منه فى قرية لنكر فى خامس عشر من شهر جمادى
الاولى من شهور سنة ثلث و تسعين بعد المائتين من الالف
الثانى من الهجرة على مهاجرها الالف الثناء والتحية
حامداً مصلياً مستغفراً . تمت .

CALL No. ۲۹۷۵۳۵ ACC. NO. ۲۲. ۵.
 AUTHOR _____
 TITLE _____

۲۹۷۵۳۵
 ۵۱۹۲
 ۲۲. ۵.
 کتاب التوحید
 فیہ التوحید

AT THE TIME

| Date | No. | Date | No. |
|------|-----|------|-----|
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |



MAULANA AZAD LIBRARY ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1.00 per volume per day shall be charged for text-books and 10 Paise per volume per day for general books kept over-due.

